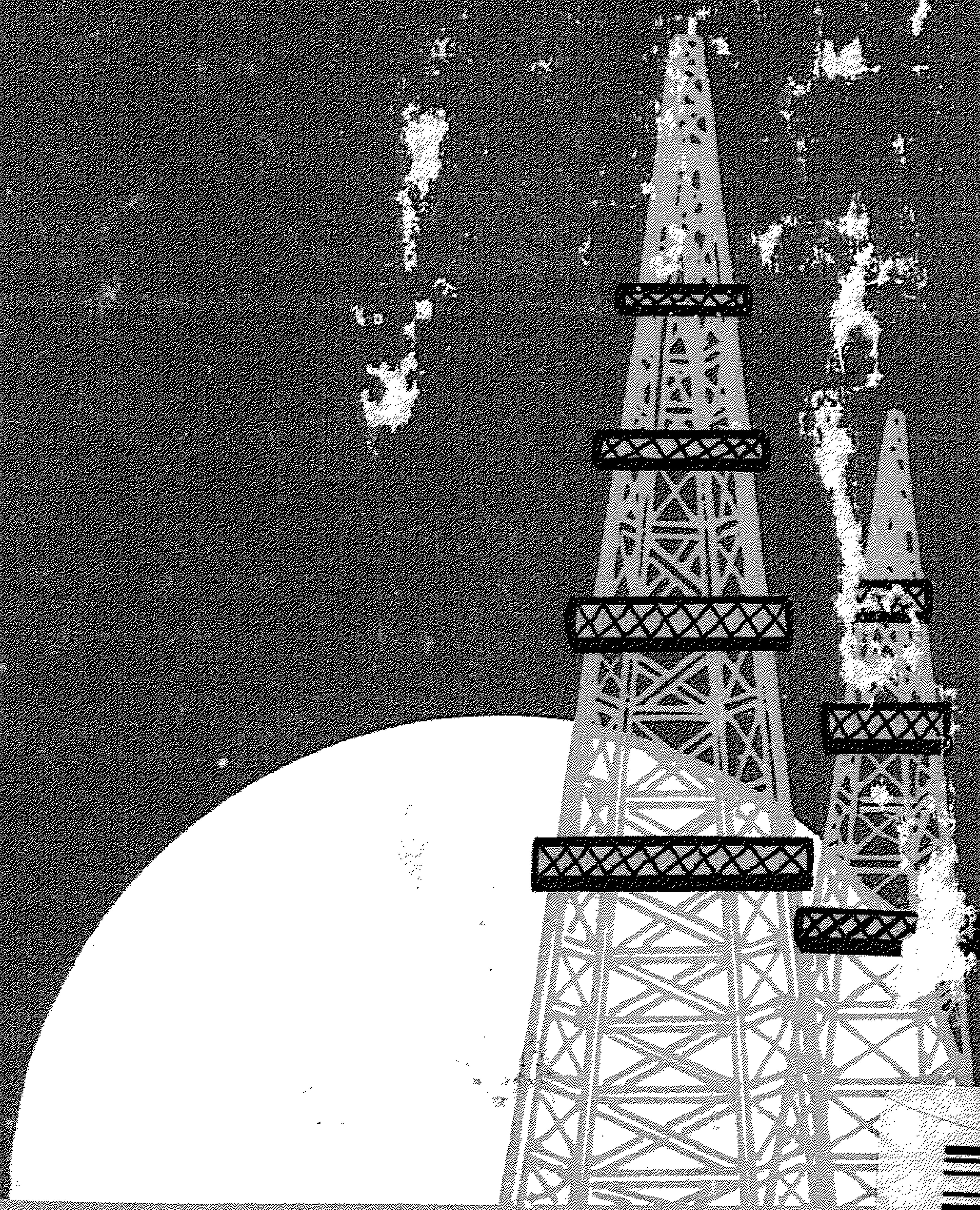
دكتور عيسى عبده

بترول المسلمين

ومخططات الغاصبين



...ديم

...اعيل يحيى



دار المعارف

دكتور عيسى عبده

بترول المسلمين
ومخططات الغاصبين

تقديم

أحمد اسماعيل يحيى



دار المعارف

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

(ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل
الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم
وقولوا لهم قولا معروفاً)

النساء آية ٥

وقال تعالى :

(ود الذين كفروا لو تغفلون عن
أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة
واحدة)

النساء آية ١٠٢

مقدمة الكتاب

المال ومسئولية الاستخلاف

كلمة تمهيد

- الإنسان سيد الوجود المشهود والقائم عليه بأمر الله .
- المال مال الله . . وللبشر حق الانتفاع المنظم به . .
- لمصلحة من ؟ أموال المسلمين تستثمر فى الخارج .
- فى منع الدفع بأموال المسلمين إلى السفهاء ومنهم الكفار والجهال بالأحكام .

كلمة تمهيد

فى هذا الكتاب يعرض المؤلف لقضية من أخطر القضايا المعاصرة وهى أهمية الدور الذى ينبغى أن يكون للبترول العربى (بترول المسلمين) . . وأين وكيف تستثمر أموال المسلمين؟

وهذه الدائرة المعينة من البحث تمس دوائر كثيرة أكثر اتساعاً ، بحكم التلازم الشديد بين العرب . . والمسلمين . . وبين إخوان لهم من دول العالم الثالث التى يطلق عليها الدول النامية فى التسمية المشاعة عنهم . هذا من جهة . . ومن جهة أخرى ، التلازم الشديد بين البترول من ناحية وبين الرفاهية الاقتصادية والسيادة للعرب فى أرضهم ، وبين المركز المميز الذى تشغله (أوربا) قلعة الصناعة فى هذا العصر . . وكذلك نجد هذا التلازم بين بترول العرب ورفاهية الولايات المتحدة الأمريكية وسلطانها فى العالم . . . وهذه كلها دوائر تتسع من حول موضوع الكتاب . . لكن الموضوع الذى أراد المؤلف أن يقف عنده فى هذا الكتاب هو كون هذا البترول «بترول المسلمين» .

ومن ثم نراه يناقش انقطاع الصلة بين الثروة الطبيعية الكامنة فى أرض العرب وبين مسيرة هذه البلاد العربية الإسلامية نحو التقدم . . وقد اضطره ذلك إلى وصف التاريخ القريب لبترول العرب والصناعات البترولية فى أرضهم قبل أن يشير إلى الحلول الممكنة ومن بينها (التصنيع) باعتبار التصنيع كلمة ترمز لمفهوم تطبيق بالغ الأثر فى حياة الأمم ، وله دعائم من النظرية العملية ومن التطبيقات الدائمة التطور فى حقول الإنتاج . . وهذا ما يعرف بالتكنولوجيا .

ثم إن المؤلف نظر فى متانة الخلق فى صفوف العاملين على تحقيق أمل الأمة العربية ، وفى تسخير مواردها من أجل مصالحها التى لاتتعارض مع رفاهة الشعوب المستهلكة للبترول العربى ، لكنه من الحق أن نقول . . إن خصوم العرب والمسلمين يقفون فى هذه القضية خصوماً ألداء بدافع من الأثرة والجشع فيثيرون المشاكل والقلاقل ويخلقون أوضاعاً سياسية أقلقت العالم فى الأجيال القليلة الماضية إلى حدٍ لم يشهد له تاريخ البشرية مثيلا من قبل . .

ولقد وقف المؤلف طويلا عند عدة حقائق هامة جناها بطول نظره وتوفره على القضية التى اختارها لبحثه ومن أهم هذه الحقائق :

– أن الموقف الراهن فى هذه المشكلة الخطيرة يتطلب الأناة وإعمال الفكر ، والتدبير المتسم بالحكمة والعلم لا بالشعارات والعواطف . . وإذا كان من المعروف اليوم عن قادة العرب أنهم يتعدون الفعل إلى الانفعال بسبب فداحة الظلم الواقع على شعوبهم والمخطط له بإحكام وحقد – فإن عليهم أن يعلموا أن المشورة الصادقة الأمينة تقول بإدخال عنصر الزمن فى الحساب عند وصف الدواء لكل داء عضال . . وفى هذا الصدد نقول :

إن التأميم مثلا ليس علاجاً ناجحاً فى كل حالة . . إذ قد تكون المشاركة فى بعض الأحيان أفضل منه ، لأن المشاكل متشابكة والمصالح متداخلة بين أصحاب البترول الخام وبين المستهلكين . .

ومن هنا فإن أهم ما يراعى عند رسم الخطة العملية فى ميادين البترول والصناعة (وما يترتب عليها من رفاهة) أن تكون الخطوة إلى الأمام مدروسة لتكون ثابتة ، فلا عودة إلى الوراء بعد اندفاع متعجل إذن .

– تقول برامج الدعاية التى تحملها أجهزة الإعلام إلى الأمة العربية . . إن فى بلاد العرب يقظة الآن ، وإن هناك تنمية فى الإعمار والتعليم والتصنيع . . إلخ . . والمؤلف ينبه إلى أن ذلك وإن وجد بعضه فإنه لا يبلغ المدى المطلوب وهو مدى تجاوزته أجهزة الإعلام بمبالغاتها التى لا تعتدل فيها ولا تقتصد . . وهذه كلمة حق صائبة للمؤلف فإننا إذا تركنا ما ينشر فى الصحف وما يذاع عبر الأثير وألقينا نظرة على الواقع لوجدنا أسفاً وكسفاً . . فالمشكلات تئط بها الأرض وحق لها أن تئط . . وعلة المشكلات كلها واحدة ولكن من يقول ومن يسمع ! ! ما علينا إلا البلاغ . .

إن العلة الوحيدة لكل ما يعانيه العرب من مشكلات الضياع وبطء التنمية وانخفاض مستوى المعيشة وتعثر برامج التصنيع وانتشار الأمية إلى آخر ما نقاسى من شقاء الشعوب العربية فى أرضهم . . إنما هى فُرْقَة العرب وانشقاقهم حتى لَحِى بعضهم البعض قولا وفعلا ، ذلك برغم كل ما يزعمون وما يشيعون من حول الوحدة والاتحادات .

ولقد ضربت هذه الفُرقة جذورها وأثمرت ثمرها الخبيث الذى يطعمون ، وإن من آثار هذه الفرقة . . غفلة العرب والمسلمين عنها حتى تلبست بها حياتهم واصطبغت بها عقلية الأجيال

الحاضرة . . (ولا ندرى ماذا يكون غداً ؟) ومع التكرار والثبات فقط ظن فريق من الناس أن هذا هو التطور التاريخي . الذى يقولون بحتميته ، ومن ثم فلا عودة إذن إلى الحق أبداً ! !

نحن نقول إنها دعوة يأس وهروب . . وإنها فتنة يثيرها الخصوم ويمكنون لها ، لكى لا تقوم للعرب وإخوانهم من المسلمين قائمة ولا ترتفع لهم هامة ، وما إلى اليأس والقنوط دعانا ديننا ولا هدانا نبينا . . وإنما ييأس من روح الله القوم الكافرون . .

كذلك فإن من الآثار التى طغت على السطح وتبلورت حتى أصبح كل سبب منها داء قائماً بذاته :

العصبية القبلية ، والجنسية السياسية ، والكيانات القانونية والحدود المصطنعة وهى أمور ابتدعها خصوم العرب والإسلام وزينوها لهم فتمسكوا ببريقها ولم يتبينوا السم المدسوس فيها . . إذ حشد خبراء التفرقة بين أفراد الأمة العربية الإسلامية حشوداً من أسباب التمسك بهذه الأمور . . ناهيك عما ترتب على ذلك من سخافات تفصل بين الأخ وأخيه مثال ما ابتدعوه من : إذن الدخول وإذن الخروج ، وإذن الإقامة ، وإذن العمل وما استحدثوه من تسميات لإجراءات مزق بها الخصوم أرض العرب والمسلمين إلى قصاصات ورق ، وإن من المؤلم حقًّا أن تشيع هذه البلايا وبألفاظ أجنبية تماماً وهى (الفيزة Visa) .

ولقد كانت المحصلة الأخيرة لهذه الأوضاع أن العربى قد أصبح وأمسى غريباً فى أرض العرب . . وأن المسلم قد صار أجنبيًّا فى أرض المسلمين . . وأن هذه التسميات لتقف شاهداً على فداحة ما صنعته الدول الغربية الصليبية والشرقية والشيوعية – بالعرب وبالمسلمين كما تقف شاهداً على ما انتهت إليه أرض العرب والمسلمين ومواردهم من تمزق . . فكان لزاماً بعد ذلك أن يكون الضياع هو الظاهرة الكبرى :

– فالعداء سافر بين الدول العربية جميعاً وبين مصر . . يتكتلون لعزلها وحربها .

– وسوريا تحارب العراق بيد والأردن بيد وتطأ بقدميها جبين لبنان وشعبه . .

– والمغرب والجزائر يتربصان ببعضهما البعض من أجل الصحراء والفوسفات . .

– والعراق يساوم الكويت آناً ويهدده أحياناً . . ثم يشعل مع إيران المسلمة نار حرب ضروس .

– وحكام ليبيا يرتمون فى أحضان السوفييت الشيوعيين ويهددون جيرانهم خدمة لأطماع من جعلوهم أداة مجنونة ودمى متحركة ويتخذون منهم جنوداً للشيوعية فى تشاد وأفريقيا .

– وأثرياء دول النفط لاهون يبعثرون ما آتاهم الله من نعمة على غير مستحقيها واضعين أموالهم فى خدمة خصومهم ، ناسين أنهم محاسبون عنها أمام الضمير العربى والإسلامى وأمام الله يوم القيامة .

. . نعود فنقول .. هذه بعض أطراف القضية التى أثارها موضوع الكتاب الذى نقدمه اليوم لك أيها القارئ العزيز الذى من أجل إيقاظه تشحذ الأقلام وتنشر الصحف وتقدح الأذهان ويطرح ما وصلت إليه الأفهام . .

ولقد رأيت من الفائدة أن أقدم لك أربعة مباحث موجزة فى المقدمة تضىء الطريق أمامك لفهم القضية وتشرح لك أبعادها الدينية والسياسية والاقتصادية :

وبيان هذه المباحث[1] :

– **المبحث الأول :**

* الإنسان سيد الوجود المشهود والقائم عليه بأمر الله .

– **المبحث الثانى :**

* المال مال الله . . وللبشر حق الانتفاع المنظم به .

– **المبحث الثالث :**

* لمصلحة من ؟ أموال المسلمين تستثمر فى الخارج .

– **المبحث الرابع :**

* فى منع الدفع بأموال المسلمين إلى السفهاء ، ومنهم الكفار والجهال بالأحكام .

---

(١) وجدير بالذكر أنى قد استفدت بآراء عدد من السادة الفقهاء ورجعت إلى ما كتبه فضلاء الكتاب السياسيين وعلماء الاقتصاد والدين وأصحاب البرامج الإصلاحية فضلا عن الاطلاع على بعض النشرات والمجلات المتخصصة قبل البدء فى كتابة هذه المباحث.

المبحث الأول

الإنسان سيد الوجود المشهود والقائم عليه بأمر الله

من حكمة الله سبحانه وتعالى أن الإنسان هو آخر الوافدين على الأرض ، وأنه مع ذلك استخلفه فيها ، ومكنه من تسخير مقومات حياته ، فسخر له الأرض والماء والبحر وما فوقها وما تحت الثرى جميعاً بإذنه ، وعلم الإنسان ما لم يعلم ، وهداه إلى أسرار الأشياء ، وكشف له عن نواميسها وسلمه مفاتيح نفعها ، وفى القرآن الكريم آيات بينات تؤكد هذه المعانى وتجلو الحقيقة :

يقول تعالى فى سورة هود : (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) .

لذلك خلق الله الإنسان ، مركباً فيه استعداداته وقدراته المتنوعة ، الفاعلة بإذنه ، ليذلل كل الطبيعة بجهده العضلى أو الذهنى ، فيحقق لنفسه وللآخرين كل ما أمكن ليد الإنسان أن تصل إليه من منافع وطيبات .

فتحقق للإنسان الخلافة فى الأرض بما وهبه الله له ، وبما اختصه به من علم وعمل ، والقرآن الكريم يذكر خلافة الإنسان على الأرض صريحة فى سورة البقرة . يقول تعالى : (وإذ قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إنى أعلم ما لا تعلمون) .

ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى استخلف الإنسان للنفع وليس للضرر ، وفيما هو مشروع لا فيما هو محرّم ، وفى طاعته وعزه ، لا فى طاعة الشيطان وغوايته . . وأعلم سبحانه وتعالى بنى آدم أنه لابد محاسبهم يوماً على ما استخلفوا عليه ، فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ، فلا يستوى عنده الذين يصلحون فى الأرض بمن يفسدون فيها ممن استخلفهم عليها .

معنى الاستخلاف :

فى هذه الصفحات ننقل لك خلاصة ما قال به أفاضل الفقهاء . . فقد ذكروا فى كتبهم أن

الاستخلاف لغة هو إقامة خلف يقوم مقام المستخلف أو مقام الغير على شيء ما . . ومعنى ذلك أن البشر خلفاء الله ، كما أنهم قد يكونون خلفاء لغيره سبحانه وتعالى ، فهم خلفاء الله ما قاموا فى الأرض بأمره ، يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر . . والله سبحانه وتعالى يمن على البشر بهذه الخلافة مذكراً لهم بأنعمه عليهم حيث يقول تعالى فى سورة الأنعام : (وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات) . فالله سبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان فى ملكه . يقول تعالى فى سورة المائدة : (لله ملك السموات والأرض وما فيهن) . ويقول سبحانه فى سورة الجاثية : (وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه) .

أما عن معنى الاستخلاف فى الفقه :

فمعناه تمكينهم فى الأرض وتسلطهم على المقدرات فيها . والله سبحانه وتعالى يقول فى سورة الأعراف : (ولقد مكناكم فى الأرض وجعلنا لكم فيها معايش قليلا ما تشكرون) . ويقول عز وجل فى سورة الحج : (الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر) .

فاستخلاف البشر فى الأرض معناه أن الله جل شأنه أسكنهم الأرض واستعمرهم فيها ومنحهم حق التسلط والسيادة على ما فى الكون للانتفاع به ، وجعل ما فى الأرض عارية ينتفعون به ، والمفهوم والمعلوم أن القيام على العارية فى فقه البشر نيابة ، فالإنسان نائب عن ربه عز وجل فيما استخلفه الله فيه وما سخر له من الكون . . وهو فى خلافته ونيابته مرتبط برباط الشريعة مقيد بأحكامها فى الانتفاع والنفع بمقدرات الحياة الواقعة تحت حكمه وفى يده .

فالمعنى الفقهى للاستخلاف إذاً يكاد يطابق معناه فى اللغة . . ومنه يتبين أن مالك الملك هو الله وأن يده سبحانه فى التصرف هى العليا وأنه : يؤتى الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء بيده الخير . . أما البشر فليس لهم إلا ما منحهم الله من سلطان محدود . . فهم ينفقون المال ويدعون لإصلاح الحال وحسن المآل ، وهم يحرثون الأرض ويبذرون الحَبَّ . . ثم بعد ذلك يدعون الرب ليمنحهم الثمار والطيبات من الرزق ، والله يضاعف لمن يشاء . .

والاستخلاف فى الأرض قسمان :

١ – استخلاف عام

٢ – استخلاف خاص

فالأول : بمعنى تسلط البشر على الأرض وما فيها وماعليها استعماراً لها وانتفاعاً بها بشروط الله سبحانه وتعالى فما استقاموا على أمر الله فهم عند وعد الله لهم ، ضماناً للرزق ، ومضاعفةً للخيرات وتمكيناً لهم فى الأرض يتبوءون منها حيث يشاءون . . فإن عَصَواْ فما لهم من دون الله من نصير . عندئذ يبدّل الله النعمة نقمة عليهم ويُذهب دولتهم ويُذهب صَوْلَتَهم ويستخلف غيرهم . يقول تعالى فى سورة الأنعام : (ألم يروا كَمْ أهْلَكْنَا من قبلهم من قرنٍ مكّنّاهم فى الأرْضِ ، مَالَمْ نُمكّن لكُمْ وأرسلنَا السّماءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَاراً وَجعلْنَا الأنْهارَ تَجْرِى مِنْ تَحْتِهِم فَأَهْلَكْنَاهم بِذُنُوبِهِم وَأنْشأْنَا مِن بَعْدِهِم قَرْناً آخرين .) . ويقول عز وجل فى سورة الأحقاف : (ولقد مكّنّاهم فيما إنْ مكنّاكُم فيه وجعلنا لهم سمعاً وأبصاراً وأفئدة فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم ولا أفئِدتُهم مِنْ شىء إذ كانوايجحدون بآيات اللهِ وحاقَ بِهِم ماكَانُوا به يَستَهْزِئُون) .

وأما الثانى : فهو الاستخلاف فى الحكم وهو فرعان : استخلاف الأفراد ، واستخلاف الدول . . والاستخلاف هنا بفرعيه مِنّة من الله سبحانه وتعالى إذ الحاكم الحقيقى فى الإسلام هو الله عز وجل وحده يقول عز وجل فى سورة يوسف : (إنِ الحُكْم إلّا لله أمَر ألّا تعبدُوا إلّا إيّاه ذَلِك الدّينُ القيّم) ويقول فى سورة آل عمران : (يقُولون هلْ لنا من الأمر منْ شىء قلْ إنّ الأمر كلّه لله) . ويقول تعالى فى سورة آل عمران أيضاً ؛ (ماكان لبشرٍ أنْ يُؤتيَهُ اللهُ الكتابَ والحكم والنبوةَ ثُم يَقُول للنّاسِ كُونوا عِباداً لِى منْ دُونِ الله ولكنْ كونُوا ربانِيين بما كُنتم تُعلمون الكتابَ وبماكُنتم تَدْرسون) فالحكم إذاً لله وليس لفرد أو أسرة أو طبقة أو حزب أو جماعة أو أمة دون غيرها .

أما البشر فستخلفون فى الحكم . . يقول تعالى فى سورة القصص : (ونُريدُ أَن نَمُنَّ عَلَى الذينَ اسْتُضْعِفُوا فى الأرضِ وَنَجْعَلَهم أَئِمة ، ونَجْعَلَهم الوارِثِين) . فاستخلاف الأفراد هو الاستخلاف فى الرئاسة ، وقد يسمى المستخلف خليفة كما سمى داود عليه السلام ؛ (يا دَاود إنَّا جَعلنَاك خَلِيفَةَ فِى الأرْضِ فاحْكُم بَيْن النّاسِ بالحقِّ ولا تَتّبع الهَوَى فيضلّكَ عن سبيل الله ، إنَّ

الّذِين يضِلون عَنْ سَبِيل الله لَهُم عَذَابٌ شديد بِمَا نَسُوا يومَ الحِسَاب) .

كذلك قد يُسمى المستخلف إماماً كما سمى إبراهيم عليه السلام ، وبعض رؤساء بنى إسرائيل ، قال تعالى فى سورة البقرة : (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلماتٍ فأتمهنَّ ، قال إنِّى جاعلك للنَّاس إماماً قالَ ومِنْ ذرِّيتِى قَال لايَنَال عهدى الظَّالِمِين) . وقال تعالى فى سورة الأنبياء : (وَجعلنَاهم أئِمَّةً يهدُون بأَمْرِنَا وأَوْحيَنَا إِلَيهم فِعْلَ الخَيْراتِ وَإقام الصلاةِ وإيتاء الزكاةِ وكَانُوا لَنَا عَابِدِين) .

وأيضاً قَدْ يُسمَّى المسْتَخْلف مَلِكًا ، قال تعالى فى سورة المائدة : (وإذ قال مُوسى لقومِه اذكُرُوا نعمةَ الله عَلَيكُم إِذْ جَعَلَ فيكُم أنْبِياء وجَعَلَكُمْ مُلُوكًا ، وآتاكُم ما لَمْ يُؤت أحداً مِنَ العَالَمِين) .

ولأن هذه كلها صور لخلافة الإنسان ، فقد رأينا الإسلام يستعمل دائماً لفظ الخلافة بدل لفظ (الحاكمية) ، فالحاكم لفظة خاصة بالله وحده ، أما من قام بالحكم فى الأرض بالدستور الإسلامى ، فإنما يكون خليفة للحاكم الأعلى سبحانه وتعالى . . وهذا الخليفة لا يتولى إلا ما ولاه المستخلف من أملاكه وشئون عبيده نيابة عنه .

كذلك فإن الله سبحانه قد وعد جميع المؤمنين بالاستخلاف ، وهذه الخلافة التى أوتيها المؤمنون خلافة عمومية لا يستفيد بها فرد أو أسرة أو طبقة أو حزب كما سبق القول ، بل إن كل مؤمن يعد عند الله مستخلفاً فيما يملك ، مسئولا فيما يرعى أيًّا كانت وظيفته وشأنه وعمله . .

ومن واجبات المستخلفين فى الأرض أمماً كانوا أو أفراداً ما ذكرته الآية ٤١ من سورة الحج . . يقول تعالى : (الذين إنْ مكَّناهُم فى الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وآتوا الزَّكَاة وأَمرُوا بالمعْرُوفِ وَنَهوا عَنِ الْمُنْكَر ولله عَاقِبة الأمُور) .

المبحث الثانى

المال مال الله
وللبشر حق الانتفاع المنظم به

خلق الله عز وجل كل شىء كان أو هو كائن ، ويخلق سبحانه وتعالى ما نعلم مما لم نره أو ندرك وجوده بعد . . يقول تعالى فى سورة البقرة : (هُوَ الَّذِى خَلَقَ لَكُم مَا فِى الأَرْضِ جَمِيعًا . ويقول عز وجل فى سورة الأنعام : (ذَلِكُم الله رَبكُم لا إله إلَا هُوَ خَالِقِ كُل شَىْء) . ويقول سبحانه فى سورة إبراهيم : (الله الَّذِى خَلَقَ السَّموَاتِ والأَرْضَ) .

وبديهى أن خالق الشىء هو مالكه . . وفى آيات القرآن الكريم ما يدل دلالة صريحة على هذا المعنى الذى ذكرناه ، فالله سبحانه وتعالى يقول فى سورة المائدة : (لله مُلْكُ السَّموَاتِ والأَرْض وَما بينهُمَا) . . ويقول سبحانه وتعالى فى سورة الإسراء : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِى الْمُلْكِ) .

ويقول تعالى فى سورة البقرة : (أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ الله لَهُ مُلْكُ السَّموَاتِ والأَرْضِ)

ويقول تعالى فى سورة آل عمران : (قُلْ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِى المُلْكَ مَنْ تَشَاء وَتَنْزِع الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاء) .

ويقول تعالى فى سورة فاطر : (ذَلِكُم الله رَبُّكُم لَهُ المُلْك) .

ويقول تعالى فى سورة الزخرف : (وَتَبَارَكَ الَّذِى لَهُ مُلْكُ السَّموَاتِ والأَرْضِ وَمَابَينَهُمَا)

وهذه الآيات التى ذكرناها وغيرها كثير ممّا لم نذكره ، تدلل كلها على أن الله سبحانه وتعالى ، هو مالك السموات والأرض وما بينهما وما فيهما من شىء .

لكن حكمة الله سبحانه وتعالى فى استخلاف الإنسان له فى الكون واستعماره ، شاءت أن يسخر ملكه هذا للإنسان يستثمره وينتفع به .

يقول تعالى فى سورة لقمان : (أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ الله سَخَّرَ لَكُم مَا فِى السَّموَاتِ وَمَا فِى الأَرْضِ ، وأَسْبَغَ عَلَيْكمُ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً) . فإذا استثمر الإنسان ملك الله ، وحقق منه الثمرات ، وجنى

منه الطيبات ، فليس له حق الادعاء بأن ما حصل عليه إنما كان من عنده ، بل هو رزق ساقه الله إليه ، فالله سبحانه وتعالى يقول : (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ يَرْزُقُكُم مِن السَّمَاءِ والأَرْضِ) ويقول تعالى فى سورة سبأ : (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُم مِن السَّمَوَاتِ والأَرْضِ قُلِ اللهُ) .

فالملك ملك الله ، وإنَّما سخره الله لنفع البشر بعملهم فيه ، والله يرزقهم جزاء ذلك أجرهم من ثمرات الملك وغلته . . وذلك بالقدر العادل الذى يراه . . (إن الله يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ) . فإذا ادّخر أحدهم من هذا الرزق أضعاف ماكان ينبغى له أن يدخر ، وثمره فصار فى حوزته منه الكثير فليعلم أن ما تحت يديه إنما هو عارية من الله ، ومِلْكاً من ملكه سبحانه ، أما هو فليس إلا مُستخلفاً فى القيام على هذا المال .

فإذا كان المال مال الله . . فلماذا لا ننفذ فيه أمر الله ؟ وإذا كنا لسنا مالكيه فلماذا نمنعه عن الأوجه التى شاء مالكه سبحانه أن ينفقه فيها ؟ وإذا كان مالكه سبحانه قد حدد لنا التصرف السليم فيه ووضع لذلك القواعد وبين السنن فلماذا لا نتصرف فيه وفقاً لإرادته وحكمته سبحانه ؟ وطبقاً لهذه القواعد والسنن ؟ .

فالله سبحانه وتعالى ينظم لنا الانتفاع بهذا المال فيقول فى سورة المنافقون : (يَاأَيُّها الَّذِين آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكم مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِى أَحدَكُم الْمَوتُ) . . ويقول الله تعالى فى سورة البقرة : (الَّذِينَ يُؤْمِنُون بالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُم يُنْفِقُون) . . ويقول سبحانه فى سورة الطلاق : (وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْه رِزْقه فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ الله لَا يكلِّفُ اللهُ نَفْسا إِلَّا مَا آتاهَا .) .

وحتى لا يتباطأ مَنْ وَضَع الله المال تحت يده فى إنفاذ تعاليم الله أو يُحْجِم ، فقد نسب الله المال لأفراد البشر[1] وأعطاهم الصلاحيات لذلك حتى إذا دعاهم داعى الخير لإنفاقه لم يترددوا فأنفقوا كما إذا دعتهم الحكمة إلى حبسه عن أداء الله وأعداء الإسلام فعلوا . ومن الآيات التى ينسب الله فيها المال إلى البشر قوله تعالى : (وَلا تَأْكُلُوا أَمْوالَكُم بيْنكُم بالبَاطِل) . (البقرة) وقوله سبحانه فى سورة آل عمران : (لَتُبْلَونَّ فِى أَمْوَالِكُم وَأَنْفُسِكُم) . .

فإذا كان ذلك كذلك . . فما هى حدود حق البشر فى الانتفاع بما تحت أيديهم من مال الله ؟ وإذا كان حق البشر فى مال الله يتمثل فى حق الانتفاع ، فإن الانتفاع يتخذ أشكالا عدة منها الاستغلال والاستهلاك كما هو الحال فى الأراضى الزراعية والمناجم والمحاجر ، وقد يكون

---

(١) لكن نسبة المال لهم هى نسبة مجازية ولا تعنى أن حق البشر قد تبدل من الانتفاع به إلى ملكيته .. إنما المالك هو الله ونحن مستخلفون .

بالاستهلاك كما هو الحال فى الطعام والشراب والثمار ، وقد يكون بالتصرف فيه تصرفاً شرعيًّا كالبيع والوصية والهبة . . وقد يسأل سائل : كيف يكون استهلاك المال صورة من صور الانتفاع به ؟ نقول : إذا لم يكن الانتفاع بالمال ممكناً إلا باستهلاكه ، فإن الاستهلاك عندئذ يكون هو عين الانتفاع . . ولقد أباح الله سبحانه ذلك لعباده ، لعلمه أن تمكينهم من الطعام والشراب والكساء والثمار والأثاث لا يكون محققاً إلا باستهلاك المال . .

يقول تعالى فى سورة المائدة : (كلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً) . ويقول سبحانه فى سورة البقرة أيضاً (يَأَيُّهَا الَّذِين آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُم) ويقول جل شأنه فى سورة الأنعام : (كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إذا أَثْمَرَ) ويقول عز وجل فى سورة النحل : (واللهُ جَعَلَ لَكُم مِنْ بُيُوتِكُم سَكَناً وجَعَلَ لكُم من جُلُودِ الأَنْعَامِ بُيوتاً تَستَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكمُ ويَوْمَ إِقَامَتِكُم وَمِنْ أَصْوافِهَا وأَوْبَارِهَا وأَشْعَارِهَا أَثَاثاً ومَتَاعاً إلىَ حِين . واللهُ جَعَلَ لَكُم مِمَّا خَلَقَ ظِلالاً وَجَعَلَ لَكُم مِن الجِبالِ أَكْنَاناً وَجَعَلَ لكُم سَرَابِيلَ تَقِيكُم الْحَرَّ وسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُم كَذلِكَ يُتِم نِعْمَتَهُ عَلَيكُم لَعَلَّكُم تُسلِمُون) .

ويقول الرسول ﷺ . « ليس لك من مالك إلا ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأبقيت » .

وإذا كان الله سبحانه قد أباح لنا حرية الانتفاع بملكه فيما يقع تحت أيدينا بطريق مشروع فى المصارف المشروعة فإنه سبحانه وتعالى قد حرم الإسراف فيه كما حرم التقتير ، وشرع أن يكون التصرف فى المال بحرص وحكمة واعتدال دون زيادة عن الحاجة أو نقصان .

وأن يعلم من كان المال تحت يده أن للغير حقوقاً فى مال الله الذى آتاه ، ومن هذه الحقوق الزكاة فى الثمار والزروع والنقود والحلى والأنعام – كذلك الإنفاق فى سبيل الله وعلى ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب . والآيات والأحاديث التى تصرح بهذه المعانى كثيرة تفوق الحصر ومنها كثير يعلمه كل قارئ مسلم . .

وقد ذكر بعض الفقهاء والكتاب الأجلاء ممن ندين لهم بالتقدير وواجب الولاء فى ذلك كتباً قيمة . . وقد ذكروا فى بعضها مايترتب على كون المال لله فقالوا :

يترتب على أن المال مال الله النتائج الآتية :

١ – لايجوز لأحد كائنا من كان أن يتملك المال تملكاً نهائيًّا ، ولا يجوز لأحد أن يكون له على

المال إلا ملك المنفعة ، لأن حقوق الله ثابتة له جل شأنه ، وليس لأحد من البشر أن يتصرف فيها أو يتنازل عنها حاكماً كان أو محكوماً ، فردًا أو جماعة .

٢ – أن للجماعة بواسطة ممثليها من الحكام وأهل الشورى أن تنظم طريقة الانتفاع بالمال ، إذ المال وإن كان لله إلا أنه جعله لمنفعة الجماعة وهى التى تشرف عليه دون الأفراد .

٣ – أن للجماعة بواسطة ممثليها من الحكام وأهل الشورى أن ترفع يد مالك المنفعة عن المال ، إذا اقتضت ذلك مصلحة عامة ، بشرط أن تعوضه عن ملكية المنفعة تعويضاً مناسباً إذ الإسلام لا يجيز الغصب ولا يحل أخذ المال بغير طيب نفس صاحبه ، كما لا يحل أخذه بالباطل وذلك قوله تعالى فى سورة البقرة : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ﴾ . .

وقول الرسول الكريم ﷺ : «كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله» . وقوله «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام»

٤ – إن الإسلام وإن كان يبيح حرية التملك إلى غير حد إلا أنه يجيز للجماعة بواسطة ممثليها ، وباعتبارها القائمة على حقوق الله وتنظيم الانتفاع بها أن تحدد ما يملكه الشخص من مال معين إذا اقتضت ذلك مصلحة عامة كتحديد الملكية الزراعية بقدر معين أو ملكية أراضى البناء .

أما مايترتب على حق البشر فى الانتفاع بمال الله من نتائج فبيانها :

١ – إذا كانت الجماعة قائمة على حق الله وهو ملكية المال ، فليس لها أن تمس ملكية الانتفاع المخصصة للأفراد إلا من وجهة تنظيم حق ملكية الانتفاع ، وليس لها أن تحرم ملكية الانتفاع التى جعلها الله للأفراد .

٢ – أن ملكية المنفعة تتصل بالعين كما تتصل بالشخص فيجوز لمالك المنفعة أن ينقلها إلى غيره بالبيع والرهن والوصية وغيرها من التصرفات الشرعية ، كما أنها تنتقل عن المالك بوفاته إلى ورثته .

٣ – أن ملكية المنفعة دائمة فى أصلها بالنسبة للأفراد أى أنها غير مقيدة بمدة معينة . . ، فيصح أن يظل الشىء فى حيازة شخص معين ينتفع به حتى يموت ثم يتوارثه عنه أولاده وأولادهم حتى ينقرضوا كما هو الحال فى الوقف .

٤ – أن ملكية المنفعة إنما جعلت لينتفع بها الفرد بطريق مباشر ، ولتنتفع بها الجماعة من طريق غير مباشر ، فإذا عطل المنتفع المال فلم ينتفع به فقد عطل انتفاع الجماعة ، وكان للجماعة أن ترفع يده عنه بشرط أن تعوضه عنه بما يقابل قيمته .

٥ – أن دفع مال المجتمع إلى يد أعدائه وخصومه دائماً يؤدى إلى إلحاق الضرر بالمجتمع وبالأفراد جميعاً . . مما يستحق معه أنه يوصف من دَفَع لهم المال بأنّه سفيه فى الدنيا ومستحق للعقاب فى الآخرة باعتبار أن الله إنما آتاه هذا المال ليكون به قيامه . لا ليدفعه إلى خصومه فيكون به هلاكه على غير ما كلّفه به الله . .

ومن عجب أن نرى المسلمين اليوم يهرعون بأموالهم لكى يودعوها فى مصارف الغرب ويستثمروها فى تنمية بلاد غير بلادهم . . بل هى بلاد تحارب المسلمين فى عقيدتهم وأوطانهم . .

المبحث الثالث

لمصلحة من ؟
أموال المسلمين تستثمر فى الخارج

تؤكد المصادر الإحصائية والمصرفية أن الدول المنتجة للبترول قد كسبت فيما بعد حرب العاشر من رمضان عام ١٣٩٧ هـ بين مصر وإسرائيل - كثيراً من الملايين ، إذ يبلغ إنتاج الأقطار العربية وحدها من النفط زهاء ١٩ مليون طن سنويًّا تزيد قيمتها على ٧٥ ألف مليون دولار كل عام ، وينتظر أن تزداد القيمة الرقمية لحصيلة عائدات أقطار النفط العربية ، وإن كان التضخم العالمى سوف يؤثر بالنقص فى القيمة الحقيقية لهذه العائدات العربية بمرور السنين . وجدير بالذكر أن التضخم المالى قد وصل فى الأقطار الصناعية إلى نسبة ٢٥٪ سنويًّا تقريباً مما ترتب عليه انخفاض قيمة العملات الدولية الرئيسية كالدولار والإسترلينى والفرنك الفرنسى . . وقد أثر هذا الانخفاض بالتالى على الزيادة الحقيقية فى أسعار النفط .

وتحاول الدول المستهلكة دائماً أن تروج القول بأن ارتفاع أسعار النفط هو السبب الحقيقى وراء التضخم العالمى السائد على حين أن نسبة الزيادة فى أسعار المنتجات التى يصدرونها تزيد بكثير على نسبة الارتفاع فى أسعار النفط فى النهاية . ولكنهم يستكثرون أن يكون دخل دول النفط العربية خمسة وسبعين ألف مليون دولار برغم أن تعداد هذه الشعوب يصل إلى قرابة مائة وخمسين مليوناً وأن انخفاض قيمة العملات يؤثر بشكل كبير فى نقص هذا الدخل .

على حين نرى أن ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تزيد على أربعمائة ألف مليون من الدولارات فى السنة[1] .

---

(١) راجع (الاقتصاد العربى) مجلة . العدد العاشر أبريل ١٩٧٧ . مقال بقلم الأستاذ سمير عاورى .

ومع ذلك يصر المدافعون عن مبدأ استثمار الأموال العربية فى الخارج على الحديث عما يسمونه فوائض ضخمة من أموال النفط العربية ، ولا ندرى كيف يسمح هؤلاء لأنفسهم بهذا الضجيج حول ما يسمى بفوائض أموال النفط العربية فى وقت مازال يتفشى فيه الفقر والجهل والمرض فى قطاعات واسعة من البلاد العربية ومن بينها بعض دول النفط ، وفى وقت تفتقر فيه الأقطار العربية إلى الخدمات الصحية الجيدة وإلى وسائل المواصلات بمستوى مرض وإن لم يكن جيدا وفعالاً ، وإلى الكوادر الفنية المدربة فى شتى ضروب العلوم والتكنولوجيا ناهيك عن وسائل الزراعة الحديثة والصناعة المتطورة . . إلخ .

كما تفتقر إلى مصانع أسلحة حديثة تغنيها عن الاعتماد على الأسلحة المستوردة وإلى جيوش قوية تحرر أراضيها المحتلة والمغتصبة وتحميها من الطامعين .

وبرغم هذا كله يصر هؤلاء على الحديث عن فوائض هائلة من أموال النفط العربية ويحرقون فوسفور أدمغتهم وهم يفكرون فى كيفية تصريف هذه الأموال فى قنوات السوق المالية العالمية ويعتصرون قرائحهم فى أبحاث ودراسات محورها : أيها أجدى وأنفع . . الاستثمار فى العقارات فى بريطانيا أو الاستثمار فى العقارات فى الولايات المتحدة الأمريكية ؟ أو المضاربة فى سوق الذهب فى زيورخ ؟ أم تملك الأسهم فى الشركات الصناعية المساهمة هنا وهناك ؟

أما الحجج التى يطرحها هؤلاء تبريراً لتوجههم نحو تهجير أموال النفط العربية وتصنيعها فى متاهات السوق العالمية فهما حجتان رئيسيتان :

أولاهما : أن الاستثمارات المالية العربية فى الأقطار الغربية ستؤمن لأقطار النفط العربية مصادر دخل بديلة للنفط القصير العمر عندما ينضب معينه فى هذه الأقطار .

ثانيتهما : أن الأقطار العربية باقتصادها المتخلف والصغير الحجم غير قادرة على استيعاب هذه الكميات الكبيرة من رءوس الأموال التى تجمعت لدى بعض أقطار النفط العربية .

لكن هاتين الحجتين واهيتان ولا تقفان عند أول محاولة لنقدهما وفيما يلى نشرح ذلك :

الرد على الحجة الأولى :

إن تجربة السنوات الأخيرة قد دلت بصورة قاطعة على أن ما يمكن أن تجنيه مثل هذه الاستثمارات من أرباح تتلاشى وتزول بازدياد التضخم الاقتصادى فى الأقطار الغربية إذ يعمل مثل

هذا التضخم على إنقاص القيمة الحقيقية للأصول المالية ذاتها ، على اعتبار أن هيكل أسعار الفائدة يعجز عن تغطية المعدلات التضخمية ، ومن جهة أخرى فإن تقلب أسعار صرف العملات يعرض قيمة الأصول المالية المستثمرة فى السوق المالية العالمية لتهديد مستمر يمكن أن يعصف أحياناً بأية عوائد تحققها هذه الاستثمارات ، فنقل هذه الاستثمارات المالية العربية من عملة إلى أخرى ، وإن يكن يقصد به تجنب مثل هذه المخاطر فى بعض الأحيان ، قد يكون فى ذاته مصدراً لهذه المخاطر ، إذ تدل بعض التقارير أن هذه الأقطار المصدرة للبترول قد خسرت عام ١٩٧٥ نحو ٤٧٠ مليون دولار نتيجة الارتفاع المفاجئ فى قيمة الدولار إزاء الجنيه الإسترليني إذ كانت نحو ٦ر٥ بلايين من الأرصدة النفطية العربية مودعة فى لندن بالجنيهات الإسترلينية وكذلك يقدر أن هذه الأقطار ذاتها قد خسرت أيضاً حوالى ٥٩١ مليون دولار من قيمة العملات الأخرى غير الدولار وغير الإسترليني التى جرى تحويل جانب من الأرصدة النفطية إليها والتى تبلغ قيمتها حوالى ١٢ بليون دولار . أضف إلى ذلك أن اعتماد حقوق السحب الخاصة بدلا من الدولار الأمريكى قد حمل الأقطار المذكورة خلال الربع الثانى من هذا العام خسائر بلغت حوالى ٨٦٠ مليون دولار نتيجة الارتفاع المفاجئ فى قيمة الدولار مقابل هذه الحقوق ، وبذلك تكون الأقطار المصدرة للنفط ، ومعظمها أقطار عربية ، قد خسرت نتيجة لتقلب أسعار صرف العملات خلال حوالى ٨ أشهر حوالى ٠٠٠ر٢ مليون دولار وهى خسارة تفوق أية أرباح أو فوائد حققتها هذه الاستثمارات المالية فى السوق المالية العالمية .

أما بالنسبة للاستثمارات المالية العربية المباشرة فى الصناعة والعقارات فى الأقطار الغربية فإن المتحمسين لهذا النوع من الاستثمارات يبررون موقفهم بما يلى :

أولا : أن الاقتصاديات الغربية تتمتع بتكنولوجيا عالية تمكن المستثمرين من الاستفادة الفنية لديها وهو ما تفتقر إليه أقطار النفط العربية ، ولا ندرى حقيقة كيف أن الاستثمار فى صناعة السيارات فى بريطانيا سيحقق لأقطار النفط العربية كسباً ولو مقدار ذرة من تكنولوجيا صناعة السيارات ، طالما أنه لا يتم تدريب أى مواطن عربى فى هذه الصناعة ، فالخبرة التكنولوجية لا يمكن اكتسابها إلا بالتعليم والتدريب ثم تطبيق المعرفة المكتسبة فى مصانع تقام على أرض الوطن ، وليس فى الخارج ، حيث لا تتاح فرص العمل لتدريب المواطنين العرب .

ثانيا : أن الاستثمارات العربية المباشرة فى الصناعة فى الأقطار الغربية ، يمكن أن تسهم فى

تلبية احتياجات أقطار النفط العربية المتزايدة من السلع الإنتاجية والاستهلاكية اللازمة لبرامج التنمية الواسعة النطاق فى هذه الأقطار.

وللوهلة الأولى تبدو هذه الحجة مقنعة ومعقولة ، ولكن ما هو الدليل على وجود نقص فى المعروض فى السوق العالمية من السلع والمعدات الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المصنعة ؟

ألا يعلم هؤلاء السادة أن زيادة الإنتاج على الاستهلاك العالمى هو أهم أسباب الركود الاقتصادى الذى تعانى منه اقتصاديات الأقطار الغربية وأنها تسبب لها مشاكل البطالة وغير ذلك من الاضطرابات الاجتماعية .

ثالثاً : إن الاقتصاديات الغربية تشكل بطبيعتها أسواقاً مناسبة لتصريف مختلف المنتجات نظراً لارتفاع حجم الطلب الفعال فى تلك الأسواق مقارنا بما هو عليه الحال فى الأقطار النامية ، ناهيك أيضاً عما توفره تلك الاقتصاديات من خدمات ذات مستوى رفيع كالنقل والاتصالات وما إلى ذلك .

لكن من قال إن الأزمة فى الأقطار العربية هى أزمة أسواق وتصريف السلع ؟

إن من البديهيات المعروفة أن الأقطار العربية (بما فيها أقطار النفط) تستورد كل شىء تقريباً من لقمة الخبز إلى سيارة الكاديلاك . لذا فإن الأزمة التى تعانى منها هذه الأقطار ، هى أزمة قلة وضآلة فى الإنتاج ، وليست أزمة أسواق وتصريف . . وعندما تصل الأقطار العربية إلى تحقيق مستوى الاكتفاء الذاتى فى الإنتاج فى شتى السلع الصناعية والمنتجات الغذائية تكون قد بلغت شوطاً من الرقى والتقدم ولا تطمح حاليًّا لما هو أعلى منه ، كما أنها لن تعانى من أزمة تصريف وأسواق ، لأن النمو الاقتصادى ورفع مستوى معيشة الناس يولد دائماً طلباً متزايداً تكون وتيرة نموه فى كثير من الأحيان ، أعلى من وتيرة نمو الإنتاج ذاته .

رابعاً : أن الأسواق المالية الغربية هى الآن على درجة عالية من التنظيم والكفاءة ، وعلى نحو يسمح بالاستفادة القصوى من الوسائل المتاحة لإنجاز العمليات المالية المستمرة التى يتطلبها النشاط الاستثمارى المباشر .

إن ردنا على الحجج الثلاث السابقة هو بحد ذاته رد على هذه الحجة ، لأنه ما الفائدة من الدرجة العالية من التنظيم والكفاءة فى الأسواق المالية الغربية إذا كان الاستثمار فى هذه الأسواق محفوفاً بالمخاطر التضخمية والتقلبات فى أسعار صرف العملات ، وبشبكة معقدة من القيود

التشريعية تجعل من الاستثمار فى هذه الأسواق خسارة صافية ؟

ولكن ، حتى لو جارينا السادة المدافعين عن مزايا الاستثمارات المالية العربية المباشرة فى الصناعة فى الأقطار الغربية فى رأيهم ، فإن نظرة سريعة إلى جملة القيود التشريعية التى تقيد حرية هذه الاستثمارات بالنسبة لمستقبل الأقطار العربية وخصوصًا الأقطار النفطية التى تجىء منها هذه الاستثمارات .

فالدول الغربية ماتزال فى الواقع ، غير مهيأة أو مستعدة من الناحيتين التشريعية والنفسية لاستقبال استثمارات مباشرة فى أراضيها وبأحجام كالتى تستطيع ، ويطلب من الأرصدة العربية تعبئتها لهذه الغاية .

وإن نظرة عاجلة لمجموعة العوائق والقيود . التى تحد من إمكانيات تنمية الاستثمارات المالية العربية المباشرة فى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى ، تبين لنا أن المستثمر العربى يواجه فى هذه الدول مجموعة من العوائق والقيود القاسية . التى تحول دون تمكنه من فرض سيطرته على أية شركة تمام السيطرة ، لا عن طريق استملاك أغلبية أسهمها ولا عن طريق تعيين مدراء عرب يرجحون كفته فى القرارات التى تتخذ فى مجالس الإدارة إلى وجهة تفيد المصالح العربية . ناهيك عما هناك من قيود على استرجاع رءوس الأموال والفوائد والأرباح إلى الوطن العربى .

فلعل هذه المجموعة الكبيرة من القيود القاسية التى تحد من حرية المستثمر العربى فى الأقطار الغربية كافية لصب الماء البارد على حماس المتحمسين للاستثمار المالى العربى فى هذه الأقطار .

صحيح ، إن حكومات الأقطار الغربية تسعى لاستدراج أقطار النفط العربية ، لإيداع أرصدتها المالية الكبيرة فى مصارف هذه الأقطار ، لتساعدها على حل أزماتها الاقتصادية وسد العجز الكبير فى موازينها التجارية ، ولكن بشرط أن يقتصر دور — الاستثمارات المالية العربية على أشكال محددة ، تعينها هذه الدول الغربية فى إطار الصيغة التى دعوها (تدوير عائدات البترول) أى ضمان إعادة حقن عائدات النفط العربية فى شرايين السوق المالية للأقطار الغربية وفى مجالات لا تتفق غالباً مع مطامح المستثمرين العرب .

وإن المتتبع لحملات الكراهية فى دول الغرب ضد قوة العرب المالية ليوقن بأن جملة القيود التى تتعرض لها الأموال العربية المستثمرة فى الأقطار الغربية ستزداد شدة وقسوة بحيث يستحيل إعادة استرجاع هذه الأموال العربية إلى الأرض العربية من جهة ، وكذلك لتحديد سبل الاستثمار

لها فى مجالات فيها كل الفائدة للأقطار الغربية وليس فيها سوى القليل من الفائدة للمستثمرين العرب أنفسهم .

الرد على الحجة الثانية :

إن الحجة الثانية التى يبرر بها دعاة استثمار أموال النفط العربية فى الأقطار الغربية موقفهم ، هى ادعاؤهم بأن اقتصاد الأقطار العربية المتخلف والصغير الحجم ، لا تتوفر لديه القدرة والإمكانيات لاستيعاب الكميات الكبيرة من (فوائض) رءوس الأموال المتوفرة والتى ستتوفر لأقطار النفط العربية . ولابد هنا من وقفة لوضع هذه المسألة فى إطارها الصحيح من الناحية المبدئية . .

إن البعض يتحدثون عن أموال النفط العربية ، وكأنها أموال تسبح فى الفضاء خارج إطار الزمان والمكان ، فتبدو هذه الأموال من خلال مناقشاتهم وآرائهم ، وكأنها أموال لا وطن لها ولا أرض ولا انتماء ، كما أنها لا هدف لها سوى السعى للتكاثر ولغرض التكاثر فحسب ، هذا مع افتراض أن استثمار هذه الأموال فى الأقطار العربية سيؤمن لها التكاثر ، وإن كانت الوقائع المتحققة من خلال الممارسة العملية فى السنوات الماضية تَدْحَضُ هذا الاعتقاد ، وحتى لو حققت الأموال العربية المستثمرة فى الغرب تكاثراً من الناحية الرقمية ، فإنها آيلة إلى خسارة فى قيمتها الحقيقية بفعل التدهور المستمر فى قيمة العملات الغربية ، وتقلبات أسعار صرف العملات ، أضف إلى ذلك أن التشريعات المعقدة التى تقيد حرية الأموال العربية المستثمرة فى أقطار الغرب ، قد تجعل من المستحيل على العرب أصحاب هذه الأموال استرجاعها وإعادة إخراجها من هذه الأقطار . كذلك فإن قوانين الإرث السائدة فى هذه البلاد كبريطانيا مثلا ، تنص على استقطاع نسب قد تصل إلى ٩٩٪ من أية ثروة يتركها أى مالك بعد وفاته ، وذلك لصالح خزينة الدولة . ولا سبيل للتحايل على هذا القانون بتسجيل الممتلكات بأسماء الأبناء إلا إذا توفرت ظروف معينة .

وبعبارة موجزة ، إن البعض يتحدثون عن أموال النفط العربية وكأنها أموال لاهَوِيَّة وطنية لها ولا انتماء للغايات الوطنية والقومية والاجتماعية فتبدو هذه الأموال كأنها أكداس ضخمة من أموال مجنونة تائهة .

وهنا نجد أنه لامفر من التساؤل : ترى من هم أصحاب عوائد النفط العربى هذه ؟ هل هى ملك نفر قليل من الناس يتصرفون بها كيفما يشاءون ؟ وهل هى من حظ فئة محدودة فقط من

سكان أقطار النفط ، ولا نصيب لغيرهم من سكان هذه الأقطار فيها ؟ بل حتى ولا رأى لهم ؟ إنك لتجد بوضوح وجلاء سواء نظرت إلى الأمر من وجهة نظر المبادئ السياسية والاقتصادية الحديثة ، أو نظرت إليها من حيث نصوص ومبادئ الشريعة الإسلامية ، أن كل ما يستخرج من باطن الأرض من مصادر الثروة ، معادن كانت أو ماء ، هي ملك الأمة جمعاء ، وفى الأساس يقصد بمفهوم الأمة – الأمة الإسلامية – ولكن إزاء تشتت صفوف المسلمين حاليًا ، فإن مفهوم الأمة يعنى ولا شك مجموع أبناء القطر العربى المنتج للنفط .

وانطلاقاً من مفهوم الشرع الإسلامى الإنسانى العميق فى شمول الأمة بأسرها ، فى تقرير أمر الانتفاع بخيرات مصادر الثروة المعدنية المستخرجة من باطن الأرض ، يغدو تقرير أمر كيفية استثمار أموال النفط العربى واضحاً وضوح الحقيقة ، وبسيطاً بساطة الصدق ، خالياً من حذلقات وتدليسات (الأساتذة) دعاة هدر أموال النفط العربى على موائد الشيطان فى الخارج ، فالقسم الأعظم من أموال الثروة النفطية العربية ، ينبغى أن ينفق على مشروعات التنمية والتعمير والتطوير فى بلاد النفط ذاتها ، التى معظمها صحراوى كما هو الحال فى أقطار شبه الجزيرة العربية ، وذلك لتطوير الطاقات البشرية المتخلفة فى هذه الأقطار وتطوير مصادر جديدة ، للدخل فيها غير النفط ، بحيث تبقى ، بعد نضوب الثروة النفطية فيها أوطاناً مزدهرة توفر مقومات العيش الكريم لأبنائها أبد الدهر ، أما ما فاض من أموال النفط العربى عن حاجات التنمية والتطوير فى أقطار النفط ذاتها ، فيجب استثمار القسم الأعظم منه فى الأقطار العربية الشقيقة المفتقرة إلى رءوس الأموال اللازمة لتطوير ثرواتها الطبيعية الهائلة – كذلك تقتضى مصلحة الأمة العربية الاستراتيجية الآن وفى المستقبل ،استقطاع شطر من أموال النفط العربى لاستثمارها فى الأقطار الإسلامية الشقيقةوغيرها من أقطار العالم الثالث التى يعانى معظمها من افتقار شديد فى رءوس الأموال .

فإذا أحسن المسئولون العرب خصوصاً من هم فى أقطار النفط ، التصرف فإن بإمكانهم أن يجعلوا من أقطار العالم الثالث بواسطة استثمارات محددة نسبيا ، حلفاء ثابتين أزليين للأمة العربية جمعاء فى سرّائها وضرائها . فأبناء هذه الأقطار هم بحكم التكوين التاريخى شركاء مصير للأمة العربية ، فبكميات محددة نسبيًا من الاستثمارات ، وليس بالمجاملات العاطفية المزيفة ، ولا الخطب الجوفاء ، تغدو أقطار العالم الثالث بمثابة احتياطى سياسى واقتصادى للأمة العربية من مكائد التكتلات السياسية والاقتصادية التى ينظمها الأعداء للحيلولة دون استكمال العرب مقومات استقلالهم الوطنى سياسيًا واقتصاديًا ، ولحرمان العرب من توجيه وإنفاق موارد ثروتهم النفطية بما

يخدم قضاياهم وحاضرهم ومستقبلهم ، وكذلك لممارسة الضغوط عليهم لإعادة ضخ ماتدفعه الأقطار الغربية ثمنا للنفط العربى الذى تستورده فى شرايين الدورة الاقتصادية لأقطار الغرب تحت عنوان خلاب يبهر الناظرين هو (الاستثمارات العربية فى الغرب) .

كذلك فإن من الحجج التى يجاهر بها دعاة استثمار الأموال العربية فى الغرب ، الخوف من عدم توفر الحد الأدنى المطلوب من الاستقرار السياسى فى الأقطار العربية ، وعدم وجود ضمانات فيها تقى هذه الاستثمارات من مخاطر المصادرة والتأميم . . ولهؤلاء نقول : ومن الذى قال إن الاستثمارات فى أقطار الغرب تنام على حرير الأمان والاطمئنان من مخاطر المصادرة والتأميم . . ؟

فحتى لو تجاهلنا جملة المخاطر والقيود التشريعية التى تشل حركة الاستثمارات العربية فى الغرب ، والتى سبق شرحها ، وهى قيود تجعل هذه الاستثمارات غير مجدية فى المدى الطويل ، فإن مخاطر المصادرة والتأميم فى معظم أقطار الغرب تبدو فى المستقبل غير البعيد ، أعظم منها بكثير فى الأقطار العربية ، فالعديد من أقطار أوروبا الغربية مقبل على تغييرات سياسية واقتصادية جذرية هائلة وتشمل هذه التغييرات تأميم المرافق الاقتصادية الأساسية فى هذه الأقطار .

ففى بريطانيا مثلا ، سن البرلمان مؤخرا قانونا يقضى بتأميم صناعة الطائرات وبناء السفن فى البلاد ، ومنذ سنوات عديدة تم تأميم الكثير من المرافق الاقتصادية الأساسية فى بريطانيا كصناعة الفولاذ والكهرباء ومناجم الفحم ، وقسم من صناعة السيارات إلخ ، ومؤخرا وضعت الحكومة البريطانية يدها على ٥١٪ من أسهم الشركات التى تستخرج النفط من بحر الشمال ، والأهم من هذا أن الأحزاب الشيوعية فى أقطار أوروبا الغربية آخذة فى النمو بسرعة متزايدة ، وقد اتضح هذا من نجاح الحزب الشيوعى الإيطالى فى الانتخابات البرلمانية ، وكذلك فى نجاح الحزب الشيوعى الفرنسى فى إقامة تحالف متين مع الاشتراكيين ، وكذلك فإن لدى الأحزاب الشيوعية فى البرتغال وأسبانيا فرصاً للنمو السريع . أضف إلى ذلك أن أكثر من صحيفة أمريكية جهرت بالقول بأن السلطات الأمريكية ترحب بتدفق الاستثمارات العربية حتى إذا ما عارض العرب المصالح الأمريكية لجأت هذه السلطات إلى مصادرة الاستثمارات العربية .

لذا فإن الهارب بأمواله من العالم العربى للاستثمار فى الأقطار الغربية طلباً للاستقرار السياسى ، واتقاء للتأميم أو المصادرة ما هو إلا كالمستجير من الرمضاء بالنار . . بل إننا على يقين بأن أموال النفط العربى لا تستطيع أن تحصل على ضمانات ضد المصادرة أو التأميم فى أى مكان فى العالم

خارج نطاق العالم العربي ، أما ماهية الضمانات التي يمكن أن تتوفر لها في العالم العربي فهي تستند قبل أي اعتبار آخر إلى مقتضيات المنطق السليم .

فحاجة الأقطار العربية غير النفطية الماسة والمتزايدة دائماً ولأمد طويل قادم إلى استدراج المزيد من أموال النفط العربية للاستثمار فيها ، هي ذاتها الضمانة الكبرى لهذه الأموال والاستثمارات من مخاطر المصادرة أو التأميم .

خلاصة القول إذن :

١ – إن الحديث عما يدعوه البعض (فوائض) أموال النفط العربي ، هو حديث نشاز تماماً ولا يعبر عن الحقيقة ، اللهم إلا إذا اعتبرنا أموال النفط ، هي فقط ملك نفر قليل من الناس في أقطار النفط ، وبالتالي فإن هذه الأموال الوفيرة تفيض عن احتياجات مثل هذا العدد الضئيل من الناس ، وبناء عليه فإن تهريب أموال النفط من مواطنها العربية ، وتسريبها إلى الأقطار الغربية حيث تضخ في الدورة الاقتصادية لهذه الحيتان الشرهة الشرسة يجعل من المتعذر بل من المستحيل إمكانية استعادة هذه الأموال إلى الأرض العربية ثانية . . وقد يكون ذلك طوعاً كما جرى لثروة الأغاخان وثروة جلبنكيان التي جناها من نفط العراق . . وعندما ينظر إلى أموال النفط على أنها وفق نصوص الشرع الإسلامي ملك الأمة العربية جمعاء ، وليست وقفاً على نفر قليل من الناس سيجد أولو الأمر أنه لا توجد هناك أية فوائض مالية في أقطار النفط تفيض عن الاحتياجات الكبيرة للتنمية في أقطار النفط والأقطار العربية الأخرى غير النفطية ، وأكبر برهان على ذلك هو أن أقطار النفط التي لديها خطط تنمية واسعة تعاني من نقص السيولة النقدية برغم ضخامة الدخول من النفط .

فإيران والعراق والجزائر وأندونيسيا ونيجيريا وفنزويلا جميعها تقترض الأموال من الخارج (أي تعيد اقتراض ما سبق تهريبه من الأموال العربية) لتنفق على خطط التنمية لديها لأنها تدرك أنها في سباق مع الزمن ، فالأموال لا قيمة لها إن لم تتحول إلى مصانع ومدارس ومعاهد وبحوث علمية ومختبرات في بلادنا لا في بلاد الآخرين .

٢ – لا سبيل لإيجاد مصادر دائمة للدخل بديلة للنفط تضمن العيش الكريم للأجيال العربية القادمة بعد نضوب معين النفط إلا بتطوير مثل هذه المصادر في أقطار النفط العربية ذاتها ، ثم في محيطها الطبيعي العربي والأفريقي والآسيوي .

ولذا فإن أموال النفط العربي ، ينبغي أن تنفق على مشروعات التنمية فى أقطار النفط العربية ذاتها أولا ، ثم فى الأقطار العربية الأخرى غير المنتجة للنفط والجائعة لرءوس الأموال اللازمة لاستغلال إمكانياتها الهائلة فى الثروات الطبيعية ثانيا ، ثم فى الأقطار الإسلامية وأقطار العالم الثالث النامية أخيراً .

٣ – إن ثروة النفط ناضبة (أصل نافد) ، وعمرها قصير لم يتجاوز الأربعين عاماً على أبعد تقدير ، ولذا فإن هذه الثروة تزود العرب بفرصة تاريخية للتقدم والازدهار إن هم أحسنوا التصرف بها ، وإذا أضاعوا هذه الفرصة حكموا على أنفسهم بالتخلف والذلة والفقر والضياع إلى دهور طويلة وربما إلى الأبد .

٤ – إن خصوم الإسلام والمسلمين يعلمون ذلك وزيادة – لذلك فإنهم فى كل يوم يدبرون لاستنزاف هذه الأموال بعدة أساليب تبدو وكأنها تقع بغير تخطيط ولا تدبير من أحد ، على حين أنها تجر على العرب والمسلمين بلاءً وخراباً لا قبل لأحد بها ، وتدمر إمكانات العرب والمسلمين ، فلا يجدون إلى النهوض سبيلا ، وإن أوضح مثل لذلك ماهو واقع اليوم بين الجزائر والمغرب ، وبين العراق و (إيران) ، وبين ليبيا و (تشاد) . . والأمثلة أكثر من أن تحصى أو تعد .

٥ – على العرب والمسلمين ، أن يعلموا أن حكم الشريعة الإسلامية ، يتنافى مع ما يفعلونه من تبديد طاقاتهم فى الحروب ، أو استنزافها بالإسراف فى المتاع واللعب واللهو ، وأنها فوق ذلك تمنع المسلم من دفع ماله إلى السفهاء والكفار والجهلاء . . ولنا فى هذه النقطة بالذات تفصيل فى المبحث التالى والأخير من هذه المقدمة . .

المبحث الرابع

فى منع الدفع بأموال المسلمين إلى السفهاء ومنهم الكفار والجهال بالأحكام

المال قوام الحياة وعمادها ، به صلاح المعاش وزاد المعاد ، لذلك رأينا الله سبحانه وتعالى يأمرنا بحسن التصرف فيه بالاعتدال فى إنفاقه وعدم إهداره بالتبذير والإسراف ، فكان ما رأينا من القواعد والأحكام التى ذكرناها فى الصفحات القليلة السابقة . .

ولقد جئنا فى « حكمة الكتاب » بآيتين من كتاب الله ذُكِرتا فى سورة النساء ، إحداهما تحضّنا على عدم دفع أموال المسلمين إلى غيرهم من الكفار ، والثانية تنبهنا إلى ما يريده الكفار ويخططون له عن غفلة المسلمين ، فيميلون عليهم ميلة واحدة .

يقول تعالى : (ولاتؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا) .

ويقول عز وجل : (ودَّ الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم وأمتعتكم فيميلون عليكم ميلة واحدة) ، فالله سبحانه وتعالى يمنعنا ألا ندفع مال المسلمين إلى السفيه وغير البالغ حتى لو كان من المسلمين ، وحتى لو كان المال مال هذا السفيه أو مال غير البالغ ، ومعلوم أن الكفار والجهال بالأحكام هم والسفهاء سواء . . ولكن الكفار يزيدون على ذلك كفرهم ، من أجل ذلك نهانا الله أن نؤتيهم أموال المسلمين ، بل إن العلماءقد كرهواأن يوكل المسلم ذمياً بالبيع أو بالشراء أو أن يدفع إليه مضاربة . يقول عمر رضى الله عنه : « من لم يتفقّه فلا يتجر فى سوقنا » . فالكفار إذا وضع مال المسلمين تحت أيديهم ، فإنهم يستعملونه ضد الإسلام والمسلمين فى كل محرم ، ويتعاملون فيه بالربا ، ويسخرونه سلاحاً فى أيديهم يدمرون به اقتصاد المسلمين ، وكذلك الجهال بالأحكام لا يدفع إليهم المال لجهلهم بفاسد البِياعات من صحيحها ، وعدم تمييزهم بين حلالها وحرامها .

ولأن المال هو العدة والعتاد ، فقد أخبرنا العليم الخبير بأن خصوم الإسلام يرجون (فيما يرجون) أن نغفل السلاح والمتاح . . فنضعف ثم نعجز عن المقاومة ، وعندئذ يميلون علينا ميلة واحدة . . وعجيب برغم ذلك أن يستسلم العرب والمسلمون للغفلة التى ترتب عليها فيما نرى اليوم ضياعهم فى أرضهم ، ووهن عزيمتهم ، وهوان شأنهم ، لكن ذلك لابد أن يكون إلى حين . . لأن الأيام دول ، ولأن الله سبحانه وتعالى دائماً يقيّض لهذا الدِّين من ينصره ، فالله بالغ أمره ، ولابد أن المسلمين سينهضون ويغيرون من حالهم ، فيستيقظون يقظة شاملة عميقة . . ويكون لهذه اليقظة كما كان من قبل – آثار إنسانية وحضارية صادقة .

وفى مجال المال والبترول فإننا نسمع اليوم عن رغبة الشعوب الإسلامية فى إعادة النظر فى وظيفة التمويل ومشكلات الائتمان وتوظيف المدخرات وفقا للشريعة الإسلامية ، وفى هذا الأمر ،فإنهم سيجدون فى الكتاب والسنة مدداً لهم ،وفيها أحكام مستقرة منها تحريم الربا ، وتحريم إيداع أموال المسلمين بين أيدى خصومهم وتحريم تسليم المواد الاستراتيجية إلى أيدى أعداء الإسلام والمسلمين .

إن القارئ ليعجب حين يعلم أن بعض المجتهدين من قدامى الفقهاء المسلمين ، مثل الفقيه الحنفى الإمام « محمد السرخسى » ، قد كتب فى القرن الخامس للهجرة فصولا مطولة ، عما يجوز الاتجار به فى أسواق غير المسلمين ، وما لا يجوز ، مخافة أن يستخدموه فى قهر الأمة الإسلامية . . فالفقه الإسلامى فقه عظيم ناضج وكامل ، وأحكامه كافية وواضحة والقياس عليها يسمح بالتطبيق على مزيد من الوقائع التى لم تكن معروفة عند الأوائل . . .

وأما عن البترول . . فقد تزايدت به ثروات المسلمين . . بل هى تتزايد فى كل عام . . لكنها جميعاً موظفة خارج البلاد الإسلامية فى بنوك أوربا وأمريكا بأيدى خصوم الإسلام . . وهى أموال كانت محدودة قبل حرب مصر ضد إسرائيل ، ومن كانوا يساندونها من خصوم الإسلام فى العاشر من رمضان ، أما بعد الحرب . . فقد ظهرت أهمية وخطر استثمار هذه الأموال خارج البلاد الإسلامية . . كما ظهرت الأهمية الحقيقية لبترول المسلمين . . فقد كانت الأرقام المعلنة قبل الحرب تهون من نسبة اعتماد أمريكا ودول الغرب على بترول العرب ، حتى قالوا إن هذه النسبة غاية فى التواضع ، إذ هى لاتزيد على ٦ ١/٢ ٪ مما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم إنها لم تكن تزيد فى كل الأحوال عن ١٧,٥ ٪ حين تتفاوت إحصائياتهم . . لكنه اتضح فيما بعد . . أن أساطيل أمريكا والغرب ، الموزعة فى البحر الأبيض المتوسط وفى الخليج العربى وفى الشرق الأقصى ، قد

فقدت مصادر التموين بالبترول ، لأن البلاد التى كانت تمدها من قبل قد توقفت احتراما لقرار الدول المنتجة للبترول ، حين فرضت الحظر ، وحين هددت كل من يخرج عن سياسة العرب بأنه سيتعرض لذات المعاملة التى عامل بها العرب أمريكا وهولندا[١] ولو أن النسبة كانت ٦٫٥٪ أو حتى ١٧٫٥٪ كما كانوا يعلنون لما توقفت الأساطيل[٢] وكما أعلن رؤساء الغرب وأمريكا تخفيض نسب استهلاك الوقود ، حتى بالنسبة للسيارات ، بل لما سمح وزير الدفاع لنفسه — نيابة عن سادته — بأن يهدد الدول العربية باتخاذ إجراءات عسكرية لاحتلال مناطق البترول ، بل إنه سمح لنفسه كذلك بالإشارة عن بعد إلى إعادة النظر فى توجيه الصواريخ العابرة للقارات ، وعلى القارئ أن يجتهد فى فهم هذا التلويح بإنزال العقوبة . . ومن المقصود به ؟ لهذا نقول إن أمر البترول . . وأرصدة دول البترول . . أمر جد خطير . . فليعلم المسلمون هذا ، وليقدروا التفاوت فى الأرقام المعلنة عن أرصدة البلاد الإسلامية لدى الدول الغربية ، وليفهموا تفاوت التقديرات المعلنة عن الإتاوات وأرباح البيع المباشر من حكومات البلاد الإسلامية إلى حكومات البلاد المستهلكة للبترول .

---

(١) كذلك جنوب أفريقيا والبرتغال فقد قدمت جنوب أفريقيا طائرات عسكرية لإسرائيل ، وسمحت البرتغال باستعمال الولايات المتحدة الأمريكية لقواعدها العسكرية لتسهيل نقل القوات والمعدات الأمريكية إلى إسرائيل .

(٢) فى دراسة قدمت فى مؤتمر البترول العربى الثامن بالجزائر ٣ / ٦ /١٩٧٢ أمكن حصر مدى طلب الولايات المتحدة الأمريكية على البترول فى الجدول الآتى :

بيان	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الطلب المحلى	١٤٫٧	١٨٫٥	٢٢٫٧	٢٦٫٤
أرباح التصنيع والصادرات والتغير فى المخزون ٪	—	٫١	٫٢	٫٤
الإمدادات المطلوبة	١٤٫٧	١٨٫٤	٢٢٫٥	٢٦٫٠
إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية بعد استبعاد المنحدرات الشمالية	١١٫٣	١٠٫٥	٩٫٨	٩٫١
إنتاج المنحدر الشمالى من البترول الخام والمكثف	—	٫٦	٢٫٠	٢٫٠
الخام المستخرج من زيت الصخر الواردات	—	—	—	٠٫١
الواردات	٣٫٤	٧٫٣	١٠٫٧	١٤٫٨
نسبة الواردات إلى الطلب المحلى	٪٢٣	٪٣٩	٪٤٧	٪٥٧

وعلى أية حال فعلى الرغم من غموض الموقف فى كل أركان المعمورة بخصوص هذا الموضوع ، فهناك جملة حقائق قد استقرت ولا سبيل إلى إنكارها أو إغفالها . . وهى :

أولا : أن المسلمين إذا كانوا قد أخطأوا فى السنين القريبة الماضية ، فإنهم من الآن فصاعداً لا يجوز لهم أن يسلموا أموالهم لغير المسلمين ، حتى لا تكون لهذا (الغير) الغلبة على المسلمين ، فى أرضهم وبأموالهم ، وإلى هذا الرأى دعا الإمام « مالك » رضى الله عنه ، فى المدونة الكبرى .

ثانيا : إن تقصير الأمة الإسلامية فى اتخاذ الأسباب الكفيلة بالعزة والمنعة فى دار السلام ، هو بكل بساطة انسلاخ عن الإسلام ، وبالتالى فإنه يتعين على الأمة الإسلامية من الآن فصاعداً أن تحرص على مواردها وأن تتولى بسلطاتها الشرعية التصرف فيها .

ثالثاً : إن الجدل الذى لا ينتهى ، والذى بدأ فى قرون مضت حول الربا والفائدة والفايظ والفايز والحطيطة والخصم ، هذه كلها قضايا جدلية لا يريد الناس أن ينتهوا فيها إلى رأى موحد .

رابعاً : إن الإسلام لا يدعو إلى تدمير الاقتصاد فى أى ركن من أركان المعمورة وإنما يدعو إلى السلام وتحقيق مصالح العباد ، من كان منهم يؤمن بالله ورسوله ، ومن كان منهم فى معسكر آخر . . وإنه لخطأ فادح أن يظن أى مكابر من خصوم الإسلام أن العرب والمسلمين حين يوجهون اقتصادهم لتحقيق مصالح بلادهم ، فإنهم بذلك يدمرون اقتصاد غير المسلمين[1]

ذلك أن القرآن الكريم يقول : (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) .

خامساً : أن أهمية دراسة قضايا التمويل والائتمان وتوظيف المدخرات فى دار الإسلام تتزايد كلما تضخمت فوائض أرصدة البترول ، إذ أن هذه القضايا كلها قضايا ملحة ومعاصرة تناقشها اليوم

---

(١) جاء فى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤/ ١٢/١٩٦٢ (إن حق الشعوب والأمم فى السيادة الدائمة على ثرواتها ومصادرها الطبيعية يجب ان يمارس بما يكفل مصلحة تنميتها الوطنية وخير شعب الدولة المعنية) .وعلى هذا الأساس يجيز القانون الدولى أى تصرف من الدولة فى مواردها الطبيعية حتى إذا تعارض مع اتفاقية سابقة . شريطة أن يبنى على سبب من الأسباب الآتية :

(ا) مصلحة التنمية القومية

(ب) خير الشعب والمصلحة العامة

(حـ) الأمن القومى

جماهير المسلمين علانية فى الصحف والجامعات ومراكز البحث العلمى ، رجاء الوصول إلى رأى سديد فى كل مشكلة وإن بدت إلى يومنا هذا غامضة مبهمة .

* * *

وبعد . . عزيزى القارئ . .

إن المباحث التى عرضناها عليك فى المقدمة برغم ما أردناه لها من توافق مع موضوع الكتاب ومستواه . . وما أردناه منها فى إنارة الطريق لك وكشف الأهداف التى أراد المؤلف التركيز عليها . . أقول . . برغم ذلك ، فإنها تجيء متواضعة تتوارى حياء أمام المادة القيمة التى ضمها الكتاب فى أقسامه الأربعة . . التى يلمس القارئ فيها منهجاً علمياً ملتزماً ، وثورة وطنية ودينية من أجل كشف خطط الغاصبين لبترول المسلمين ، وأسلوباً قوياً واضح العبارات ، غزير المعانى قوى الدلالات . . ذلك أن

الكتاب أولا :

من تأليف أستاذنا المرحوم الدكتور « عيسى عبده » علم أعلام علماء الاقتصاد الإسلامى ، وإدارة الأعمال والمحاسبة . . وأحد أبرز رواد حركة الإصلاح المعاصرة الذين صنعوا عقل الشعب العربى والأمة الإسلامية .

والكتاب ثانياً :

يضم أغلب فصول رسالة الدكتوراه التى تقدم بها المؤلف لجامعة عين شمس فنال درجة الدكتوراه ، وقد جاوز عمره يومئذ سبعين عاماً . . وبعد أن كان قد مضى على اشتغاله بالتدريس فى الجامعات قرابة نصف قرن من الزمان ، وعاش حياة حافلة بالنجاح والأمجاد العلمية والعملية ، حتى انعقد له لواء الزعامة فى مجالات الاقتصاد السياسى والإسلامى ومراجعة الحسابات وإدارة الأعمال ، وتمكن من قلوب وعقول كل من سمعه ، أو وعى فكره محاضراً أوكاتباً . .

وكان عنوان الرسالة : « بترول العرب ودوره فى دعم الصناعات العربية » ، ومن المفهوم أن الرسالة الجامعية تكون متخصصة ، وعلى درجة عالية من الالتزام العلمى الدقيق الذى يجعلها غير

سائغة الفهم بين غير الجامعيين المتخصصين ، فما بالك برسالة أعدت لنيل درجة رفيعة علميًّا هي درجة الدكتوراه؟ بل وفي موضوع كهذا الموضوع الذي لا يستقيم بغير تحليل الإحصاءات والنشرات النوعية والدوريات المتخصصة التي تعج بالمصطلحات .

كان طبيعيًّا إذن أن يكون هناك تعديل جوهري في المادة والفصول والمباحث بما يتلاءم والعنوان الجديد « بترول المسلمين » . . وذلك فضلا عن مراعاة أن يكون الكتاب مفهوماً لكل المستويات . . منسجماً مع فكر كل قارئ . . محققا الفائدة من وراء انتشاره . . ويالله من جهد عانيناه من أجل تحقيق هذه الغايات ! ! ثم إننا قد أضفنا بعض الهوامش التي رأينا فيها مزيداً من الفائدة في شرح ما يتصل بموضوع الكتاب . . وقمنا بعد ذلك بمراجعته وربط أقسامه وفصوله ربطاً متوازناً دون تقصير . .

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكون الكتاب وما أضفناه إليه ، من العلم الذي ينتفع به المسلمون ، وأن يجعل الله جزاء هذا الجهد رحمة على روح المؤلف وعملا صالحاً في كفة حسناته يوم الحساب .

هذا وبالله التوفيق ومنه الحكمة والصواب .

أحمد إسماعيل يحيى

نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ

اللَّهُ نُورُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا
مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ
دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ
يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ يَهْدِي
اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَآءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَٰلَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ
شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ
يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۝ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَٰرَةٌ
وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءِ الزَّكَوٰةِ يَخَافُونَ
يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَٰرُ ۝ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ
مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ وَاللَّهُ يَرْزُقُ
مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

هذا الكتاب[1]

يتكون هذا الكتاب من أربعة أقسام :

القسم الأول : هو ما أسهمنا به كإضافة إلى ما قاله الآخرون فى الموضوع وهذا ما نعتبره صلب الكتاب .

القسم الثانى : وهو مختارات من المراجع العربية والأجنبية التى وجدناها متصلة بموضوع الكتاب ، وليس لنا فيه من جهد إلا البحث والانتقاء .

القسم الثالث : يحتوى على معلومات أساسية عن البترول معروفة مسبقاً للمتخصصين ، واعتبرنا إثباتها ضرورياً لكى يكون الكتاب وافياً فى موضوعه .

القسم الرابع : أوردنا به بعض الجداول الإحصائية عن اقتصاديات البترول ، التى تعتبر متممة وموضحة لما أوردناه خلال البحث من آراء ومعلومات .

* * *

القسم الأول : الذى نعتبره الإضافة التى ساهمنا بها فى هذا المجال ، فقد بدأنا بفصل عن « الدول العربية بين أحكام الدين والتقدم العلمى المعاصر » وتحدثنا فى هذا الفصل عن افتراق السلطان عن الثروة عند العرب ، فعندما كانت بريطانيا مثلا أغنى دولة ، كانت صاحبة أكبر سلطان ، وهذا فى الربع الأخير من القرن الماضى والربع الأول من القرن الحالى ، حتى دخلت فى دور الانحدار عقب خروجها من الهند سنة ١٩٤٧ .

الفصل الأول : عن الوضع الحالى وهو أن الثروة فى يد العرب ، والسلطان فى يد غيرهم حتى فى أرضهم .

---

(١) من المعلوم أن الرسالة الجامعية تكون متخصصة وعسيرة الفهم على القارئ العادى خاصة إذا كانت قد أعدت للحصول على درجة علمية عالية كدرجة الدكتوراه لذلك نقرر أننا قمنا بجهد كبير فى تعديل بعض المباحث والفصول وإضافة كثير من الهوامش والتعليقات وبذل المحاولات الجادة لتيسير المادة حتى صدر الكتاب – على هذه الصورة – و الله نسأل أن يكون ما فعلناه نافعاً .
أحمد إسماعيل يحيى .

وفى الناحية الأخرى نجد فى الدول الغربية افتراق الثروة عن الأمن ، إذ جرت العادة عبر قرون التاريخ أن الأمن يتحقق بالقدرات البشرية والمادية ، ولكن نجد أن أكثر الدول ثراءً لا يحس فيها المواطن بالأمن . . الأمن المادى والأمن المعنوى ، فعندما انقطع التيار الكهربائى عن نيويورك لمدة ساعات محدودة . . ساد الهرج والفوضى ولم يأمن إنسان على نفسه من عصابات الشر . . فهذا الأمن الذى تنعم به هذه البلاد . . سطحى .

فاستوى العالم المتقدم والمتخلف فى الحرمان من « الرفاهية والطمأنينة » ونتساءل عن أسباب هذا كله . . السبب واحد . . علة الضياع فى الأمة العربية ذات الثروة بدون سلطان ، وعلة الخوف فى الدول الغربية المتقدمة بدون أمن . . العلة واحدة . هى افتراق الدين عن الدنيا – هى الفصل بين نور السماء ونور الأرض . . ومن هنا كانت دلالة الآية التى افتتحنا بها الكتاب ، ووقفنا عند قول المفسر الألوسى فى تفسيره لفقرة منها هى قوله تعالى : (نور على نور) . . بأن الحياة الدنيا لا تصلح إلا على نورين يهديان للطريق السوى ، فأما أحدهما فهو نور الآيات التكوينية أو الكونية ، أى القوانين العلمية المستقرة فى خصوص الطاقة والمادة وجملة الوجود المشهود ، وأما النور الثانى فهو نور الآيات التنزيلية والأحكام والتعاليم التى جاءت بها الرسالات السماوية تباعاً .

وأوضحنا إهمال العالم العربى للإمكانات المادية التى يتمتع بها من ثروة طبيعية وموقع جغرافى وأن الإحصاءات والدراسات الميدانية تدل على أن الجانب الأكبر من فوائض البترول لا تستقر بين أيدى الشعوب المنتجة له ، وجئنا بأمثلة من آيات القرآن الكريم التى تعالج الحياة بشقيها المادى والمعنوى ، وبرهنا على أن كل المذاهب الاقتصادية التى يزاحم بعضها بعضاً هى مجرد محاولات وصل إليها كتّاب الاقتصاد بفكرهم . . وهى محاولات جديرة بالتقدير من حيث إنها اجتهاد محروم من نور السماء ، وهى فى الوقت ذاته جديرة بالإهمال إذا جرت الموازنة بينها وبين الضوابط الإلهية للنشاط الاقتصادى .

وأشرنا إلى ما وصل إليه بعض العلماء من غير المسلمين ، حين هداهم التفكير الهادئ إلى قدر ولو يسير من الحق الذى نراه مستقرا فى شريعة السماء مثل قول الأستاذ « فرانسوا بيرو » فى ضرورة التفرقة بين ما فى الإقليم المعين وما هو لهذا الإقليم المعين على حين جاء فى القرآن الكريم فى سورة البقرة (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) ، وعموم النص هنا يمنع من التخصيص ، بمعنى أن قوله تعالى (لكم) ، خطاب للناس جميعاً فالاتجاه إلى تعميم النفع إلى خارج الحدود قائم فى كتاب الله ولم يأت « فرانسوا بيرو » بجديد ، وما هذا الذى نقرره إلّا مثل شرود .

وفى الفصل الثانى : « تقدير الموقف الراهن » ذكرنا أهم الآثار المباشرة لأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، من ارتفاع أسعار البترول ، وتغير أساليب بيعه ، ثم اتهام العالم الغربى للعرب بأنهم السبب فى موجة التضخم الذى بدأ يتصاعد من أوائل عام ١٩٧٤ بسرعة جنونية مع زيادة سعر البترول زيادة لا تتناسب مع حجم التضخم ، وتحدثنا عن السلوك الاقتصادى الخاطئ لأصحاب الأموال العرب فى توظيف أموالهم فى شراء منشآت وسندات فى أسواق الغرب وعن الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول وسوق التجارة الدولية من فوضى فى الأعوام التى تلت عام ١٩٧٣ من استنزاف الدول المنتجة للبترول لمواردها ، وزيادة كثافة الصبغة الاستهلاكية لواردات الدول المنتجة ، وجنوح الطبقات الغنية فى هذه الدول إلى مستويات من الرفاهية ، أضعفت الاستعداد لدى الجيل الجديد من الشباب لتلقى العلوم النافعة والتكنولوجيا الحديثة بوجه خاص ، وذكرنا اعتماد هذه البلاد التى تتمتع برخاء ظاهرى على القدرات البشرية المستوردة من أبسط الحرف والصناعات إلى أعلى الدرجات ، وما يترتب على ذلك من استغناء أبنائها عن كسب المعاش بإتقان الحرف والوظائف العامة ، ونبهنا إلى أن اقتصاد الغرب لن يظل مستعبداً للبترول العربى ، وذكرنا ما نشرته الصحف الأمريكية فى سنة ١٩٧٦ بمرور مائتى عام على استقلالها عن بريطانيا من دعوة الأمة الأمريكية إلى التعبئة الفورية لمواجهة حرب جديدة من أجل استقلالها عن العبودية لمنتجى البترول . . ولمزيد من الاهتمام ببدائل الطاقة الأخرى مثل الفحم والطاقة النووية وطاقة الشمس . ثم تحدثنا عن مشكلة تعدد القوميات وتعدد الجنسيات فى داخل الأمة العربية وضرورة الوحدة بينها كإجراء حتمى وأن الدول الأوربية تتجه إلى الوحدة تدريجيًّا بتوهين الحدود حين يطغى الاتجاه العكسى على عقول العرب فيتآمرون أو يتفقون مع خصومهم من أجل كيانات قومية هزيلة ، تنعم فيها القلة وتشقى الكثرة ويشتد التفاوت بين أجزاء الجسد الواحد وهو أمة العرب . . والحل العملى للخروج من هذا التفرق هو التغيير بالانتقال الهادئ من حال إلى حال بدعم السوق العربية المشتركة على حريات ثلاث :

١ - حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية .

٢ - حرية تنقل السلع بغير حواجز مصطنعة .

٣ - الحرية الثالثة (وهى محصلة الحريتين) هى حرية هجرة رءوس الأموال .

ونحن ندعو إلى التعاون بين الدول المنتجة للبترول والشركات والمنظمات الكبرى التى كسبت فى عالم البترول خبرة طويلة وثقافة بترولية رفيعة المستوى .

والشريعة الإسلامية تجيز صورتين لهذا التعاون :

إحداهما إجازة الأعيان والأشخاص ، فللدولة الإسلامية أن تستأجر أقدر الشركات وأكثر الخبراء دراية ، والصورة الثانية عقد الشركة بشرط ألا يقضى فى أمر والشريك العربى غائب ، وأن كلمته هى العليا مهما كان نصيبه من رأس المال ضعيفاً . . ثم جئنا فى هذا المجال بإشارة إلى الرائد الاقتصادى الكبير « محمد طلعت حرب » الذى أنشأ الصناعات الوطنية فى مصر ، وبدأ شريكاً للإنجليز فى النسيج والطيران لاكتساب الخبرة ، وأنشأ بنك مصر حين اقتنع بأهمية التمويل والتحكم فى السيولة .

* * *

وفى الفصل الثالث « عن الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية » ، ذكرنا أن القضية الرئيسية المطروحة فى هذه الرسالة ، تدور حول الموقف الراهن للفوائض المالية الناجمة عن استنباط البترول وتصديره ، تمهيدا للنظر فى كيفية الإفادة بهذه الفوائض على خير وجه ممكن عمليًّا ، بدلا من الأوضاع الحالية التى اتضح من الدراسة العلمية أنها فى غير صالح العرب ، وفى مجال تحريك رءوس الأموال المتراكمة والمسماة بالأرصدة ، كما أنه فى مجال التوجيه الجديد من هذه الإيرادات مع مطلع كل شمس . . نقول بأنه فى هذه المجالات مجتمعة ميدان فسيح للخبرة المالية المستندة إلى نظرة علمية شاملة وعميقة . .

ومن بين هذه الخبرات لخصنا مقالا للأستاذ « حسن عباس زكى » عن المخاطر التى تحيط برأس المال العربى ، ذكرنا منها أن تحويل الودائع من عملة إلى أخرى فى حالة انخفاض سعر إحدى العملتين يسبب خسائر كبيرة للدولة صاحبة الوديعة ، ولذلك تضطر لأن تبقى ودائعها مقومة بعملة واحدة تحت رحمة البنك المركزى للدولة المصدرة لهذه العملة ، والخطر الثانى يكمن فى صعوبة تحويل الودائع الكبيرة ليس فقط من عملة إلى أخرى ، بل من مصرف إلى آخر ، حيث تتناسب حرية الحركة عكسيًّا مع حجم الودائع ، بالإضافة إلى حرج موقف المصارف التى تقبل هذه الودائع الضخمة ، حيث تحاول المصارف دائماً الموازنة بين السيولة والربحية ، فازدياد حجم الوديعة يضعف موقف المصرف المودعة به ، ثم يذكر من هذه المخاطر الولاء المزدوج للمسئولين عن الإدارة المالية لرأس المال العربى وجلهم من الأجانب الذين يكون ولاؤهم الأول للوطن . . ويتعرض هذا المقال لما تشيعه الصهيونية عن مسئولية دول البترول العربية تجاه مشاكل الدول النامية الناتجة عن التضخم والكساد العالميين ، وأظهر فى هذا الشأن بالأرقام أن دخل دول البترول

يقل عن بعض أوجه الإنفاق الاستهلاكى للشعب الأمريكى على بعض السلع الجانبية كالخل وزيت الطعام والآيس كريم . .

ثم أورد إحصائية عن أوجه استخدام فائض مدفوعات دول النفط البالغ ٦٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ وظهر من هذه الإحصائية أن غالبية هذا الفائض مجمد فى شكل ودائع فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية .

ويلفت المقال النظر إلى أنه برغم ثراء الدول العربية المنتجة للبترول ، فإن أموالها كلها مودعة فى الخارج بعملات أخرى غير عملتها ، ولم تستطع استغلال هذا الثراء فى جعل الدينار العربى عملة دولية كالدولار والمارك .

ويختم المقال بالمقترحات التى يراها صاحب البحث – الأستاذ « حسن عباس زكى » – وسيلة لاستثمار يعود بالنفع على البلاد العربية .

وقد علقنا على هذا البحث القيم ، وتعرضنا لعدم تقبل الدول الغربية لدخول رأس المال العربى إلى ميادين الصناعة فى أوربا وأمريكا فى حين تتقبل مشاركة رءوس أموال أخرى من دول غير عربية . .

* * *

وفى الفصل الرابع « بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء » تحدثنا عن عوامل ثلاثة تجتمع على قدَر الأمة العربية ، وهى عوامل مدمرة لأية أمة مهما كان تاريخها حافلا بالأمجاد والانتصارات التى طفقت تتغنى بها حتى نسيت حاضرها . . وعددنا هذه العوامل ، وهى الترف الذى صرف بعض جماعات العرب عن دنياهم وعن آخرتهم جميعاً ، ثم ضياع الكثرة الكاثرة من أمة العرب فى متاهات الجهل والعجز ، والغفلة عن حقيقة الأخطار التى تدبرها السياسة الدولية للثروة البترولية وأصحابها .

ومن هذه المؤامرات ما حدث فى إسرائيل إبان الفضيحة المالية التى نسبت إلى رئيس وزراء إسرائيل السابق وزوجته قبل الانتخابات ببضعة أسابيع بحجة إيداع الزوجة (٢٠ ألف دولار) فى أحد البنوك الأمريكية وهو ما يخالف قوانين النقد الإسرائيلية ! فهل كانت هذه إحدى مناورات كسب الوقت لتغيير الحكومة والمجىء بحكومة أخرى تبدأ الطريق فى المفاوضات من أوله ؟ وهل التبرعات الصهيونية والاعتمادات الحكومية الأمريكية التى تبلغ نحواً من أربعة آلاف دولار فى العام الواحد وتتجه شرقاً ألوف الأميال إلى إسرائيل . . هل تعتبر هذه الأرصدة حلالا والعشرين ألف

دولار حراماً ؟ وإذا أصدر بلد عربي منتج للبترول قانوناً لتحريم إيداع أمواله خارج أرضه . . هل تسكت الولايات المتحدة الأمريكية مثلما سكتت فى مواجهة إسرائيل ؟ ثم لفتنا النظر إلى ما يحدث فى الغرب من تكامل اقتصادى يمهد لوحدة سياسية كما يحدث فى دول السوق الأوربية المشتركة . . يقابل هذا ما يحدث فى بلاد المشرق العربي من جرائم ، أو ما يعرف بالحدود السياسية وحواجز العملة ، وجواز السفر ، وتصريح العمل . . والمفارقة واضحة بين الدعوة الثابتة من قرون مضت فى بلاد أوربا وأمريكا إلى الوحدة فيما بينها ، حتى إذا جاء دور العرب انعكس الاتجاه وأصبحت الوحدة جريمة يجازى عليها من يحاول الاقتراب منها ، ومن أبسط ألوان الجزاء إقصاء الحاكم ، أو مصادرة الرأى الحر ، والتصفية الجسدية عند الضرورة .

وهناك محاولات مخلصة لا تلق أذناً صاغية أو قلباً واعياً من بعض الشعوب الغافلة عن مصالحها للوحدة الشاملة على أساس القارة ، أو اتفاق اللغة ، ونادراً ما تجد الدعوة إلى الوحدة الدينية استجابة .

والقصد البعيد أو الاستراتيجية الثابتة للسياسة الدولية تتلخص فى فتح جبهات متعددة تصرف العرب عن كل عمل جاد داخل أرضهم ، وتستنزف جهودهم فى محاولة إطفاء نار الفتنة كلما شبت ، وتستنزف مواردهم فى شراء الأسلحة .

ونحن فى هذا المقال لا ندعو إلى اليأس ، بل عندنا إضافة لعلها تصلح اقتراحاً أو مادة للفكر ، ومنها حاجة الأمة العربية إلى تصحيح فهم العقيدة ، والربط بين النشاط الدنيوى والحساب فى الآخرة وإعادة النظر من جديد فى التراث وفهمه . . ومن مفهوم الجهاد عند الإمام « السرخسى » تحريم المبادلات والمعاملات التجارية بين المسلمين وأعدائهم فى كل مادة تصلح لإثارة الحروب .

* * *

وفى الفصل الخامس عن « البترول كمصدر للطاقة وبدائله » تحدثنا عن مصادر الطاقة المعروفة فى العصر الحالى وأشدها تأثيراً وهى الطاقة النووية ، وإن أصل كل أشكال الطاقة هى الشمس ، وهى كتلة من الطاقات الذرية أو قنبلة هيدروجينية هائلة دائبة التفجير ، ثم العلاقة بين الطاقة والذرة ، تلك العلاقة التى كشفت عنها نظرية النسبية ، ثم تطورات استخدام هذه النظرية لتغيير قوانين الحركة المستقرة من عهد « نيوتن » حتى تم تفجير القنبلتين الأولى والثانية فى سنة ١٩٤٥ ، وإلى أن استقر الوضع الآن على استخدام الطاقة الذرية فى الأغراض الحربية والسلمية ، ثم تحدثنا

عن استخدام الفحم فى توليد الطاقة من البخار المضغوط ، وتفوق مكنات الاحتراق الداخلى التى تعمل بالبترول فى الحرب العالمية الأولى ، ثم اتجاه البلاد الصناعية القديمة إلى البلاد المنتجة للبترول ، والخلاف بين هذه الدول حول استغلال منابع البترول .

وتحدثنا عن تفوق البترول على الفحم كمصدر للطاقة ، وساعد على ذلك استخدام المحركات التى تستهلك البترول لتوليد الطاقة الميكانيكية دون توسيط الطاقة الكهربائية كمحرك للسيارة والطائرة . .

وتحدثنا عن مصادر الطاقة البديلة للبترول ، فذكرنا « رمال القار » التى يستخرج منها الزيت وصعوبة إنتاج الزيت بهذه الطريقة وزيادة نفقاته .

ثم تحدثنا عن « زيت السجيل » الذى يستخرج من حجر السجيل القارى بعد تسخينه إلى درجة حرارة عالية تصل إلى ٩٠٠ درجة فهرنهايت ، ومازالت صناعة هذا النوع من الزيت تجرى فى مصانع تجريبية ، وتعتبر تكاليف استخراجه باهظة بالإضافة إلى ضخامة حجم المخلفات الصناعية وكميات الماء الهائلة التى تتطلبها .

وذكرنا بعد ذلك الغاز الطبيعى الذى يغطى حاليًّا حوالى ٣٣٪ من استهلاك الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية و ١١٪ من استهلاك الطاقة فى أوربا الغربية .

ويجىء ذكر الفحم الذى يساهم بثالث إمدادات الطاقة فى العالم ، وتبلغ احتياطياته عشرة أضعاف احتياطى النفط ، ويتم معالجته تكنولوجيًّا لتحويله إلى سائل وغاز وينتظر أن يغطى الغاز المصنع من الفحم ٢٥٪ من حاجة الولايات المتحدة الأمريكية سنة ٢٠٠٠ وتسير باقى دول العالم التى لديها احتياطيات هامة من الفحم نحو زيادة إنتاجها وتطوير تحويله إلى سائل وغاز .

ثم تحدثنا عن الطاقة النووية وازدياد أعداد المفاعلات الذرية فى العالم ، حيث بلغ عددها ١٢٠ مفاعلا فى نهاية عام ١٩٧٢ بطاقة قدرها ٤٥٥٠ ميجاوات ، منها ٤٣ مفاعلا فى الولايات المتحدة الأمريكية . . ومن أهم ما رأينا لفت الانتباه إليه فى هذا المجال هو بدء اهتمام شركات الزيت العالمية فى دخول ميدان الطاقة النووية قبل عام ١٩٧٠ ، وهى تمتلك حاليًّا ٥٥٪ من احتياطى اليورانيوم فى الولايات المتحدة الأمريكية و ٤٨٪ من احتياطى العالم.وبرغم أن معدل تكلفة المصانع النووية تزيد عن ١٠٪ ، ٢٠٪ عن مثيلها من الطاقة المنتجة بالفحم أو البترول فإن النفقات الإدارية فى المصانع النووية أقل كثيراً ، ويقابل ذلك تدخل العوامل السياسية فى الاعتماد على هذا النوع من الطاقة بالإضافة إلى ضخامة النفقات الرأسمالية ، وعوامل تلوث البيئة ، وذكرنا

الطاقة الشمسية واستغلالها فى الاستعمالات المنزلية فى البلاد المشمسة ، والأبحاث القائمة والخطط لها لنقل أشعة الشمس إلى الأرض بدون انقطاع ، وتحدثنا عن الحرارة الجوفية ، ولا تزال نسبة الطاقة المستمدة من هذه المصادر ضئيلة ، وتستعمل فى توليد الكهرباء وفى التدفئة المركزية . .

وتحدثنا عن تطوير المصادر البترولية فذكرنا تطوير المصادر البترولية غير العربية فى منطقة بحر الشمال والمناطق القطبية الشمالية ، وسواحل أمريكا الجنوبية وغيرها بالإضافة إلى زيادة الإنتاج فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن الأنظار كلها تتركز فى المنطقة العربية لغزارة الإنتاج فيها وقلة تكاليفه وجودة الزيت بها .

وما خرجنا به من هذا الفصل يتلخص فى :

عدم وجود احتياطى جديد من النفط بقدر يكفى لتلبية الطلب المتزايد عليه ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية كمستورد رئيسى للنفط ، وانخفاض الإنتاج الأمريكى مما سيؤدى إلى زيادة كبيرة فى الاستيراد .

وستواجه الدول العربية فى نهاية هذا القرن زيادة حاجتها من البترول كطاقة ومادة خام ، حيث سيتضاعف عدد السكان حين ذاك فى وقت يبدأ النفط فيه بالتناقص ، فعليها الإعداد لتطوير مصادر جديدة للطاقة بحيث تتجمع لها بالتدريج خبرات تكنولوجية فى هذا المجال .

وبالنسبة للشركات البترولية ، فقد بدأت تنوع فى مجالات أعمالها فأصبحت شركات طاقة ، وأوجدت زيادة الأسعار ظروفاً اقتصادية أكثر مواتاة لتطوير المصادر البديلة والاقتصاد فى استعمال النفط ، وكذلك فإن زيادة العائدات العربية من النفط هى الفرصة الملائمة للوقوف فى وجه المحاولات لتوجيه هذه الأموال لاستثمارات تخدم حاجات الاقتصاد فى الدول الصناعية الكبرى ، وذلك بالاستثمار داخل الدول العربية نفسها بالتصنيع وتوسيع القواعد الاقتصادية المؤدية إلى تنويع مصادر الدخل بها .

* * *

وفى **الفصل السادس** بعنوان « دول البترول تواجه حرب الاستنزاف » لخصنا خطابا هامًّا للرئيس الجزائرى « هوارى بومدين » فى افتتاح مؤتمر القمة لدول الأوبك (مارس ١٩٧٥) ، وتقريراً تقدم به خبراء البترول بالمملكة العربية السعودية لمؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى « مؤتمر الشمال والجنوب بباريس أبريل ١٩٧٦ »

وفى خطاب الرئيس الجزائرى تحدث سيادته عن حقوق الدول النامية فى ثرواتها الطبيعية ،

ونظرة الدول الغربية لهذه الحقوق من قولهم بأن البترول ملك على الشيوع بين الناس قاطبة . . وهذا المفهوم لا ينطبق على الثروات الطبيعية للدول الصناعية ! ثم طالب سيادته بالعمل الجماعى لدول الأوبك ، للتخلص من تبعية سوق البترول للدول الصناعية فى الوقت الذى تسلك فيه الدول مسلكاً يؤدى بها إلى الاستغناء عن بترولنا ذات يوم .

وذكر سيادته أن تصريحات بعض المسئولين الغربيين تؤدى إلى التساؤل عما إذا لم يكن الهدف من ذلك هو اختلاف أسباب لإعداد الرأى العام العالمى لفكرة عدوان محتمل ضد البلدان المصدرة للبترول ، إذا ما حاولت مجرد تنظيم إنتاجها . .

أما تقرير خبراء المملكة العربية السعودية فقد ورد به أن احتياطيات البترول من زيت وغاز لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة ، وأن السعودية لن تنساق وراء خطط الغرب التى تستهدف إنضاب احتياطيات الأوبك بمعدلات تفوق استخدام احتياطيات أمريكا وبحر الشمال بعدة أضعاف ، ثم طالب التقرير بالإلغاء المطرد لتبذير النفط واستخدامه غير الفعال فى البلدان المتطورة . .

* * *

وفى الفصل السابع عن « تواريخ ذات دلالات فى مجرى الأحداث » ألقينا نظرة فاحصة على أحداث التاريخ الحديث والمعاصر من حيث تتابعها وصلتها بتنفيذ المخطط الهادف إلى اعتصار الأمم النامية واستنزاف خاماتها وبترولها مع الإفادة من موقعها لصالح الدول الصناعية دون شعوب الدول النامية ، وأخصها تلك التى تمد العالم بأكبر قدر من حاجته إلى البترول ، ومن هذه التواريخ الهامة أحداث أثرت فى تاريخ المشرق العربى ، ولم يكن من المصادفة أن تجتمع فى عام ١٨٥٦ وهى : مولد القانون الدولى العام ، لأول مرة بعد أن كان اسمه (القانون العام للأمم المسيحية) ، وفى هذا العام قبلت تركيا أو « الدولة العثمانية » لكى تنتفع بأحكام هذا القانون ، حيث كانت تركيا قد بدأت فى مراحل الضعف والوهن ، وبدأ التآمر على اقتسام أطرافها الممتدة فى أوربا وآسيا وأفريقيا ، يدخل ضمن المخططات الاستعمارية التى ترسم سياساتها للمدى البعيد . . وجئنا فى هذا الصدد برأيين لاثنين من كتاب الغرب الذين تحملهم الأمانة العلمية على المصارحة ، فيذكر الأول أن مصادر القانون الدولى ثلاثة ، من بينها اجتماع الأمم المسيحية على كراهة الإسلام ، ووقف زحفه على بقعة جديدة من الأرض ، ويذكر الكاتب الثانى أن الرابطة الدينية بين الدول المسيحية فشلت فى أن تحقق السلام بين شعوبها ، بل حل محلها تكتلات إقليمية وعسكرية ومذهبية . . فى حين أن الإسلام نجح فى إيجاد رابطة عقدية لا تتبدل حتى وإن شابتها

شوائب سطحية . . . والحدث الثانى الذى اجتمع فى عام ١٨٥٦ هو « فرمان ١٨٥٦ » ، الخاص بقناة السويس الذى أصدره الخديو سعيد « لفرديناند دى لسبس » ، والحدث الثالث الكشف عن البترول لأول مرة فى بعض البلاد الأوربية والأمريكية . . وتحدثنا عن الرابطة بين هذه الأحداث الثلاثة لننبه الأمة العربية إلى التخطيط الطويل المدى ، الذى يدبره العالم الغربى للاستفادة بخيرات المشرق العربى ، حيث حدثت الحرب العدوانية فى عام ١٩٥٦ ، من الجهة ذاتها التى تزعمت حركة القضاء على الدولة العثمانية قبل مائة عام بالضبط .

ثم تحدثنا عن سلسلة من التواريخ التى تشابهت وتتابعت ولكن فى موكب عدوانى واحد ، أما هذه التواريخ فهى ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ ، ١٩٤٧ ، ١٩٦٧ .

وذكرنا نبذة عن كل تاريخ من عقد أول مؤتمر صهيونى فى بازل عام ١٨٩٧ ، وبعده بعشر سنوات عقد مؤتمر عالمى للاستعمار فى لندن ، الذى انتهى إلى ضرورة القضاء على الرابطة التى تربط شعوب الشريط الساحلى لشمال أفريقيا (الدولة العثمانية) ، لكى تتمكن الدول الاستعمارية من غزو الأسواق الأفريقية ، ثم بعد أربعين عاماً صدر قرار تقسيم فلسطين ، وهو نواة المأساة التى يواجهها العالم العربى الآن ، ثم ما حدث من تثبيت الوجود غير الشرعى للعصابات الصهيونية واعتراف الدول الكبرى بدولة إسرائيل فى عام ١٩٤٨ .

وفى عام ١٩٦٧ تكررت مأساة ١٩٥٦ بصورة بشعة تتلخص فى إدخال الغش والخداع عن طريق السفراء .

وانتهينا فى هذا الفصل إلى حقيقتين :

إنه لا مكان للكيانات الصغيرة فى المعترك الدولى بأوضاعه الراهنة ، مما يوجب على الدول العربية الوحدة والتماسك فيما بينها . . وإن البترول وفوائضه المالية وهما من نعم الله على أرض العرب ، يحتلان مركز الصدارة فى المعدات والأسباب المؤدية إلى رفع الكفاءة الإنتاجية والقدرة على الدفاع عن أرض الوطن .

* * *

وفى القسم الثانى من هذا الكتاب الذى اشتمل على مختارات من المراجع العربية والأجنبية التى وجدناها متصلة بموضوع الكتاب . . فى هذا القسم جئنا بعدة مباحث . .

فى الفصل الأول : جئنا ببيان نعتقد أنه غير مسبوق عن التواريخ الهامة المؤثرة فى صناعة البترول على مستوى العالم مرتبة ترتيباً زمنيًّا . . من تاريخ البدايات الأولى للكشف عن البترول ، والامتيازات الهامة لاستغلاله ، والأحداث المؤثرة فى إنتاجه وتسويقه واستخدامه . ثم جئنا بنص الامتياز الذى منحه شاه « إيران » إلى المغامر الإنجليزى « وليم نوكس دارسى » عام ١٩٠١ كأول امتياز يعطى المستغل الأجنبى حقوقاً لا يحلم بها - حتى إن كاتباً محايداً قال عنه إن أغرب امتياز من نوعه فى تاريخ الأزمنة الحديثة .

وفى الفصل الثانى : عرضنا لشركات البترول العالمية وتحكمها فى الدول المنتجة والمستهلكة ، فذكرنا تاريخ الشركات العالمية الكبرى السبع واستثماراتها فى جميع أنحاء العالم وفروعها التى تنشئها لإدارة عمليات معينة كالتسويق والتوزيع والتكرير واستغلال الصلة بينها وبين هذه الفروع للضغط على الدول المنتجة حتى تضطرها للخضوع . . وكذلك الحرب بين الشركات والدول المستهلكة وكيف توزع هذه الشركات السوق العالمية بينها .

وفى الفصل الثالث : نتكلم عن « الاحتكار العالمى لسوق البترول » حين كان أشخاص قلائل هم الذين يسيطرون — فى أيام الاستعمار الذهبية — على مقدرات ثروات الدول النامية ، وكان من هؤلاء المغامر الهولندى « هنرى ديترنج » ، الذى كون أكبر احتكار عالمى للتحكم فى البترول ، وذكرنا كيف اتفق الثلاثة الكبار فى عالم البترول فى « أكنا كارى » بتاريخ ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ ، فيما سمى (باتفاق النوايا) وتضمن سبع بنود خلاصتها ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها ، ثم انضمت إليه باقى الشركات البترولية الكبيرة ، والصغيرة .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن الواهية من خليج المكسيك فنشأ السعر المعلن لتحتسب على أساسه حصة الحكومة فى الدول المنتجة للبترول وأصبح قاعدة جديدة لا تستطيع أن تحطمها أية دولة مهما كان إنتاجها ، وذكرنا فى خاتمة هذا الفصل نبذة تدعو للدهشة عن تطور أسعار البترول العربى ، حيث كانت حركة السعر تتناسب عكسيًّا مع زيادة الإنتاج ، كما استخدم تخفيض السعر لزيادة الضغط على الدول المنتجة ، ثم ذكرنا طريقة توزيع ثمن برميل البترول بين الشركة والدولة المنتجة حيث كانت هذه الشركات تحصل على نصيب الأسد . . وعن القيود التى تضعها الولايات المتحدة الأمريكية على البترول العربى للحد من منافسته للبترول الأمريكى .

وفى الفصل الرابع : عن « تطور تسعير البترول » وكيف كانت الشركات العالمية تتحكم فى سعر البترول لصالحها . . فشرحنا نظام النقطة الأساسية ، حيث كان سعر البترول يحسب على أنه مشحون من خليج المكسيك ، وكانت الأسعار تتزايد كلما اتجهنا بعيداً عنه بصرف النظر عن مكان استخراجه ، ثم تعدل هذا النظام إلى تحديد نقطة أساس جديدة عام ١٩٤٥ فى الخليج العربى .

وفى الفصل الخامس : « الشركات العالمية الكبرى وموقفها من احتكار صناعة البترول » ، وهذه الشركات السبع منها خمس أمريكية ، ونلاحظ أن درجة سيطرة الشركات الأمريكية على البترول فى بلاد العالم ، أكبر من تركيز هذه السيطرة على البترول داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وتتفاوت النسبة التى تتحكم فيها هذه الشركات على صناعة البترول حسب المراحل المختلفة لهذه الصناعة من إنتاج وتكرير وتسويق ونقل . . إلخ ويعرض المبحث لنشاط هذا الأحتكار فى المناطق البترولية المختلفة ومقدار تحكمه فيها .

وفى الفصل السادس : «قصة تأميم البترول الإيرانى» مقدماته وأسباب فشله.. ذكرنا كيف اجتمع الاستعمار مع أباطرة المال للقضاء على الدكتور « محمد مصدق » بطل أسطورة التأميم وقد اخترنا التأميم لبترول إيران لأنه كان أول عمل من هذا النوع وقت أن كانت فيه شعوب الشرق كله تخضع اقتصاديًّا لسيطرة الغرب . . ولهذا تابعنا مقدمات التأميم من قانون سنة ١٩٤٧ الذى طالب الحكومة الإيرانية باستعادة الحقوق الوطنية فى الزيت ، والاتفاق الإضافى الذى أعطى إيران حقوقاً ومزايا أكثر ، ومعارضة الرأى العام الإيرانى لهذا الاتفاق ، ثم ظهور الدكتور « محمد مصدق » وتوليته الحكم ، ثم إعلانه التأميم والنزاع الذى حدث بين إيران وبريطانيا أمام محكمة العدل الدولية ، ثم كيف قاومت الاحتكارات العالمية التأميم حتى قيام الانقلاب العسكرى بقيادة الجنرال « زاهدى » الذى أبرم اتفاقاً مع مجموعة من الشركات البترولية الأجنبية فيما عرف باسم الكونسورتيوم أوردنا تفاصيله فى هذا الفصل .

وفى الفصل السابع : من هذا القسم الذى خصصناه لأحداث استخدام العرب للبترول كسلاح سياسى واقتصادى قبل حرب رمضان فى أثناء هذه الحرب من تفجير أنابيب البترول فى سوريا عام ١٩٥٦ ، ومنع البترول عن الدول التى ساندت إسرائيل عقب عدوان ١٩٦٧ واستغلال الأرصدة العربية لمساعدة دول المواجهة ، ثم الحظر البترولى فى أثناء حرب رمضان الذى

كان له أكبر الأثر فى وقوف دول العالم بجوارنا وجئنا بنصوص قرارات مؤتمرات وزراء « دول البترول العربية ودول الأوبك » .

وفى الفصل الثامن : ذكرنا قصة قيام منظمتى الأوبك ، ثم الأوبك وأثر هاتين المنظمتين فى خضوع الشركات والدول المستغلة لمصالح الدول المنتجة .

* * *

وفى القسم الثالث : الذى يضم أربعة فصول سجلنا فيها المعلومات الأساسية عن البترول التى رأينا ضرورة إثباتها فى هذا الكتاب ، بدأنا بذكر أنواع البترول وطرق قياسه ، ثم جئنا بطرف عن قصة ظهور البترول وكيف وأين تتكون حقوله ؟ ثم عرضنا لعمليات الكشف عن البترول ومخاطره ، وتكلفة الكشف عنه ، وإعداد الحقول للإنتاج ، ثم عمليات التكرير والنقل والتسويق .

وخصصنا فصلا ذكرنا فيه معلومات عن اقتصاديات الدول العربية المنتجة للبترول ، ثم جئنا بشىء من المصطلحات المستخدمة فى صناعة البترول وجداول بمعاملات التحويل فى الصناعة .

وفى الفصل الأخير من هذا القسم جئنا بنص لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى شأن الثروة البترولية .

* * *

أما القسم الرابع : والأخير من هذه الرسالة ، فقد جعلناه خاصًّا بجداول إحصائية عن البترول وإنتاجه وتسويقه والدول المنتجة والمستهلكة وكل ما يتعلق بموضوع الكتاب من إحصائيات . . وفى النهاية ذكرنا تعريفاً لصناعة البتروكيماويات وتقسيما لأهم منتجاتها . .

القســم الأول

الفصل الأول

الدول الإسلامية بين أحكام الدين
والتقدم العلمي المعاصر

« لا تقولوا بترول العرب .
بل قولوا بترول المسلمين »

الدول الإسلامية بين أحكام الدين والتقدم العلمى المعاصر

يواجه العالم الإسلامى فى الوقت الحاضر (كما كان يواجه فى العشرات الأخيرة من السنين)، منعطفاً فى مساره التاريخى.. وهو لم يتخذ بعد القرار النهائى الواضح فى هذا الخصوص ونريد بذلك: ما قد يبدو من ضرورة الاختيار بين أحكام الدين من ناحية، وبين مسايرة تكنولوجيا العصر من ناحية أخرى. ولعل الموقف الراهن الذى يواجهه العالم الإسلامى، هو أخطر ما مر به من تاريخ يقظته وانطلاقه إلى السيادة بفضل الرسالة الخاتمة.

وفى مقالنا هذا الذى نعتبره مدخلا للكتاب، نقول بإيجاز: إن الحياة الدنيا لا تصلح إلا على نورين يهديان إلى الطريق السوى، فأما أحدهما فهو نور الآيات الكونية (أو الآيات التكوينية)، أى القوانين العلمية المستقرة فى خصوص الطاقة والمادة وجملة الوجود المشهود، وأما النور الثانى، فهو الأحكام والتعاليم التى جاءت بها الرسالات السماوية تباعاً.

ولا سبيل إلى إنقاذ الأمة الإسلامية مما تعانيه إلا بتقدير حتمية هذا التكامل. وإذا كان العالم العربى فى الطليعة بالنسبة للأمة الإسلامية من حيث موقعه الجغرافى وموارده الطبيعية، فإن قدره قد جعله مؤثراً فى أحوال العالم كله، فهو يؤثر فيه ويتأثر إلى درجة قد لا تتوافر لأمة أخرى.

فما أصل هذا التكامل، وما سندنا فيما ذهبنا إليه..؟

هذا ما نجيب عنه فى الصفحات التالية..

تمهيد

إن قضايا البترول ومشكلاته وآثاره تسهم فى رفع مستوى الرفاهية كما تهدد البشرية بأشد العواصف عتيًّا منذ أن عمر الإنسان الأرض . هذه هى خلاصة التقدير العام لقضايا البترول فى وقتنا الحاضر ، (نعنى بذلك ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ إلى وقت تحرير هذه السطور) .

على أن التاريخ الحديث (وكذلك المعاصر) لتلك القضايا ، من حيث الأهمية البالغة يمكن أن يتركز القول بشأنه فى مدة محددة ، تبدأ بسنة ١٨٥٦ (تاريخ الكشف عن أول آبار البترول فى رومانيا وبولندا) ، وتستمر هذه الأهمية على درجات متفاوتة إلى أن قامت حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣) حين تتجه إلى التصاعد السريع الشامل الذى يحمل فى طياته أهم الأخطار التى أشرنا إليها آنفاً . لذلك حين يعرض الباحث لهذه القضايا فى أى وقت ، فإنه من المفيد أن يرجع إلى قدر مناسب من المعرفة التى تجمعت خلال هذه الفترة الزمنية – وهكذا رأينا ضرورة الاعتماد على مادة كتبها الباحثون فى العشرات الأخيرة من السنين – وليس المجال إذن مما يسمح بالتركيز على أحدث ما كتب وأحدث ما ظهر .

وبعبارة أخرى ، إن قضايا البترول متصلة اتصالاً وثيقاً من ١٨٥٦ إلى الآن ، ولها صلات قوية بكل من التحركات السياسية والنزاع الحربى والتقدم المدنى ودفع عجلة الإنتاج ، وظاهرات البطالة والتضخم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة ، أو تقارير وأبحاث اشتملت عليها المادة الوفيرة لكل واحد من مؤتمرات البترول التى بلغت ذروتها إلى الآن تسع دورات . ولقد وجدنا فى كل من هذه الدورات ما يفيد .

ومعلوم أنه فى البحث العلمى عند أرقى المستويات ، المفروض أن يبدأ الباحث من حيث ما انتهى سابقوه لكى يوفر وقت القارئ ويمكن له من التركيز على الكلمة الأخيرة لعله يبنى عليها أو ينطلق منها ، وهذا صحيح فى بعض فروع المعرفة كالجراحة مثلا وعلاج الأمراض ، إذ تكون حاجة البشرية فى مثل هذه الحالات مقصورة على آخر إنجاز . وما يرتجى من بعده . أما فى قضية البترول فالأمر بخلاف ذلك . فالقضية متصلة ومستمرة ومن العسير وضع حد لها كما أنه من

العسير قطع النتائج عن الأسباب أو إهمال التاريخ الذى أدى إلى موقف معين – ومن هنا كانت أهمية الخطة التى تظنها صالحة لاستيعاب كثير من البيانات فى حيز محدود لا يضيق به المتخصص ، ولا يستغنى عنه المثقف من غير المتخصصين .

خطة البحث :

فى ضوء ما تقدم من تمهيد نقول :

لقد جعلنا هذا الكتاب فى أربعة أقسام وهذا بيان موجز بكل منها :

القسم الأول : ويشتمل على قدر مناسب من الجهد الخاص الذى نسهم به بتقديم إضافة إلى ما قاله الآخرون .

القسم الثانى : وهو مساعد للقسم الأول ، أو مكمل له ، وفيه قراءات مختارة ومنسوبة إلى أصحابها وفيها أضواء كاشفة على ما انتهى إليه أمر البترول فى طرق طويلة كثيرة العثرات امتدت عبر القرنين التاسع عشر والعشرين ، وصاحبت تغيرات دولية ومحلية ، تفسح المجال لكل باحث فى النواحى الاقتصادية بوجه خاص ، وكذلك الإدارية والاجتماعية .

أما القسمان الثالث والرابع : فهما من خصائص الدراسات البترولية التى لا ينبغى لباحث أن يغفلها . . ومن ذلك :

بعض المعلومات عن البترول ، وطائفة من المصطلحات ومعاملات التحويل والإحصاءات .

* * *

بالإضافة إلى ما تقدم ، نضع بين يدى القارئ قضية فرعية بالنسبة لموضوع الرسالة ، ولكننا نراها بالغة الأهمية ، ونعتبرها من الروافد . . كروافد النهر التى تغذيه ، وبدونها يكون المجرى هزيلا ومتقطعاً .

هذه الإضافة خاصة بما يسمى اقتصاديات البترول ، وهى بدورها عنصر (ولو فرعى) من عناصر موضوع الكتاب ، إن الموضوع الرئيسى هو بترول المسلمين . . هذا صحيح وهو ماثل أمامنا طوال المدة التى عالجنا فيها البحث ، ولكن البترول فى البلاد العربية يشكل أوزاناً خطيرة فى اقتصاديات الدول المنتجة ، وصلة البترول بها هى صلة مباشرة . كما أنه (نقصد البترول) ، وثيق الصلة باقتصاديات العالم بشكل غير مباشر ، أو على الأقل أدنى بكثير من الصلة القائمة بين البترول وبين البلاد التى تنتجه .

وهنا تثور مشكلة علمية دقيقة تقتضى منا وقفة قصيرة فنقول : ما المقصود بكلمة الاقتصاديات التى نرى دورها البارز فى دعم الصناعة والحرفة والتجارة والموازنة العامة ومستوى المعيشة فى البلاد المنتجة للبترول ؟

والجواب : نريد بالاقتصاديات تلك العناصر التى إذا تكاملت فى بيئة جغرافية أو بيئة اجتماعية ، كفلت للناس الذين يعيشون فى هذه البيئة مستوى معينا من الرفاهة ، وتلك العناصر قسمان رئيسيان :

أحدهما : مادى خالص والآخر معنوى .

فأما العناصر المادية فتبدأ بالموقع الجغرافى والمناخ ، ثم تتدرج إلى موارد الطبيعة الكامنة وتلك التى أمكن استنباطها . . ولعل أهم العناصر المادية الملموسة هو القوى البشرية (نعنى السكان) الذين سخرت لهم تلك العناصر المادية ، وبقدر ما ترتفع الكفاية الإنتاجية من العنصر البشرى تكون الموارد الطبيعية المتاحة مصدراً للمنافع التى تسهم فى الإشباع ومن بعده يكون الترقى فى درجات الرفاهة . هذا بإيجاز عن العناصر المادية .

وأما العناصر المعنوية فتبدأ بالعقيدة والمثل العليا وضوابط السلوك وتتدرج حتى تصل إلى نمط المعيشة ، وأخيراً العادات اللصيقة بالجنس المعين من الناس ، والعادات المكتسبة .

وحين تتفاعل العناصر المادية مع العناصر المعنوية ، لكى تتحد فى كل متجانس ينعكس هذا التكامل فيما يعرف بالاقتصاديات لبلد معين .

ولمزيد من إيضاح وجهة نظرنا نضرب بعض الأمثال :

إذا كان الموقع الجغرافى ممتازاً كأن يحتل ملتقى القارات ، كما هى الحال فى البلاد المنتجة للبترول ، فإنه من المفروض أن تكون الشعوب التى تسكن هذا الموقع الممتاز ميسورة الحال ، وسيدة لشئونها الخاصة إن لم تكن سيدة لشئون غيرها ، وعندما يكون الموقع الجغرافى مرة أخرى غنيًّا بالتحكم فى البواغيز (أى المضايق) التى يمكن الدفاع عنها ويمكن عن طريقها التحكم فى حركة البحار . . (التحكم من أجل الخير أو ماعداه فهذه مسألة أخرى) . نقول عندما يكون الموقع الاستراتيجى بهذه الأهمية ، ثم لا يكون للشاغلين لهذه المواقع قدر مناسب من السيادة على أرضهم فما سر ذلك ؟ وما هو الأثر المباشر على اقتصاديات الإقليم ؟

إن الجواب واضح ويتلخص فى أن العنصر البشرى لم يصل فى درجات الرقى والكفاية الإنتاجية إلى المستوى الذى يؤهله لتسخير هذا الموقع لصالحه منفردًا ، أو لصالح البشرية معه ،

وعندئذ لابد أن تكون اقتصاديات هذا الإقليم الذى اجتمعت له بعض العناصر المواتية وبعض آخر من العناصر المتخلفة كعنصر السكان هنا . . نقول إن مثل هذا الإقليم لابد أن تكون اقتصادياته مضطربة أو غير متوازنة ، بل قد تصل الحال بمثل هذا الإقليم إلى التردى فى وهدة التخلف .

ثم نضرب مثلا آخر تكاملت فيه العناصر المادية عند المستوى الرفيع ، وارتقى العنصر البشرى الذى يشغل أرض هذا الإقليم ، ولكنه محروم من بعض العناصر المعنوية أو الروحية ، كالعقيدة والمستويات الخلقية الرفيعة ذات الصبغة الإنسانية العالمية . . إن إقليماً هذه حاله ، لا ينعم باقتصادياته بالدرجة الكافية . . فقد يجد القوت والمأوى وأسباب الرفاهة ، ولكنه يفتقد أهم عنصر فى الحياة الدنيا وهو الأمن . . وبافتقاده للأمن فإنه يوجه جانباً من موارده التى يحسن استغلالها بكفاءة عالية . . يوجه قدراً من هذه الثمرات التى دانت له إلى ما لا يسهم فى الرفاهة الاقتصادية كإنتاج أدوات الدمار ، وبهذا لا تكون اقتصادياته فى المحل الأرفع الذى يليق بتكامل العناصر المادية سالفة الذكر .

وحين نخرج من الإشارة البعيدة نسبيًّا إلى القول الصريح نقرر ما يلى :

إن البلاد العربية المنتجة للبترول تشغل مركز الوسيط فى الكرة الأرضية وهو ملتقى القارات ، إنها تملك القناة وتملك البواغيز المتحكمة فى البحرين الأبيض والأحمر ، وتملك من هبات الطبيعة مناخاً معتدلا على مدار العام (إلا بعض القيظ الشديد فى شهور الصيف وفى بعض البلاد دون البعض الآخر) ، وتملك الأنهار ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع أن تزعم أنها أفادت من مواردها الطبيعية الكامنة والمتاحة للاستغلال قدرًا كافيًا يعود على السكان بالمستوى اللائق بالحياة الإنسانية الكريمة لكل أفراد المجتمع ، وتدل الإحصاءات والدراسات الميدانية على أن الجانب الأكبر من فوائض البترول ، لا تستقر بين أيدى تلك الشعوب التى تسكن الموقع الجغرافى الذى وصفناه . . بل يتعين أن نذهب إلى ما هو أكثر صراحة حين نقول إن فوائض البترول يستخدم معظمها فى إملاء الشروط وفى حمل تلك الشعوب على الإذعان لسياسات لا تريد بها الخير، وسر هذه المفارقات كامن فى النقص الذريع فى المقومات المعنوية والروحية وأولها الفهم الصحيح للعقيدة والتمسك بها ، ورفع المصلحة الكلية للمجتمع المعين ، فوق المصالح الفردية لبعض المسئولين الذين يقال لهم فى زمننا : (مراكز السلطة) ، أو (مراكز القوة) ، ثم ننتقل إلى المثل الآخر الذى ينطبق على البلاد المتقدمة فى الصناعة أو الزراعة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومثل أوربا الغربية فنلاحظ أن الكفاءة الإنتاجية للفلاح الأمريكى ، مثلا تصل إلى حد يثير الإعجاب فهناك

ما يقرب من عشرة ملايين من الفلاحين المثقفين والمزودين بأحدث آلات الإنتاج الزراعى وأساليبه ، وهؤلاء ، يستطيعون أن يقدموا الطعام بمعدل ٤٥ فردًا من المستهلكين لكل فرد واحد من المنتجين ، أى أن الزراعة الأمريكية تستطيع أن تطعم ٤٥٠ مليونًا من البشر ومن حيث إن سكان الولايات المتحدة الأمريكية يبلغون الآن نحوًا من ٢١٢ مليونا ، فإن الإنتاج الزراعى فى أمريكا يكفى لما يزيد على ضعف السكان ، ومثل ذلك يقال بالنسبة للصناعات وسنترك جانباً ذلك الإنجاز الذى استأثر بسمعة عالمية مدوية ، ونريد به الوصول إلى القمر ، سنترك هذا كله ونقول : إن الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة فى معظم الصناعات المدنية وسوقها الداخلية بالغة التنظيم ، وتقسيم الدخل فيها من أقرب الصور إلى العدالة بكل معانيها التبادلية والتوزيعية ، فهناك يبلغ نصيب الأجور من جملة الدخل القومى فوق السبعين فى المائة من ناتج يزيد على ١٠٤٠ ألف مليون دولار فى السنة الواحدة ، والمفروض أن تكون اقتصاديات الولايات المتحدة مثلا أعلى ، بمعنى أن تكون الرفاهية الاقتصادية للشعب الأمريكى كله بالغة المستوى الأمثل – فهل هذا هو الواقع . . ؟ والجواب بالنفى لأن الموازنة العامة للدولة المذكورة تبلغ نحوًا من ٤٠٠ ألف مليون دولار ولكن ثلثها يذهب إلى ما يسمى بالدفاع ، وإن قدرًا كبيرًا من الموارد الكلية للدولة يخصص للدفاع على النحو المذكور كان كفيلا بأن يوفر الأمن والطمأنينة لها ، فهل ينعم الشعب الأمريكى بالأمن فى داخله أو فى علاقاته الدولية ؟ وهل يعتبر الردع النووى عنصراً فعالا فى توفير الأمن لأمة هذا مستواها فى الإنتاج وفى الإبداع الفنى من حيث الإفادة بمقومات الرفاهة الاقتصادية ؟ والجواب بالنفى أوضح من أن يتطلب الدليل عليه ، فما سر ذلك ؟

ولقد رأينا مثلين أحدهما من البلاد العربية المتخلفة وهى صاحبة البترول ، وليس لها من السيادة نصيب كاف على أرضها ، ورأينا الولايات المتحدة – وهى سيدة العالم من حيث الإفادة بالعناصر المادية الداخلة فى تكوين الاقتصاديات الإقليمية – أن لها نصيبًا موفورًا من العناصر المعنوية (كعدالة توزيع الدخل القومى وارتفاع نصيب الأفراد من ذلك الدخل) ، ولكنها تفتقد – يقينًا – بعض العناصر المعنوية فما هو هذا البعض ؟ قد يثير الجواب دهشة القارئ ولو لبعض الوقت ، ولكن على قليل من التأمل نظن أننا سنتفق على أنه التفسير الوحيد المقبول ، ذلك أن السبب الكامن وراء تخلف البلاد المنتجة للبترول وحرمانها من السيادة الكاملة وأن السبب فى حرمان البلاد القوية المقتدرة فى الإنتاج من نعمة الأمن . . هذا السبب واحد فى كل من المثلين فما هو . . ؟ الجواب الذى نقدمه بالغ حد الإعجاز ولا يسمح بأدنى قدر من التردد أو الجدال ،

ذلك لأننا لا نأتى بشىء من عندنا وإنما نقدم الدليل من كتاب الله جل شأنه فى فقرة واحدة من آية نريد بذلك قوله تعالى: (نور على نور) .

فا صلة هذه الفقرة القليلة الكلمات الشديدة الإيجاز بما نحن بصدده ؟ لقد أغنانا المفسرون وتركوا لنا تراثاً يفيض بالأضواء الكاشفة لمن أراد أن يهتدى إلى الصواب وعنهم نقول : وبوجه خاص ننقل عن الإمام « الألوسى » العالم المصرى فى تفسيره المسمى روح المعانى . . يقول ما خلاصته :

المراد بقوله تعالى (نور على نور) هو أن الجنس البشرى يمشى فى هذه الحياة الدنيا مهتدياً بنورين اثنين أحدهما نور الآيات التكوينية وأما الآخر فهو نور الآيات التنزيلية .

وعن النور الأول : يقول إن هذه الأرض لم تخلق عبثاً ، ولم تترك سدى ، ولكن الله جل شأنه قد أخضعها لسنن وضوابط ، كما جاء فى القرآن الكريم عن تساؤل فرعون وجواب « سيدنا موسى عليه السلام» فى الآيتين (٤٩ ، ٥٠) من سورة طه (قال فمن ربكما ياموسى. قال ربنا الذى أعطى كل شىء خلقه ثم هدى) ، فإعطاء كل شىء خلقه وهداية كل شىء إلى وظيفته ، هو ما يعرف فى لغة العصر بفلسفة الطبيعة وقوانين المواد وخواصها من طاقة وجماد ونبات وحيوان ، بل إن الآيات التكوينية تخرج عن كتلة الأرض إلى ما يحيط بها من هواء وما ينفذ فى أجواء السماء من أشعة الشمس وحرارتها ، وعناصرها التى تنبت الزرع وترفع البخار وتسقط الأمطار وتكفل للثروة الحيوانية النماء ، هذا كله مكمل للأرض ويخضع لسنن كونية هى التى يسميها « الألوسى » (الآيات التكوينية) ، أى القوانين العلمية التى تحكم الأرض وما عليها وهى قوانين أزلية ، كما تحكم الغلاف المحيط بها أو بعبارة أخرى تلك القوانين التى تحكم الوجود المشهود الذى نراه ، ونستطيع أن نتصل به عن طريق الطائرة والصاروخ ، ونستطيع أن ننتفع بخيره ، يستوى فى ذلك ما هو كامن فى بطن الأرض كالبترول ، وما هو مستمد من الغلاف الجوى كأشعة الشمس التى وصلت التكنولوجيا الحديثة إلى تركيزها فى مجموعة من الحزَم (جمع حزمة) ، وهذه تركز فى بؤرة صناعية تعكس على المواقد ، فترتفع الحرارة ، إلى مائتى درجة فهرنهيت أو ٢٤٠ ويقال بأن التكنولوجيا ستزيد من التركيز وتزيد من تسخير هذه الطاقة بحيث تكون واحدة من بدائل البترول فى المستقبل المنظور (أصل نافد) ، وفى المصطلحات العلمية المعاصرة يقال لهذه الآيات التكوينية إنها قوانين الدرجة الأولى أى التى تتميز بالثبات الأزلى والدقة والشمول .

وإلى هنا يتضح ما يريده العالم المصرى « الألوسى » من فهمه لجزء من فقرة من آية وينتقل بعد ذلك إلى الآيات التنزيلية وهى .

النور الثانى : وتأويل تلك الآيات (التنزيلية) إنها الأوامر والنواهى التى جاء بها الوحى من عند الله جل شأنه ، وليس للبشر فيها أى نصيب من حيث الإبداع أو الابتداع أو التبديل ، بل كل ما هو مطلوب منه هو الفهم الصحيح مع الثبات عليه والالتزام به ، وهذا موضوع الرسالات السماوية أو بعبارة شاملة مشهورة هذه هى رسالة السماء ، جاء بها الرسل تباعاً ، وجاءت رسالة الإسلام خاتمة ومكملة ومتممة ومهيمنة ، وإن نظرة سريعة مناسبة للمقام ، تدعونا إلى الوقوف عند بعض الآيات الكريمة كقوله تعالى : (ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا لنفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى) (١٣١ طه) ، وقوله جل شأنه (والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيه سواء أفبنعمة الله يجحدون) (٧١ النحل) ، وقوله : (وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فيما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم) (١٦٥ الأنعام) وقوله : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون ، وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلا إن الله يعلم ما تفعلون . ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلا بينكم أن تكون أمة هى أربى من أمة إنما يبلوكم الله به وليبينن لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدى من يشاء ولتسئلن عما كنتم تعملون ، ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم فتزل قدم بعد ثبوتها وتذوقوا السوء بما صددتم عن سبيل الله ولكم عذاب عظيم ، ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلا إنما عند الله هو خير لكم إن كنتم تعلمون ، ما عندكم ينفد وما عند الله باق ولنجزين الذين صبروا أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون ، من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى ، وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) (الآيات ٩٠ – ٩٧ النحل) .

إن هذه الآيات التنزيلية التى نقتصد فى إيرادها أشد الاقتصاد ، تتضمن أوامر إقدام وأوامر إحجام ، وهى جميعًا ضوابط للسلوك الاقتصادى ، ومصدرها هو مصدر القرآن كله ، وهو علوى مفارق لقدرات البشر ، لأنه كلام الله جل وعلا ومؤدى ذلك أن يكون غير قابل للتجزئة

أو للحجب عن الحياة العملية أو للإغفال أو استبدال غيره به مما يصنعه البشر بفكره . . نقول إن هذا مثل من الآيات التنزيلية التى لا يستطيع البشر أن يرقى إلى معارضتها أو الإتيان بمثلها وكل ما فى وسعه هو أن يرقى إلى فهمها ، ونحن نضرب المثل ببضع آيات لا تزيد على عد أصابع اليد الواحدة من جملة العد الأولى . . الذى انتهينا إليه وهو يصل إلى « سبعمائة وعشرين آية » تتضمن كلها ضوابط للسلوك الاقتصادى الخاص والعام . . وعلى شىء من التأمل ، نجد أن الآيات القليلة التى ذكرناها تتناول قضايا الوحدات الجزئية أو ما يسمى كما فى قوله تعالى : (والله فضل بعضكم على بعض فى الرزق) وتتناول أيضاً ما يسمى باقتصاديات الوحدات الكبرى . كما فى قوله تعالى : (أن تكون أمة هى أربى من أمة) .

ثم إن الآيات التنزيلية سالفة الذكر . تربط النشاط الاقتصادى بجزاء فى الأولى ومحاسبة فى الآخرة ومن ثم يكون الوازع الدينى . وتكون الرقابة وخشية الله . بمثل ذلك وحده يصل الآدمى إلى السلوك الاقتصادى الأمثل . ونحن فى موقفنا هذا نكرر مرة أخرى أن المجال لا يتسع للإفاضة فضلا عن التوفية . ولكننا نقترب قدر الإمكان من المعنى الذى قصد إليه « الألوسى » بكلامه من وجود آيات تنزيلية لا يملك الإنسان إلا أن يلتزم بها وهى نور الرسالات السماوية .

فإذا رجعنا إلى الآيات التكوينية . وهى قوانين الأرض . وهى الأقرب إلينا فى حياتنا اليومية وفى تحقيق الرفاهية المادية . ثم انتقلنا بعد ذلك إلى الآيات التنزيلية التى تمدنا بالضوابط السلوكية وبالمثل الخلقية العليا . فإننا سنجد أن الإنسان السوى الراشد يسير فى حياته الدنيا مهتدياً بنورين اثنين :

أحدهما ينتفع به حال نشاطه اليومى وحال كسبه وأخذه من متاع الدنيا بنصيب . وأما النور الآخر فهو لا يملك من أمره إلا الفهم والطاعة . وهنا يتضح بجلاء أن كل المذاهب الاقتصادية التى يزاحم بعضها بعضًا . هى مجرد محاولات وصل إليها كتاب الاقتصاد بفكرهم وهى محاولات جديرة بالتقدير من حيث أنها اجتهاد محروم من نور السماء وهى فى الوقت ذاته جديرة بالإهمال إذا جرت الموازنة بينها وبين الضوابط الإلهية للنشاط الاقتصادى .

ونحن هنا لا نتكلم إلا عن قدر يسير وثيق الصلة باقتصاديات أى إقليم . ولكننا نقصر أشد التقصير إذا أغفلنا القول بأن ما ذكرناه هو مثل جزئى بالغ التواضع إذا قيس بجملة الآيات التنزيلية التى تتدرج تحت مفهوم النور الثانى من قوله تعالى : (نور على نور) ، ذلك النور الذى يهدينا إلى التوحيد وإلى الجزاء العادل فى الأولى والآخرة وإلى البعث والنشور والحساب والخلود . إلى آخر

ما يدخل فى مجالات الغيب ويرتفع فوق قدرات البشر إلا بقدر ما يستطيع الإنسان أن يفهم ويتبع .

إذن فى الأرض نوران هما : نور الآيات التكوينية (وهى فى أيدينا) ، ونور الآيات التنزيلية التى تسعد البشرية كلها إذا اهتدت بهديها ، المشكلة إذن التى يواجهها الإنسان أنه منذ تمت الرسالات بظهور الإسلام ، انقسم العالم إلى قسمين مميزين ، أحدهما يركز على الآيات التكوينية ويتابع فى ثبات حتى استطاع أن يخرج من الأرض ومحيطها إلى بعض الأجرام السماوية القريبة ، وإن فعله هذا يتم فى أحد النورين ، ونريد به نور العلوم والفنون والتكنولوجيا ، وهذا القسم المميز من الناس تفوق فى الاقتصاديات المادية ، ومن ثم فى الرفاهة مع تقصير نسبى فى عدالة التوزيع فى بعض النواحى ، (كما فى إهدار حقوق الزنوج والهنود الحمر فى أمريكا) ، وهذا قصور فى المستوى الرفيع من النواحى المادية الخالصة .

وأما القسم الثانى من الناس فهو أمة الأنبياء التى آمنت برسالة السماء ، وقد جاء بها الرسل تباعًا حتى كانت الرسالة الخاتمة ، والمفروض أن تكون الأمة الإسلامية هى المهيمنة على هؤلاء جميعًا ، لأن الدين واحد من عهد آدم إلى عهد المصطفى عليهما الصلاة والسلام ، هذا القسم يركز على الإيمان التقليدى بالوحى وبالكتب المنزلة . . ولقد فات هذه الأمة فى بعض أجيالها ، أن الأمر هنا ليس أمر إيمان ظاهرى تقليدى ، بل هو أمر إيمان يقر فى القلب ويصدقه العمل ، وبهذا وحده يحق لأمة الأنبياء أن تكون جديرة بالوصف الذى جاء فى مفتتح سورة البقرة من قوله تعالى : (الم.ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالآخرة هم يوقنون . أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون) . إن هذه الآيات التى تبلغ من العد أربعًا وحسب ، وتتضمن صفات المتقين وهى خمس صفات واضحة فى النص المذكور وهى « قبس من نور الآيات التنزيلية ، وفيها نص واضح على الإنفاق وتكرار الإنفاق مما يسمى بمكرر استعمال الدخل وفيها أيضًا نص ضمنى على الادخار . . ذلك فى قوله تعالى مما (أى من ما) . والحكمة هنا أن النص صريح على التبعيض أى إنفاق بعض الدخل وتجنيب الباقى ، ثم إن التجنيب مع الركود غير جائز شرعًا ، والنص على عدم الجواز بل على التحريم والنذير يجىء فى أكثر من آية كما فى قوله تعالى : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) (٣٤ التوبة) ، هذه النظرات السريعة إلى بعض الأنوار الكاشفة للطريق السوى فى النشاط

الاقتصادى كما جاءت بها الآيات التنزيلية ، تدلنا مرة أخرى على عمق الفهم الذى وصل إليه المفسر « الألوسى » عند قوله بأن الآدمى يسير فى حياته الدنيا مهتديًا بنورين « ولكن أمة الأنبياء هذه وهى صاحبة البترول أهملت النور الأول ، ولم تركز على النور الثانى ، بل اكتفت بأن تطمئن إليه وكأنها أخذت على الله عهداً بأن يحميها لمجرد أنها تزعم بأنها آمنت ، والحق أن إهمال الآيات التكوينية يحرم المدعى لا لتزامه بالآيات التنزيلية من رحمة الله لأنه لا يستحقها لأنه استحل لنفسه أن يفرق بين النورين ، وأن يزعم الاكتفاء بأحدهما لمجرد الانتماء إليه وسمح لنفسه أن يغفل النور الآخر وهو نور الآيات التكوينية .

وقد سبق لنا القول بأن رسالات السماء لا تقبل التجزئة أو الاختيار ، وقبول البعض وترك البعض الآخر ، ومن ثم بقيت الآية على حالها من قطعية الثبوت وقطعية الدلالة وهى تقول بإيجاز « نور على نور » فإذا جاء بعض المسلمين كما فى البلاد العربية المنتجة للبترول ، وزعم بأنه فى أمن نظرًا لانتسابه لأمة الأنبياء دون الأخذ بأسباب الحياة الدنيا ، فإن هذا القسم الأول الذى ضربنا به المثل السابق يلقى من الضياع ما هو ملاقيه ، وإذا جاء القسم الثانى الذى تمسك بأسبابه المادية البحتة وبلغ فيها من الإتقان ما يريد أن يبلغه مع إهمال الآيات التنزيلية ، فإنه لا يستطيع أن يكفل الأمن برغم حيازة الموارد والقدرات السياسية والدبلوماسية والعسكرية ، فإنه برغم هذا كله يعيش فى ظل مفهوم مستحدث فى هذا العصر يقال له (الرعب النووى) أو يقال له (الردع النووى) ، وهو فى حقيقته نوع من القدرة على تبادل التدمير .

والخلاصة :

إن الاقتصاديات التى تكفل للمجتمع الإنسانى مستوى مناسباً من الرفاهة (وهى فى لغة الشرع متاع الحياة الدنيا) ، وتكفل له الأمن فى الوقت ذاته . . إن هذه الاقتصاديات تقتضى توافر العناصر المادية مع القدرة على الإفادة بها ومع عدالة التوزيع بالإضافة إلى العناصر المعنوية والروحية ، ووضع الإيمان بيوم البعث والحساب فى الوضع الأسمَى من جملة تلك العناصر .

وقد استوقف نظرنا فى الآونة الأخيرة ما وصل إليه بعض العلماء من غير المسلمين حين هداهم التفكير الهادئ إلى قدْر ولو يسير من الحق الذى نراه مستقرًا فى شريعة السماء ، ومن ذلك ما كتبه الأستاذ « فرانسوا بيرو » فى كتابه (اقتصاديات القرن العشرين) ، حين كان يشدد على ضرورة التمييز بين ماق الإقليم المعين ، وما هو لهذا الإقليم المعين ، ويستخدم الحرفين الفرنسيين المعروفين

وهما : الحرف الأول بمعنى (فى) ، والحرف الآخر بمعنى (لام) الملكية ، ويقول إنه تجب التفرقة بين مافى أفريقيا وما لسكان أفريقيا ، ثم يغطى هذه النزعة بقوله كذلك يجب أن نفرق بين ما فى أوكرانيا من القمح وبين ما لأهل أوكرانيا ، كما نفرق بين ما فى البرازيل من البن وما هو لأهل البرازيل من حصة من المتاع المباشر بهذا المحصول ، ويسوق الأمثال من أوربا – وهذا القول سليم لولا أنه لم يظهر إلا بعد حرب الجزائر التى تكلفت فيما تكلفته شهداء يزيدون على المليون من الضحايا الأبرياء الذين انتزعوا استقلال بلادهم من فرنسا انتزاعاً ، وكانت الحرب التحريرية الجزائرية قريبة من النصر ، وعندئذ فقط كتب العالم الفرنسى الكبير (فرانسوا بيرو) ماكتبه ، كان ذلك حول عام ١٩٦٠ ، وأقوال هذا الأستاذ جديرة بالتقدير والاحترام برغم أن الدافع لنشرها كان عارضًا وكان مشوبًا بمقدمات الهزيمة . . الهزيمة من موقع البغى الذى جثم على قلب هذا الإقليم العربى المسلم مائة وثلاثين عاماً ، ونعود مرة أخرى إلى اقتصاديات الأقاليم كلها مجتمعة فى ضوء الآيات التنزيلية التى يشير إليها المفسر « الألوسى » فنقول : « إن القرآن الكريم فى سورة البقرة يقول : (هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعًا) وعموم النص هنا يمنع من التخصيص بمعنى أن قوله تعالى (لكم) خطاب للناس جميعًا ، فالاتجاه إلى تعميم النفع إلى خارج الحدود قائم فى كتاب الله ولم يأت (فرانسوا بيرو) بشىء جديد ولكن الآيات تقرأ متكاملة أو بعبارة أخرى أن القرآن يفسر بعضه بعضا ، فالله يقول : (يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبًا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (١٣ الحجرات) ، فالنص هنا على التعارف يحمل على تبادل المنافع وتبادل المعرفة والإنجازات ثم ينتقل النص إلى الضابط الذى لا يخطئ فى إقامة العدل حين يقول : (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) . ومن التقوى ألا يظلم الناس بعضهم الآخر فى المبادلات الدولية بحجة القوانين الاقتصادية الوضعية كقولهم : (معامل التبادل) ، فهذا كلام صغير إذا قيس بالآيات التنزيلية . وهو صغير إذا قيس بالمنطق العقلى المنصف .

وفى كتاب الله أيضاً قال جل شأنه : (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) ، وهذا قول واضح ينطبق على المعاملات المحلية بين الأفراد ، كما ينطبق على المعاملات الدولية ، وقد سبق أن ذكرنا آية من سورة النحل فيها فقرة شديدة الإبانة فى التحذير من الإخلال بالعهود ونكثها لمجرد أن أمة هى أربى من أمة أى أوفر حظا فى الموارد والقدرات الفنية ومستويات الكفاية الإنتاجية ذلك فى قوله تعالى : (أن تكون أمة هى أربى من أمة) . وفى ضوء هذه النظرات السريعة التى نستشهد

فيها بعدد قليل من آيات الذكر الحكيم ، نرى أن عموم النص على أن ما فى الأرض من طيبة هو للناس جميعاً يكمله عدالة التوزيع فى التجارة الدولية ، ونظير ذلك فما بين درجات المجتمع لأن العدل يقتضى التكافؤ فيما بين البذل والجزاء والثواب من ناحية أخرى .

* * *

والذى نقرره بشىء من الأسف أن الدنيا بأسرها كما نعيش فيها اليوم تتلبس بالخوف وبالظلام لأن أحد القسمين المشار إليهما آنفا ، سيتمسك بقوانين الأرض وما فيها من قدرات ولا يفكر إطلاقاً فى مخافة الله ، كما لا يفكر فى أن المالك الحق للكون وما فيه ومن فيه هو الخالق جل وعلا . ومن ثم يسقط من حسابه الآيات التنزيلية ، ولقد عرفنا عن القسم الثانى ما يكفى والنتيجة أن الدنيا تعيش فى ظلام ، والله جل شأنه يقول : (قد جاءكم بصائر من ربكم فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ) (١٠٤ الأنعام) .

وإذا كانت وظيفة العلماء المسلمين والكتاب المخلصين تفرض عليهم أن يرفعوا مشاعل النور عالية فوق الرءوس لكى تلق أشعتها على جملة السبل الممهدة وغير الممهدة لعل الناس يختارون السبيل السوى والطريق المستقيم . . نقول إن على كل عالم مسلم وباحث غيور مخلص أن يسهم بما فى وسعه وفى حدود اختصاصه وذلك برفع مشعل من المشاعل وإلقاء قبس من الأنوار . . وكاتب هذه السطور لايجد أحق بالرفع فوق الرؤوس من آيات يقف عندها من كتاب الله عز وجل وليس من حق أى كاتب أن يفضل آية على أخرى أو يلتزم بآيات دون آيات وكل ما فى الأمر أن قدرة الإنسان محدودة . وأنه من ضوابط الخلق واحد يسمى التخصص . . التخصص فى وظائف الأعضاء وفى القدرات الذهنية وفى القدرة على الإنتاج وآخر ما هو معروف . . ولذلك نقف عند حد التنبيه إلى الإعجاز المطلق للاقتصاد الإسلامى حين يعرض لأى فرع من فروع المادة الاقتصادية . ذلك أنه من رأينا أن الاقتصاد لا ينتظم فى سلك العلوم البحتة . ولا الفكر البحت ولا المذاهب والعقائد ونحوها . بل هو جملة من الدراسات . وطائفة من فروع المعرفة . ونميل إلى تسمية هذه الدراسة بقولنا المادة الاقتصادية أو الدراسات الاقتصادية . . وفيها فكر ورأى ونظام وسياسة ومذهب وعقيدة وعلم وتاريخ على نحو ما جئنا به تفصيلا فى كتاب لنا نشرناه وعنوانه « الاقتصاد الإسلامى مدخل ومنهاج » وننتهز هذه الفرصة لنعترف بأن الجهد الذى بذلناه فى الكتاب المذكور هو جهد قليل يغرى بالإغفال . لولا أنه دعوة علمية إلى باحث جاد فى المادة

الاقتصادية لكى يتخذ من القرآن والسنة منطلقاً مأموناً للخوض فى أعقد مشكلات الدنيا ونريد بها المشكلة الاقتصادية . .

* * *

وإذ ندعو غيرنا من المشتغلين بالبحث العلمى إلى ماتقدم بيانه من ضرورة الالتزام بأحكام الإسلام فى دراسة الأمور الإنسانية - وبخاصة المشكلات الاقتصادية . . فإننا نستجيب لهذه الدعوة بذاتها فيما نحن بصدده من تقدير الموقف الراهن لقضايا البترول وهى أخطر قضية معاصرة على نحو ماعرضنا له فى المقال الثانى . .

الفصل الثانى

تقدير الموقف الراهن

« بترول المسلمين هو الذى تصبه
إسرائيل على بلادنا عداوة ونارًا ،
ويدمر به الشيوعيون القرى الآمنة
والمصانع فى أفغانستان فتجرى
دماء المسلمين أنهارًا . . وحكام
العرب لاهون ، أو هم للغاصبين
يساعدون » .

تقدير الموقف الراهن

فى المقال التالى نعرض لقضايا البترول المعاصرة فى كلمات بيانها :

* أهم الآثار المباشرة لحرب أكتوبر **١٩٧٣** على سوق البترول .
* حقيقة التضخم الذى بدأ يتصاعد من عام **١٩٧٤** ، وهل البترول هو سببه الرئيسى ؟ .
* السلوك الاقتصادى للعرب فى توظيف أموالهم .
* الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول والتجارة الدولية عموماً من فوضى فى الأعوام التى تلت عام **١٩٧٣** وتأثر الدول العربية بهذه التغيرات .
* الرخاء الظاهرى فى البلاد العربية المنتجة للبترول وهل يستند إلى أسس مدروسة تساعد على استمراره ؟
* التحركات الدولية المنتظرة ضد اقتصاديات دول البترول
* الحدود السياسية بين الدول العربية وهل تلغى بمجرد اتفاق سياسى ؟
* الحل العملى الذى نراه بقيام السوق المشتركة على الحريات الثلاثة وإنشاء صناديق للموازنة لتخفيف تفاوت العملات .
* إجراءات تكميلية لتوظيف الأموال العربية فى الوطن العربى .
* العزلة الاقتصادية والسياسية وهم باطل .
* حكم الشريعة فى التعاون مع الدول الأجنبية .
* الشريعة تجيز استئجار الخبراء والمشاركة على أن تكون اليد العليا للشريك العربى مهما كانت نسبة مساهمته فى رأس المال .
* التأميم قرار إدارى للاستهلاك المحلى .
* محمد طلعت حرب من أكبر الرواد فى كل من الاقتصاد والإدارة .

قضايا البترول المعاصرة فى كلمات

١ – أهم الآثار المباشرة لأحداث حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

(ا) استعادة العرب لبعض حقهم فى الإشراف الفعال على موارد بلادهم .

(ب) الاندفاع العاطفى . وقد تمثل فى رفع الأسعار من ٢.٠١ من الدولار للبرميل قبل الحرب إلى ١١.٥٦ من الدولار فى أوائل ١٩٧٤ بدون حساب دقيق للنتائج فى المدى القريب والمدى البعيد .

(جـ) اصطناع أساليب غير مألوفة من قبل فى تسويق البترول منذ البيع بالمزاد ومنها أيضا اتصال مراكز الإنتاج بالمستهلك الأخير بقصد تقويض سلطات الشركات العالمية الاحتكارية

(د) هدوء العاصفة . . . بعد الانفعال العصبى وآثاره . عاد العرب يفكرون بشىء من الهدوء ويدخلون فى حسابهم الاعتبارات الإنسانية والمصالح العليا للعالم بوصفه كلا متكاملا . ومن نتائج ذلك تراجع الأسعار عن الذبذبات العليا التى فاقت كل تصور . وظهور ميل إلى الاستمرار النسبى لأسعار البترول ، حول عشرة ريالات للبرميل مع تفاوت يتفق ودرجة الجودة وسائر النواحى الفنية ، وكذلك سائر الاعتبارات الاقتصادية كالبعد من مراكز الاستهلاك وأثر ذلك فى تكاليف النقل .

(هـ) علامات على الطريق . . مواقف رصينة ومتزنة لبعض أعضاء الأوبك كما فى السعودية .

٢ – حقيقة التضخم : أسرف العالم الغربى بوجه خاص فى اتهام العرب بأنهم السبب فى موجة التضخم الذى بدأ يتصاعد من أوائل عام ١٩٧٤ بسرعة جنونية .

(ا) تكلفة البترول كمادة خام أو طاقة لدفع عجلة الإنتاج أو كتحريك أدوات النقل ، هى تكلفة جزئية لا تبرر مزاعم الغرب ، وبعبارة أخرى ، إن للتضخم النقدى أسباباً كثيرة تخرج عن نطاق هذا الكتاب ، ومع ذلك نوجزها فى كلمات :

(ب) رد الفعل أو الهجوم المضاد من جانب البلاد الصناعية المستهلكة للبترول فى مواجهة

البلاد العربية ، وهى أهم المنتجين وأكثرهم ثراءً ومن ذلك . . رفع أسعار السلع المصنعة لدرجة لا تبررها زيادة أسعار البترول .

(جـ) استنزاف جانب كبير من موارد الدول المنتجة فى مقابل وارداتها وكذلك تناقص الأرصدة .

(د) الذعر المالى أصاب أصحاب الأرصدة واندفاعهم نحو شراء الذهب . . استغلال اليهود لهذه الاتجاهات التى هبت على الاقتصاد العالمى كالأعاصير حتى ارتفع سعر الأوقية من الذهب من ٣٥ دولاراً للأوقية كسعر رسمى فى عهد الرئيس جونسون . إلى ٤٢ فى السوق الحرة إلى أضعاف هذا القدر حتى وصل السعر إلى ٢٠٠ دولار للأوقية . وبعد أن أتت هذه المغامرة آثارها المطلوبة عاد الهدوء من جديد إلى الأسواق وهبط سعر الذهب إلى ١٠٠ ثم ارتفع إلى ١٣٠ . ومن المفيد أن نورد فى الموضع المناسب جدولا بتقلبات الذهب فى مصر كمرآة للتقلبات العالمية .

٣ – السلوك الاقتصادى من جديد : اتجه العرب إلى تجنب التهافت على الذهب وعمدوا إلى توظيف أموالهم فى شراء المنشآت الكبرى كالفنادق والأحياء السكنية والأسهم والسندات من أسواق الغرب بوجه خاص . ومن الأمثلة أن العرب أنفقوا فى عام ١٩٧٥ وحده ٦٠ ألف مليون دولار فى شراء الأعيان والعقارات والأموال الثابتة التى تدر عليهم دخلا ثابتاً[١] .

القدرة النسبية فى المال الحاضر بالقياس إلى ماكانت عليه الحال فى أواخر ١٩٧٣ وطوال ١٩٧٤ واتجاه أسعار الفائدة إلى الارتفاع بشكل غير مسبوق فى التاريخ . على نحو ما تضمنته جداول أسعار الفائدة فى أسواق المال .

٤ – الآثار الحتمية لما ساد سوق البترول وسوق التجارة الدولية من فوضى فى الأعوام التى تلت ١٩٧٣ وبوجه خاص :

(ا) تسابق الدول المنتجة فى استنزاف مواردها وتصدير أوطانها وبهذا المعنى صدرت أحكام فى فرنسا تصف تصدير الخامات وتصدير البترول بوجه خاص بمثابة بيع للوطن .

(ب) تناقص الأعمار التى كانت مقدرة من قبل للثروة البترولية وتفاوت آراء الخبراء فى تقدير ما بقى من هذه الأعمار ، وهو فى معظم الحالات حوالى ثلاثين عاماً .

(جـ) كانت الصبغة الغالبة على اقتصاديات البلاد العربية المنتجة للبترول أنها اقتصاديات استهلاكية ، فهى لا تكاد تنتج شيئًا نافعًا . وأما صادراتها فعظمها من البترول (فى الملاحق

---

(١) جئنا ببيان عن موقف استثمار أموال الدول العربية البترولية فى الخارج .

جداول الصادرات) على أن هذه الصبغة الاستهلاكية زادت كثافة فى الأعوام الأخيرة بمعنى أن السلع المستوردة فى مقابل تصدير البترول ، قد كانت فى العقد السادس والسابع من القرن العشرين أقرب إلى إشباع الحاجات كالأطعمة ، وأدوات النقل والتعمير بمقدار ، أما فى العقد الثامن الذى نعيش فيه فإن السلع المستوردة غلبت عليها صفات البذخ والإسراف والزخرف المبالغ فيه .

(د) استمرار ضعف الاتجاه إلى التصنيع ، وهذا لا يبعث على الأمل فى تعويض ما ينقص من الوطن بإقامة منشآت منتجة .

(هـ) جنوح الطبقات الغنية فى الدول العربية المصدرة إلى مستويات من الرفاهة أضعف الاستعداد لدى الجيل الجديد من الشباب لتلق العلوم النافعة والتكنولوجيا الحديثة بوجه خاص .

(و) خطورة المؤامرات الدولية على البلاد المنتجة للبترول ، وقد تمثلت هذه المؤامرات فى نواح كثيرة منها :

ترويج الأسلحة المباشرة ، وإثارة المعارك فيما بين بعض العرب وبعضهم الآخر ، وفيما بينهم وبين إسرائيل ، وبهذا أمكن استنزاف أقدار متزايدة من الأرصدة ، بالإضافة إلى أخطار أسلوب التضخم ومناورات أسعار الذهب .

٥ – فى البلاد العربية اليوم رخاء ظاهرى يتمثل فى نشاط للعمران ، أى مرافق الإسكان والطرق وكل أسباب المتاع والرفاهة ، ولكن هذا الرخاء لا يستند إلى أسس طويلة المدى كإقامة الصناعات على الأسس العلمية ، من حيوية الأسواق المستهلكة ومن كسب الأسواق بالتكلفة النسبية الأقل .

– اعتماد هذه البلاد التى تتمتع بالرخاء الظاهرى على القدرات البشرية المستوردة من أبسط الحرف والصناعات إلى أعلى الدرجات ، وما يترتب على ذلك من إضعاف بعض الدول المصدرة للطاقات البشرية وإصابة البلاد المنتجة للبترول بالتضخم البشرى مع تعدد الجنسيات العاملة وتضاؤل الفرص المتاحة للوطنيين لكى يتدربوا أو يكتسبوا الخبرات من الأجانب المستخدمين ، ونقطة الأجانب هنا تشمل فرق العرب على أساس تعدد القوميات والجنسيات داخل الأمة العربية .

٦ – الصورة العامة تبدو مشرقة عند النظرة السطحية ، ولا نراها كذلك ، وأسباب هذا التشاؤم ظاهرة فى التحركات الدولية ومن ذلك :

(ا) علمت الولايات المتحدة مثلا أنها إذا سارت بمعدلات الاستهلاك الحالية فإن احتياجاتها من بترول العرب سيرتفع إلى ٥٠٪ من جملة احتياجاتها البترولية ١٩٨٠[1] وبدأت أصوات السياسيين وخبراء الاقتصاد تعلو بالتحذير من هذا المصير.

(ب) لا تتصور أن الغرب – وعلى رأسه الولايات المتحدة ، يسلم بهذا المصير ، ومن الأدلة على ذلك ما تنشره الصحف من دعوة الأمة الأمريكية إلى التعبئة لمواجهة حرب جديدة من أجل الاستقلال ، وقد ظهرت هذه المقالات فى الصحف سنة ١٩٧٦ بمناسبة مرور مائتى عام على استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا ، ولهذا التحديد ما يبرره ومن الغفلة وقلة النظر فى العاقبة ، أن يركن العرب على ما هم فيه من رخاء مؤقت واستبعاد لاقتصاديات البلاد التى تعتمد على بترول العرب.

(جـ) خبراؤنا فرق ثلاث ؛ منهم السطحيون ، ومنهم المنافقون ، وقلة ترفع الصوت بكلمة الحق ولكنها تضيع فى أجواء من الفساد ليس لها نظير فى التاريخ.

والذى نراه ، أن المشكلة الحقيقيةأعمق بكثير من قضية البترول – إنها مشكلة تعدد القوميات وتعدد الجنسيات فى داخل الأمة العربية الواحدة ، ونحن نؤيد الكتاب المخلصين للعلم من أمثال : « دايبولت ، وجورج بيرسون » . . وأمثال هؤلاء يقولون إن الحدود السياسية جرائم ، وإن الذين يرسمونها ويفرضونها على أفراد الأمة الواحدة هم مجرمون ولكن هل الدعوة إلى الوحدة أمر ميسور ، وهل تجنب المنازعات بين الطوائف داخل بلد واحد كما فى أرض الشام التى أصبحت دولا ما تواجدت إلا مع الحرب العالمية الثانية ، هل هو ممكن ؟

نقول إن هذا المطلب غير يسير ، ولكننا نذكر بأمور أهمها :

١ – إن البلاد الأوربية أكثر وعياً ونضجاً من النواحى السياسية والعلمية والفنية ، وهى مع ذلك ترى أنه لا بقاء لها إلا بالوحدة ، ومن ثم كانت فكرة السوق الأوربية المشتركة التى هى نواة للمجتمع الأوربى الموحد ، والتى هى بعث لسياسة (شارلمان) وقد نادى بها من سنة ٨٠٠ للميلاد لتكون أوربا حصناً يواجه زحف العرب وانتشارهم . . نقول إنه فى الوقت الذى يتجه فيه هؤلاء الأقوام الناضجون الذين نتلقى عنهم التكنولوجيا إلى الوحدة تدريجيًّا بتوهين الحدود على نحو ما أشرنا إليه تفصيلا فى بعض المراجع التى كتبناها وعلى ما كتب غيرنا من المؤلفين فلا تكرر شيئاً

---

(١) ترتب على موجة البرد التى لم يسبق لها نظير بين ديسمبر ١٩٧٦ ويناير ١٩٧٧ أن ارتفع معدل الاستيراد من البترول العربى إلى الولايات المتحدة للرقم المذكور فى المتن أى ٥٠ ٪ بدلا من ٤٠ ٪ ولكن هذه ظاهرة مؤقتة للسبب المذكور.

من ذلك[١] فى هذا الوقت بالذات أى الربع الثالث من القرن العشرين ، نرى الاتجاه العكسى يطغى على عقول العرب وعلى أفئدتهم وهواهم فهم يتآمرون أو يتفقون مع خصومهم من أجل خلق كيانات قانونية هزيلة تنعم فيها القلة وتشقى الكثرة ، ويشتد التفاوت بين أجزاء الجسد الواحد ، وقد قلنا إن هذا الجسد المتكامل هو أمة العرب .

٢ – فى رحاب الجامعة يتعين على الباحث أن يقرر كلمة الحق وأن يؤيدها وأن يفسح صدره للجدل والمعارضة . ومن جملة تكامل الآراء وتعارضها ، وغلبة بعضها على البعض الآخر ، يصل جهد الجامعات إلى وضع الأنوار الكاشفة على الطريق ، ولأصحاب السلطان بعد ذلك أن يهتدوا بتلك الأضواء أو أن تغشى أبصارهم كما غشيت بصائرهم[٢] .

إن الجامعة تؤدى واجبها بإعلاء كلمة الحق التى ترضى الله والرسول والتى يورثها الآباء للأبناء . . فإن لم تتوافر فرص التطبيق الفورى أو التطبيق فى المدى القريب ، فإن الأيام دول .

الحل العملى :

لا نؤمن بالطفرة ، ولا نؤمن بالثورة ، وإنما يكون التغيير بالتربية الهادئة ، والانتقال الهادئ من حال إلى حال . ومن خطأ الرأى أن ننكر تجارب غيرنا ، وكذلك نقول إن دعم السوق العربية المشتركة التى لا تزال رابضة فى الملفات ، هو أول الطريق . وتقوم السوق المشتركة على حريات ثلاث لا أكثر ولا أقل ، ونحن نخالف من يزيد على هذا القدر لأنه يبالغ على غير أساس ، ونكرر القول بأن الحريات ثلاث لا تزيد ولا تنقص .

– حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية الظالمة ، من أجل العمل والاستقرار والكسب ، مثل المواطنين الذين سبقوا إلى العمل والاستقرار فى البلاد العربية .

– حرية السلع والمواد فى عبورها للحدود بغير حواجز صناعية كالجمارك ونظام الحصص ، وكل ما ابتدعه الفكر البشرى لتعويق التجارة فى مجموعة من البلاد دون مجموعة أخرى .

– أما الحرية الثالثة فهى محصلة الحريتين الأولى والثانية ونقصد حرية هجرة رءوس الأموال إلى الداخل والخارج لأن الفرد إذا عمل وادخر ، والبضاعة إذا انتقلت وزادت قيمتها بالخروج

(١) المرجع : الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية من ١٨٠٠ م إلى ١٩٦٠ ، وهو بحث وارد فى كتاب « المشكلات الاقتصادية المعاصرة » تأليف مرعى دعبس القاهرة ١٩٦٢ .

(٢) يقال إن السوق العربية المشتركة قد قامت بالفعل ولها أجهزة ولكن ما ورد فى المتن يصف الأمر الواقع ولا يلتفت إلى الشكليات والمظاهر .

عن مواطن الإنتاج إلى مواطن الاستهلاك فإنها تحقق ربحاً مضافاً إلى الإيرادات التى يحصل عليها العمال حال كسب معاشهم . وباستثمار كل من الموارد الأولى والثانية تتكون رءوس الأموال فاذا جاز لها أن تنتقل من بلد إلى بلد دون معوقات . فإن الحدود السياسية تصبح واهنة .

وبالإضافة إلى غياب السوق العربية المشتركة . هناك عديد من الحواجز التى تفرق أجزاء الأمة الواحدة ومن ذلك : اختلاف العملة والتفاوت الشديد بين القوة الشرائية لعملات الدول العربية . هذا عن قيمتها فى الأسواق الدولية . وفى داخل الأسواق العربية . ومن الميسور البدء بإنشاء صناديق للموازنة[1] تخفف من شدة هذا التفاوت .

الموانع السياسية والإدارية التى تفرض على أفراد هذه الأمة العربية . تؤدى إلى قدر من الفرقة لا تؤديه الحدود السياسية ذاتها . ومن ذلك مثلا اختلاف جوازات السفر وتأشيرات الخروج والدخول والإذن بالزيارة والإذن بالإقامة .

بقى أن نشير إلى التراحم الذى دخل فى تاريخ العرب كوصمة يندى لها الجبين . ذلك التراحم الذى يسىء إلى القمة وما دون القمة وما فوقها . فللأمة العربية عشرات من وزراء الخارجية . وعشرات من وزراء الاقتصاد . وعشرات من رؤساء الدول[2] . وقد تكون الدولة من سكان فندق واحد كما يقول أهل الصين . بمعنى أن السكان يعدون بعشرات الألوف . ولها من الهيلمان والسلطان ومن الزينة ما لا تحرص عليه أمة كبرى كاليابان أو الصين .

هذا البلاد الذى أصيب به الجيل الحاضر . هو من تدبير الكارهين للأمة العربية . وهو بلاء جد خطير . ولا يمكن أن ينمحى بثورة أو قهر أو غزو . فهذه كلها أساليب عنيفة تورث الضغينة وتولد الأحقاد . وقد يترتب عليها نجاح مؤقت . ولكن سرعان ما يثور الغضب من جديد . ثم يتنادى المتنافسون بنداء الانتقام .

* * *

والذى نراه من أجل توهين الحدود السياسية بالإضافة إلى ما تقدم ذكره من حيث دعم السوق العربية المشتركة وإنشاء صندوق التوازن النقدى هناك إجراءات أخرى تكميلية منها :

* الحد من فيضان المال الحاضر وتركيزه فى البنوك العالمية دون البنوك العربية .

(١) صندوق موازنة العملات العربية هو هيئة تسهم فى إنشائها جميع الدول العربية وتقدم كل منها حصة مناسبة لموارده ، ويتدخل هذا الصندوق فى سوق الصرافة مشتريا لأية عملة يتزايد عرضها كما يتدخل بائعاً فى الحالة العكسية بحيث تكون الذبذبات ارتفاعاً وانخفاضاً قريبة من الأسعار الرسمية المتفق عليها .

(٢) من المفروض أن الدول العربية تبلغ العشرين دولة .

* عدم التركيز على توظيف الأموال فى الأسواق العربية كما أشرنا من قبل .

هذه كلها إجراءات يجب أن تعالج برفق وبالتدريج . والأمر يقتضى شجاعة الرأى وشجاعة العقول وليس كالجامعات من هو جدير بقيادة هذا الفكر المستنير . لعله يؤتى آثاره فى جيل مقبل . وليس ذلك على الله بعزيز .

العزلة وهم باطل

الدعوة إلى ما يسمى بالاقتصاد المغلق . قد تكون مقبولة لفترة من الزمن كما حدث فى البلاد الاشتراكية . ولكنها كسياسة مستديمة لا تصلح . فهى ضد طبائع الأشياء لأن الفطرة غالبة . وهى تقوم على احتياج بعض الناس لبعض نظرا للمغايرة فى التكوين الجيولوجى للأرض والتفاوت فى المناخ والطبيعة .

وهذه سنة الله فى خلقه . ليقوم بين الناس تعارف وتبادل .

* نحن لا ندعو إلى ما يسمى بالاستقلال الاقتصادى الكلى . ولا بالعزلة الاقتصادية والسياسية . بل ندعو إلى التآخى بين الشعوب على أسس من العدل .

ويعنينا فى موضوع هذه الرسالة أن نؤكد تعاون الدول المنتجة للبترول أى صاحبة الآبار وصاحبة الأرض مع الهيئات والشركات والمنظمات الكبرى التى كسبت فى عالم البترول خبرة طويلة وثقافة بترولية رفيعة المستوى .

ولكن كيف يكون التعاون .

والجواب : إننا نسترشد بالشريعة الإسلامية فيما تصدر به من رأى أو توصية فنقول : إن الشريعة تجيز صورتين اثنتين لهذا التعاون .

إحداهما : إجارة الأعيان والأشخاص . فللدولة أن تستأجر أقدر الشركات وأكثر الخبراء تجربة ودراية ، هذه واحدة .

وثانيتهما : عقد الشركة بشرط ألا يقضى فى أمر والشريك العربى غائب . وأن تكون كلمته هى العليا مهما كان نصيبه من رأس المال ضعيفاً . فليست القضية إذن كما يتوهمها البعض (٥٠٪ مقابل ٤٩٪ ، أو ٧٥٪ فى مقابل ٢٥٪ هذا كله كلام سطحى . فلو أن المشاركة قامت بين دولة عربية قدمت ١٪ من رأس المال وشركة ذات مركز عالمى وقدمت هذه الشركة ٩٩٪ لكان القول

الفصل فى يد البلد صاحبة السيادة أى البلد المنتج للبترول ، وكذلك لا يجوز أن تتخذ الشركة الممولة قراراً فى غيبة ممثل الدولة ، إلا كان له حق الاعتراض المعروف فى زمننا باسم (الفيتو) .

ولأهمية هذه القضية عرض لها عدد من الخبراء والكتاب – وقد جئنا فى الموضع المناسب ببعض هذه الآراء المتعارضة مع التعقيب عليها .

ومن الأمانة العلمية أن نقول بأن التأميم وإعلان السيادة على النشاط البترولى بقرار إدارى قد لا يزيد على عمل سياسى يراد به الاستهلاك المحلى . لأن الشركات العالمية عميقة الجذور ، وفى الوقت الذى تعلن فيه دولة ما أنها أممت أو اشترت أو استولت . فإنها فى حقيقة الأمر ما زادت على رفع لافتات وشعارات . وستبقى الشركات العالمية قابضة على زمام سوق الاستهلاك لفترة طويلة . ولا يكون انتزاعها من الأرض التى توغلت فيها إلا بالصبر والمثابرة ورفع الكفاية الذاتية . وكل ذلك يتم عن طريق المشاركة الشرعية التى أشرنا إليها .

ولنا فى تاريخ « محمد طلعت حرب » الاقتصادى الصادق أسوة حسنة . . فقد بدأ شريكا لشركة صباغى براد فورد فى سنة ١٩٣٦ كما بدأ بمشاركة الإنجليز فى تسيير بعض خطوط الطيران . وكانت هذه المشاركة باكورة الخطوات العملية التى مهدت لقيام صناعات الغزل العملاقة . لأن عوامل التوطن متوافرة وكانت كذلك سبباً فى نجاح الطيران العربى . لأن ظروف مصر تؤهلها للمركز المميز من حيث صفاء الجو على مدار العام . ومن حيث إنها تتوسط القارات القديمة . وكما كانت مصر قديماً محط الرحال لقوافل التجارة . فإن مطاراتها وموانيها يمكن أن تحتل هذا المركز إذا فهمنا معنى التعاون الدولى . وحرصنا على السيادة لصالح الأمة لا لصالح جماعة محدودة من أصحاب النفوذ أو أصحاب رءوس الأموال .

* * *

ثم إن هذا القائد الكبير فى عالم الفكر الاقتصادى والإدارى فى البلاد العربية ونريد به المرحوم « محمد طلعت حرب » قد جمع بين النظر السليم وبين التطبيق العملى . حين اقتنع بأهمية وظيفة التمويل والتحكم فى السيولة وخرج من مجال البحث النظرى إلى مجال التطبيق . وأنشأ بنك مصر سنة ١٩٢٠ فى مواجهة مقاومة عنيفة من الداخل ومن الخارج . ولكن النبتة الضعيفة التى أنشأها حين ذاك نبتت وأثمرت خلال سبعة وخمسين عاما من عام ١٩٢٠ إلى الآن على نحو مشهور . . ومن ثم نكتفى بالإشارة إليه .

والذى يبدو هو أن التاريخ يعيد نفسه فنحن اليوم فى سنة ١٩٧٧ وفيما انقضى من أعوام قليلة

تلت حرب أكتوبر **١٩٧٣** نواجه مشكلة المال الحاضر من جديد فى عمق وعنف ، ما كان يمر بخاطر المشتغلين بهذه الدراسات حين أنشأ طلعت حرب بنك مصر برأسمال بالغ التواضع هو ٨٠ ألف جنيه مصرى.. واليوم يهتز العالم بتحركات الفوائض النقدية للبترول العربى ، لا لأنها بالغة الخطورة حقاً بالقياس إلى ثروات الأمم المتقدمة ، بل لأنها من حق أمم مستضعفة يبالغ خصومها فى تقدير الأخطار التى يمكن أن تصاحب حصولها على حقوقها المشروعة ، ومن ثم كان للفوائض البترولية موقف فيما نحن بصدده من الكلام عن انتفاع دول البترول بأموالها . وهذا ما نعرض له فى المقال التالى .

الفصل الثالث

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

« إن أموال البترول تذهب للغاصبين
أعداء الإسلام من الكافرين . . وهم
لنا بالمرصاد قاعدون ، وعلى إسلامنا
يحقدون . ولأرض المسلمين يمزقون
وبينهم يفرقون . . »

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

* بحث هام للأستاذ «حسن عباس زكى» عن الفوائض البترولية .
* انخفاض سعر العملة لا يؤثر على قيمة الودائع المدرجة بها ما دامت لم تتحول إلى عملة أخرى .
* حرية تحويل الودائع من عملة إلى أخرى يجب أن تكون مطلقة .
* حرية الحركة تتناسب عكسيًا مع حجم الودائع .
* اضطرار الدولة صاحبة الوديعة إلى الاستثمار فى نفس العملة .
* خطورة ضخامة حجم الودائع على مراكز البنوك المودعة بها .
* الولاء المزدوج للمسئولين عن الإدارة المالية لرأس المال العربى .
* الصهيونية تضخم أثر ثروات العرب على الدول النامية .
* دخل الدول البترولية لا يقاس إلى بعض أوجه الإنفاق الترفيهى للشعب الأمريكى
* رقم مبيعات شركتى فورد وجنرال موتورز يفوق دخل الدول العربية مجتمعة .
* حافظة أوراق الدول العربية - موزعة دون تخطيط مدروس .
* برغم ضخامة الفوائض البترولية فإن العملة العربية لم تصبح عملة دولية كما كانت تفعل بريطانيا وأمريكا واليابان إبان ازدهار تجارتها .
* اقتراحات لاستثمار فائض دخول دول البترول .

الاستعمالات البديلة للفوائض البترولية

إن القضية الرئيسية المطروحة فى هذا الكتاب تدور حول الموقف الراهن للفوائض المالية الناجمة عن استنباط البترول وتصديره تمهيداً للنظر فى كيفية الإفادة بهذه الفوائض على خير وجه ممكن عمليًّا بدلا من الأوضاع الراهنة التى سيتضح مع متابعة الدراسة أنها فى غير صالح العرب المعاصر ، فإننا قطعا تأثرنا بالاتجاه السائد ، ولهذا كان موضوع الكتاب على ما هو ثابت فى مقدمته ، واقعا فى هذا الإطار ، إطار تصنيع البلاد البترولية — على أن يتعين التنبيه إلى أن حضارة الزراعة تطل على العالم من جديد ، لأن الحرمان من العناصر الغذائية الرئيسية يهدد شعوباً بأسرها كما فى الصين والهند وباكستان ، ومع ذلك فقد تركنا الكلام عن الزراعة على الرغم من أهميته ، وركزنا على الخط الرئيسى المعتمد لهذه الدراسة .

وفى مجال تحريك رءوس الأموال المتراكمة والمسماة بالأرصدة ، كما أنه فى مجال التوجيه للجديد من هذه الإيرادات مع مطلع كل شمس . . نقول بأنه فى هذه المجالات مجتمعة ميدان فسيح للخبرة المالية المستندة إلى نظرة علمية شاملة وعميقة . .

* * *

ومن بين ما اطلعنا عليه بحث نشرته مجلة البترول للسيد الوزير السابق « حسن عباس زكى » بوصفه المستشار الاقتصادى لدولة الإمارات العربية بالعدد الثالث المجلد ١٢ أكتوبر ١٩٧٥ ، وقد رأينا أن نستخلص منه العجالة الواردة فيما بعد ونقدمها بصورة مقال متكامل وثيق الصلة بخط التفكير الأصلى الذى نلتزم به . . وذلك فى الصفحات التالية . .[1] .

---

(١) نشر هذا المقال قبل تلخيصه فى أواخر عام ١٩٧٥ ونحن الآن فى نهاية عام ١٩٨١ ولكننا نشرناه ضمن كتابنا لأن أحداث الأعوام الستة الماضية كانت ولا تزال تؤيد ما جاء فى المقال ولا تنقضه .. وننبه القارئ إلى أن النتائج التى استخلصناها من بعض الأبحاث والإحصاءات المنشورة بالكتاب ليست أحكاماً مطلقة ثابتة ، وإنما هى أحكام بنيت على مقدمات فإذا تغيرت المقدمات تغيرت الأحكام .. ونحن نرى أن التعميم فى القضايا العلمية مجازفة غير مأمونة ، وأن الأحكام المطلقة الثابتة هى ما كان منبعها الشريعة ، أو ما كان يتفق معها .

رأس المال العربي والمخاطر من حوله :

يلخص سيادته المخاطر التي تحيط برأس المال العربي اليوم في النقاط الآتية :

* انخفاض سعر العملة بالنسبة لباقي العملات الحرة في السوق المالي ، لا يترتب عليه خسائر للدولة المودعة ، طالما أن الدولة لا ترغب في تحويل الوديعة من عملة إلى أخرى ، وعلى هذا فإن الانخفاض الذي حدث للدور الأمريكي من سبتمبر ٧٤ حتى (سبتمبر ١٩٧٥) لا يعتبر خطيراً في حد ذاته ، طالما أن ودائعنا باقية بالدولار ، وطالما أن مشترياتنا تنحصر في كتلة الدولار ، ولكن الخسارة تتحقق في حالة تحويل جزء من ودائع الدولار إلى إسترليني أو إلى عملة أخرى . ويترتب على ذلك أن تضطر الدولة المودعة إلى إبقاء ودائعها مقومة بعملة واحدة ، وبالتالي تصبح هذه الودائع تحت رحمة البنك المركزي للدولة المصدرة لهذه العملة وهنا يكمن الخطر الثاني .

إن حرية تحويل الودائع من مصرف إلى مصرف ومن عملة إلى أخرى يجب أن تكون مطلقة وبلا حدود ، حتى إذا ما بدرت في الأفق المالي أو الاقتصادي أو السياسي أي بوادر تدل على عدم استقرار الموقف المالي لأي عملة ، أسرعت الدولة صاحبة الودائع باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على القيمة الحقيقية لودائعها ، ومن الوجهة النظرية البحتة فليس هناك أي قيد على حرية حركة رءوس الأموال العربية ، أما من الوجهة العملية فإن حرية الحركة تتناسب عكسيًّا مع حجم الودائع أي أنه كلما ازداد حجم الوديعة ، عظم تأثير تحويلها ليس فقط من عملة إلى أخرى ، بل ومن مصرف إلى مصرف وبالتالي أصبح عسيرا إن لم يكن من المستحيل تحقيق أي درجة من حرية الحركة للودائع والاحتياطيات .

* كنتيجة مباشرة لتقييد حرية التحويل من عملة إلى أخرى ، تضطر الدولة إذا ما أرادت تحويل هذه الودائع إلى صورة أخرى من الاستثمارات أن تستثمر في نفس العملة الوديعة حتى ولو توفرت فرص استثمارية أحسن في عملات أخرى ، ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك فحسب لأن دراسات الإدارة المالية والمصارف تثبت أنه كلما ازداد حجم الودائع قل معدل حركتها وازداد موقف المصرف المودع به حرجاً ، الأمر الذي ينعكس بدون شك على مقدار الأمن والضمان الذي تتمتع به الوديعة .

* وتحاول المصارف دائماً أن توازن بين السيولة والأرباح والمعروف اقتصاديًّا أنه كلما زادت درجة السيولة في أصول المصرف قلت أرباحه وبالعكس ، كذلك فإن من البديهات أن المصارف

والمؤسسات المالية تقف على أرض صلبة ، كلما كثر عدد المودعين بها ، وتقل درجة الصلابة كلما ازداد حجم وديعة ما بالنسبة لمجموع الودائع فى المصرف ، وعلى هذا نجد أنه بازدياد حجم رأس المال العربى مع عدم ازدياد القاعدة المصرفية للودائع ، تزداد البنوك والمصارف التى بها الودائع ضعفاً يوماً بعد يوم .

* إن مشكلة الولاء المزدوج فى الإدارة العلمية مشكلة ذات أهمية كبرى فى المجالات الدولية ، وأجمع الكتاب أنه رغماً عن اختلاف الشخصيات فإن الولاء الأول دائماً يكون للوطن ، ولهذا اتخذت المنظمات الدولية كقاعدة أساسية فى نظام العمل بها ، ألا يعهد إلى أى مواطن من دولة باتخاذ قرارات ، لها علاقة مباشرة بدولته . وإذا حاولنا تطبيق هذا المبدأ على الإدارة المالية لرأس المال العربى ، نجد أن الدول العربية أخذت بعكس هذا المبدأ تماماً ، نجد أن المسئولين عن الإدارة المالية كلهم من جنسيات الدول التى بها الودائع .

ثم يتحدث الأستاذ « حسن عباس زكى » **عن الحملة الصهيونية ضد دول البترول فيقول :**

حملة الدعاية الصهيونية لها هدفان : الأول أن تدخل فى روع العرب أنهم أغنياء وأن لديهم من الثروات ما يسمح لهم بالتبذير وإجزال العطاء ، والثانى : أن تدخل فى روع دول العالم الثالث النامية ، أن العرب إما أنهم مسئولون مسئولية كاملة وكلية عن مشاكل الدول النامية الناتجة عن التضخم والكساد العالميين ، ولذا فعليهم إصلاح ما أفسدوه ، وإما أنهم مسئولون مسئولية جزئية ، فتستطيع ثرواتهم وتوافر إمكاناتهم أن تجعلهم أقدر من غيرهم على إصلاح ما أفسده الدهر فى الدول النامية .

ثم يورد سيادته هذه المقارنات :

* دخل دولة الإمارات من النفط فى عام ١٩٧٤ ، أقل مما صرف الشعب الأمريكى فى نفس العام على « الخل وزيت الطعام الذى يوضع على السلطة » ، وقد صرف الأمريكيون على هذه السلع ٥ مليارات و ٤٩٧ مليون دولار » .

* دخل دولة الكويت من النفط فى عام ١٩٧٤ ، أقل مما صرف الشعب الأمريكى فى نفس العام على « الآيس كريم » وقد صرف ٧ مليارات و ١٣٩ مليون دولار .

* دخل جميع الدول العربية مجتمعة من النفط فى ١٩٧٤ ، بما فيها السعودية وليبيا والجزائر ، أقل من حجم مبيعات شركتى فورد وجنرال موتورز الأمريكيتين للسيارات فى عام ١٩٧٣ ، وقد كان مجموع مبيعاتها ٦٤ مليار و ١٤ مليون دولار .

نسوق هذه الأمثلة لنلفت النظر إلى نقطة هامة ، وهى أن العبرة هى مقارنة حجم ثروة الدول العربية بحجم ثروات الآخرين ، وليس بمقارنة ثرواتهم اليوم بما كانت عليه فى العام الماضى لأننا اليوم لا نعيش فى الماضى ولكن نشارك الآخرين فى عالم اليوم .[١]

ثم يتحدث عن استثمار ثروات دول البترول :

إن هذا الموقف جديد حتى بالنسبة لعلماء الإدارة المالية فى العالم الغربى ، فبينما هناك نظريات عن حافظة الأوراق المالية لشركة تأمين وما يجب توافره فيها وهناك أيضاً دراسات كثيرة عن الطريقة المثلى لإدارة حافظة أوراق مالية للمصارف التجارية ومصارف الاستثمار وغير ذلك من المؤسسات المالية . نجد أنه ليس هناك بحث واحد فى العالم عن متطلبات حافظة أوراق مالية لدولة ما .

ولهذا نجد أن السياسة الاستثمارية للدول العربية مبنية ، إما على الارتجال أو العشوائية أو انتهاز الفرص هنا وهناك دونما تخطيط للمدى القصير أو البعيد والدليل على ذلك ما أذاعته وزارة الخزانة عن فائض مدفوعات دول النفط الذى يبلغ فى عام ١٩٧٤ مبلغ ٦٠ مليار دولار تقريباً موزعة كالآتى :

٢١ مليارا	ودائع بالعملات الأوربية
٤ مليارات	ودائع فى الولايات المتحدة
٧,٥ مليارات	ودائع وسندات إنجليزية
٦ مليارات	ودائع وسندات أمريكية
٩ مليارات	سندات أوربية ويابانية
٥,٥ مليارات	قروض للدول الصناعية
٢,٥ مليار	قروض للدول النامية
٣,٥ مليارات	البنك الدولى والصندوق الدولى
١ مليار	أسهم وسندات أمريكية

---

(١) من المعلوم أن هذه الأرقام كانت تمثل مدفوعات دول النفط فى عام ١٩٧٤ ، وفى أربعة أعوام وحسب كانت هذه المدفوعات تناهز أكثر من مائة وثمانين ألف مليون دولار أمريكى سنويًّا الفترة من (١٩٧٤ حتى ١٩٧٨) وهى الآن تزيد على ذلك إذ تتجه هذه النسبة دائمًا إلى الارتفاع ، ولكن التضخم العالمى يؤدى إلى خفض القيمة الحقيقية لها .

ويتحدث عن عملة الدول العربية الضعيفة اقتصاديًا :

إذا نظرنا إلى عالمنا العربى اليوم نجد أنه من الغريب حقًا ولأول مرة فى التاريخ أن تكون أغنى الدول مالا ، هى أفقرها اقتصاديًا وأضعفها عسكريًا ، وكلنا يعلم أن الأمركان على غير ذلك تمامًا فى الماضى وقت أن كانت أغنى الدول هى التى كانت لا تغرب عنها الشمس بجيوشها وأساطيلها وإمبراطوريتها ، والأغرب من ذلك هو أن هذا الضعف الاقتصادى والعسكرى الذى تعانيه أغنى الدول مالا الآن وهى (دول الأوبك) يزداد سوءاً يوماً بعد يوم إذ أننا نرى أموالها مودعة فى الخارج بعملات أخرى غير عملتها ، ونحن نعلم كيف كانت أموال أمريكا وهى أغنى دول العالم مدرجة كلها بالدولار فى أى بلد كانت حتى أصبح الدولار هو العملة السائدة فى العالم أجمع ، كذلك نذكر كيف جعلت إنجلترا – فى أوج مجدها – أموال العالم كله تقريبا ومعاملاته تتم بالجنيه الإسترلينى ، كذلك اليابان التى استطاعت فى زمن قياسى بعد سنى الحرب العالمية الثانية أن تدرج أموالها بالين اليابانى حتى أصبح الين عملة دولية لها مكانتها الراسخة فى أسواق المال الدولية (إلى أن كانت حرب رمضان) .

ثم يقترح الأستاذ « حسن عباس زكى » مجالات استثمار لفائض دخول دول النفط :

– استخدام المال العربى فى البلاد المنتجة نفسها .

– المجالات العديدة والمثلة والأكثر تنوعاً فى الوطن العربى ومنها جذب التكنولوجيا إلى الأرض العربية بكافة الوسائل .

–استثمارات عربية مشتركة داخل القارة الأفريقية .

– خلق الدينار العربى وقيام سوق مالى عربى .

– سياسة الاستثمار : عدم السيطرة على الشركات الكبرى والاكتفاء بنسبة ٥٪ من رأس المال لضمان عدم المقاطعة الصهيونية لها والانتفاع بالإدارة الأجنبية .

– سياسة القروض : الإقراض فى تمويل المشروعات الصناعية فى الشرق والغرب .

– الاستثمار بشراء المواد الأولية .

– تكوين مجلس إقليمى مشترك لتنسيق السياسات الاستثمارية للدول العربية حتى لا يتنافس بعض رأس المال العربى مع بعضه الآخر فى أسواق العالم ، ولتكون كل دولة عربية على دراية بما تقوم به باقى الدول العربية فى سوق المال ، سواء من عملات استثمار مباشر ، أو شراء أصول عينية أو مالية ، وكذلك أى عمليات إقراض أو اقتراض ، حتى تتجنب أن تودع دولة عربية رصيدها

فى بنك (س) مثلا فى إنجلترا ثم تأتى دولة أو إمارة عربية أخرى لتقترض من نفس البنك بسعر فائدة عال .

هذه هى مقترحات السيد الأستاذ « حسن عباس زكى » وهى جديرة بالتقدير . ولكن ما هو الأثر الذى يترتب على الأخذ ببعض هذه المقترحات فضلا عن الأخذ بها كلها ؟ . . لقد حدث فى سنتى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ أن اتجهت بعض البلاد المنتجة للبترول إلى مثل ما يقول به الأستاذ « حسن عباس زكى » فكانت النتيجة أن ثارت الصحافة والحكومة فى بلاد غربية تعودت أن تستضيف رءوس الأموال العربية لمصلحتها الخاصة وأن تستضيف العرب أنفسهم ما داموا أغنياء .

وتعقيباً على مثل هذه الأحداث كتب الدكتور « لطفى عبد العظيم » رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادى مقالة بتاريخ أول ديسمبر ١٩٧٦ بعنوان « أفيقوا يا عرب » وهى جديرة بالإضافة فى هذا الوضع بالذات وفيما يلى نصها :

* * *

قبل حوالى سنتين ، تجرأت الكويت وقامت بشراء ١٤ فى المائة من أسهم شركة مرسيدس الألمانية (حوالى ١٧٠ مليون مارك ألمانى) وقامت يومها ألمانيا بأحزابها وبرلمانها وصحافتها وإذاعتها وتليفزيونها ولم تقعد . واستنكر الجميع هذه الخطوة وقالوا إن الشرف الألمانى قد تعرض للانتهاك ، وطالب الكثيرون الحكومة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بمنع تكرار مثل هذا الاعتداء .

وفى الشهر الماضى سافر « برتولد بيتز » المفوض العام على شركات كروب الألمانية إلى طهران ووقع هناك عقداً مع الشركة الوطنية الإيرانية للصلب ، اشترت الأخيرة بمقتضاه حوالى ٢٥ فى المائة من شركات كروب ، وهى صفقة لا تزيد قيمتها عن ٣٥٠ مليون مارك ألمانى .

وما أن أذيع هذا الخبر حتى قامت الصحف الألمانية بحملة مسعورة ، وقيل إن المستشار الألمانى « هيلموت شميث » قد أصيب بصدمة عنيفة لتسلل الأجانب إلى معاقل الصناعة الألمانية .

هذان الموقفان يكشفان النقاب عن وجه ألمانيا الحقيقى بصفة خاصة ، ووجه العرب بصفة عامة . ويكفى لتوضيح غرابة الموقف الألمانى صحافة وحكومة – أن نذكر إحصاءً رسميًّا واحداً : فقبل عشر سنوات حينما لم يكن هناك أى ذكر للفوائض النفطية ولا استثمارات الدول المنتجة للبترول ، كان عدد الشركات الألمانية التى يساهم فيها غير الألمان (الأمريكان ، ودول أوربا الغربية الأخرى) ٤٩٤٥ شركة ، وفى عام ١٩٧٦ ارتفع هذا العدد إلى أكثر من عشرة آلاف شركة مجموع رءوس أموالها ٥٥ ألف مليون مارك ، وتتراوح فيها مساهمة الشريك الأجنبى من ١٤

فى المائة إلى ما يقرب من ١٠٠ فى المائة . بل إن هناك صناعات بالكامل تقع تحت سيطرة غير الألمان . ولكن كل هذا لم يثر الألمان ولا حكومتهم . ولم يكن نذيراً بتسلل الأجانب إلى الاقتصاد الألمانى .

إننا نتوجه إلى العرب ونطالبهم بأن يفيقوا ويعرفوا موضع أقدامهم . إن العالم الغنى الغربى يرحب بالعرب فقط عندما يودعون ثرواتهم الطائلة فى مصارفه . وعندما ينفقون فوائضهم الكبيرة على استيراد ما ينفع وما لا ينفع من إنتاجه الصناعى . فكل هذه فوائد للاقتصاد الغربى .

أما إذا تجرأ العرب على استثمار مبالغ بسيطة فى عقر دار الغرب فإنهم يتحولون فجأة إلى رعاة إبل همجيين يملكون ما لا يستحقون . ومن ثم فلابد للمجتمع الأبيض المتحضر من أن يلفظهم .

إننا نتوجه إلى الأشقاء العرب المنتجين للبترول قائلين : إن الغرب لا يكن لهم أى مودة أو احترام بل إنه يتربص بهم وينتظر الفرصة السانحة لكى يعاود نهب ثرواتهم . وفى الوقت نفسه نجد أن العرب يضعون رءوسهم الطيبة فى فم الأسد الغربى .

إن المكان الوحيد للعرب ولأموال العرب هو الوطن العربى .

وقبل أن نضيع الوقت يجب أن نعيد النظر فى استراتيجيتنا الاقتصادية والسياسية . وأن نعلن التعبئة العامة – فى الأجل القصير والمتوسط والطويل – لقوتنا الاقتصادية – حتى نقف فى مواجهة مؤامرات الشمال الغنى . وأن نعمل على تحويل الوطن العربى إلى قوة حقيقية حضارية واقتصادية تدلى بدلوها فى المعترك الدولى ، لا أن يكون دورنا إنعاش الاقتصاد الغربى وحل مشاكل السيولة به . وترك مشاكل التخلف فى وطننا العربى تتراكم إلى أن تنفجر .

* * *

ننتقل بعد ذلك إلى عوامل الخوف والرجاء التى تصطرع حول العرب وبترول العرب وفوائض أموالهم . . وذلك فى المقال التالى . .

الفصل الرابع

بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء

«لقد تركنا خير بترول المسلمين
للغاصبين لقاء ما يتساقط من
موائدهم، إننا لا نلتقط فتات الخبز إلا
إذا انحنينا راكعين زاحفين . .
متوجسين . . » خائفين . . »

بين عوامل الخوف وعوامل الرجاء

* عوامل ثلاثة تجتمع على قدر الأمة العربية .
  - ترف بعض جماعات العرب .
  - ضياع الكثرة فى مناهات الجهل والعجز .
  - الغفلة عن حقيقة الأخطار التى تدبرها السياسة الدولية
* عاصفة فى إسرائيل لأن زوجة رئيس الوزراء فتحت حساباً فى بنك أمريكى
* هل هذه الضجة غير الطبيعية يقصد بها كسب الوقت ؟
* إسرائيل ترفض أن يودع أحد رعاياها قطرة من بحر المعونات الأمريكية خارج بلاده
* هل تسكت الولايات المتحدة الأمريكية إذا صدر فى بلد عربى قانون يحرم إيداع أموال رعاياه خارجه ؟
* الوحدة والتكامل الاقتصادى أمران محببان إذا كانا فى العالم الغربى ، أما فى الدول العربية فالتفرقة هى المطلوبة .
* دور إسرائيل فى إثارة القلاقل ضد العرب
* تزويد الجيوش العربية بالسلاح . وما يكفله ذلك من استنزاف المال العربى وجعل الأمة العربية حقل تجارب للأسلحة الحديثة .
* اقتراحاتنا للقضاء على اليأس
  - الأمة العربية فى حاجة إلى تربية جديدة
  - إعادة النظر فى التراث
  - الجهاد الذى يدعو إليه الإسلام
  - الفقه الإسلامى وتحريم تزويد العدو بالسلع الاستراتيجية
* ما يهدد أمن العرب للإحاطة بمناطق البترول .

المفروض أن الثروة البترولية وفوائضها من أرصدة متراكمة وإيرادات متجددة . . المفروض

أن هذا كله من عوامل الرجاء ، بل عوامل الأمن القومى للأمة العربية .. ولكن على قليل من التأمل نجد أن هذه الثروة التى أودعها الله فى أرض العرب لتكون لهم عزًّا . ولتكون لهم أداة سلطان على أرضهم وعلى ما عند غيرهم من سلعة أو خدمة . . نقول إن هذه النسمة الكبرى بدأت تتحول إلى مصدر خطير للخوف وتهديد الأمن . . بل إن قدراً من الشقوة قد تحقق بسببها — وآية ذلك اجتماع ثلاثة عوامل مدمرة لأية أمة مهما كان تاريخها حافلا بالأمجاد وبالانتصارات التى طفقت تتغنى بها حتى نسيت حاضرها .

أما هذه العوامل الثلاثة فبيانها :

أولا : الترف الذى صرف بعض جماعات العرب عن دنياهم وعن آخرتهم جميعاً ، وذلك بانضمامهم فى مستويات من النعيم تضعف معها كل أسباب المقاومة . وهؤلاء هم القلة عدداً ووزناً .

الأمر الثانى : ضياع الكثرة الكاثرة من أمة العرب فى متاهات من الجهل والعجز ، وضعف البنية وغموض العقيدة ، إلى حد أن هذه الكثرة قد أصبحت كغثاء السيل .

أما الأمر الثالث : فهو الغفلة التامة عن حقيقة الأخطار التى تهدد الثروة البترولية وأصحابها من جبهات متعددة بعضها يعرف بخطوط المواجهة ، وبعض آخر يجىء من الجار العربى شرقاً وغرباً وجنوباً . . وكل ذلك بفعل السياسات الدولية الهادفة إلى إرهاق للدول المنتجة للبترول بوجه خاص بمشكلات لا تتفق مع استمرار هذه الحال فى المستقبل المنظور أى إلى عشرين عاماً أو أربعين عاما . . وهنا نلاحظ أن العمر الافتراضى لمعظم مصادر الثروة النفطية لا يكاد يتعدى هذا الأجل .

وهكذا يتضح أن الموقف الراهن يتأرجح بين عوامل الخوف والرجاء على نحو غير مسبوق فى تاريخ الإنسانية كلها — وقد يكون هذا الموقف مقدمة للحرب العالمية الثالثة مهما بالغ المتفائلون فى تصوير أثر الردع النووى .

لهذا كله جئنا بالمقال التالى بقصد التنبيه إلى أخطار محدقة بجيلنا الحاضر وبالجيل الذى يليه على أقل تقدير .

من المفارقات التى استوقفت نظرنا حال تجميع مادة الرسالة فى الأيام الأخيرة تلك العاصفة التى قامت فى إسرائيل بمناسبة ما نشرته الصحف فى فضيحة مالية نسبت إلى رئيس وزراء إسرائيل « اسحق رابين » وهو فى الوقت ذاته رئيس حزب العمل الحاكم كما نسبت أيضاً إلى زوجته .

هذا الخبر الذى نشر فى الظروف الراهنة ، أى قبل انتخابات إسرائيل ببضعة أسابيع ، لا يعدو أن يكون مناورة مكشوفة من هذه الدولة الباغية ، وماكان لها أن تذهب إلى هذا الحد من الاستهتار بالرأى العام العالمى ،لولا أن القوى العظمى تؤيدها – وهنا يجب أن نقف أمام عدد من الأسئلة الهامة :

– إن إسرائيل تحصل على قوتها وسلاحها من الولايات المتحدة بغير حساب – والكلام عن العجز فى ميزان المدفوعات أو فى الموازنة العامة لإسرائيل . هو نظر سطحى أو هو تلبيس وتعمية يراد بهما صرف العرب عن الحقائق . فماكان لدولة طفيلية كإسرائيل أن تثير كل تلك العاصفة من أجل فتح حساب لواحد من أفرادها فى بنوك البلد الذى يغدق على تلك الدولة بفيض من الأموال ومن العتاد ومن التأييد السياسى والعسكرى والاقتصادى .

ولكن السخرية من الرأى العام العربى بلغت هذا الحد كما أن الاستخفاف من جانب أجهزة الإعلام عندنا قد وصل إلى درجة السير فى ركب هذه المؤامرة المكشوفة وكأنها حقيقة تهم البلاد العربية – والذى نرجحه أن إسرائيل لا تنوى إطلاقا أن تفرط فى شىء سبق لها أن اغتصبته . وهى تريد أن تكسب الوقت . ولو بتدمير بعض شخصياتها أو بتدمير شخصيات عالمية لها احترامها مثل « برنادوت . وهمرشولد » مما هو ثابت ومشهور فى التاريخ المعاصر ، والنتيجة هى إحداث قلق مصطنع فى داخل إسرائيل يؤدى إلى اهتزاز المؤسسات كالبرلمان والحكومة والأحزاب والرأى العام الداخلى ، ويترتب على ذلك مواجهات صورية فيما بين بعض الأحزاب والبعض الآخر، وفيما بين الحكومة والبرلمان . فتسقط الحكومة ويعاد تأليف غيرها أو تتمسك بمراكزها وتستصدر أمرا بحل البرلمان إلى آخر ما هو معروف من مناورات السياسة الوضعية التى يتعين على العرب أن ينتبهوا لتكرارها . وما يؤدى إليه هذا التكرار من المآسى .

– نريد أن نتساءل إذا كانت إسرائيل – وهى طرف فى النزاع فى المشرق العربى – تثور كل هذه الثورة العارمة من أجل ٢٠ ألف دولار (كما قالت الصحف) أودعت فى أحد البنوك الأمريكية فى نيويورك . على حين أن إسرائيل هذه تحصل فى العام الواحد على دفعات من الموازنة العامة الأمريكية ودفعات أخرى من الجاليات اليهودية وتبلغ جملة الحصيلة لكل من الاعتمادات الحكومية والتبرعات الصهيونية نحواً من أربعة آلاف مليون من الدولارات فى العام الواحد . وهذه كلها تعبر البحار وتتجه شرقاً ألوف الأميال لكى تستقر فى أرض إسرائيل . فكيف تكون هجرة هذه الألوف من الملايين شرقاً هى هجرة مشروعة ، حتى إذا ما اجترأ فرد واحد من

الصهاينة على إيداع مبلغ تافه فى بعض بنوك نيويورك عملاً كافياً لوضع خاتمة لحياة زعيم أو حكومة أو حزب ، إن المنطق السليم يرفض مثل هذه المناورات الصغيرة التى تعلن عن نفسها بأعلى صوت .

– وهنا يثور سؤال آخر يفرض نفسه ويتناول ما بيننا نحن العرب وما بين الولايات المتحدة من علاقات ومن تعاون فى سبيل السلام فنقول : هل ترتاح الولايات المتحدة إلى صدور قانون فى أى بلد من البلاد المنتجة للبترول ، لتحريم إيداع أمواله خارج أرضه ؟ وما أثر مثل هذه المحاولة التى ترددت كمجرد حلم من أحلام اليقظة بعد حرب رمضان الشهيرة . فثارت الدنيا فى وجه القائلين بمثل ذلك ، بدعوى أن العرب يريدون تدمير الاقتصاد الغربى كله .

– وشبيه بهذه المفارقة الصارخة فى منطق المعاملات الدولية التى تكيل بكيلين وتطالع الرأى العام بوجهين . . تلك الاتجاهات الثابتة فى البلاد المتقدمة نحو التكامل الاقتصادى والسياسى والعسكرى وأخيراً نحو وحدة المجتمع فى إطار شامل كما حدث فى الولايات المتحدة من مائة عام تقريباً فى عهد « ابراهام لنكولن » . حين فرض بقوة السلاح على الولايات الأمريكية (ونقصد هنا ولايات الجنوب) أن تدخل فى وحدة مع الولايات الشمالية وأن تلتزم بقوانين إلغاء الرق ، إلى آخر ما هو معروف فى التاريخ القريب ، ثم تلك النزعة التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية من أجل إنشاء السوق المشتركة ومن بعدها المجتمع الأوربى الغربى الموحد .

هذه الاتجاهات التى لا يرفضها منصف ، تختفى تماماً عند تقدير السياسات التى يجب على العرب اتباعها ، فهناك الحدود السياسية التى قلنا عنها إنها جرائم ، وهناك حواجز العملة ، وجواز السفر والإذن بالعمل . . إلى آخر ما هو معروف من أسباب التفرقة بين الشعوب العربية وهم أعضاء جسد واحد يقال له الأمة العربية – ويبدو أن هذا الاتجاه نحو التفرقة لا يريد أن يقف عند حد ، فأما إسرائيل فلها أن تحتال وتتوسع ، وأما أرض العرب فيجب أن تخضع للتقسيم مرة بعد أخرى ، حتى عند محاولة تحقيق بعض الإنصاف لشعب مضطهد ومظلوم على يد القوى العالمية الغربية والشرقية جميعاً ، ونريد به شعب فلسطين . فالأخبار تترى بمقترحات ترمى إلى إنشاء وطن هزيل لشعب فلسطين بشرط أن يكون هذا الوطن مؤلفا من شذرات هنا وهناك يربط بينها ممر تحيط به الدولة الغاصبة ، وأن المفارقة واضحة بين الدعوة الثابتة من قرون مضت فى بلاد أوربا وأمريكا إلى الوحدة فيما بينها (قدر الطاقة) ، حتى إذا ما جاء دور العرب انعكس الاتجاه وأصبحت الوحدة جريمة يجازى عليها من يحاول الاقتراب منها ومن أبسط ألوان الجزاء إقصاء الحاكم

أو مصادرة الرأى الحر أو التصفية الجسدية عند الضرورة ..

– كل ذلك فى ناحية ، وفى ناحية أخرى نجد محاولات تصدر عن الإخلاص ولا ينقصها إلا التجاوب مع الشعوب المهضومة وأولها الشعب العربى ولا نستثنى دول البترول ، لأنها كما ذكرنا آنفا بين مترفين غافلين وبين محرومين مضيعين – هذه الشعوب لم تتجاوب مع الدعوات المخلصة التى تصدر عن بعض زعماء العرب نحو وحدة شاملة على أساس القارة كتلك الوحدة الأفريقية المرتجاة ، أو تلك الوحدة العربية على أساس اتفاق اللغات واللهجات ونادراً ما تجد الدعوة إلى الوحدة الدينية أذناً صاغية ، ولا نريد أن نستطرد فى هذا الخصوص لأنه يبعدنا بعض الشىء عن خط التفكير الأساسى فى هذا المقال . . ثم نقول إن الدعوة إلى الوحدة الأفريقية مثلا ، على علاتها ، قد أثارت واستثارت من جديد جهوداً مضنية لمقاومتها وهكذا تعدد الجبهات التى يكمن فيها الخطر أو ينطلق منها على البلاد المنتجة للبترول وعلى البلاد المجاورة لإسرائيل ، وقد ظهرت فى الأعوام القليلة الماضية من سنة ١٩٦٧ إلى يومنا هذا بوجه خاص علامات بالغة الخطورة ، ومنها التركيز على المواقع الاستراتيجية فى مدخل خليج العقبة عند (شرم الشيخ) وفى طرفه الأعلى عند (مدينة العقبة) ، ففى مثل هذه المواقع نجد إسرائيل تتمسك بما تدعيه من حق الفتح ، وبالتالى حق الاستقرار والدفاع ، ونظير ذلك أيضاً عناية إسرائيل بمدخل البحر الأحمر عند بوغاز باب المندب واحتلالها للجزر الواقعة بالقرب منه ، وزعمها أن أمن إسرائيل على بعد ٢٥٠٠ كم وزيادة ، يتأثر إن هى أرخت قبضتها على المدخل الجنوبى لهذا البحر العربى – ويلى ذلك تحركات من التمرد الذى تغذيه القوى المتصارعة فى الظاهر ، ونريد بها قوى الغرب وقوى الشرق ، والمتفقة فى الخفاء ضد وحدة العرب واستقرارهم . . وهكذا نرى محاولات التمرد والدعوة إلى التجزئة كما نجد أيضاً العمل على تضييع حقوق العرب والمسلمين ممن يسمون أقليات فى كل من أريتريا والصومال والسودان الجنوبى ، بل نجد ذلك أيضاً بين ظهرانى عرب مصر الذين يقطنون أقصى الصحراء الغربية عند التخوم الليبية .

ومن جملة ما تقدم من ملاحظات سريعة على مجرى الأحداث بسبب الثروة البترولية الكامنة فى أرض العرب ، نرى بوضوح أن القصد البعيد ، أو الاستراتيجية الثابتة للسياسة الدولية تتلخص فى جبهات متعددة تصرف العرب عن كل عمل جاد داخل أرضهم وتستنزف جهودهم فى محاولة إطفاء نار الفتنة كلما شبت ، كما تستنزف مواردهم فى شراء الأسلحة ، وفى هذه الجزئية أمران جديران بالنظر : فأما الأمر الأول فهو أن هذه الأسلحة فى حد ذاتها ، وأيًّا كانت كفايتها

ستكون غير فعالة ، ما بقيت الجيوش العربية فصائل وشراذم ، لا تجمعها الرابطة التى ثبت على مدى الدهر تفوقها على غيرها من الروابط ، ونريد بها رابطة الدين التى ترفع ولاء جميع أجزاء الأمة فوق الحدود ، وفوق القوميات وفوق اللهجات . . ترفعه إلى من بيده ملكوت السموات والأرض . . فإن بقيت حال الجيوش العربية كما ما وصفنا ، فإن الأسلحة أيًّا كانت مستوياتها ستبقى غير فعالة ، ولكنها مفيدة من ناحية واحدة هى استنزاف بعض رءوس الأموال العربية التى تصل إلى أرض العرب فلا تنفق فيما يصلح شأنها ، أو يرفع مستوى سكانها ، بل تنفق فى المظاهر السطحية لجماعات لا تربط بينها وحدة عسكرية محكمة أو هدف حقيقى يصل بها إلى تحقيق السيادة .

وأما الأمر الثانى فى خصوص هذه الأسلحة فيتألف من شقين أحدهما استعمال أرض العرب وجماعاتهم كميادين للتجارب ، وأما الشق الثانى فهو إخلاء المخازن من النماذج التى تم صنعها وتكشف ما فيها من عيوب خفية حال استعمالها ، وهكذا يتسع المجال لإدخال مزيد من التحسينات أو ما يقال له التطوير المستمر فى أسلحة الهجوم والدفاع .

* * *

وجملة القول أن الحديث عن الأمن القومى والضمانات التى يؤملها بعض قادة الفكر فى البلاد العربية ، هى أقرب إلى الأمانى بعيدة المنال لأنها غير عملية ، وقد يتجه الظن عند النظرة السطحية إلى اعتبار مجرى الأحداث مواتياً ، بمعنى أن يومنا خير من الأمس ، وأن الغد خير من الحاضر ، وهذا وهم بالنسبة للأمة العربية كلها ولغيرها من البلاد المغلوبة على أمرها .

والسبب هو البترول الذى يرى بعض كتاب الغرب وساسته أنه قد ظهر خطأً فى أرض العرب . ونحن بسلوكنا وقيادتنا الفكرية نعمل دائماً على تزكية هذا النظر الظالم وهنا نذكر مرة أخرى بأننا أمة مضيعة : قلّتها فى غفلة ، وكثرتها فى ضيق وقتام وضياع .

* * *

ونحن فى موقفنا هذا لا ندعو إلى اليأس ولا نرتاح إلى رسم صورة قاتمة ثم نلقى بالقلم ، بل عندنا إضافة لعلها تصلح اقتراحاً أو مادة للفكر وللتأمل حتى إذا ما ثبتت صلاحيتها ، بدأت السياسات العملية الراشدة تتوالى ومن ذلك :

– إن الأمة العربية فى حاجة إلى تربية تجمع بين الإخلاص وبين الكفاية ، وتتناول ضوابط السلوك الظاهر والباطن . . وبعبارة أخرى نحن فى حاجة إلى تصحيح العقيدة وتثبيتها والربط بين

النشاط الدنيوى وبين الحساب فى الآخرة ، حيث لا جدال ولا محاورة ولا مناورات حفلت بها كل التحركات القومية فى داخل أرض العرب وفى المعاملات الدولية .

– نحن فى حاجة إلى إعادة النظر من جديد فى التراث وفهمه ، لأنه وحده هو الصالح ، فمثلا إن الإسلام يحدثنا عن الجهاد بالنفس وبالمال ، ويعلمنا أن الجهاد سنة ثابتة فى الحياة الدنيا من عهد آدم عليه السلام حين اختلف ولداه فقتل أحدهما الآخر .

كما يحدثنا القصص الصادق فى كتاب الله جل شأنه عن الرسالات التى توالى ظهورها فى الأرض من لدن آدم إلى الرسالة الخاتمة ، ومع كل رسالة ومع كل جيل ، كان هناك صراع وسفك للدماء بالحق والباطل ، وهنا يجب أن نقف فى أناة للنظر إلى حياة رسول الله ﷺ ، ولنرى أنه قد عاش ثلاثة عشر عاماً قضاها بمكة المكرمة فى الدعوة إلى التوحيد . قضاها فى صبر ومصابرة حتى أذن له بالقتال بعد الهجرة ، فقاتل واشترك فى سبع غزوات ، وجُرح فى أكثر من واحدة ، وحين انتقل إلى الرفيق الأعلى ، كانت جيوش المسلمين تستكمل عدتها للدفاع عن كل أرض وصل إليها الإسلام ، ولإزالة العوائق من طريق انتشاره .

فالجهاد إذن ظاهرة ملازمة للحياة الدنيا وبالمقابلة بين هذا الذى نعلمه من الدين بالضرورة وبين الكلام عن المعركة ، نجد البون الشاسع بين دعوة الإسلام إلى اليقظة المستمره وبين تهوين الأمر وحصره فى لقاء أو جولة يقال لها أحياناً نكسةً ، كما يقال أحياناً إنها جولة مجيدة ، ونحن نقول إنه الجهاد فى سبيل الله ومن مقتضياته : التمسك بما عندنا من موارد والحرص على أن يكون بيعها بشروط من أبسطها وأولها ألا تُستخدم فى تدمير أرضنا ، وتدمير حضارتنا فهذا إثم حذرنا منه السلف الصالح ، وجدير بالذكر أن بعض القدامى ونذكر منهم « محمد السرضى » يقول فى كتابه (الأصل) بتحريم المبادلات والمعاملات التجارية بين المسلمين وأعدائهم فى كل مادة تصلح لإثارة الحروب أو لطغيان خصوم الإسلام على أرض عرفت التوحيد .

هذا الذى يقول به « محمد السرضى » من القرن الخامس للهجرة أى من تسعمائة عام ، هو ما يسمى بأحكام وقواعد التجارة الخارجية فى خصوص المواد الاستراتيجية التى تختلف بياناتها وتتكاثر قوائمها ، ولكن الأصل واحد تمليه الفطرة السليمة ويقبله المنطق ، وذلك لأنه ليس من المقبول عقلا ولا نقلا ، أن يودع العرب أموالهم فى الأسواق المالية لخصومهم ويظنون بعد ذلك أنهم يحملون الأمانة ويبلغون الرسالة ويتبعون الدين الذى ارتضوه لبلادهم .

على حين أننا نرى جماعة متمردة تقبع فى قبضة الاستعمار العالمى ، ثم تغضب أو تصطنع

الغضب لمجرد أن فرداً منها يودع بضع دولارات فى بلاد صديقة للبلد الغاصب ، وليس فيما نقول به أى تورية ولا أية إشارة بعيدة ، فقد افتتحنا هذا المقال بقولنا إن غضبة إسرائيل على « إسحق رابين » فى أوائل أبريل سنة ١٩٧٧ لاتزيد على أنها مناورة تافهة مكشوفة وهى جديرة بأن تهز أعماق النفوس . . هذا عند قوم يوقنون .

وفى ختام هذا المقال ننبه إلى ما يهدد أمن العرب فى نفوسهم وأعراضهم وديارهم وأموالهم بفعل الاستراتيجية المحكمة التى تعمل على الإحاطة بمناطق البترول ، فلم يعد الحزام الأحمر هو لغة العصر ، ولا المصور الجغرافى للجهود المناوئة لأصحاب البترول ، بل أصبح ملتقى القارات القديمة مسرحاً مهيئاً لفتح جبهات شديدة الإرهاق للأمة العربية .

وإذا كان الأمن من أول واجبات ولاة الأمور وأصحاب الأموال وصفوف المجاهدين من جيل إلى جيل ، فقد تعين التنبيه حتى لا نستسلم للأمانى الكذاب .

* * *

ثم إن هناك أخطاراً أخرى تهدد الدول المنتجة للبترول ، ولا تكاد تمهلها حتى تفيد بما تحت أقدامها من ثروة بترولية مصيرها إلى النفاد فى المدى الوسيط ، أو المدى البعيد فى أحسن الاحتمالات . . ونريد بهذه الأخطار المحدقة من خارج دائرة البترول مايلى :

تلك الكشوف العلمية والتطبيقات العملية التى لا تهدأ للكشف عن مصادر أخرى للطاقة تستغنى بها أسواق الاستهلاك عن بترول العرب ونريد بذلك الطاقة الشمسية والطاقة النووية والمزيد من التحسين فى تسخير الهيدروليكا ، وهذا ما نعرض لأهم جوانبه فى المقال التالى .

الفصل الخامس

البترول كمصدر للطاقة وبدائله

« إن إنتاج أمريكا وكندا من البترول
يقل كثيراً عن إنتاج أرض المسلمين . .
إن بترول المسلمين يمد أمريكا وأوربا
بأسباب الحياة . . فلماذا يستعملونه ضد
المسلمين ويخمدون فيهم الحياة ؟ » .

البترول كمصدر للطاقة وبدائله

* الطاقة على اختلاف أشكالها مصدرها واحد . . الشمس
* العلاقة بين الطاقة والذرة
* جهود العلماء للكشف عن الطاقة الذرية
* استغلال الطاقة فى الصناعة
* أهمية البترول كوقود وتفوقه على الفحم
* مصادر الطاقة البديلة
  - رمال القار
  - زيت السجيل
  - الغاز الطبيعى
  - الفحم
  - الطاقة النووية
  - الطاقة الشمسية
  - الحرارة الجوفية
* تطوير المصادر البترولية
  - مصادر بترولية غير عربية
  - تنشيط الآبار المهجورة
* تلخيص واستنتاجات
  - عدم وجود احتياطى كاف من البترول
  - زيادة نسبة استيراد الولايات المتحدة
  - تطوير مصادر الطاقة غير قريب
  - المصادر البديلة لا تكفى الاستهلاك فى المستقبل

- عمر النفط لا يتجاوز أربعين سنة
- زيادة النفقات الرأسمالية لاستغلال المصادر البديلة
- دور الشركات البترولية فى مصادر الطاقة البديلة
- زيادة أسعار البترول وأثرها فى وجود رءوس أموال للاستثمار.

الطاقة وتطور استكشافها

قد يظن البعض – أن الطاقة النووية وهى أقوى الطاقات على الإطلاق ، من الكشوف المستحدثة ، وأن « أينشتين » كان أول من تنبأ بإمكان الكشف عنها والتحكم فيها . وأن هذه النبوءة قد تحققت عمليًا فى كل من (ناجازاكى وهيروشيما) من مدن اليابان فى صيف سنة ١٩٤٥ . إلا أن الواقع غير ذلك .

والصحيح أن الطاقة – على وجه العموم – التى تنبه إليها الإنسان وحاول تسخيرها فى إشباع حاجاته ، مبتدئا بالقصد إلى التخفيف من الجهد العضلى الذى يبذل ، لها مصدر قديم واحد ، سيتضح على الفور من الفقرات التالية . . ولئن كان الإنسان قد أفاد من مشاهداته ، إن مساقط الماء تصلح مصدراً للطاقة الميكانيكية ، ومن ثم بدأ صناعته البدائية بالقرب منها فى القرون الوسطى كما شاهد أيضاً قوة الريح وعمل على تسخيرها لمصلحته ، فإنه (أقصد الإنسان) قد علم بأن الطاقة واحدة لا تتجزأ ، وأن مصدرها واحد أيضاً ، وأن هذا المصدر فى حقيقته لم يكن مجرد انحدار الماء أو عصف الرياح .

ذلك أن جميع أنواع الطاقات التى استخدمها الجنس البشرى لأغراضه المتشعبة فى شكل أو فى آخر من أشكالها المنوعة ، إنما جاءت إلينا من أصل ذرى واحد . كما أن جميع أنواع الطاقات المستقبلة . سوف تأتينا من ذلك المصدر عينه . . إذ الشمس هى مصدر كل طاقة على وجه الأرض ، وهى كتلة من الطاقات الذرية ، أو قنبلة هيدروجينية هائلة دائبة التفجر ، وكل ما نستخدمه من طاقة سواء أكانت حرارة الفحم ، أم البترول ، أم الغازات الطبيعية ، أم مساقط المياه ، أم الرياح ، مسخرات بأمر ربها مردها جميعاً إلى الشمس . ولا يستثنى من ذلك سوى الطاقة التى نحصل عليها بالتفاعل الذرى[1] .

وبيان ذلك أن تفكير العلماء ، اتجه فى أواخر القرن الماضى إلى احتمال وجود علاقة بين الطاقة والذرة ، إلا أن هذه العلاقة لم تعرف على وجه التحديد إلا بعد الكشف عن نظرية النسبية ، التى أحدثت انقلابا خطيراً فى علم الطبيعة ، وليس من السهل شرح هذه النظرية بغير الرياضة . ولكنا نكتفى هنا بشرح الأسس التى تقوم عليها فى كلمات قليلة ، لا تنقصها الدقة العلمية ، إذ ليس من

(١) تقرير الدكتور عبد العزيز أحمد عن الخطوط العريضة فى كهربة مصر (المطبعة الأميرية بالقاهرة ، سنة ١٩٥٥) .

المرغوب فيه أن تظل النظريات العلمية التى تقوم عليها العلوم الحديثة محصورة فى فئة قليلة من المتخصصين ، لأن هذا لا يساعد على تنمية الروح الفلسفية التى تسمو بالإنسان فوق الماديات ، والسمو هو أشد ما يحتاج إليه العالم فى الوقت الحاضر . ومن المتفق عليه أن اتجاه الشرق نحو التصنيع مشوب بخطورة الانغماس فى المادية الخالصة على النحو القائم فى الغرب القديم بصناعاته ، وفى الشرق الاشتراكى ، المسرف فى الاشتراكية مع الإغراق فى المادية وإنكار الروحية إنكارا تاما . . إلى الحد الذى أغرى بإنكار البعث والحساب إلى آخر ما هو معروف من آثار هذا التطرف .

ومن المفاهيم المستقرة فى الشرق العربى ، أنه فيما بين المادية والروحية علاقة ثنائية ، يدرك الإنسان وجودها بالفطرة السليمة ويكفى للتدليل على سلامة هذا النظر أن الإنسان مادة وروح .

ولما كانت هذه الحقية الثابتة – أعنى وجود علاقة بين الطاقة وبين تركيب الذرة – تتعارض مع قوانين الحركة المقررة منذ عهد « نيوتن » ، فقد كان لزاماً تعديل هذه القوانين بما ينسجم مع تلك الحقيقة . وقد تكفل « لورنز » بذلك ، ووضع فى سنة ١٩٠٣ قوانين جديدة يلاحظ فيها ثبات سرعة الضوء فى جميع الأحوال . . ومن ثم برزت أهمية النسبية فى علم الطبيعة . وفى سنة ١٩٠٤ وضع « بوانكاريه » أول تعريف لنظرية النسبية وصاغها فى عبارة لم يوضع بعد خير منها .

وقد كان أول برهان عملى على صحة المعادلة ، هو ما قام به « هان » و « استراسمان » فى سنة ١٩٣٩ ، من تحطيم ذرة اليورانيوم وتوليد طاقة حرارية هائلة منها ، فكان ذلك إيذاناً بالكشف عن الطاقة الذرية التى مهدت لصنع القنبلة الذرية . . وتعرف هذه الطاقة الآن بالطاقة النووية .

هذا من حيث الكشف عن الطاقة النووية على وجه العموم ، وتسخيرها من سنة ١٩٤٢ فى الأغراض الحربية أولا ، حتى تم تفجير القنبلتين الأولى والثانية فى سنة ١٩٤٥ ، كما تقدم البيان ، وكانت العناية بالأغراض الحربية قبل غيرها ، بحكم الظروف التى سادت سنوات الحرب ، وقد انتهت بصراع دموى لاتراعى فيه مبادئ الإنسانية ، ثم كان تسخير الطاقة المذكورة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فى كل من الأغراض الحربية والسلمية ، ولاتزال هذه الحال مستمرة .

ومن العسير أن يتنبأ الباحث بإمكان تسخير الطاقات والقوى للسلم وحده – ولذلك يتعين النظر إلى ما فى الأرض من طاقات متاحة للجنس البشرى ، على أنها قسمة بين أدوات التدمير والعدوان من ناحية ، وأدوات الإنتاج والتعمير من ناحية أخرى ، على أساس أن هذا هو الأمر الواقع .

أما عن توليد الطاقة فى مجالات الصناعة خاصة ، فقد كان للبخار الشأن الأول خلال القرن التاسع عشر ، ومن ثم كان الفحم فى مركز مميز كوقود يُستخدم فى توليد هذه الطاقة . ثم أخذت المواد البترولية – من أواخر القرن التاسع عشر – تزحف على الصناعات حتى احتلت – بدورها مركزاً هامًّا فى أوائل القرن العشرين .

وفى حرب ١٩١٤/ ١٩١٨ ظهر تفوق مكنات الاحتراق الداخلى ، وكان الفضل فى ذلك راجعاً لبلاد أوربا الوسطى ، وعلى الأخص ألمانيا وسويسرا . وعندئذ بدأت البلاد الصناعية القديمة توجه الجانب الأكبر من سياستها الاقتصادية نحو البلاد التى ظهر فيها البترول ، أو تلك التى يرجع وجود البترول فيها ، إلى حد أن الحرب الاقتصادية التى نشبت بين القوات الكبيرة فى العالم من سنة ١٩٢٠ يقال لها الحرب البترولية ، على أساس أن محور الخلاف كان يدور حول هذا النوع الخالص من الوقود . . بعنف غير معروف من قبل ، وإن كانت الأنظار قد اتجهت إلى البترول قبل ذلك ، منذ أثبت « ديزل » نظريته فى توليد الطاقة بطريقته المعروفة ، وكان ذلك فى أواخر القرن التاسع عشر .

أهمية البترول

إن تسمية البترول باللغة الإنجليزية « بتروليوم » تتألف من كلمتين ، فى اللغة اليونانية القديمة وهما ، (بترا) وتعنى الصخر و (اوليوم) وتعنى الزيت أى « زيت الصخر » وتعنى هذه التسمية أن قدماء اليونانيين عرفوا البترول أيضاً ، إلا أنهم لم يعرفوا كنه هذه المادة فأسموها زيت الصخر لأنها تشبه الزيت وتنبع من بين الصخور .

وقد حافظ الفحم الحجرى على دوره كمصدر مهم من مصادر الطاقة حتى الحرب العالمية الثانية ، ولم يشكل البترول سوى نسبة صغيرة لم تتجاوز ١٥ فى المائة من مجموع مصادر الطاقة الأخرى فى عام ١٩٢٩ فى حين أن هذه النسبة ارتفعت إلى أكثر من ٤٥ فى المائة فى عام ١٩٧٤ .

على أن أهمية البترول كوقود ، زادت أيضاً حين استخدمت الطاقة الميكانيكية التى تتولد عنه ، فى تشغيل « الدينامو » ، وهو بدوره يولد الطاقة الكهربائية . وثبت من التجارب العديدة التى أجراها العلماء فى الربع الأول من القرن العشرين – وبعد الحرب العالمية الأولى على الأخص – أن تسخير الطاقة الميكانيكية التى تتولد عن البترول ، فى توليد الطاقة الكهربائية يؤدى

إلى ضغط كبير فى تكلفة الطاقة المسخرة فى الصناعة وذلك بدلا من استخدام آلة الاحتراق الداخلى فى توليد الطاقة الميكانيكية وتوجيهها مباشرة إلى تشغيل الآلة أو الأداة الآلية . ومن الأمثلة على المحركات التى تستهلك البترول (فى صوره المختلفة) إلى الآن ، لتوليد الطاقة الميكانيكية مباشرة ، دون توسيط الطاقة الكهربائية ، محرك السيارة .

ولا تقف أهمية الإتقان فى صنع آلة الاحتراق الداخلى ، عند ضغط تكلفة التشغيل فحسب ، بل تتعدى ذلك إلى تمويل الآلة ، ومن ثم تمويل القوة المحركة فى المصنع .

وبعبارة أخرى : حين يحرص المنظم على اختيار الآلة التى تزيد كفايتها فى إنتاج الطاقة الميكانيكية أو الطاقة الكهربائية ، فإنه يصل بذلك إلى ضغط تكلفة التشغيل من ناحية ، كما يصل أيضاً إلى ضغط تكلفة التمويل النسبية ، ممثلة فى رأس المال الموظف فى شراء الآلات . ولنضرب مثلا بالأرقام لتوضيح هذه الموازنة فيما بين الآلات على أساس كل من التكلفة الإيرادية والتكلفة الرأس مالية .

تقضى المفاضلة بين الآلات التى تتفق فيما بينها ، فى مواصفات معينة ، بإدخال استهلاك الوقود ضمن عناصر الموازنة . فإذا فرضنا أن قوة الآلة ٦٠ ألف كيلوات ، وأن استهلاكها للوقود يزيد فى إحدى الحالات بمقدار ٣٠ جراماً - عند توليد كيلوات ساعة - على استهلاك آلة أخرى ، فإن قيمة الوفر الذى تحققه الآلة الثانية فى ثمن الوقود يبلغ نحو ٥٢ ألف جنيه سنويًّا ويبلغ رأس المال المقابل لذلك ٨٤٠ ألف جنيه فى مدى الحياة الاقتصادية للآلة إذا قدرناها بخمس وعشرين سنة ، وبمعدل سنوى قدره ٣٪ وبعبارة أخرى يكون شراء الآلة الثانية مجزياً اقتصاديًّا ، ولو زاد على ثمن الآلة الأولى بمبلغ ٨٤٠ ألف جنيه . وهذا الرقم يمثل الحد الاقتصادى الذى يتساوى عنده شراء الآلة الثانية مع ارتفاع ثمنها ، بشراء الآلة الأولى .

وكلما قل الفرق بين ثمنيهما عن ذلك الحد ، كان ذلك أدعى إلى تفضيل الآلة الثانية بطبيعة الحال ، لأنها تحقق وفراً فى تكلفة تشغيلها ، كما تحقق وفراً فى رأس المال الموظف عند شرائها ، وفى أقساط الاستهلاك أيضاً .

مصارد الطاقة البديلة *

يدخل تحت هذا الباب جميع المصادر البديلة المتوفر عنها معلومات ، ولو أن بعضها لم تدخل مجال توليد الطاقة بشكل تجارى بعد .

وعليه فإننا سنتطرق إلى المصادر التالية :

١ - رمال القار .

٢ - زيت السجيل .

٣ - الغاز الطبيعى .

٤ - الفحم .

٥ - الطاقة النووية .

٦ - الطاقة الشمسية .

٧ - الحرارة الجوفية .

ولكن قد يسأل سائل ماجدوى اهتمام العرب والمسلمين بمصادر الطاقة البديلة ولديهم مايكفيهم من النفط ومنتجاته بما قد يفيض عن حاجتهم ؟ وقد طرح بعض المهتمين بالطاقة هذا السؤال على أنفسهم ، وكانت الإجابة عنه أن مستوى رقى الإنسان وتحضره ، مرتبط بشكل وثيق يصل حدًّا لإطلاق قدرته على التعامل مع المعطيات البيئية التى نعيش ضمنها ، وتطويع هذه المعطيات لخدمة أغراض تطوره ورقيه الحضاريين ، فلم يحصل فى التاريخ البشرى أن استطاعت مجموعة بشرية تعيش طويلا حين دخلت فى حالة عداء مع بيئتها ، فما بالنا والبترول أصل نافد بعد حين والبحث عن بديل له أمر منطق تفرضه الضرورة مستقبلا ، ذلك فضلا عن أن المسلمين يجدر بهم ألا يتخلفوا عن ركب الإنسانية فى البحث العلمى والتطورالاقتصادى فضلا عن وجوب سبقهم للجميع فى كل مجال (١) .

* المرجع : تقرير لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول مقدم إلى مؤتمر البترول العربى التاسع فى دبى مارس ١٩٧٥

(١) انظر تكنولوجيا الطاقة البديلة : د. سعود يوسف عباشى عالم المعرفة العدد ٣٨ ، ص ٠٨

١- رمال القار

تحتوى رمال القار على زيت يتطلب استخراجه منها عمليات تحليل حيث لا يتوفر هذا الزيت سائلاً فى مكامنه ، كما هو الحال فى الزيت الخام ، لذلك فإن استخراجه يتطلب مهارات عالية وتكنولوجية جديدة لمواجهة الصعوبات ، سواء منها المتعلق بطبيعة هذا النوع من الزيت أو تلك المتعلقة بالبيئة التى تتوافر فيها الاحتياطيات منه وهى (كندا وفنزويلا وكولومبيا) . وقد أدى ذلك إلى بطء فى استغلال هذه الرمال على نطاق تجارى حيث بدأ ذلك منذ عام ١٩١٧ بواسطة مصدر واحد بطاقة ٤٥ ألف برميل يوميًّا ، أنشأته شركة « صن أويل » عام ١٩٦٤ ولم تتوسع فى طاقته إلا مؤخراً حيث قررت زيادة الطاقة إلى ٦٥ ألف برميل يوميًّا

وعلى كل حال فقد ظهرت زيادة فى الاهتمام بهذا المصدر فى أوائل السبعينيات وبدأت شركات كثيرة أبحاثاً مستقلة ومشتركة فى استنباط هذا النوع من الزيت ، وقد أسست بضع شركات أمريكية مشتركة لهذا الغرض ، وبنت منشآت تبدأ فى الإنتاج ، ففى عام ١٩٧٦ كما يتوقع أن يصل الإنتاج إلى ١٢٥,٠٠٠ برميل يومياً فى عام ١٩٨١ . وتبلغ تكلفة المشروع مليار دولار . وعلى ذكر التكلفة فقد جاء فى تقرير إحدى مجموعات شركات البترول التى قدمت عرضاً لاستغلال هذه الرمال ، إن التكلفة الرأسمالية المطلوبة تعادل ٧٠٠ - ٩٠٠٠ دولار لكل برميل/يومياً . كما أن مصادر الحكومة الكندية تقدر أن الإنتاج ١,٢ مليار برميل فى السنة (فى نهاية هذا القرن) سيتطلب حوالى ٢٠ مليار دولار من الاستثمارات ، ولكن الاحتياطيات المتوفرة فى كندا على مستوى الإنتاج السنوى المذكور ، يقدر أنها تكفى فقط لمدة لا تزيد كثيراً عن عشرين عاماً .

٢ – زيت السجيل

حجر السجيل النارى عبارة عن صخور ترسيبية تحتوى على مواد عضوية صلبة تدعى الكرفون ، وعندما تسخن هذه الصخور إلى درجةعالية (قد تصل إلى ٩٠٠ درجة فهرنهايت) ، ينتج الكرفون زيتاً ثقيلا هو ما يسمى بزيت السجيل . وتتواجد هذه الصخور فى الولايات المتحدة الأمريكية ولكن حتى الآن لم تصل بعد عمليات التطوير والإنتاج إلى المستوى والاتساع الذى وصلت إليه الحال فى عمليات رمال القار .

وتتفاوت تقديرات الاحتياطى من هذا الزيت بشكل ملفت للنظر حيث تتراوح بين ٥٠و ٦٠٠ مليار برميل فى الولايات المتحدة ومثلها خارج الولايات المتحدة . ومن أهم أسباب تفاوت التقديرات أن تقديرات نسبة كمية الزيت الممكن استخراجها من الطن الواحد من هذه الصخور تتراوح بين عشرة جالونات ومائة جالون أمريكى .

وبالنسبة للإنتاج فمازالت عملياته تجرى فى مصانع تجريبية ومختبرات ماعدا ما ذكرته وكالة تاس السوفيتية بأن هناك عمليات جديدة لإنتاج النفط من حجر السجيل فى روسيا ، وأن الإنتاج فى عام ١٩٧٣ قد بلغ ٢٥ مليون طن .

ويظهر أن تكلفة تطوير وإنتاج هذا النوع من الزيت باهظة ، فمثلا جاء فى تقديرات لمكتب المناجم الأمريكى بأن تكلفة تطوير صناعة طاقتها مليون برميل يوميًّا ستبلغ بين أربعة وخمسة مليارات دولار . وبالإضافة إلى ضخامة التكاليف تظهر مشاكل مختلفة لاتزال بين أخذ ورد منها على سبيل المثال مشكلة التخلص من الفضلات حيث يتطلب مصنعاً لإنتاج ٥٠٫٠٠٠ برميل/يوميًّا من الزيت التخلص من حوالى ٤٠ إلى ٥٠ ألف طن من الصخور ومن المشاكل الرئيسية الأخرى ، الكميات الهائلة من المياه التى تتطلبها عمليات التحويل ، فمصنع طاقته مائة ألف برميل يحتاج إلى ٧٢٠ مليون قدم مكعب من المياه على الأقل سنويًّا ، ومما يزيد المشكلة تعقيداً تواجد صخور السجيل فى مناطق قليلة المياه وعليه فإن التقديرات الأولية لإنتاج زيت السجيل تظهر على النحو التالى :

الوحدة : ألف برميل يومياً

	١٩٨١	١٩٨٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٥٠	٤٠٠ (١)
الولايات المتحدة الأمريكية	٥٠٠	١٥٠٠ (٢)
البرازيل	٥٨	٥٨ (٣)
الاتحاد السوفيتى	٨٠٠	١٠٠٠ (٤)
المجموع		
(ا) وفق المشاريع المقرة	١٠٥٨	١٤٥٨
(ب) وفق التخطيطات	١٣٠٨	٢٥٠٨

٣ - الغاز الطبيعى

اعتبرنا الغاز الطبيعى (لأغراض الدراسة) ضمن المصادر البديلة للطاقة وذلك نظراً للطبيعة المميزة التى يتصف بها من ناحية تكوينه وتصنيعه وتسويقه . . إلخ . إلى جانب تواجد معظمه مستقلاً عن النفط ، وخارج الدول العربية .

الغاز كمصدر للطاقة :

يغطى الغاز حاليًا جزءاً كبيراً من استهلاك الطاقة وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يغطى حوالى ٣٣٪ من استهلاكها للطاقة أو ما يقدر بـ ٢٢٫٥ تريليون متر مكعب فى عام ١٩٧٣ ، وطبقاً لبعض التوقعات فإنه ينتظر أن تصل الكمية إلى ٤٦٫٧ تريليون قدم مكعب فى عام ١٩٩٠ . وتلى الولايات المتحدة فى الأهمية من ناحية الغاز كمصدر للطاقة دول أوربا الغربية حيث يشكل الغاز حوالى ١١٪ من جملة استهلاكها للطاقة فى عام ١٩٧٣ .

(١) تقديرات كانت متوفرة فى عام ١٩٧٣ ، بناء على المشاريع التى قررت آنذاك ، أو كانت قيد الدراسة وهى تغفل إمكانية بناء مصانع جديدة خلال عام ١٩٧٤ .

(٢) وردت الأرقام فى برنامج نيكسون للاكتفاء الذاتى فى مجال الطاقة .

(٣) وضعت نفس أرقام ١٩٨١ لعدم توفر أية تقديرات مستقبلية .

(٤) حسب على أساس زيادات طفيفة عن إنتاج عام ١٩٧٣ نظرًا لعدم توفر المعلومات عن مستقبل الإنتاج لنفط السجيل فى الاتحاد السوفيتى وعلى افتراض وفرة احتياطيات السجيل هناك مؤهل للزيادة ، ولكن فى حدود تطوير الإمكانيات الفنية والمالية .

ويشير الاتجاه العالمى حاليًّا إلى احتمال مضاعفة استهلاك الغاز الطبيعى خلال السنوات القادمة وخاصة فى الدول الصناعية الكبرى نظراً لمميزاته من ناحية نظافة استعماله بالمقارنة مع الزيت والفحم كمصدر للطاقة .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاحتياطى العالمى من الغاز بلغ حوالى ٢٠٢٣ تريليون قدم مكعب فى نهاية عام ١٩٧٣ ، منها أكثر من ٧٠٠ تريليون قدم مكعب فى روسيا وفى العالم العربى يقدر الاحتياطى بحوالى ٤٢٦ تريليون قدم مكعب أكثر من ٥٠٪ منه فى الجزائر ، وتلى الجزائر المملكة العربية السعودية حيث تملك حوالى ٥١ تريليون قدم مكعب ثم الكويت حوالى ٣٣ تريليون قدم مكعب فليبيا ٢٧ تريليون قدم مكعب وأبو ظبى ١٢٫٥ تريليون قدم مكعب .

٤ – الفحم

يشكل الفحم حاليًّا حوالى ثلث إمدادات الطاقة فى العالم ، وقد تناقصت أهمية الفحم كمصدر للطاقة ، وتدنت نسبة مساهمته طيلة السنوات الماضية بسبب زيادة الاعتماد على النفط والغاز الطبيعى لرخص أسعارهما ونظافتهما نسبيًّا إلا أنه وبسبب الأزمة الراهنة للنفط بدأ الاهتمام يتزايد للاعتماد على الفحم على الأقل لإيقاف تدهور نمو إنتاجه ، بل زيادته .

وتعود أهمية بالغة على الفحم كمصدر هام للطاقة فى المستقبل نظراً لتوفر احتياطياته التى تبلغ حوالى عشرة أضعاف احتياطى النفط فى أكثر التقديرات وتملك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبعض الدول الصناعية الأخرى الجزء الرئيسى من احتياطياته العالمية .

ولن يستعمل الفحم المنتج كله بشكله الصلب ، إنما سيعالج تكنولوجيا لتحويله إلى سائل وغاز وهناك أبحاث واستقصاءات مستمرة لتطوير وسائل تقطير الفحم التقليدية ، التى تعتبر أهمها طريقة لورجى الألمانية ويلعب مكتب الفحم الأمريكى وشركات النفط العالمية دورًا هامًّا فى مجال تطوير إسالة الفحم وتحويله إلى غاز وسائل .

وفى بعض التقديرات يتوقع أن يُقام فى الولايات المتحدة حتى نهاية عام ١٩٩٠ ستة وثلاثون مصنعا لتحويل الفحم إلى غاز يبلغ مجموع إنتاجها ثلاثة تريليونات من الأقدام المكعبة الغازية يوميًّا ، وحسب توقعات وزارة الداخلية الأمريكية فستنتج الولايات المتحدة حوالى ١٣٠٠ مليون طن من الفحم فى عام ٢٠٠٠ سيحول منها إلى غاز حوالى ٢٨٠/ مليون طن ، وبذلك فقد يغطى

الغاز ، المصنَّع من الفحم حوالى ٢٥ ٪ من حاجة الولايات المتحدة من الغاز فى عام ٢٠٠٠ . أما الاتحاد السوفيتى فيتوقع أن يزداد إنتاجه من الفحم من ٦٥٥ مليون طن فى عام ١٩٧٠ إلى ١٠٠٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ وتسير بقية دول العالم التى لديها احتياطيات هامة من الفحم نحو زيادة إنتاجها من الفحم ، وتطوير تحويله إلى سائل وغاز .

وفيما يتعلق بتكلفة التحويل هذه فمن المقدر بالنسبة للولايات المتحدة مثلا أن تستثمر تسعة مليارات من الدولارات لبناء ثلاثين مصنعاً لتحويل الفحم إلى غاز وهذا يضمن تغطية ١٠ ٪ فقط من حاجتها للغاز .

أما نفقات تحويل الفحم إلى سائل فيقدر أن يكون سعر برميل النفط الواحد المستخرج من الفحم من ٧ — ١٠ دولارات لجعل إنتاجه مقبولا اقتصاديًّا .

وتواجه عملية تطوير الفحم صعوبات عدة بيئية واقتصادية وفنية ، وكذلك عمالية بسبب عدم جاذبية هذه الصناعة للعمال ، ولمعرفة مدى نتائج التغلب على هذه الصعوبات وأثر ذلك على إنتاج الفحم ، لابد من مرور بضع سنوات من محاولات وتجارب فنية ، والتعرف على اقتصاديات إنتاجه على ضوء ذلك .

٥ — الطاقة النووية

حتى نهاية عام ١٩٦٨ ، بلغ عدد المفاعلات النووية فى العالم غير الشيوعى أربعة وخمسين مفاعلا طاقتها ٩٩٠٠ ميجاوات ، منها أربعون مفاعلا فى أوربا ، وأحد عشر مفاعلا فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومفاعلا واحداً فى اليابان . وقدكانت بريطانيا رائدة فى هذا المجال حيث كان لديها آنذاك ٢٦ مفاعلا .

وخلال أربع سنوات زاد عدد المفاعلات فى العالم بأكثر من الضعف ، حيث بلغ عددها فى نهاية عام ١٩٧٢ ، ١٢٠ مفاعلا بطاقة ٤٥٥٠٠ ميجاوات . وهنا تجدر الإشارة إلى أن أكبر زيادة حدثت كانت فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث زاد عدد المفاعلات من ١١ مفاعلا إلى ٤٣ مفاعلا وزادت الطاقة من ٢٨٠٠ ميجاوات إلى ٢٥٣٠٠ ميجاوات ، ويتوقع أن يزيد عدد المفاعلات إلى أكثر من الضعف فى نهاية عام ١٩٧٧ ، عماكان عليه فى نهاية عام ١٩٧٢ ، حيث يتوقع أن يصل عدد المفاعلات إلى ١٠٧ مفاعلات بطاقة إجمالية قدرها ٥٨٣٠٠ ميجاوات .

وبالنسبة للتوقعات فإن اليابان تظهر فى الصورة بشكل بارز ، حيث يتوقع أن تلى الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز بوصول عدد المفاعلات إلى ٢٨ مفاعلا بطاقة إجمالية قدرها ١٨٩٠٠ ميجاوات متقدمة بذلك على بريطانيا التى وإن كان عدد المفاعلات فيها يتوقع أن يصل خلال عام ١٩٧٧ إلى ٤٣ مفاعلا فإن طاقتها الإجمالية ستكون ١٤٤٠٠ ميجاوات ، أى أقل من طاقة مفاعلات اليابان بـ ٣٥٠٠ ميجاوات وهناك تفاصيل أكثر عن التوقعات فى الدول الصناعية الأخرى مذكورة فى التقرير الشامل .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى نهاية عام ١٩٧٢ ، كان المتوفر فى العالم من المفاعلات النووية على النحو التالى :

٢٨ مفاعلا بالتصميم الأمريكى

٣٤ مفاعلا بالتصميم الأمريكى

٣٩ مفاعلا بالتصميم الإنجليزى

ويغلب على الاتجاه المستقبلى لبناء المفاعلات النووية الطابع الأمريكى من النوعين ، حيث يتوقع أن يصل عددها بنهاية عام ١٩٨٥ ، إلى ٢٢٩ مفاعلا مقابل ٥٣ مفاعلا بالتصميم الإنجليزى . وهناك تصميمات أخرى غير مقررة بعد ويدور البحث حولها .

ومن أهم مانرى لفت النظر إليه فى هذا المجال ، هو بدء اهتمام شركات الزيت العالمية فى دخول ميدان الطاقة النووية قبل عام ١٩٧٠ ، وهى تملك حاليا ٥٥٪ من احتياطى اليورانيوم فى الولايات المتحدة و٤٨٪ من احتياطى العالم .

وقد تزايد اهتمامها منذ عام ١٩٧١ . فقد بدأت فى بناء محطات مفاعلات نووية . فمثلا شركة جلف ، بدأت تطوير مفاعل ذى حرارة عالية مبرد بالغاز ، وله ميزة استعمال مياه أقل للتبريد ، وباختصار فإن تسع شركات زيت رئيسية لها نشاطات نووية منوعة فى الوقت الحاضر .

ملاحظات عامة على الطاقة النووية :

لاشك أن هناك مميزات كثيرة للطاقة النووية كمصدر للطاقة توجه الأنظار لها كمصدر هام من مصادر الطاقة للمستقبل ، برغم أن معدل كلفة المصانع النووية تزيد بين ١٠٪ ، ٣٠٪ عن مثيلها من الطاقة المنتجة بالفحم أو البترول ، فإن النفقات الإدارية فى المصانع النووية أقل كثيرا وتخضع كلفة إنتاج الميجاوات لعامل حجم المفاعل ، فكلما كبر حجم المفاعل نقصت تكاليف الإنتاج .

ولكن هناك ملاحظات عامة لابد من الإشارة إليها وهى تتلخص كالآتى :

١ – خضوع القرارات فى مجال الطاقة النووية لاعتبارات سياسية واقتصادية وفنية ، فالاعتبارات السياسية لها أولوية سواء فى مدى الاعتماد على هذا المصدر أو بالنسبة لاختيار نوع المفاعل إلخ .

٢ – إن التكاليف الرأسمالية عالية جدًّا والمخاطر كبيرة ، لذلك فإن أسعار المصادر الأخرى لها أثر كبير فى مدى تطوير هذا المصدر .

٣ – هناك مخاوف الجماهير من المفاجآت النووية ومخاطرها البيئية والأمنية ، فمثلا أبديت تخوفات من الاستيلاء على كمية من البلاتونيوم الذى هو أحد المنتجات الجانبية فى المعامل النووية وهو عنصر رئيسى فى الأسلحة النووية ، كما أن هناك المخاوف من الإشعاعات . واليابانيون خير من يمثل الخائفين من ذلك لما عانوه من مشكلة هيروشيما ومن ناحية أخرى هناك ملاحظات أخرى نرى ضرورة الإثارة لها وهى :

١ – التعاون الدولى فى هذا المجال مثال تعاون بريطانيا وألمانيا وهولندا ، وتعاون فرنسا وألمانيا وإيطاليا اللذان ترعاهما هيئة السوق الأوربية المشتركة .

٢ – الاهتمام بالمفاعل السريع لما له من مميزات مثال الاستفادة بحوالى ٧٠٪ من وقود اليورانيوم مقابل ١٪ إلى ٢٪ استفادة المفاعل العادى وإن كان لا يتوقع إتمام تطويرات هذا المفاعل وإنتاجه تجاريًّا قبل عام ١٩٨٥ .

٣ – هناك المفاعل الذى يجرى تطويره على أساس الانصهار النووى ، وإن كانت عملية تطويره مازالت فى المراحل التجريبية فى أمريكا وروسيا منذ الخمسينيات . ومما يشجع على الاستمرار فى التجارب لاستخدام هذا النظام رخص الوقود ووفرته حيث أن وقوده يتكون من خليط من عنصرى الدوتيريوم والترتيوم المتوفرين فى مياه المحيطات ، وعلى العموم لا يتوقع تحقيق إنجازات هامة فى هذا المجال أو إنتاج تجارى قبل عام ١٩٩٥ .

وأخيراً فإنه برغم المخاطر والمخاوف التى يتسم بها جو تطوير الطاقة النووية ، فإن هناك اهتماما عالميا واسعا بتطويرها لجعلها مصدراً رئيسيًّا قبل نهاية هذا القرن ، وهى أكثر مصدر للطاقة يرتبط تطويره بالتطورات التكنولوجية وإنجازاتها .

٦ - الطاقة الشمسية

يمكن تقسيم طرق استغلال هذا المصدر إلى طريقين :

أولا : الاستغلال للاستعمالات المنزلية فى البلاد المشمسة .

ثانيا : نقل أشعة الشمس إلى الأرض بدون انقطاع وهو مشروع طموح جدًا جدًا إلى الحد الذى وضعت تكاليف رحلات « أبوللو » كلها ، التى بلغت ٢٠ بليون دولار كمصروف متواضع بالنسبة لهذا المشروع . إلى جانب ذلك فإن هناك خوفًا من مضاعفات جانبية على صعيد البيئة خاصة عندما تخترق الأفق موجات شعاعية ذات طاقة عالية .

وعموماً فإنه برغم الاستعمالات المبدئية المتوفرة للطاقة الشمسية عالميًا ، والأبحاث القائمة والمخطط لها فى الولايات المتحدة وروسيا وأستراليا وكندا والهند وفرنسا وغيرها . فإنه لا يتوقع ، على الأقل خلال هذا القرن ، أن يكون للطاقة الشمسية مركز ملحوظ فى إمدادات الطاقة وكل التقديرات المستقبلية تقديرات تخمينية .

٧ - الحرارة الجوفية

لا يوجد حتى الآن دراسات يعتمد عليها حول مدى إمكانية استغلال هذه الموارد ولاتزال نسبة الطاقة المستمدة من هذه المصادر ضئيلة ، حيث تقدر بألف ميجاوات مقابل ٨٠٠ ألف ميجاوات كهرباء منتجة عالميًا خارج العالم الشيوعى تفاصيلها كما يلى :

٣٩٠ ميجاوات بإيطاليا

٣٠٠ ميجاوات فى الولايات المتحدة الأمريكية

١٧٠ ميجاوات فى نيوزيلندا

وتستعمل هذه الطاقة لتوليد الكهرباء كما يمكن أن تستعمل فى التدفئة المركزية كما هو الحال فى مدينة (دكيا فيك) عاصمة أيسلندا .

ومن التقديرات المستقبلية لاستعمال الحرارة الجوفية ، أن اليابان تتوقع أن تصل الطاقة المولدة من هذا المصدر خلال عام ١٩٧٧ إلى ٣٧٠ ألف كيلوات منتجة من سبعة معامل .

والأبحاث والتطويرات جارية على كل حال فى كل من نيوزيلندا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة واليونان وتركيا والفلبين والمكسيك والسفادور وتشيلى وأندونيسيا وكينيا . كما أن هناك دلائل على وجود هذا المصدر فى أثيوبيا وماليزيا وتايلند .

وعموماً فإن الصعوبات الرئيسية أمام الاستغلال الفعال للحرارة الجوفية فى توليد الطاقة تكمن فى الحاجة إلى الحفر العميق لمعظم الينابيع ، حيث تكمن بعض مصادرها هلى أعماق تصل إلى عشرة أميال ، ومن المعلومات المتوفرة يبدو أن هذا المصدر لن يكون له آثار ملموسة قبل عام ١٩٨٥ كما أن ما هو متوفر عن تخطيطات مستقبلية تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان .

حيث تخطط الأخيرة إلى الاعتماد على الحرارة الجوفية لتغطية حوالى ٧٪ من حاجتها للطاقة قبل نهاية هذا القرن .

تطوير المصادر البترولية

تطوير مصادر بترولية غير عربية :

تشمل هذه المناطق منطقة بحر الشمال ، والمناطق القطبية الشمالية ، وسواحل أمريكا الجنوبية ، وأواسط أفريقيا وأستراليا وجاوه ، وفى داخل الولايات المتحدة الأمريكية وشواطئها وفى خليج المكسيك والأطلنطى .

ويذكر أن لدى الولايات المتحدة احتياطيًّا لم يكتشف بعد ويمكن إنتاجه ، والتقديرات المتفائلةتقدر كمياته بحوالى ٤٤٠ بليون برميل من النفط و ٢٠٠ بليون قدم مكعب من الغاز ، وإن كانت قد قدرت تكلفة عالية جدًّا لتطوير هذا الاحتياطى فإن زيادة أسعار النفط ستشجع على التطوير .

وأخيراً فإنه يكاد لا يخلو جزء من العالم فى الآونة الأخيرة من نشاط بترولى ، سواء فى التنقيب أو الإنتاج ولكن الأنظار كلها مازالت تتركز على إمدادات العالم العربى البترولى ، وهى ضعيفة جدًّا بالنسبة لاكتشاف منطقة أو مناطق مشابهة من ناحية غزارة الكمية وسهولة إنتاجها وجودة زيوتها . ولذلك ليس هناك أية دلائل على أن الشركات ستتوانى فى أمر تطوير المصادر البترولية العربية ، والاتفاقات الجديدة التى عقدت فى الفترات الأخيرة خير دليل على ذلك .

وأخيراً فإننا إذا ما افترضنا أن يسفر النشاط الاستكشافى الجديد فى العالم أجمع عن تطوير لمصادر البترول ، وأخذنا فى الاعتبار تحسين نسب الاستخلاص وتنشيط استغلال الآبار المهجورة ، إذا ما افترضنا أن كل ذلك سيضيف إلى الاحتياطى العالمى نصف ما هو موجود حاليًّا حتى عام ١٩٨٥ ، وأن يتوفر مثل ذلك خلال الخمس عشرة سنة التالية ، فإن كل ذلك لن يطيل عمر الاحتياطى العالمى لإمداد العالم بالزيت ، على نفس معدلات الاستهلاك السابقة ، لأكثر من بداية القرن الحادى والعشرين .

لذلك فإن الاقتصاد فى استعمال البترول كمصدر للطاقة شيء حتمته جميع الظروف والمقتضيات المحيطة ، وقد اتخذت خطوات مبدئية منذ نشوب أزمة الطاقة حتى الآن نحو التقنين والاقتصاد فى استعمال البترول كمصدر للطاقة .

تلخيص واستنتاجات

١ – بالنسبة لأزمة الطاقة يلاحظ أن العوامل الجديدة المرافقة «لأزمة الطاقة» هى :

(ا) بداية التوقع باحتمال عدم وجود احتياطى جديد من النفط بقدر يكفى لتلبية الطلب المتزايد عليه مما ينذر ببداية نقص الاحتياطيات الموجودة وتوقع نضوبها مع نهاية القرن وبداية القرن القادم ، ولكن الملاحظ أن هذا التوقع الجديد المشار على نطاق واسع فى عامى ١٩٧٠ – ١٩٧١ لم يكن هنالك ما يدعمه من عوامل جديدة بذلك التاريخ مما جعل الكثيرين يصفون أزمة الطاقة بأنها مفتعلة .

(ب) دخول الولايات المتحدة كمستورد رئيسى للنفط مع العلم بأن الولايات المتحدة كانت دولة مستوردة منذ عام ١٩٤٨ ، وفى السنوات الأخيرة حيث أثيرت الأزمة كان استيراد الولايات المتحدة يتزايد سنويًّا بنسب مضطردة ، ولكن الجديد الذى حدث هو توقف الإنتاج الأمريكى عن الزيادة ، بل انخفاضه قليلا ، مما سيؤدى إلى زيادة كبيرة فى الاستيراد إذا لم تطور مصادر الطاقة داخل الولايات المتحدة .

(جـ) بدأت الولايات المتحدة سياسات اقتصادية جديدة لمعالجة الاضطراب والعجز الناشئ فى ميزانها التجارى ، ولمواجهة التنافس الشديد فى التجارة الخارجية وبشكل خاص مع أوربا واليابان فى الوقت الذى بدأ يتزايد استيرادها من النفط بشكل كبير .

هذه هى العوامل المستجدة التى رافقت أزمة النفط وهى عوامل أمريكية أكثر منها عوامل عالمية . وأما احتمال نضوب النفط بعدم اكتشاف احتياطى جديد يتناسب مع الاستهلاك المتزايد فهذا هو الجانب العالمى للأزمة ، فالأزمة فى توقيتها حاليًا أمريكية ، وعلى المدى البعيد عالمية وهنا بدأ المزيد من الاهتمام بتطوير مصادر الطاقة البترولية وغير البترولية .

وأما الحديث عن أزمة الطاقة من ناحية ارتفاع أسعار النفط فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وآثاره على الاقتصاد العالمى وبرغم أهمية ذلك فهو حديث لاحق لأزمة الطاقة التى أثيرت منذ بداية السبعينات .

٢ – بالنسبة لتطوير مصادر الطاقة فإن ذلك يشمل تطوير مصادر النفط الصناعى المستخرج من رمال القار وحجر السجيل والفحم ليصبح إنتاجها ذا أهمية فى الإمدادات بعد سبعة أو ثمانية أعوام من الآن وتطوير استعمال الفحم كوقود صلب والطاقة الجيوثرمائية وتطوير الطاقة النووية والتى تشكل نمو الزيادة فيها على نسبة ويتوقع أن تصبح مع نهاية القرن المصدر الثانى بعد النفط الخام ، وعلى المدى الأبعد فى نهاية هذا القرن والقرن الحادى والعشرين توجه الاهتمامات إلى الاعتماد على الطاقة الشمسية وتطويرات فى الطاقة النووية بتطوير المولد السريع واعتماد نظام الانصهار النووى . وهذه المصادر البعيدة المدى مازالت فى مراحل مختبرية وتجريبية بشكل عام ولكنها تلقى اهتماما متزايداً من الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والدول الصناعية بشكل عام كما ورد ذكره تفصيليا فى التقرير .

وبالإضافة إلى تطوير هذه المصادر البديلة سيستمر تطوير المصادر البترولية وخاصة بالبحث عن احتياطيات جديدة ، وهنا تتركز الأنظار على البحث فى المناطق المغمورة من ناحية وتحسين نسب الاستخلاص الحالية وتطوير تقنية الاستعمال ليكون أكثر فعالية سواء للنفط أو لمصادر الطاقة الأخرى بقصد تقليص معدلات نمو الاستهلاك من ناحية أخرى .

٣ – يتوقع أنه بعد تطوير مصادر الطاقة البديلة (وفى البرامج المقترحة أو المخططة) ، أن تغطى إمدادات الطاقة النووية وزيت السجيل ورمال القار والطاقة الجيوثرمائية فى عام ١٩٨١ . حوالى ٧٫٥٪ من الطلب العالمى على الطاقة ، حيث يتوقع أن تصل الإمدادات من هذه المصادر إلى ما يعادل ١٢ مليون برميل من النفط يوميًا ، ولكن من الناحية المقابلة يتوقع أن يزيد الاستهلاك خلال نفس الفترة إلى ما يعادل حوالى ٥٠ مليون برميل يوميًا فى عام ١٩٨١ حسب نسب نمو الطلب الحالية ، وبالتالى فإن عملية تطوير هذه البدائل وحدها لن يغطى الزيادة فى الاستهلاك

حتى لو وصلت إجراءات التقشف وتحسين طرق استعمال الطاقة إلى تقليص معدلات النمو إلى النصف (وهذا أقصى ما يهدف إليه) ، وزيادة على ذلك فإنه إذا ما أضيفت زيادة استعمال الفحم المتوقعة ، فإن الطلب على النفط سيظل على مستواه فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ (التاريخ المتوقع لبداية مساهمة مؤثرة من المصادر البديلة فى مجال الطاقة) .

وابتداء من عام ١٩٨١ ، إذا ما سارت الأمور حسب الأهداف الطموحة فى تطوير مصادر الطاقة فإن من المتوقع ألا يقل الطلب على الزيت عن مستواه فى عام ١٩٨١ وحتى نهاية هذا القرن لأن المصادر البديلة ستغذى الزيادات المتوقعة فى الطلب على الطاقة خلال تلك الفترة .

٤ – طبقاً للنسب المذكورة أعلاه وهو نجاح أكثر الطموحات المنشورة فى تطوير المصادر البديلة والنجاح فى تخفيض نمو الاستهلاك إلى النصف فسيكفى احتياطى النفط الخام الثابت حتى بداية القرن القادم وبعد ذلك سيعتمد الأمر على كميات الاحتياطى الجديدة المضافة والتطورات التى لا يسهل حسابها من الآن ، وأما وفق نسب نمو الاستهلاك الحالية الجارية للنفط ، فإن الاحتياطى الثابت ، يُتوقع له أن ينفد فى النصف الأول من التسعينات .

٥ – بالنسبة لتطوير المصادر البديلة ، هناك اهتمام عالمى وجهود عالمية جدية فى سبيل ذلك ولكن الصعوبات التكنولوجية ، وقضايا البيئة وتلوثها ما زالت من المسائل الهامة التى تبحث الدول الصناعية عن الوسائل التى يمكن أن تسخر للتغلب عليها . وكذلك الأمر بالنسبة للاقتصاد فى استعمال الطاقة حيث ستتطلب الإجراءات تكنولوجية جديدة وتغيير فى النمط الاستهلاكى ، وإذا ما نجحت هذه البرامج بنسبة (٥٠٪) أو أقل فإن الطلب على النفط سيتزايد وبالتالى فإن الاحتياطى الثابت من الزيت فى العالم لن يكفى لأبعد من نهاية التسعينات .

٦ – تحت كل هذه الاحتمالات فإنه يبدو تقديراً معقولاً ، إن عمر النفط الخام المعروف سيتراوح بين ٢٠ إلى ٣٠ سنة ، وإذا ما أضيف إليه احتياطى بنفس الكمية المعروفة حاليًّا فسيطيل عمر النفط إلى ما بين ٣٠ و٤٠ سنة من الآن . والتقديرات الأكثر انتشارا أن هنالك نفطاً غير مكتشف يقدر بثلاثة أضعاف الاحتياطى الثابت حاليًّا ، وهذا يطيل عمر النفط بنسب الاستهلاك الحالية إلى منتصف القرن القادم ومعظم هذا النفط غير المكتشف يُتوقع أن يكون فى الرصيف القارى وفى البحار عموماً ومناطق سيبيريا .

٧– نستنتج من كل ما سبق الاستنتاجات التالية :

(ا) تطوير المصادر البديلة أمر لابد منه ويجب أن يكون ذلك أمراً مرغوباً فيه ومشجعاً من

قبل الدول العربية حيث يخفف الضغط عليها لزيادة إنتاجها ويزيد عن عمر احتياطاتها .

(ب) مع نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم ستزداد حاجة الدول العربية للنفط لاستعماله كطاقة وكمادة خام ، حيث سيتضاعف عدد السكان حين ذاك فى وقت يبدأ النفط فيه بالتناقص ، وبالتالى ستواجه الدول العربية حين ذاك مشكلة نقص نسبى فى العائدات من النفط . إذا لم تطور الدول العربية مصادر بديلة للنفط ، فعليها أن تبدأ من الآن الإعداد لتطوير مصادر طاقة جديدة كالطاقة النووية والشمسية والجوفية بحيث تتجمع لها بالتدريج خبرات تكنولوجية فى هذا المجال .

بالنسبة للنفقات الرأسمالية :

١ - يتضح أن تطوير المصادر البترولية فى أماكن نائية وفى الأراضى المغمورة ، وكذلك تطوير مصادر الطاقة الأخرى ، سيضاعف من حاجة صناعة الطاقة لرءوس الأموال ، وهذا يوضح سبباً رئيسيًّا فى اهتمام الدول الصناعية بالفائض من عائدات النفط لإعادة استثمارها فى تلك الدول سواء بطريقة مباشرة فى الطاقة ، أو فى مجالات أخرى ، أو على شكل شراء منتجات وسلع استهلاكية ، وبذلك فالأموال العربية موضع اهتمام كبير متواصل فى محاولة استقطابها وتوجيهها لتكون مكملا لاقتصاديات الدول الصناعية .

٢ - ستزداد كلفة البترول غير العربى فى الأماكن الجديدة التى يبحث عنه فيها وستزداد كلفة موارد الطاقة الأخرى البديلة بسبب الإنفاقات الرأسمالية الضخمة التى يتطلبها تطوير هذه المصادر مما سيساعد الدول العربية على زيادة أسعار نفطها وتسويقه لأنه بكلفته القليلة نسبيًّا وميزاته عن مصادر الطاقة الأخرى سيظل سوقه مفتوحاً وسيظل فى موضع تنافس قوى مع المصادر الأخرى .

بالنسبة لدور الشركات :

١ - بدأت الشركات البترولية تنوع فى مجالات أعمالها فأصبحت شركات طاقة مما يقوى ويوسع مركزها فى هذا المجال عالميًّا ، ويزيد من قدرتها على المناورة بالنسبة للتسويق والتوزيع .

٢ - لقد تغير دور الشركات فى البلاد العربية من ناحية القرارات المتعلقة بالإنتاج والتسعير مما يوجب إيجاد علاقة جديدة لعملها تستند إلى التعاون التكنولوجى وأنواع جديدة من العقود فى هذا المجال وفى مجال التصنيع والمشاريع المشتركة للاستفادة ما أمكن من خبراتها التكنولوجية والإدارية والتسويقية ، وعدم الاكتفاء بالحصول على ملكية الإنتاج من هذه الشركات .

وبالنسبة للأسعار – فقد أدى ارتفاع الأسعار إلى :

١ – أوجدت الأسعار الجديدة ظروفاً اقتصادية أكثر مواتاة لتطوير المصادر البديلة والاقتصاد فى استعمال النفط .

٢ – زيادة العائدات العربية بالإضافة إلى وفرة احتياطياتها النفطية هى القضية – الفرصة والتحدى – للدول العربية فى وجه المحاولات لتوجيه هذه الأموال لاستثمارات تخدم حاجات الاقتصاد فى الدول الصناعية كما أشرنا سابقاً ، ويوجب ذلك :

(ا) الاستثمار داخل الدول العربية نفسها لتنويع مصادر الدخل وتنمية الاقتصاد العربى ، ولتخفيف الضغط على الدول العربية لإعادة هذه الأموال للدول الصناعية بشكل أو بآخر ، فاستثمارها محليًا ينهى بشكل قاطع الحجج والأقوال الشائعة عن الأموال العربية بوصفها بأنها تائهة ومربكة للأسواق العالمية ويحمى هذه الأموال من التخفيض من قيمتها .

(ب) تشكل هذه الأموال فرصة قيمة للدول العربية للتصنيع والتنمية الاقتصادية وتوسيع القواعد الاقتصادية المؤدية إلى تنويع مصادر الدخل بها والاحتياطى للمستقبل ، بشكل يكفل عدم التعرض لأية صعوبات تقف أمام عجلة التطوير والنمو للأجيال القادمة .

(جـ) تستوجب هذه الاستثمارات وضع سلم أولويات ، فالحديث عن الاستثمارات فى الدول العربية والدول الأفريقية والدول النامية وحتى فى الدول الصناعية ، أكبر بكثير من حجم هذه الأموال .

من هنا تتضح الحكمة وراء وجوب وضع سياسة منسقة لاستثمار هذه الأموال والعمل على تجنب (ما أمكن) مشاريع مكررة زائدة ومتنافسة وكذلك تلافى النقص فى مشاريع ومجالات أساسية .

بالنسبة للموقف دوليًا من قضايا إمدادات الطاقة ومشاكلها الجديدة :

يتوقع أن تقود أزمة الطاقة الحالية والمرتقبة إلى جهود دولية مشتركة يتخللها صدامات وخلافات ناشئة عن تضارب المصالح القومية من جهة ، وعن صعوبة قبول الدول الصناعية بالتعاون على قدم المساواة مع الدول النامية والمنتجة للنفط من جهة أخرى ، ولكن المنافسة الدولية للحصول على النفط ستزيد من إمكانية الفرص أمام الدول المنتجة لإثبات ذاتها والحصول على

شروط أفضل بالنسبة للأسعار والتعاون الاقتصادى ، كذلك فإن سياسات التعايش السلمى العالمى والوفاق الدولى سترجح احتمالات التعاون الدولى فى مجالات تطوير مصادر الطاقة وحل أزمتها .

والأزمة التى ستقود إلى التنافس على النفط ستكون أزمة العشر سنوات القادمة التى لا يتضح فيها بديل أو منافس قوى للنفط ، وبعد ذلك ستعتمد الأوضاع العالمية للطاقة على مدى تطوير المصادر التقليدية وغير التقليدية للطاقة ، مما يصعب التنبو بنتائجها ، بشكل دقيق حاليًا ، وأما فى نهاية هذا القرن وبداية القرن القادم ، فسيكون ذلك بداية لعهد المصادر غير التقليدية كالطاقة لنووية والفحم والنفط غير التقليدى من رمال القار وحجر السجيل وكذلك الطاقة الجيوثرمائية والطاقة النووية – الانصهار النووى – والطاقة الشمسية .

* * *

وفيما تقدم وصف للعواصف التى يحتمل أن تهب من كل جانب على مصالح الدول المنتجة للبترول .. ولقد كان من الطبيعى أن يستيقظ بعض العرب للأخطار المحدقة بمصالحهم من داخل الدوائر البترولية ومن خارجها ومن ثم أسهم الخبراء كما أسهمت الجهات الرسمية بدراسات تجىء فى أكبر الظن كرد فعل لمجرى الأحداث فى أسواق الاستهلاك .

ومن قبيل ماتقدم ذكره من ردود الفعل لدى الدول المنتجة للبترول ماصرح به الرئيس الجزائرى « بومدين » فى مؤتمر القمة لدول الأوبك مارس ١٩٧٥ ، وما تقدم به خبراء المملكة العربية السعودية فى مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (مؤتمر الشمال والجنوب) باريس أبريل ١٩٧٦ ، مما نعرض له فى المقال التالى ..

الفصل السادس

دول البترول تواجه حرب الاستنزاف

« إن بترول المسلمين حقيقة يفزع منها
خصوم الإسلام .. ولهذا يستنزفون
هذه القوة من شرايين المسلمين .. ولقد
نجحوا فى ذلك .. ولكن بسبب غفلتنا
وجهلنا . »

دول البترول تواجه حرب الاستنزاف

الرئيس الجزائرى « بومدين » يقول :

- الدول الغربية لا تعترف بحق الدول النامية فى ثرواتها الطبيعية
- حق الشعوب فى ثرواتها لا يحظى بنفس المفهوم فى حالة البلدان المتقدمة
- ضرورة تخليص سوق البترول من تبعيته للدول الصناعية
- تخفيض إنتاج البترول حتى يحظى بمكانته التى يستحقها فى المبادلات الدولية
- تخفيض الدول الصناعية لاستهلاكها فكرة مقضى عليها بالفشل
- هل تقوم الدول الصناعية بعدوان على دول البترول ؟ .

الخبراء السعوديون يقررون فى مؤتمر باريس :

- احتياطيات البترول لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة .
- السعودية لن تنساق وراء الخطط الرامية إلى استنفاد احتياطى دول الأوبك .
- بدائل البترول بين اليأس والرجاء .
- تطوير استخدام الطاقة الكهرمائية والشمسية .
- عدم التبذير غير الفعال فى استخدام البترول .

خطاب الرئيس « بومدين » فى افتتاح مؤتمر القمة النفطية*

عقد فى الجزائر فى المدة من ٤ –٦ مارس ١٩٧٥ مؤتمر قمة لدول الأوبك ، ومن النقط الهامة التى أثارها « هوارى بومدين » فى خطاب الافتتاح .

– إن استمرار بعض التصرفات من طرف الدول الغربية ليحمل على الاعتقاد بأن الاعتراف بحقوق شعوبنا لا يعدو فى نظرهم أن يكوم مجرد إعلان عن مبدأ شكلى ، وأن ظاهرة إحياء نظريات كهذه التى تزعم أن بترولنا ماهو إلا ملك على الشيوع بين الناس قاطبة لتؤكد حقيقة الاتجاه الذى تسير فيه بعض الدول المتطورة ، مختلقة براهين قانونية وأخلاقية ملائمة قصد التعامل بها فى الوقت المناسب بغرض إضفاء صيغة شرعية أمام الرأى العام العالمى على كل عدوان مبيت ، وبالتالى فإن الأمر يتعلق بافتعال وضع يتراءى فى مظهر قانونى بل وإنسانى بغية إلغاء حق شعوبنا فيما تملكه وفيما استرجعت بالعمل والكفاح والتضحية . ومعنى ذلك أن الحق الطبيعى للشعوب على ثرواتها الطبيعية لا يحظى بنفس المفهوم ولا ينظر بنفس النظرة إذا كان الأمر يتعلق ببلدان العالم الثالث .

– وفى الوقت الذى تسلك فيه الدول الصناعية مسلكا يؤدى بها إلى الاستغناء عن بترولنا ذات يوم ، يجب علينا أن نعمل جماعيًّا على التخلص من تبعية سوق البترول للدول الصناعية .. ونتيجة لاستخدام مصادر جديدة للطاقة تدريجيًّا بالإضافة إلى ماينتج عن الزيادة المستمرة فى قسط إنتاجنا الذى سوف نخصصه لاستهلاكنا ، فإن حصة البلدان المصدرة للبترول فى التموين العالمى يجب أن تنخفض إلى أن يجد البترول ضمن المبادلات الدولية نفس المكانة التى تحتلها جميع البضائع الأخرى وسوف تغتبط بلداننا بهذه النتيجة .

– وأما الجهود المتعددة الأشكال التى ترمى إلى تخفيض الاستهلاك البترولى لا بغرض القضاء على التبذير ، ولكن بقصد إثارة انهيار السعر وإضعافنا فهى حلول غير مجدية طالما أنه فى استطاعتنا – كرد عليها – أن نخفض من إنتاجنا ونزيد فى سعرنا للمحافظة على مستوى عائداتنا .

* ملخص عن مجلة عالم النفط العدد ٣٠/ ٧ (٨/ ٣/ ١٩٧٥) .

– والواقع أن فحصاً دقيقاً لتصريحات بعض المسئولين الغربيين يؤدى بنا إلى التساؤل عما إذا لم يكن الهدف من ذلك هو اختلاق أسباب لإعداد الرأى العام العالمى لقبول فكرة عدوان محتمل ضد البلدان المصدرة للبترول إذا ماحاولت هذه مجرد القيام بتنظيم إنتاجها سواء بوضعه فى مستوى الطلب الحقيق ، أو باستخلاص نتائج السياسة النقدية التى تسلكها البلدان المتطورة حاليًا مما قد يؤدى بها فى نهاية الأمر إلى أن تفضل الاحتفاظ ببترولها على أن تسوقه مقابل وسائل فى الدفع ، هى الآن موضع ترتيبات تدبر بشكل منظم ودقيق للتخفيض من قيمتها .

السعودية تحذر من الإنضاب السريع لاحتياطى أوبك*

عقب انعقاد الجلسة الثانية للجنة الطاقة المنبثقة عن مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى (مؤتمر الشمال والجنوب) فى باريس ١٩٧٦/٤/٢١ ، تقدمت السعودية بخطة حول الطاقة تنتقد فيها بشدة البلدان الغربية لمحاولتها استخدام موارد أوبك النفطية بمعدلات سريعة لدرجة لا يمكن القبول بها .

وتحذر الدراسة من أنه على أساس معدلات الإنتاج الحالية ، فإن احتياطيات النفط والغاز العالمية القابلة للاستخدام لن تدوم أكثر من ٤٠ سنة ، وأن المملكة العربية السعودية لن تنساق وراء الخطط الغربية المؤدية إلى إنضاب احتياطيات أوبك بمعدلات تفوق معدلات استخدام احتياطيات الولايات المتحدة وبحر الشمال بعدة أضعاف ، (والمعروف أن السعودية والولايات المتحدة اشتركتا فى رئاسة لجنة الطاقة المذكورة) .

وفيما يتعلق بموارد الطاقة الجديدة ، تلق الدراسة السعودية ظلالا متشائمة حول إمكانية التطوير على المدى القريب ، للطاقة النووية ونفط السجيل ورمال القار والطاقة الشمسية وتطرح الدراسة بدل ذلك مايلى :

– تطوير مكثف للطاقة الكهرمائية : وفى هذا المجال تقدر الدراسة أن حوالى ٢٩ ٪ فقط من طاقة أمريكا الشمالية ، ١٥ ٪ من طاقة أوربا الغربية ، ٣ ٪ من طاقة البلدان النامية قد استخدمت حتى الآن .

– زيادة استخدام احتياطيات الفحم الضخمة فى العالم المتقدم .

* ملخص عن مجلة عالم النفط ٣٦ – ٣٧/ ٨ (٢٤/ ٤/ ١٩٧٦) .

– تطوير سريع للطاقة الشمسية ، وبشكل خاص فى العالم الثالث ذى الموقع الملائم جغرافيًّا لمثل هذا التطوير .

– نقل الصناعات المحتاجة إلى كميات ضخمة من الطاقة والصناعات المرتكزة على استخدام الهايدروكاربونات إلى المناطق التى يتوفر فيها الغاز المرافق .

– الإلغاء المطرد لتبذير النفط واستخدامه غير الفعال فى البلدان المتطورة ، على أن يرافق ذلك إعادة بناء التكنولوجيات الصناعية ووسائل النقل بطريقة تضمن الاحتفاظ بكميات متزايدة من النفط للأغراض التى لا يمكن استخدام البدائل فيها .

عرضنا فيما تقدم ما قال به رجال دولتين من الدول المنتجة للبترول ، ولمزيد من إيضاح الخطط البعيدة المدى التى حرصت أسواق الاستهلاك فى الدول الصناعية (وهى أيضاً دول الاستعمار التقليدى) على رسمها خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ألقينا فى المقال التالى نظرة فاحصة على أحداث التاريخ الحديث والمعاصر من حيث تتابعها وصلتها بتنفيذ المخطط الهادف إلى اعتصار الأمم النامية واستنزاف خاماتها وبترولها مع الإفادة من موقعها الإستراتيجى لصالح الدول الصناعية دون شعوب الدول النامية وأخصها تلك التى تمد العالم بأكبر قدر من حاجته إلى البترول .

الفصل السابع

تواريخ ذات دلالات فى مجرى الأحداث

« إن بترول المسلمين هو النفط الذى
ظهر بالقرب من (مسجد سليمان) فى
جنوب إيران عام ١٩٠٨ وبدأ
استغلاله على أسس تجارية منذ عام
١٩١٢ م . . ثم توالى ظهوره فى أرض
المسلمين تباعاً . . إلى يومنا هذا . . »

تواريخ ذات دلالات فى مجرى الأحداث

* أحداث هامة أثرت فى تاريخ المشرق العربى اجتمعت فى عام ١٨٥٦ م .
* القانون العام للأمم المسيحية يتعدل إلى القانون الدولى .
* الإسلام اعترف بحقوق الأمم والشعوب بغير تفرقة
* كاتب إيطالى يقرر أن كراهة الإسلام ووقف انتشاره أحد مصادر القانون الدولى .
* كاتب ألمانى يقول إن الرابطة بين الشعوب المسيحية فشلت فى تحقيق السلام بينها على أساس العقيدة فى حين نجحت العقيدة الإسلامية .
* فرمان ١٨٥٦ الخاص بقناة السويس ومناورات « دى ليسبس » .
* الكشف عن البترول والترابط بينه وبين امتياز قناة السويس .
* اتفاقية برلين عام ١٨٨٥ وبروتوكولات سرية لتقسيم الدولة العثمانية .
* العدوان على قناة السويس بعد مائة عام من فرمان ١٨٥٦
* تواريخ متتابعة .
  - ١٨٩٧ المؤتمر الصهيونى فى بازل .
  - ١٩٠٧ المؤتمر العالمى للاستعمار فى لندن
  - ١٩٤٧ تقسيم فلسطين .
  - ١٩٦٧ العدوان على مصر .
* لا مكان للكيانات الصغيرة فى المعترك الدولى بأوضاعه الراهنة .
* إسرائيل لابد ستزول فى المستقبل المنظور .

تواريخ لها دلالات قوية فى مجرى الأحداث بالبلاد العربية المنتجة للبترول والشرق العربى بوجه عام سنة ١٨٥٦ م

ليس من قبيل المصادفة أن تجتمع أحداث خطيرة فى هذه السنة بالذات نذكر منها :

١ – مولد القانون الدولى العام لأول مرة فى تاريخ الأمم غير الإسلامية .

٢ – صدور فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ بشأن قناة السويس .

٣ – الكشف عن البترول لأول مرة فى بعض البلاد الأوربية .

وفى هذا كله تفصيلات نوجزها فى الكلمات الآتية :

أولا : عن مولد التشريع المسمى بالقانون الدولى :

يقول الدكتور « محمد حميد الله » الأستاذ بجامعتى باريس واسطنبول مانورد فيما يلى ترجمته الحرفية (عن كتاب له صدر سنة ١٩٧٣ فى لاهور بباكستان) (قبل عام ١٨٥٦ لم تعرف أوربا شيئاً اسمه القانون الدولى وإنما عرفت إلى ذلك الوقت شيئاً آخر يسمى القانون العام للأمم المسيحية . وفى السنة المذكورة ١٨٥٦ حدث لأول مرة أن أمة غير مسيحية وهى الدولة العثمانية (أو تركيا كما يشار إليها أحياناً) قد قُبلت لكى تنتفع بأحكام القانون العام الأوربى الخاص بالأمم والذى يسمى إلى ذلك الوقت أى ما قبل دخول تركيا فى بوتقة الأمم –كان يسمى (بالقانون العام للأمم المسيحية) .

ثم يستطر الدكتور حميد الله قائلاً :

(ليس معنى ذلك أن العالم كان محروماً من قانون عام لكل الأمم قبل هذا التاريخ بالذات وليس معناه أيضاً أن قانون الأمم جمعاء لم يولد إلا فى أوربا فى ذلك التاريخ . . بل الحق أن القانون الدولى الذى يشمل كل الأمم قد كان قائماً من قبل . . ذلك أن الإسلام قد اعترف بحقوق الأمم والشعوب والدول بغير تفرقة على أساس الدين أو الجنس ، ثم إنه – أى الإسلام – قد اعترف بالحقوق المتساوية والالتزامات كذلك ككل الأجناس والأمم) .

ثم يزيد قوله (إن القانون الدولى الذى جاء به الإسلام مفارق تمام المفارقة لأى قانون عرفته

البشرية فى التاريخ منذ القدم ، ذلك أن القانون الدولى الإسلامى لم يقصد إلى تنظيم النشاط الحكومى للأمة الإسلامية فيما يختص بما يقوم بين أجزائها والبعض الآخر من علاقات وحسب ، بل شمل ماعدا الأمة الإسلامية ولم يستبعد من تطبيق أحكامه الأمم غير الإسلامية) .

وتعقيباً على ماتقدم نقول :

إن تركيا فى ذلك العهد كانت قد بدأت فى مراحل الضعف والوهن ، وأن التآمر على اقتسام أطرافها الممتدة فى أوربا وأفريقيا وآسيا قد بدأ يدخل ضمن المخططات الاستعمارية التى ترسم سياساتها للمدى البعيد ، ونريد بالمدى البعيد هنا عشرات السنين ولا نقف عند حد خمسة وعشرين عاماً كما يرجح بعض الاقتصاديين وسنضرب بعض الأمثلة تأييداً لما تقدم من حيث طول المدى الذى ترسم له السياسات الخاصة المناهضة للأمة الإسلامية [١] .

والعبرة التى نستخلصها من هذا الاتجاه الخطير الذى بدأ فى سنة ١٨٥٦ هى : أن المنظمات الدولية التى عرفت من ١٨٥٦ إلى يومنا هذا فى إطار عصبة الأمم (حال حياتها) وفى إطار هيئة الأمم المتحدة وما يتفرع عنها أو يتصل بها عن قرب أو عن بعد ، كالوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات ذات الصبغة الاقتصادية كصندوق النقد الدولى وبنك الإنشاء والتعمير ، نقول إن هذه المؤسسات جميعاً تصدر عن فكرة واحدة عبر عنها كثير من الكتاب الذين تحملهم الأمانة العلمية على المصارحة ومنهم « أنزيلوتى » الإيطالى « وبول سميتز » الألمانى ، أما الأول فيقول عن مصادر القانون الدولى إنها ثلاثة ، بيانها : فلسفة الإغريق وتشريعات الرومان وهذا هو المصدر الأول ، ثم يلى ذلك حضارة الأمم المسيحية الماثلة فى المخترعات والمنتجات البالغة (الإتقان وفقاً للتكنولوجيا الدائمة التطور وما تقتضيه من قواعد فى المعاملات بين الدول هذا هو المصدر الثانى ، ثم يذكر المصدر الثالث فى جرأة وصراحة حين يقول : إن المصدر الثالث للقانون الدولى هو ذلك التفاهم الضمنى فيما بين الأمم المسيحية التى تنطوى فى أعماق صدورها على اتجاه واحد ثابت هو كراهة الإسلام ووقف زحفه على أى بقعة من الأرض مع العمل على زعزعته من أى أرض احتلها كما حدث فى أسبانيا وشبه جزيرة البلقان ونحوهما .

وأما الثانى — (بول سميتز » — فيقول فى كتابه (الإسلام قوة الغد [٢]) يقول هذا الكاتب

(١) نذكر على سبيل المثال ماسعت إليه إنجلترا من إطالة امتياز قناة السويس بأربعين عاماً أى إلى ٢٠٠٨ م وكان ذلك فى سنة ١٩٠٨ بمجرد وفاة « مصطفى كامل » الذى كان زعيماً وطنيًّا تخشاه القوى الاستعمارية ولم يتوقف هذا المشروع إلا بسبب مقتل رئيس الوزراء « بطرس غالى » على يد « ابراهيم الوردانى » .

(٢) وقد ترجمه الأستاذ الدكتور « محمد شامة » (مكتبة وهبة ١٩٧٤) .

الألمانى (إن الرابطة بين الدول المسيحية فشلت فى أن تحقق السلام فيما بين الشعوب المسيحية وتكررت الحرب بينها ، ولاتزال تهدد بتدمير العالم المسيحى بقوى متصارعة تنتمى إلى عقيدة واحدة هى العقيدة الصليبية ، وما أفلحت هذه العقيدة فى ربط الشعوب التى تؤمن بها بل حل محلها تكتلات إقليمية (كالسوق الأوربية المشتركة) أو مذهبية (كالعالم الرأسمالى) أو عسكرية (كحلف الأطلنطى) هذه كلها هى الروابط المعاصرة فى التاريخ الحديث التى تجمع بين بعض الدول المسيحية والبعض الآخر فى غير شمول وفى غير ثبات على حين أن الإسلام نجح فى أربعة عشر قرناً وبصفة مستمرة – نجح فى إيجاد رابطة عقدية قوية لا تتبدل ، حتى وإن شابتها شوائب سطحية من المصالح الشخصية وبالتالى إذا جد الجد وتنادت أطراف الأمة الإسلامية بالجهاد ، فإن رابطة الإسلام تظل من جديد قوية كما كانت فى أى عهد مضى) .

ولعل فى تاريخ الشعوب الإسلامية المستضعفة لبعض العهود كما كانت الحال فى أطراف الدولة العثمانية كالشام والجزائر ، لعل فى هذه النماذج دليلاً قويًّا على صدق النظر الذى ذهب إليه « بول سميتز » من حيث قوة الرابطة الإسلامية وثباتها – وتأسيساً على هذا المنطق السليم يتجه « بول سميتز » إلى إثارة القضية التى جعلها موضوع كتابه والتى أملت عليه اختيار العنوان الذى عرف به (الإسلام قوة الغد) . وواضح أنه لا يقصد الإشادة ولا التزكية ولا التأييد للإسلام وإنما يقصد التحذير منه .

* * *

العبرة إذن التى يجب أن يستفيدها كل باحث من مثل هذه المواقف الثابتة فى التاريخ الحديث تتلخص فى أن الركون إلى عدالة المنظمات الدولية مسألة فيها نظر ، هذا إن أحسنا الظن واقتصادنا أشد الاقتصاد فى الحذر .

ثانيا : عن فرمان ١٨٥٦ الخاص بقناة السويس :

صدر فرمان يناير ١٨٥٦ الذى تضمن اللائحة التأسيسية لما كان يسمى بالشركة العالمية لقناة السويس ، وقد سبق صدور هذا القرار (الفرمان) جهود دبلوماسية ومناورات لا يتسع المقام لذكرها ، وإنما كانت هذه السنة ١٨٥٦ هى التى شهدت قمة المأساة من الناحية التشريعية – لقد سبق صدور هذا الفرمان جهد طويلة لجماعة «سان سيمونيان» ، وللمسيو «فرديناند دى ليسبس» كما أن العدول عن قانون الأمم المسيحية إلى القانون الدولى لكل الأمم ، قد سبقته أيضاً

جهود مناورات ودراسات . ويطيب لنا أن نشير إلى ما ذكره الدكتور « مصطفى الحناوى »[١] عن رحلة « الخديو سعيد » ، ومسيو دى لسبس » إلى السودان فى فصل بعنوان فرمان ٥ يناير ١٨٥٦ حجر الزاوية فى المأساة (بعد أن ذكر تفاصيل مراحل إقناع الخديو بإصدار فرمان ١٨٥٦ فى أثناء هذه الرحلة ، كما سبق أن أصدر فرمان ١٨٥٤ عقب رحلة فى الصحراء) يقول : (ولما عاد الركب من السودان وقع « سعيد باشا » فرمانا آخر فى ٥ يناير ١٨٥٦ كان أشد إحكاماً فى نصوصه ، وفى تقييد مصر بأغلال ثقال ، وقد ألحق بهذا الفرمان قائمة شروط ، تسميها شركة قناة السويس ، « باللائحة التأسيسية للشركة العالمية لقناة السويس البحرية » . ويزعم الكتاب الفرنسيون أن نبأ هذا الفرمان كان مفاجأة سارة « لديلسبس » بعد عودته من رحلة السودان ، ولكن ملابسات الحال تقطع بأن هذا الفرمان كان نتيجة مباشرة لرحلة السودان ، كما كان سابقة ، ثمرة الصفاء فى رحلة الصحراء) .

ثالثا : فيما يختص بالكشف عن البترول فى بعض البلاد الأوربية :

فى العديد من المراجع ورد القول بأن الكشف عن البترول قد كان فى سنة ١٨٥٨ فى كل من بولندا وكندا إلا أن مراجع أخرى تعود بهذه الكشوف إلى ما قبل هذا التاريخ لسنوات[٢] وثابت فى تاريخ الصناعة والتارخ الاقتصادى أن البترول عرف فى القرون الوسطى ، ولكنه لم يستخدم كوقود يحرك الآلات ، بل كان نوعاً من اللهب الذى يقذف به على جموع الأعداء ، ومن قبل ما كان البترول عند قدماء المصريين من المواد التى تدخل فى طلاء الجدار الخارجية للقوارب والسفن كما كان أيضاً يستخدم فى التحنيط . . لسنا بصدد شىء من هذا كله ولكننا نقف عند أواسط القرن التاسع عشر حين كان البترول يظهر لأول مرة فى بعض البلاد الأوربية ثم توالى ظهوره فى بلاد أخرى تباعاً . . ولأهمية هذه العلامات على الطريق عبْر القرنين التاسع عشر والعشرين جئنا بتسلسل تاريخى متصل من ١٨٥٨ إلى ١٩٧٦ فى الموضوع المناسب من هذا البحث .

---

(١) فى كتابه (قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة الجزء الأول مطبعة مصر ١٩٥٢ ص ١٩٠)

(٢) مراجع البترول واقتصاديات موارده « د . محمود أمين » – اقتصاديات البترول فى الشرق الأوسط « شارل عيسوى ، ومحمد يجانه » – حرب البترول الأولى – « صلاح منتصر » البترول العربى الخام فى السوق العالمية « د. صاحب ذهب » « حرب البترول فى الشرق الأوسط » د. راشد البراوى « نشرات شركة آبار البترول » .

ونعود مرة أخرى إلى الربط ما بين ظهور البترول وبين فرمان قناة السويس وبين القانون الدولى الذى اتسع لأول مرة لأمة إسلامية أريد وضع الخطة الطويلة المدى لتقطيع أوصالها . إننا لا نقطع بالتقديم والتأخير فيما بين العناصر الثلاثة سالفة الذكر فيما يختص باختيار وهو أحق بالصدارة فى وقت مبكر من أواسط القرن التاسع عشر . ولكن مجرى الأحداث يدلنا على أن الترابط الشديد فيما بينها ومن ذلك على سبيل المثال أنه فى سنة ١٨٨٥ م وقع الحلفاء الغربيون « اتفاقية برلين » وهى عبارة عن صلح فرض على تركيا وروسيا بعد أن استنزفت الموارد الاقتصادية والمعدات الحربية فى بضع سنوات ، وكان الحلفاء الغربيون يزيدون النار لهيباً فى سبيل هذه الغاية[1] ، وكان من شروط الصلح أن تحتل إنجلترا جزيرة قبرص لتكون حارساً أوبوليساً دوليًا فى شرق البحر الأبيض المتوسط ، ومن قبل كانت مصر قد خضعت لاحتلال غير شرعى فى ١٨٨٢ وقبل ذلك كانت قناة السويس قد فتحت ١٨٦٩ . ومن هذا التسلسل التاريخى الذى لا يدخل فى اختصاصنا التوسع فيه ، نلاحظ أن البروتوكولات السرية التى ألحقت باتفاقية برلين ، كان استمراراً للمخطط الذى بدأ قبل ذلك بثلاثين عاماً . ذلك أن هذه البروتوكولات السرية نصت على تقسيم أطراف الدولة العثمانية (فى الوقت المناسب) فيما بين الحلفاء الغربيين التقليديين بزعامة إنجلترا ومساندة فرنسا بعد أن أخذت حدة المنافسة بينهما بسبب طريق الهند فى سنة ١٩٠٤ — ويجىء بعد ذلك عدة مواقف منها استخدام البترول فى تسيير الآلات (الاحتراق الداخلى) التى لا تحتاج إلى بخار ولا ماء ولا نار ومن ثم تستطيع أن تغوص تحت سطح الماء وكان ذلك الاختراع مؤذناً بظهور الغواصة ، وعندئذ قررت بريطانيا (الغطس فى ذلك العهد) والدخول فى حرب مباشرة مع ألمانيا لسحقها إن استطاعت لأن بريطانيا لا تنظر إلى التجارة والصناعة والأسواق إلا من زاوية البحر ، ومعلوم أن الفرصة قد تهيأت فى أغسطس ١٩١٤ لاندلاع الحرب العالمية الأولى .

* * *

والحق أن ما تقدم بيانه فيه الكفاية لتنبيه الأمة العربية التى نتكلم عنها فى هذا البحث إلى الأسلوب العلمى الذى يلجأ إليه الغرب فى رسم سياساته القريبة المدى والبعيدة على حد سواء . .

---

(١) واليوم يكتوى المسلمون بحرب ضروس أشعلها أعداء الإسلام فى نفوس حكام دولتى العراق وإيران المسلمتين استنفادا لطاقاتهما ، وإهداراً للدماء وتعطيلا لنهضة المسلمين .. وكذلك نرى سكوت العالم الغربى على جرائم السوفيت فى باكستان ومنجستو فى الدول الإسلامية جيرانه .. وغير ذلك كثير .

ومرة أخرى نقف عند ١٩٥٦ (أى بعد ١٨٥٦) بمائة عام بالضبط) التى شهدت حرباً عدوانية بين الجبهة ذاتها التى تزعمت حركة القضاء على الدولة العثمانية ، ونريد بهذه الجبهة إنجلترا وفرنسا ، فنرى هاتين الدولتين تعتديان على مصر وتستخدمان فى الوقت ذاته قزماً من أقزام المنظمات الدولية يسمى دولة إسرائيل لمجرد التغطية . تغطية العار الذى يلحق بدولتين كبيرتين إذ هما تهاجمان دولة آمنة لمجرد أنها استردت قناة تقع فى صميم أرضها ، وماؤها يجرى فى داخل أرضها . . وهذه اللفتة تدعونا إلى أن نجيء ببعض الإضافات لهذه الفترة فنعرض لسلسلة من التواريخ التى تشابهت وتتابعت ولكن فى موكب عدوانى واحد أما هذه التواريخ فمنها : ١٨٩٧ – ١٩٠٧ – ١٩٤٧ – ١٩٦٧

فى سنة ١٨٩٧ عقدت الصهيونية العالمية مؤتمرها المشهور فى بازل بسويسرا ، ورسمت السياسة الطويلة المدى للحصول على أرض يستقر فيها اليهود ويتخذون منها وطناً قومياً ، ولم تكن فلسطين هى الاختيار الوحيد ، ولكن مع المتابعة نلاحظ أنه فى ١٩٠٧ انعقد مؤتمر عالمى للاستعمار فى لندن برئاسة بعض اللوردات ومن أهم قراراته ما انتهى إليه المؤتمرون من القول بأنه لا أمل للصناعات الغربية التى تفوقت فيها الأمم المسيحية ، لا أمل لهذه الصناعات فى غزو الأسواق الأفريقية وتشديد القبضة على مواردها الطبيعية وخاماتها ما بقى الشريط الساحلى لهذه القارة متماسكاً فيما بين أجزائه خاضعاً للدولة العثمانية وقد أراد المؤتمرون بذلك أن يعتبروا بالشريط الساحلى الإسلامى فى شمال أفريقيا وهو داخل فى حدود الدولة العثمانية ، هذا الشريط الساحلى يقف سدا حائلا بين أوربا والتوغل فى أفريقيا . ومن ثم كان الحل المطروح عندئذ هو تجزئة هذا الشريط إلى دويلات والفصل بين الأجزاء التى تتولد عن هذه العملية وبين الوطن الأم وهو تركيا ، وبقى هذا المخطط مطوياً إلى أن حانت الفرصة وقامت الحرب العالمية الأولى وهزمت تركيا وبدأ التنفيذ على مرحلتين وعاهما التاريخ ، إحداهما بعد الحرب العالمية المذكورة ، والأخرى بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩– ١٩٤٥) ومما تقدم يتضح التلاقى بين المخطط الصهيونى ١٨٩٧ والمخطط الاستعمارى فى ١٩٠٧ .

وبالرجوع إلى مولد الدويلات التى ظهرت من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٧ يتضح صدق هذا النظر . وفى سنة ١٩٤٧ بالذات صدر قرار تقسيم فلسطين وهو نواة المأساة التى يواجهها العالم العربى الآن (١٩٧٧) لأنه لم يكن فى الواقع مشروعاً إنسانياً يراد به توطين اليهود بجوار أصل فلسطينى ، بل كان خطوة فى سبيل إيجاد كيان عدوانى وغريب فى داخل الوطن العربى ويجب أن نذكر دائماً أن

تقسيم أرض فلسطين قد أفسح المجال للعصابات الصهيونية لتثبيت وجودها غير الشرعى فى أرض القبلة الأولى ، وإن تفصيلات الأشهر القليلة التى تلت التقسيم إلى إعلان قيام دولة إسرائيل بمجرد انسحاب الدولة المنتدبة وهى إنجلترا . . إن هذه التفصيلات تحمل الخزى والعار للدول الصناعية القديمة وخاصة الجبهة التى تكررت الإشارة إليها ، وقد حل الوفاق بين طرفى الجبهة (إنجلترا وفرنسا) من ١٩٠٤ كما تقدم البيان وسيبقى الاعتراف بدولة إسرائيل فى ١٩٤٨ نقطة بارزة فى تاريخ مناهضة الدولة الإسلامية التى قضى عليها فى الحرب العالمية الأولى ، ذلك أن هذا الاعتراف لم يستغرق بضع دقائق ، ونركز على التنبيه لهذا الأمر لأنه منقطع النظير . . ذلك أن كل دولة تولد فى ظل القانون الدولى (العظيم) الذى يرجع إلى سنة ١٨٥٦ - لا تفوز بالتأييد إلا بعد دراسات وبعثات ووفود لتقصى الحقائق وللموازنة بين عهد كان شرعيًّا ثم انقضى ، وعهد تأثر أو مغتصب أو ناتج جاء على أنقاض العهد السابق ، هذا كله يحدث فى ملابسات قيام أية دولة والاعتراف بها فى ظل ما يسمى بالشرعية الدولية إلا دولة إسرائيل فقد تحولت من عصابات إلى دولة بقرار من زعماء العصابات السفاحين وحضى هذا الاعتراف بتأييد دولى بدأته أمريكا ثم روسيا فى دقائق معدودة هى اللمحة الخاطفة التى تقتضيها نقل الأنباء بالبرق . وما كان شىء من ذلك ليجوز فى العقل أو فى الأمر الواقع لو أن الدولة العثمانية أو أن الخلافة الإسلامية كانت قائمة ، ولكن التمهيد البارع الذى وضع من ١٨٨٥ اقتضى إنشاء ما يسمى بجامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وفى ظلها تم التقسيم ثم الاعتراف بالدولة الباغية .

وفى سنة ١٩٦٧ تكررت مأساة ١٩٥٦ بصورة بشعة تتلخص فى إدخال الغش والخداع عن طريق السفراء ، ولم يكن هؤلاء السفراء لدول معادية ، بل كانوا لدول يقال لها صديقة أو محايدة ونقصد دولتى روسيا وأمريكا ، وأمر الجيش المصرى أن ينسحب ونُسب إليه ظلماً أنه اندحر أو غُلب ، وهكذا تمت المأساة فصولا .

ثم تجىء حرب أكتوبر ١٩٧٣ لكى تعيد إلى مصر والعرب شيئاً من الكرامة لعل هذه الأمم الداخلة فيما يسمى بالجامعة العربية فى يومنا هذا . . لعل هذه الدول تشعر بوجود الذات وتسمح لنفسها بأن تقبل الصلح أى تعترف بأمر واقع هو ضياع القبلة الأولى وهذا هو المقصد الأول من سياسات القرن التاسع عشر والقرن العشرين .

* * *

هذا التمهيد الذى طال بعضى الشىء نريد به أن نعلل إلى حقيقتين هما :

ما قرره بحق وزير الخارجية المصرية الأسبق وهو فى الوقت ذاته نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الخارجية السيد « إسماعيل فهمى » عندما قال إنه لا مكان للكيانات الصغيرة فى المعترك الدولى بأوضاعه الراهنة . . وكان يريد بذلك أن يلقى أضواء كاشفة على الدوافع الراشدة التى دعت إلى تنظيم الوحدة الأفريقية وضمها إلى الوحدة العربية فى أوائل عام ١٩٧٧ ، وهذا القول الذى نشرته الصحف منسوباً إلى السيد « إسماعيل فهمى » هو قول سليم وجدير بالتأييد ، ولكننا فى بحثنا هذا نخرج به إلى معنى آخر نسجله بين يدى التاريخ فنقول :

« إنه من الحق أنه لا مكان فى عصرنا الحاضر ولا فى كل العصور لأى كيان صغير هزيل يزاحم عمالقة الأرض ، ولذلك نرى أن إسرائيل ستزول فى بضع سنين أو فى عشرات من السنين فلسنا نحن البشر الذين يكتبون الأقدار وإنما تجرى المقادير بإرادة الله سبحانه وتعالى ، وما علينا إلا أن نتخذ الأسباب وما على الكاتب الذى يريد وجه الله إلا أن يقرر الحق الذى يطمئن إليه، فنقول مرة أخرى أن إسرائيل لابد زائلة لأنها جسم غريب فى داخل وطن متماسك نبه إلى خطورته « بول سميتز » وغيره ، ويدلنا المنطق على أن مجرى الأحداث يقضى بأن إسرائيل ستواجه أحد أمرين ، إما أن تقضى على دول المواجهة ، ثم تزحف على القبلة الثانية فى أرض الجزيرة العربية حتى تسترد أرض خيبر ، وتزحف كذلك على وادى النيل لتعيد عهد اليهود فى أرض مصر ، فى زمن « سيدنا موسى » عليه السلام ، وهذا احتمال بعيد ، أما الأمر الآخر فيتلخص فى أن القوى البشرية الماثلة للبلاد العربية مع مواردها الطبيعية ، ستصل عن طريق التخطيط المادئ إلى حصر جماعة اليهود فى بوتقة يحيط بها كيان عربى متماسك ، وليس ينقص هذين العنصرين المتكاملين وهما القوى البشرية والموارد الطبيعية إلا المستويات الرفيعة للأداء وللإفادة بهبات الطبيعة وكسب الأسواق بالقدرة لا بالغضب ، وهذا كله يلوح فى المستقبل المنظور برغم كل ما يبدو للنظر الآن من تفكك وعداوات عصبية .

* أما الحقيقة الثانية فهى أن البترول وفوائضه المالية ، وهما من نعم الله على أرض العرب والأمة الإسلامية يحتلان مركز الصدارة فى المعدات والأسباب المؤدية إلى رفع الكفاية الإنتاجية ، والقدرة على الدفاع عن أرض الوطن واسترداد ما سُلب منه — ومن هنا كانت أهمية هذا البحث الذى نحاول ماوسعنا الجهد أن نجعله مصطبغاً بأكبر قدر من الإخلاص مع النظر العميق دون الاندفاع مع العاطفة أو الهوى أو التأثر بالمصالح الشخصية لأن كاتب هذه السطور ليس له فى ثروات البترول ناقة ولا جمل .

القسم الثانى

عرض تاريخى

* تواريخ هامة فى صناعة البترول على مستوى العالم
* امتياز « وليم نوكس دارسى » لاستغلال البترول والثروة الطبيعية فى إيران
* شركات البترول العالمية وتحكمها فى الدول المنتجة والمستهلكة
* الاحتكار العالمى لسوق البترول
* الشركات العالمية الكبرى وموقفها من احتكار صناعة البترول
* تطور تسعير البترول
* البترول العربى سلاح اقتصادى وسياسى
  - محاولات استخدام البترول كسلاح سياسى قبل حرب رمضان
  - دور البترول فى حرب رمضان ١٣٩٣ هـ
* قيام منظمات الدول المصدرة للبترول .

الفصل الأول

البترول بين الدول المنتجة والشركات المستغلة

« لقد قسمت أرض المسلمين وأسند أمر كل جزء منها إلى شركة من شركات الاستغلال . . يساندها عهد ونظام وشروط مفروضة ، والأمة غارقة فى أحداث الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية ، وما تلا ذلك من حركات، وطنية . . ونشر لمبادئ المهاويس كالقومية والوطنبة المحلية . . ثم كانت الحرب الثانية ودخلت روسيا فى الميدان . . ورأى خصوم الإسلام أن وجودها مفيد لهم . . فهى بالاشتراكية والإلحاد تستطيع أن تهدم ما لم يستطع المستشرقون أن يهدموه . . »

تواريخ هامة فى صناعة البترول على مستوى العالم*

السنة	بيان
١٨٥٨	الكشف عن البترول فى بولندا وكندا
١٨٥٩	« الكولونيل الوين دريك » – يحفر أول بئر بطريقة الدق – تتسفيل – بنسلفانيا – الولايات المتحدة الأمركية .
١٨٦٠	الكشف عن البترول فى رومانيا
١٨٦١	أول شحنة أرسلت عبر المحيط الأطلسى من أمريكا إلى بريطانيا .
١٨٦٣	الكشف عن البترول فى بيرو .
١٨٦٨	الكشف عن البترول فى روسيا .
١٨٦٨	الكشف عن البترول فى مصر .
١٨٧٢	« البارون جوليوس رويتر » يحصل على امتياز من شاه إيران يتضمن البحث عن البترول واستغلال جميع المعادن وتوزيع الدخان فى كل أنحاء البلاد « لم يحقق أية نتائج وألغى » .
١٨٨٥	« ديملر » ينتج أول سيارة تدار بالبخار .
١٨٩٢	أول ناقلة محملة بالبترول من أندونيسيا .
١٨٩٤	استخدام البترول وقوداً لمحركات سفينة تجارية .
١٨٩٥	مد خط أنابيب بترول من باكو إلى باطوم .
١٩٠٠	روسيا تنتج ٥٠,٢٪ من إنتاج العالم .
١٩٠١	– « وليم نوكس دارسى » يحصل على امتياز ضخم للبحث عن البترول فى أغلب أراضى إيران .
	– الكشف عن البترول فى المكسيك .

---

* المراجع : حرب البترول فى الشرق الأوسط/دكتور « راشد البراوى » – البترول العربى الخام فى السوق العالمية/ « دكتور صاحب دهب » – حرب البترول الاولى/ « صلاح منتصر » وكتب أخرى مجلات ونشرات متخصصة .

السنة	بيان
١٩٠٧	– الكشف عن البترول فى الأرجنتين .
	– اندماج شركة شل والشركة الهولندية الملكية .
١٩٠٨	– الكشف عن البترول فى إيران .
	– استخدام آلة الاحتراق الداخلى لتسيير السيارات .
١٩١٢	أول سفينة عابرة محيط تستخدم الديزل .
١٩١٣	بدء التصدير من إيران .
١٩١٤	الكشف عن البترول فى فنزويلا .
١٩١٧	بدء التصدير من فنزويلا .
١٩٢٠	– توقيع اتفاقية « سان ريمو » بين فرنسا وبريطانيا لتقسيم الشرق العربى إلى مناطق نفوذ فيما بينهما .
	– أعطت الحكومة البريطانية حق الوصاية على العراق وفلسطين وأعطت فرنسا حق الوصاية على سوريا ولبنان .
	– المكسيك تنتج ٢٢,٨٪ من إنتاج العالم .
١٩٢٣	الكشف عن البترول فى العراق .
١٩٢٧	– عبور الطائرات المحيط الأطلسى وزيادة استخدام البنزين .
	– بناء خط أنابيب بين كركوك وطرابلس (طوله ٥٣٤ ميلا وقطره ١٢ بوصة) .
١٩٢٨	توقيع اتفاقية « الخط الأحمر » فى مدينة أوستند ببلجيكا – من بنودها ألا تنفرد إحدى الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الأولى (أمريكا وفرنسا وبريطانيا) بالتحكم فى البترول الموجود فى أراضى الإمبراطورية العثمانية التى حددت بالخط الأحمر ، ومن بنودها أيضاً « لا يجوز أن تقام معامل تكرير فى أى بلد عربى تتجاوز طاقتها الاحتياجات الفعلية للبلد الذى تقام فيه » .
١٩٣٠	المكسيك ينخفض إنتاجها من ١٣٧ مليون برميل عام ١٩٢٠ (٢٢,٨٪ من إنتاج العالم) إلى ٣٩ مليون برميل (٢,٨٪ من الإنتاج العالمى) نتيجة تسرب المياه للحقول الغنية التى ازداد نزف آبارها .
١٩٣٤	– استخدام الديزل فى تسيير القطارات .

السنة	بيان
	– وصول أول رسالة من بترول العراق عبر خط الأنابيب إلى طرابلس (١٤ يوليو) وحيفا (١٤ أكتوبر) .
١٩٣٦	الكشف عن البترول فى السعودية .
١٩٣٨	– الكشف عن البترول فى الكويت . – تأمين بترول المكسيك .
١٩٣٩	بدء التصدير من السعودية .
١٩٤٠	الكشف عن البترول فى قطر .
١٩٤٦	بدء التصدير من الكويت
١٩٤٩	– الكشف عن البترول فى الجزائر – المكسيك توقع عقود مقاولة مع ٣ شركات منحت حق استرداد ما تنفقه والحصول على ما يتراوح بين ١٥ – ١٨٪ من الإنتاج مقابل التمويل والمخاطر التى تتحملها الشركات .
١٩٥٠	– بدء التصدير من السعودية بخط أنابيب التابلاين . – السعودية تفرض ضريبة دخل على شركات البترول قدرها ٥٠٪ من إجمالى الدخل مخصوما منه مصاريف التشغيل وضرائب الدخل المستحقة لأى بلد أجنبى . – فنزيلا تنتج ١٤,٤٪ من إنتاج العالم .
١٩٥١	– (مارس) حكومة إيران برئاسة « الدكتور مصدق » تعلن تأمم البترول الإيرانى – الكويت تأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات
١٩٥٢	العراق تعقد اتفاقية مع شركات النفط العاملة بأراضيها يقضى بمناصفة الربح بين الحكومة والشركات .
١٩٥٣	قطر تأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات
١٩٥٤	إيران تعدل عن التأميم وتمنح امتيازاً جديداً لاتحاد شركات البترول (الكونسورتيوم) .
١٩٥٥	البحرين تأخذ بمبدأ مناصفة الأرباح مع الشركات
١٩٥٦	– (٣١ أكتوبر) العدوان الثلاثى على مصر وتعطيل قناة السويس ودوران ناقلات

السنة	بيان
	البترول حول رأس الرجاء الصالح .
	– اكتشاف آبار البترول الغنية فى « حاسى مسعود » بالجزائر
١٩٥٧	– بدء إنتاج البترول من نيجيريا
	– مصر تطبق مبدأ المشاركة مع شركة إيراب الفرنسية
١٩٥٨	– اكتشاف البترول فى ليبيا
	– الأرجنتين تبرم عقود مقاولة مع شركات مستغلة ، ومع شركة « أسو وشل »
	– ايران تأخذ بمبدأ المشاركة مع شركتى « بأن أمريكان ، وإينى الإيطالية »
١٩٦٠	(٢٤ سبتمبر) قيام منظمة الأقطار المصدرة للبترول (الأوبك)
١٩٦١	العراق تصدر القانون رقم ٨٠ بسحب جميع الأراضى الممنوحة لشركة نفط العراق باستثناء المناطق التى يجرى استغلالها وتمثل (٠,٥٪) من مساحة العراق .
١٩٦٢	أندونيسيا تبرم عقد مقاولة مع « بان أمريكان » وتحول امتيازات الشركات العالمية العاملة فى أراضيها إلى عقود مقاولة .
١٩٦٥	– السعودية توقع عقد مشاركة مع « شركة أوكسيراب » الفرنسية
	– الجزائر توقع عقد مشاركة مع فرنسا
١٩٦٦	إيران توقع عقد مقاولة مع شركة « إيراب » الفرنسية
١٩٦٧	– العراق توقع عقد مقاولة مع شركة « إيراب » الفرنسية
	– (٥ مارس) وفاة « الدكتور محمد مصدق » بطل الحركة الوطنية فى إيران لتأميم صناعة البترول .
	– (٥ يونيو) هجوم إسرائيلى على مصر وتعطيل الملاحة فى قناة السويس للمرة الثانية وعودة الناقلات للدوران حول رأس الرجاء الصالح .
	– الكويت توقع عقد مشاركة مع شركة « هيسبانولا » الأسبانية
١٩٦٨	(٩ يناير) قيام منظمة (الأقطار العربية المصدرة للبترول) « أوبك » وتوقيع الدول المؤسسة الثلاث : السعودية – ليبيا – الكويت .
١٩٧١	– (١٢ يناير) صدور قرار « الأوبك » رقم ١٢٠/٢١ توحيد سعر البترول فى الدول الأعضاء وإقرار ارتفاع عام موحد فى الأسعار المعلنة .

السنة بيان

- (١٤ فبراير) بدء تطبيق قرار « الأوبك » - توقيع اتفاقية طهران بين دول الخليج والشركات برفع سعر البترول ٣٥ (سنتاً) للبرميل .
- (١٢ أبريل) اتفاق طرابلس بين ليبيا والشركات برفع سعر البترول من ٢,٥٥ من الدولار إلى ٣,٣٤ من الدولار .
- (٧ يونيو) اتفاق حكومة العراق مع الشركات على زيادة السعر المعلن للبترول العراقى المصدر من موانى البحر المتوسط من ٢,٤١ من الدولار للبرميل إلى ٣,٢١ من الدولار للبرميل .
- (٢٣ يوليو) اتفاق بين السعودية « وأرامكو » لرفع السعر المعلن للخام السعودى فى ميناء صيدا من ٢,٣٧ من الدولار للبرميل إلى ٣,١٨ من الدولار للبرميل .

١٩٧٢ (٢٠ يناير) توقيع « اتفاقية جنيف حول التعديلات النقدية » بين دول الخليج وشركات البترول لرفع الأسعار المعلنة بمقدار ٨,٤٩٪ نتيجة لتخفيض الدولار .

١٩٧٣ - (٦ أكتوبر) حرب رمضان .
- (٧ أكتوبر) العراق تؤمم حصص الشركات الأمريكية فى شركة نفط البصرة
- (١٦ أكتوبر) (الأوبك) ترفع الأسعار بنسبة ٧٠٪
- (١٧ أكتوبر) - مؤتمر وزراء البترول العرب يقرر خفض إنتاج البترول ٥٪ تزداد بنسبة ٥٪ كل شهر .
- أبو ظبى تتوقف صادراتها البترولية لأمريكا .
- (١٨ أكتوبر) السعودية تخفض إنتاجها بنسبة ١٠٪ .
- (٢٠ أكتوبر) - السعودية تقرر إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة
- الجزائر تقرر إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة وهولندا
- البحرين تلغى اتفاقاً بينها وبين الولايات المتحدة بمنحها تسهيلات بحرية خاصة .
- (٢١ أكتوبر) العراق يؤمم حصة هولندا فى شركة « شل » التى تساهم فى شركة نفط البصرة .
- (٢٢ أكتوبر) جميع الدول العربية توقف تصدير البترول للولايات المتحدة وهولندا
- (٤ نوفمبر) المؤتمر الثانى لوزراء البترول العرب يقرر خفض الإنتاج بنسبة ٢٥٪

السنة	بيان
	– (٦ نوفمبر) دول السوق الأوربية المشتركة تصدر قراراً بتأييد الحق العربى
	– (١٨ نوفمبر) المؤتمر الثالث لوزراء البترول العرب يقرر عدم تنفيذ نسبة الخصم عن شهر ديسمبر بالنسبة لدول أوربا .
	– (٨ ديسمبر) المؤتمر الرابع لوزراء البترول العرب يوصى برفع الحظر عن أمريكا مع بداية برنامج الانسحاب .
	– (٢٤ ديسمبر) دول الخليج ترفع أسعار البترول بحيث يصل دخل الدولة إلى ٧ دولارات عن كل برميل ، فوصل سعر البترول الخام السعودى إلى ١١,٥ دولار للبرميل فى مقابل ٣,٠١ من الدولار فى أكتوبر ١٩٧٣ .
	(٢٥ ديسمبر) المؤتمر الخامس لوزراء البترول العرب يقلل نسبة الخفض إلى ١٥٪ بدلا من ٢٥٪ .
١٩٧٤	(١٧ مارس) مؤتمر وزراء البترول العرب يقرر رفع الحظر عن تصدير البترول لأمريكا .
١٩٧٥	– (٥ مارس) الكويت تستولى على حصة الشركتين الأجنبيتين (بريتش بتروليوم ، جلف أويل) وأصبحت أول دولة عربية تسيطر على عملياتها البترولية .
	– (٢٧ سبتمبر) (الأوبك) تقرر رفع الأسعار بنسبة ١٠٪ اعتباراً من أول أكتوبر ١٩٧٥ .
	– (٨ ديسمبر) العراق تؤمم الحصص الأجنبية فى شركة نفط البصرة .
١٩٧٦	(١٦ سبتمبر) حكومة قطر توقع اتفاقية بالاستيلاء على حصة الشركات الأجنبية المساهمة فى شركة نفط قطر .

امتياز « وليم دارسى » فى البترول الإيرانى

(وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُم . .)

« قرآن كريم »

« إن امتيازات الغاصبين فى بترول المسلمين هى معصية كبرى لله ، وهى مروق عن الدين . . »

امتياز « ولیم دارسی »

نورد فى البحث التالى نص الامتياز الذى منحه شاه إيران إلى المغامر الإنجليزى « وليم نوكس دارسى » عام ١٩٠١ كأول امتياز من نوعه يعطى المستغل الأجنبى حقوقاً لا يحلم بها ، حتى أن كاتباً محايداً قال عنه « إنه أغرب امتياز من نوعه فى تاريخ الأزمنة الحديثة » .

أهم نصوص الامتياز الممنوح من شاه إيران إلى « وليم نوكس دارسى » فى ٢٨ مايو ١٩٠١ لمدة ٦٠ عاماً * :

١ – لصاحب الامتياز الحق فى التنقيب عن البترول واستغلاله وجعله صالحاً للأغراض التجارية فى كافة أرجاء البلاد لفترة قدرها ٦٠ عاماً . غير أن المادة السادسة استثنت مقاطعات أذربيجان وجيلان ومازانداران واستراباد وخراسان . ومعنى هذا أنه من الوجهة الجغرافية شمل الامتياز أربعة أخماس البلاد .

٢ – لصاحب الامتياز وحده الحق فى مد أنابيب البترول من بلاد فارس بما فى ذلك المقاطعات الخمس المشار إليها . إلى الأنهار الجنوبية أو الساحل الجنوبى على أن يكون ذلك على عاتقه . ووافقت الحكومة على أن تضع تحت تصرفه بلا مقابل الأراضى التى تمتلكها الحكومة أو الأفراد بأجور معتدلة .

٣ – تعهدت الحكومة بإعفاء أراضى ومنتجات الشركة من أى نوع من الضرائب أو غيرها من الرسوم . وأن تعفى آلات ومهمات التنقيب والاستكشاف والاستخراج ومد أنابيب الزيت من الرسوم الجمركية ، وكذلك فإنها تتخذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ نصوص الامتياز . وصيانة المنشآت والأجهزة التى تقام لهذا الغرض . وحماية ممثلى الشركة التى يزمع إنشاءها ووكلائها وخدمها .

٤ – السماح لصاحب الامتياز أن يكوّن شركة أو أكثر على أن تخطر الحكومة الفارسية عن

* حرب البترول فى الشرق الأوسط د . « راشد البراوى » مطبعة المعرفة ١٩٦٢ .

قانونها ورأسمالها وموطن مكاتبها . ويخول لهذه الشركات نفس الحقوق التى كانت لصاحب الامتياز . وتخضع لنفس المسئولية والالتزامات .

٥ – يكون عمال الشركة أو الشركات باستثناء الفنيين منهم . من رعايا الدولة الفارسية .

٦ – للحكومة الحق فى القيام بأى تفتيش تراه لازماً للمحافظة على حقوقها فى موطن الامتياز .

٧ – تصبح كل ملكية الشركة للحكومة الفارسية عند انقضاء مدة الامتياز .

٨ – وتنص المادة ١٧ من العقد على أنه فى حالة نشوء أى خلاف أو اختلاف بين الحكومة والشركات بشأن تفسير العقد أو بشأن حقوق أو مسئوليات أى من الطرفين المتعاقدين . يحال الأمر على حكمين بطهران يختار كل طرف واحدا منهما ، ويعين هذان الحكمان ثالثاً لهما قبل البدء فى التحكيم ، ويكون حكم الرجلين أو العضو الثالث فى حالة اختلافهما نهائيًا .

٩ – ومقابل هذا كله يدفع للحكومة ٢٢٠,٠٠٠ جنيه نقداً ثم مبلغاً مماثلا على صورة أسهم مدفوع ثمنها بالكامل . وكذلك تحصل الحكومة على حصة سنوية قدرها ١٦٪ من صافى أرباح أية شركات قد تتكون بقصد تنفيذ شروط هذا الامتياز (المادتان ٩ ، ١٠) .

ولسنا نرتاب لحظة فى أن نظرة واحدة سريعة إلى هذه النصوص التى أوردناها كافية أن تبين لنا بجلاء مبلغ الغبن الذى وقع على الدولة الفارسية من هذا الامتياز المجحف الذى يذكرنا بمثيل له فى القرن الماضى ، ونقصد به امتياز حفر قناة السويس الذى منحه والى مصر إذ ذاك « محمد سعيد » إلى صديقه الفرنسى « فرديناند دلسبس » . والحق ، أن غرابة نصوص امتياز « دارسى » حملت كاتباً محايداً هو « أنطون موهر » على أن يصفه بأنه أغرب امتياز من نوعه فى تاريخ الأزمنة الحديثة .

الفصل الثانى

شركات البترول العالمية وتحكمها
فى الدول المنتجة والمستهلكة

« إن تحكم الكافرين فى بترول المسلمين له أشد الآثار خطراً على مواردهم الطبيعية .. فضلا عن خطورة هذا التحكم على أرض المسلمين ذاتها »

شركات البترول العالمية
وتحكمها فى الدول المنتجة والمستهلكة

نعرض فى المبحث التالى لتحكم الشركات العالية الكبرى السبع فى سوق البترول ، وكيف تحايلت للحصول على أكبر المنافع من الدول المنتجة والدول المستهلكة ، سالكة فى ذلك كل الطرق حتى القضاء على الشركات الصغرى وتهديد أمن الدول .

* الشركات العالمية السبع الكبرى واستثماراتها وفروعها .
* الحرب بين الشركات الكبرى والشركات الصغرى
* الحرب بين الشركات والدول المنتجة

إيران – الأرجنتين – العراق

* الحرب بين الشركات والدول المستهلكة

الهند – إيطاليا – اليابان

شركات البترول العالمية*
وتحكمها فى الدول المنتجة والمستهلكة

إلى ما قبل رمضان ١٣٩٣ هـ - كان يسيطر على سوق البترول سبع شركات كبرى منها خمس أمريكية وهى :

١ - ستاندرد أويل أوف نيو جرسى

٢ - موبيل أويل

٣ - تكساكو

٤ - شركة الخليج

٥ - ستاندرد كاليفورنيا

٦ - شل

٧ - البترول البريطانية .

وتبلغ استثمارات الشركات الأمريكية الخمس ٥ آلاف مليون جنيه خارج الولايات المتحدة أى ثلث مجموع الاستثمارات الأمريكية خارج أمريكا .

وعلى سبيل المثال . . . أولى الشركات الأمريكية وأكبرها وأقدمها وهى شركة (ستاندرد جيرسى) . تنتج البترول فى ١٤ دولة وتكرره فى ٣٦ دولة وتبيعه فى مائة دولة .

وتبلغ مبيعات هذه الشركة وحدها ٥٠٠٠ مليون جنية سنويًّا .

وكل من هذه الشركات تنشئ لها فروعاً لإدارة عمليات معينة : فرع للتسويق ، للتوزيع وللتكرير ، إلخ وتبيع الشركة الأصلية لفروعها بأسعار مختلفة عن أسعار السوق وتتقاسم الأرباح فيما بينها . . وتستغل الشركات هذه الصلة بينها وبين الفروع فى الضغط على الدول المنتجة . فتعلن خفض سعر بيع الخام فى ميناء التصدير والمفروض أنه تبعاً لذلك تقل أرباحها وأرباح الدولة المنتجة . ولكن الذى يحدث أن الدولة فقط هى التى تخسر أما الشركة فإنها تبيع البترول الخام

* عن كتاب « حرب البترول » للأستاذ « محسن محمد » الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .

للشركات الفرعية التى تتولى نقله وتكريره وتسويقه وبيعه فى النهاية للمستهلك بسعر مرتفع وتكون الحصيلة النهائية للشركة الأم بفروعها . .

وأعضاء مجالس إدارات الشركات الكبرى يشغلون مناصب فى مجالس إدارات الشركات الفرعية للتوجيه والإشراف والمتابعة والتنسيق ، حتى أنه وجد أن عضواً فى مجلس إدارة إحدى هذه الشركات . يشغل فى نفس الوقت عضوية مجلس إدارة ١٢ شركة بين إيران ودبى ودولة الإمارات . . بل وحتى فى مجلس إدارة الشركة الفرنسية فى باريس وفى ضوء هذا كله فإن هذه الشركات العملاقه عندما تحارب دولة أو شركة أخرى فإنها تحارب فى قسوة وفى ضراوة وتستطيع أن تؤدى إلى إفلاس دول وخراب شركات ، وبالذات الشركات الصغرى المستقلة التى لا تتبع الاحتكار السباعى العالمى أى الذى يضم الشركات السبع الكبرى .

وهذه الشركات الكبرى بما لديها من رءوس أموال وأرباح تستطيع أن تخفض الأسعار إلى الحد الذى تفقد فيه بعض ما لديها من فائض ، وفى ذلك الوقت تكون الشركات الصغيرة قد ماتت .

الحرب بين الشركات الكبرى والصغرى :

فى سنة ١٩٦٦ خفضت (ستاندرد جرسى) أسعار بيع البنزين فى أوربا كلها — فاضطرت الشركات الست الأخرى إلى تخفيض الأسعار . وكلف هذا التخفيض الشركات ٣٠ مليون جنيه فى انجلترا وحدها . ولم يكن أمام الشركات الصغرى إلا أن تخفض أسعارها أيضاً وتتحمل الخسارة حتى لا تخرج عن السوق . وتكرار التجربة ضد الشركات الصغيرة يؤدى إلى إفلاسها . . ومن هنا تخضع وتنحنى .

وبعض الشركات ترغم محطات البنزين على ألا تبيع منتجات الشركات الأخرى المنافسة من زيوت تشحيم .

الحرب بين الشركات والدول المنتجة :

— أممت إيران شركة البترول الإنجليزية الإيرانية فى أول مايو ١٩٥١ ، ورفضت مقترحات الشركة بتسوية النزاع . وأنذرت الخبراء بالعمل مع الحكومة الإيرانية أو مغادرة البلاد فسافر آخر العاملين الإنجليز يوم ٣ أكتوبر من نفس العام .

ولم يكن لدى إيران خبراء للإنتاج أو التسويق . وفرضت الحكومة البريطانية حصاراً على بترول إيران تتابع من يشتريه بالقضايا .

وخلال العامين التاليين صدرت إيران ١٣٢ ألف طن من البترول . وكانت قد صدّرت فى كل من العامين السابقين ٥٤ مليون طن . وتحملت الحكومة الإيرانية ٢٠ مليون جنية سنويًّا مرتبات وأجور ٧٠ ألف موظف وعامل .

واستطاعت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية . ولها حصص فى بترول الكويت والعراق أن ترفع إنتاج الكويت خلال العامين من ١٧ مليون طن إلى ٤٢ مليون طن سنويًّا وإنتاج العراق من ٨ ملايين طن إلى ٢٧ مليون طن سنويًّا

واضطرت إيران إلى الخضوع . وعزل « مصدق » . . عزلته شركات البترول بنفوذها . .

- الأرجنتين ألغت تأميم البترول فى عام ١٩٥٨ وسمحت للشركات الأجنبية بالعمل فى البلاد للتنقيب والبحث والاستغلال . وكان السبب وراء هذا القرار أن الأرجنتين وجدت نفسها تدفع مبالغ طائلة بالعملات الصعبة لاستيراد البترول .

وبعد إلغاء التأميم استطاعت الشركات الأجنبية مضاعفة إنتاج البترول الأرجنتينى ٣ مرات .

- فى سنة ١٩٥٩ بدأت المباحثات بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق لتعديل عقود الامتياز . وطالت المفاوضات ٣ سنوات لجأت الشركة خلالها إلى أسلوب جديد فى الضغط على الحكومة العراقية لعدم زيادة إنتاج البترول فلا تزيد إيرادات الحكومة منه . فى الوقت الذى اشتدت فيه حاجة الحكومة للمال . بينما ارتفعت أرقام الإنتاج فى الدول المجاورة بين ٩٪ ، ١٢٪ لم يزد إنتاج العراق عن نصف فى المائة . بل وفى أحد الشهور دخلت المفاوضات بين شركة البترول والحكومة مرحلة حرجة فلجأت الشركة إلى تخفيض الإنتاج بنسبة ٣٠٪ .

الحرب بين الشركات والدول المستهلكة :

- احتجت الهند فى أواخر الخمسينات على شركات البترول لأنها تبيع لها البترول بسعر مرتفع وطلبت تخفيض السعر ٢٢٪ . وتقدم الاتحاد السوفيتى ليساند الهند ويصدر إليها البترول فاضطرت الشركات إلى تخفيض الأسعار ولكن بأقل من النسبة المطلوبة .

- وضع حلف الأطلنطى قواعد لتجارة البترول مع الاتحاد السوفيتى ، ولكن إيطاليا خرقت هذه القواعد عندما عقدت اتفاقا مع الاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٣ ، لتحصل على ١٦٪ من

استهلاكها البترولى بسعر أقل ٣٠٪ من السعر التى تدفعه إيطاليا للشركات الكبرى ، وذلك مقابل استيراد أنابيب الصلب من إيطاليا .

– أنشأت سيلان شركة وطنية لاستيراد البترول . . أى أممت استيراده فتدخلت الحكومة الأمريكية لمساعدة شركاتها وحمايتها ومنعت المساعدات الاقتصادية عن سيلان .

– أرغمت الحكومة الأمريكية اليابان على أن تصدر فى عام ١٩٥٠ قراراً بالسماح لشركات البترول الأجنبية بالمساهمة بخمسين فى المائة فى رءوس الأموال لمصانع تكرير البترول اليابانية مقابل تعهد هذه الشركات بأن تقدم لمصانع التكرير كل ما تحتاجه من البترول .

واليابان تكره دواما السماح للشركات الأجنبية بالمشاركة والمساهمة فى الشركات اليابانية ، ولكنها اضطرت للاستسلام للمحتلين الأمريكيين ، وصدر قرار بذلك ، وشجعت الشركات مصانع اليابان على أن تتحول من الفحم إلى البترول ، لأن الشركات الأمريكية واليابانية تربح أكثر من هذه العملية .

وفى سنة ١٩٥٠ كان البترول يمثل ٧٪ من الطاقة التى تستهلكها اليابان مقابل ٦٠٪ فحم ، ولكن بعد هذا القانون أصبح الفحم يمثل ١٧٪ فقط والبترول ٧٤٪ من الطاقة ، والزيادة فى استهلاك البترول فى اليابان تبلغ ٢٠٪ سنويًّا . وأصبحت الصناعات الكيماوية اليابانية من الصناعة الثانية فى العالم بعد أمريكا تعتمد على البترول ومن هنا خطورة عدم وصول البترول إلى اليابان ، وكانت البداية قرار صدر عام ١٩٥٠ لصالح شركات البترول الأمريكية ، فاستغله العرب فى حربهم البترولية ضد اليابان فى عام ١٩٧٣ .

الفصل الثالث

الاحتكار العالمى لسوق البترول

« لقد وضع خصوم الإسلام مخططات عدوانية باغية لاستنزاف ثروة المسلمين الذين كانوا أعزة فى بلادهم ، ففقدوا بعض أطرافها . . وها هم اليوم يصدرون أرضهم بتمكينهم الغاصبين من بترول المسلمين . »

الاحتكار العالمى لسوق البترول

أشخاص قلائل هم الذين كانوا يسيطرون – فى أيام الاستعمار الذهبية – على مقدرات ثروات الدول النامية . . وكان من هؤلاء المغامر الهولندى « هنرى ديتربنج » الذى كون أكبر احتكار عالمى للتحكم فى البترول . .

ما هى قصة هذا الاحتكار وكيف تطور بعد ذلك .

* كيف نشأ الاحتكار العالمى للبترول .
* « ديتربنج » واتفاق الثلاثة الكبار فى « التاكارى »
* كيف تحكم الاحتكار فى سوق البترول
* انخفاض سعر البترول لزيادة الضغط على الدول المنتجة
* اتفاق مناصفة الأرباح وكيف استفادت منه الشركات
* البترول العربى المستورد أقل تكلفة من بترول أمريكا .

الاحتكار العالمى لسوق البترول*

كيف نشأ الاحتكار العالمى للبترول ؟

بدأ الاحتكار العالمى لسوق البترول فكرة فى رأس الهولاندى « هنرى ديترينج » رئيس مجلس إدارة « شركة شل » حيث بدأ بالاندماج بين شركة شل وشركة البترول الملكية الهولندية عام ١٩٠٧ تحت اسم (شل) .

وفى سنة ١٩٢٨ كان « ديترينج » قوة لا يستهان بها فى عالم البترول ، ولكنه رأى قوة المنافسة وضروراتها بين شركات البترول التى تتنافس على الأسواق . . وكل شركة تعرض سعراً أقل لتحطيم منافستها . . مما أدى إلى اضطراب الأسعار فى كل الأسواق .

وكان أكثر من نصف البترول الذى ينتج فى نصف الكرة الغربى فى يد ٣ شركات هى :
ستاندرد الأمريكية
وشركة البترول الإنجليزية الإيرانية
وأخيراً شركة شل . . .

وكان الكساد الاقتصادى العالمى يطل برأسه . . والبترول يتزايد إنتاجه على استهلاكه . فدعا « ديترينج » رئيس شركة ستاندرد والشركة الإنجليزية الإيرانية إلى بيته فى « أكناكارى » فى سكوتلندا حيث يقيم عندما يريد الصيد والراحة .

وهناك بعيداً عن العالم كله . . اتفق الثلاثة الكبار « والترتيجل – الأمريكى – واللورد جون كادمان – البريطانى – وديترينج » على ما عرف فى عالم البترول باسم – (اتفاقية أكناكارى) . . رمزاً إلى القصر الصيفى فى سكوتلندا .

وهذا الاتفاق الذى وقع يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٨ سمى اتفاق النوايا ويتضمن سبع بنود خلاصتها ألا تتنافس هذه الشركات فيما بينها . . وتجميد أسعار البترول . . التيسيرات فى الشحن والنقل والتفريغ . . وتحديد أسعار الناقلات . . إلخ .

* حرب البترول – مرجع سبق ذكره .

وبهذه الطريقة تكون أول وأكبر احتكار للبترول فى العالم الغربى ضد البترول العربى .

وقد انضمت إليه باقى الشركات البترولية الكبيرة والصغيرة . . خلال المدة من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٣٤ ووقعت اتفاقيات مكملة ومتممة له وأصبح هذا الاحتكار يسيطر على سوق البترول العالمى والشركات تجتمع أسبوعيًا لتنظيم العمل فيما بينها أو بعبارة أخرى تقتسم السوق فيما بينها . .

وكانت هناك « خيانات » بينها وبين بعضها ولكنها كانت « خيانات » صغيرة للغاية لا تؤثر فى جوهر الأمور . . أو لا تؤدى إلى تقلبات ضخمة فى السوق . .

واتفق فى « أكنا كارى » على أن كل سوق بترولية تأخذ من أقرب الحقول إليها بدلا من نفقات النقل الكثيرة .

وعلى سبيل المثال إذا أرادت الهند أن تحصل على البترول فإن أقرب الحقول البترولية إليها توجد فى إيران ، وعلى هذا الأساس يشحن البترول الإيرانى إلى الهند وحتى ولو لم يكن للشركة الأمريكية التى تبيع بترولها فى الهند . . حقل فى إيران . .

والسؤال كيف . . ؟

والجواب أن الشركة الإنجليزية تقدم البترول لإيران . . والشركة الأمريكية تشحن البترول من الولايات المتحدة إلى بريطانيا . . وهذه المسافة أقرب .. بدلا من شحن البترول الإيرانى إلى إنجلترا . .

ولكن المشكلة كانت فى تحديد سعر البترول حتى تستطيع الشركات تصفية الحساب فيما بينها وكذلك مع المشترين .

فى اتفاق « أكنا كارى » قيل إن الولايات المتحدة تنتج ٧٠٪ من بترول العالم فى الولايات المتحدة . . وعلى وجه التحديد فى خليج المكسيك . .

وعلى ذلك أصبح سعر البترول فى خليج المكسيك هو السعر العالمى .

فإذا باعت إحدى دول الخليج مثلا برميلاً من البترول إلى إنجلترا ، فإن السعر فى هذه الحالة يحدد على أساس سعر البترول فى خليج المكسيك مضافا إليه نفقات الشحن من خليج المكسيك إلى الميناء البريطانى .

وإذا باعت إيران برميلا من البترول إلى الهند فإن الأساس هو سعة هذا البرميل مضافا إليه نفقات النقل من خليج المكسيك إلى الهند ، ولا تحسب نفقات الشحن على أساس أن برميل

البترول نقل من إيران القريبة إلى الهند .

وهنا فى مصر عندما اكتشف البترول فى خليج السويس كانت شركة البترول الإنجليزية المصرية تنقل البترول من الخليج إلى مدينة السويس وهى مسافة قريبة جداً . وبالسيارة ومع ذلك كانت الشركة تحسب السعر على أساس خليج المكسيك مضافاً إليه نفقات الشحن من خليج المكسيك إلى السويس . . . وبذلك تربح شركة البترول الإنجليزية المصرية نفقات الشحن التى تدفعها والتى لا وجود لها فى مثل هذه الحالة .

وكانت الشركات تربح كثيراً عندما تتبادل فيما بينها الأسواق فتنقل البترول من الحقول القريبة حتى أسواق الاستهلاك وتحصل على فرق عمليات الشحن أو تتقاسمها فيما بينها .

فإن اتفاق سكوتلندا لا يطبق إذا تمت عمليات البيع بين الشركات وبعضها . . وبهذه الطريقة تضاعفت أرباح الشركات . .

وكان من مزايا اتفاق – أكناكارى – عدم تنافس الشركات فيما بينها .

وقد حدث فى يناير عام ١٩٣٦ أن وجدت هذه الشركات أن شركة ترام مدينة ستوكهلم تحصل على البترول بسعر منخفض فاتفق على أن ترفع (شركة شل) ثمن البترول بنسبة ٢٠٪ واضطرت إدارة الترام فى ستوكهلم إلى قبول السعر المرتفع . . لأنها لم تجد من يعطيها البترول بسعر أقل بسبب اتفاق الشركات أو احتكار الشركات .

وأصبح اتفاق – أكناكارى – فى عالم مثل الوصايا العشر غير قابلة للمناقشة ولا للتعديل . . وقبلته كل الشركات لأنها تربح من ورائه فضلا عن أنها تستطيع تخفيض الإنتاج وزيادته حسب الظروف . وتحد من إنتاج الحقول الجديدة إذا أرادت والدول المنتجة لا تملك إزاء هدا الاحتكار أية قوة . .

والولايات المتحدة حتى سنة ١٩٣٨ تنتج أكثر من ٦٨ ٪ من بترول العالم الغربى وتستطيع أن تسد النقص وتوفر حاجة الاستهلاك فى أى مكان .

باختصار اتفاقية « أكناكارى » أنهت المنافسة بين شركات البترول .

تطور الاحتكار فى سوق البترول :

قامت الحرب العالمية الثانية وتعذر شحن البترول من الخليج إلى أوربا وبدأت الولايات المتحدة تمد بريطانيا بحاجتها من البترول . .

وفى نفس الوقت انتقلت العمليات الحربية إلى الشرق الأقصى . ووجدت بريطانيا أنه من المستحيل عليها أن تدفع بالإضافة إلى ثمن البرميل الذى تتسلمه فى إيران نفسها نحو ١,١٠٠ دولار لكل برميل وهو قيمة شحن البترول من خليج المكسيك إلى إيران أى مسافة ٨٥٠٠ ميل . . فى حين أن البرميل اشترى فى إيران وسلم فى إيران .

وبانتهاء الحرب جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن « الوهمية » من خليج المكسيك . . أو خفض هذه التكاليف على الأقل .

ونجحت الشركات فى ذلك فجعلت تكاليف الشحن كأن البترول قد بيع فى لندن ، أو ميناء روتردام الهولندى ، وسرت هذه القاعدة فترة ثم تحطمت .

الفرق بين البترول وغيره من المواد الخام والسلع الأخرى أنه لا يخضع لنظام العرض والطلب .

فى سنة ١٩٥٠ بدأت شركات البترول . تحدد سعر بترول كل دولة فى الشرق الأوسط يعرف باسم السعر المعلن (للبترول) وعلى أساس هذا السعر تحتسب حصة الحكومة فى الدول المنتجة للبترول . . والضرائب المستحقة على الشركة والإتاوة إلخ . . وكان السبب فى نشأة نظام السعر المعلن هو أن فنزيلا حددت قاعدة المناصفة فى الربح . . ولم يكن هناك نظام وقانون للضرائب فى دول الشرق الأوسط فنشأ السعر المعلن لتحدد على أساسه الضرائب وكل شىء .

قام السعر المعلن قاعدة حديدية لا تستطيع أن تحطمها أية دولة مهما كان إنتاجها فقد ظلت الشركات متحدة عند السعر المعلن لا تتنافس عليه . . تخفضه ولكنها لا ترفعه أبداً .

وإذا كانت اتفاقية « أكناكارى » قد أقامت العقبات أمام أرباح الدول العربية ، فإن نظام السعر المعلن الذى حل محل (أكناكارى) . . كان استغلالا أسوأ .

وكل دولة منتجة – كما هو معروف – تحصل على كمية من البترول من إنتاجها وذلك لا ستهلاكها المحلى . . وتبيع منها ما ترغب بالسعر الحر . . ولكن نتيجة لاتحاد الشركات بقى سعر البترول الحر . . أقل من سعر البترول المعلن ولذلك اضطرت الحكومات المنتجة إلى بيع بترولها الحر للشركات بالسعر المعلن . . باعتباره أفضل الأسعار . .

* * *

نظرة إلى تطور أسعار البترول العربى تدعو للدهشة .

فى الأربعينيات نجد أن السعر المعلن لبرميل البترول كان ١,٠٥ من الدولار ، ثم ارتفع ليصبح ١,٢٣ من الدولار .

وفى مارس عام ١٩٤٨ قبل حرب فلسطين كان ثمن البرميل ٢,٢١ من الدولار .

وبعد ذلك بدأ السعر ينخفض لزيادة إنتاج البترول السعودى . . وبترول الخليج . . إلخ .

البترول السعودى كان إنتاجه عام ١٩٣٨ نصف مليون برميل سنويا . . وفى عام ١٩٤٦ كان أقل من نصف مليون برميل يوميًا .

وكانت حركة السعر تتناسب مع الإنتاج . . فينخفض السعر بزيادة الإنتاج ولذلك نجد أن السعر المعلن للبرميل فى أوائل عام ١٩٤٩ كان ١,٨٨ من الدولار .

وفى أواخر عام ١٩٤٩ ينخفض السعر ليصبح ١,٧٥ من الدولار .

وعندما زاد الإنتاج من البترول السعودى عام ١٩٥٠ نجد السعر فى أوائل الخمسينيات يصبح ١,٦٥ من الدولار للبرميل .

لقد توقف إنتاج البترول الإيرانى عام ١٩٥٦ واستمر الإنتاج الإيرانى موقوفاً ٣ سنوات بعد إعلان « مصدق » تأميم البترول . ومع ذلك فإن هذه الفترة بالذات هى فترة تخفيض أسعار البترول لزيادة الضغط على إيران . . وتهديد كل الدول المنتجة .

وفى أبريل عام ١٩٥٣ ينخفض السعر مرة أخرى ليصبح ١,٥٠ من الدولار للبرميل ومع زيادة إنتاج البترول . . ودخول الاتحاد السوفيتى بائعاً لكميات ضخمة من بترولە فى أوربا ومع رغبة الشركات فى الاستمرار بالاحتفاظ بأرباحها نجد أن سعر البترول بالخليج ينخفض من جديد ليصبح ١,٣٥ من الدولار للبرميل .

فإذا عرفنا أن مجهودات مضنية فى المفاوضات والإلحاح والضغط أدت إلى أن تصل الدول المنتجة إلى اتفاق مع الشركات تحصل بمقتضاه الدول العربية على تقسيم الربح مناصفة عرفنا أن كل تخفيض فى السعر المعلن يعنى تخفيضاً ضخماً فى إيراد الدول صاحبة البترول .

وطريقة حساب نصيب الشركة والدولة يتلخص فى خصم كل تكاليف البحث والإنتاج أولا ثم توزيع الربح مناصفة بين الاثنين بعد ذلك .

ويكفى أن تعرف أن السعودية ظلت أكثر من عشرين عاماً تحصل على ١٩٪ فقط من ثمن برميل البترول . . أى ٢١ سنتاً فقط .

وكانت الشركة تربح ٨٥ سنتاً فى البرميل الواحد . . فكان الشركة تربح فى البرميل ٤ أضعاف ما تربحه السعودية التى تمتلك البترول . . والتى يوجد فى أرضها . . البترول .

وكان باقى الربح يذهب إلى الشركة المنتجة للبترول والناقلات والتوزيع .

وفى سنة واحدة ٦١/٦٠ خسرت السعودية ٣٠ مليون دولار بسبب تخفيض الأسعار.

وتجد فى نفس الوقت أن فنزويلا أصرت على أن تكون حصتها فى الربح ٦٠٪ لا ٥٠٪ كما كانت تعامل الدول العربية.

وعندما انخفضت أسعار بترول الخليج إلى درجة كبيرة.. فرضت الولايات المتحدة رسوم استيراد على البترول، ثم قيودا على استيراد البترول.. أى تحديد حصة لمن يستورد من البترول

وكان السبب فى هذه الإجراءات جميعها أن البترول العربى أرخص فى تكاليف إنتاجه.. مما يؤدى إلى زيادة صادراته للولايات المتحدة، فيتنافس بترولها ويتغلب عليه برغم نفقات الشحن.

فإذا أضفنا إلى ذلك تكاليف الشحن «الوهمية» طبقاً لاتفاقية (أكناكارى) عرفنا أن هذه الإجراءات جميعها مقصود بها - فى المقام الأول - الحد من منافسة البترول العربى للبترول الأمريكى فضلا عن زيادة أرباح الشركات.

يضاف إلى هذا كله أن وصول البترول العربى إلى الولايات المتحدة دون قيود سيترتب عليه إغلاق ٣٧٧ ألف بئر للبترول فى أمريكا وذلك فى اليوم التالى لوصول البترول العربى.

وهذه الآبار تنتج فى المتوسط بين ٣ و ٤ براميل فقط من البترول فى اليوم.

على حين أن متوسط إنتاج بئر البترول ٦٠٠٠ برميل كل يوم.

وفى الولايات المتحدة نحو ٧٠٠ ألف بئر للبترول.

وترجمة هذه الأرقام جميعها أن الولايات المتحدة ستضطر إلى إغلاق أكثر من نصف آبار البترول فيها إذا سمحت بدخول البترول العربى بسعر التكلفة بالإضافة إلى نفقات الشحن.

وهذه النتائج أحصاها بدقة تقرير رسمى قدم للرئيس الأمريكى نيكسون فى أواخر عام ١٩٦٩ وقد اشترك فى وضعه ٧ من الوزراء الأمريكيين وعدد كبير من أساتذة الجامعة وخبراء البترول.

ومن هنا نعرف لماذا أصدر الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» قانوناً عام ١٩٥٩ بتحديد حصص لاستيراد البترول الأمريكى يمنع وصول البترول رخيصاً إلى الشواطىء الأمريكية.. يقصد البترول العربى طبعاً.

وكان سعر البرميل من البترول الأمريكى ٣,٥ من الدولار.

وسعر البترول العربى أقل من دولارين.

الفصل الرابع

تطور تسعير البترول

« إن بترول المسلمين يصب خيره فى مصارف وجيوب أعداء الدين .. وإن التضخم العالمى المخطط له من خصوم المسلمين من ناحية ، وارتفاع أسعار منتجاتهم المصنوعة من ناحية أخرى ، يؤثران على القيمة الحقيقية لمداخل البترول .. بحيث تصبح فى المدى الطويل غير ذات فائدة ولا ثمرة .. »

تطور تسعير البترول

كيف كان يحسب سعر البترول العربى على أساس سعر خليج المكسيك .. ما هى النقطة الأساسية ؟ كيف كانت الشركات العالمية تتحكم فى سعر البترول لصالحها ؟ .

* نظام النقطة الأساسية .
* الأسعار كانت تحسب على أساس أنها قادمة من خليج المكسيك
* تزايد الأسعار جغرافيا .
* نقطة أساس جديدة فى رومانيا
* تخفيض سعر البترول العربى .
* إنشاء نقط أساس جديدة
* تغير أسعار بترول الشرق الأوسط حتى إنشاء (الأوبك) .

تطور تسعير البترول قبل قيام (الأوبك)* :

يعتمد تسعير البترول الخام ومنتجاته على نظام النقطة الأساسية . وفى أوائل العقد الثالث من القرن الحالى . عندما كانت الولايات المتحدة (وخاصة الولايات الواقعة على خليج المكسيك) والمكسيك ، هما أكبر دولتين مصدرتين للبترول ، كان من الطبيعى أن تؤثر أسعار بترول خليج المكسيك فى أسعار بقيةالمصدرين الصغار فى السوق العالمية . وقد أدى هذا إيجاد نظام « النقطة الأساسية » لصناعة البترول العالمية ، بمعنى أن الأسعار كانت تحسب فى جميع أنحاء العالم وكأن البترول آت من خليج المكسيك ، بصرف النظر عن مكان استخراجه ، وكانت تفرض على المشترين أسعار معادلة للأسعار فى خليج المكسيك ، مضافًا إليها ما يعادل أسعار الشحن من ذلك الخليج إلى مكان التسليم . وعلى ذلك ، فإنه حين كان البترول يورد إلى بومباى . ولما كانت أسعار الشحن المدفوعة هذه تزيد كثيرًا عن نفقات الشحن من عبدان إلى بومباى ، فإن المشترى كان يضطر إذن إلى دفع مصاريف شحن « وهمية » بالإضافة إلى الثمن الأساسى ومصاريف الشحن الفعلية ، ومن ناحية أخرى ، فإنه عندما كان البترول يشحن من عبدان إلى لندن ، وهى حالة تكون فيها أسعار الشحن (من عبدان إلى لندن) أكثر ارتفاعًا من أسعار الشحن من خليج المكسيك إلى لندن ، كانت الشركة الموردة تتحمل الفرق بين أسعار الشحن من خليج المكسيك إلى لندن ، وبين أسعار الشحن من عبدان إلى لندن .

وعلى ذلك ، « فإن الأسعار كانت تتزايد جغرافيًا كلما اتجهنا بعيدًا عن خليج المكسيك حتى تصل إلى أقصاها على الجانب الآخر من العالم » ، وكان الخط الذى يمر بالمناطق التى يصل فيها السعر إلى أقصاه يسمى (خط تقسيم السعر) ، تشبهًا فى ذلك بما يفهم من (خط تقسيم المياه) فى الجغرافيا الطبيعية . وكان خط تقسيم السعر قبل الحرب العالمية الثانية يبدأ فى المحيط الهندى ، جنوب بورما عادة ، متخذًا له مسارًا تقريبيًا إلى الشمال والجنوب ، « ويمكننا أن نضيف إلى ذلك أن هذا النظام كان يسرى على البترول الخام كما يسرى على منتجات التكرير » . وعندما برزت فنزويلا إلى الميدان كبلد رئيسى منتج للبترول فى أواخر العقد الثالث ، لم يؤد ظهورها إلى حدوث أى تغيير فى هذا النمط . فنظرًا لأن معظم صادرات البترول الفنزويلى كانت تذهب إلى سواحل

* اقتصاديات البترول فى الشرق الأوسط – تأليف « شارل عيسوى ، ومحمد يجانه » سلسلة الألف كتاب مطبعة سجل العرب ١٩٦٦ .

الأطلنطى فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى أوربا ، ونظرًا لأن أسعار الشحن البحرى من فنزويلا إلى سواحل الأطلنطى مساوية تمامًا لأسعار الشحن البحرى من خليج المكسيك إلى سواحل الأطلنطى ، كان من المنطق أن تسرى على البترول الفنزويلى الخام نفس أسعار خليج المكسيك بعد خصم ضريبة الاستيراد المفروضة فى الولايات المتحدة على البترول الأجنبى ، وأن تسعر المنتجات البترولية المكررة على أساس مماثل . وعندما تقررت فى الثلاثينيات نقطة أساس أخرى فى ميناء كونستانزا لصادرات البترول من رومانيا ، لم يؤدِّ ذلك إلى أى اضطراب فى النظام القائم إلا فى حالات متفرقة كانت تحدث من وقت لآخر فى حوض البحر المتوسط وفى أوربا الوسطى .

وكان سبب ذلك – من ناحية – أن حجم صادرات رومانيا لم يحدث أبدًا أن زاد على مجرد جزء صغير من حجم تجارة البترول العالمية ، ومن ناحية أخرى أنه لما كانت شركات البترول العالمية تملك أنصبة كبيرة فى إنتاج رومانيا « فان المعروض فى كونستانزا لم تكن أسعاره مستقلة تمامًا عن أسعار الولايات المتحدة ، إذ كانت تميل بصفة عامة إلى مسايرة تغيرات أسعار البترول الأمريكى فى خليج المكسيك .

وقد تعرضت العوامل التى ينهض عليها هذا النظام لتغيرات هامة خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها ، لأن الأهمية النسبية لنصف الكرة الغربى الذى كان يمثل المورد الرئيسى لسوق البترول العالمية قد تضاءلت ، فى حين تزايدت أهمية الشرق الأوسط كمورد لهذه السوق تزايدًا كبيرًا . ولم يكن هناك مفر من أن يؤدى هذا التغير فى الميزان إلى التأثير على نظام « النقطة الأساسية » .

وفى خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما تضخمت شحنات البترول من الشرق الأوسط ، أخذ ضيق الحكومة البريطانية يتزايد من جراء تكاليف الشحن « الوهمية » المفروضة على صادرات البترول ، وانتهت المفاوضات مع شركات البترول إلى تحديد نقطة أساس جديدة فى عام ١٩٤٥ ، تقع فى الخليج العربى ، بأسعار تطابق ، من الناحية العملية أسعار خليج المكسيك ، بمعنى أن المشترين لبترول الشرق الأوسط بدءوا منذ ذلك التاريخ يدفعون الأسعار المعلنة للبترول فى خليج المكسيك ، مضافًا إليها نفقات الشحن من أقرب مصدر للتوريد . وبتطبيق هذا النظام ، تكون أسعار بترول الشرق الأوسط أقل من نظائرها من نصف الكرة الغربى ، أى فى الأماكن الواقعة شرق السويس ، وفى حوض البحر المتوسط ممتدًا غربًا حتى إيطاليا ، وبذلك تأسس خطان لتقسيم الأسعار ، أولهما فى الغرب قرب جزيرة مالطة ، والثانى فى الشرق ، إلى الغرب من هاواى .

وفى أوائل الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أدى اكتشاف احتياطيات جديدة هائلة

للبترول فى الشرق الأوسط . والقلق المتزايد من خشية نفاد احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية . وتزايد احتياجات أوربا من الوقود . أدى هذا كله إلى زيادة الإنتاج من الشرق الأوسط . حيث استلزم هذا ضرورة خفض السعر النسبى لبترول الشرق الأوسط الخام كى يتمكن من التنافس مع بترول نصف الكرة الغربى فى أوربا الغربية . وعلى ذلك . فإنه عندما رفعت أسعار خليج المكسيك للبترول الخام فى ١٩٤٥ – ١٩٤٧ بمقدار ١.٣٢ من دولار للبرميل (فبلغت ٢.١٨ من الدولار للبرميل الواحدة وما أن حل شهر مارس ١٩٤٨ . حتى كانت كل الشركات الكبرى المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط قد وضعت سعرًا موحدًا للبترول العربى قدره ٢.١٨ من الدولار للبرميل (٣٤ درجة) . وهو سعر يؤدى – بعد إضافة سعر الشحن – إلى تعادل السعرين الأساسيين لبترول خليج المكسيك وبترول الشرق الأوسط فى لندن . وفى مايو ١٩٤٨ . خفضت أسعار الخليج العربى إلى ٢,٠٢ من الدولار للبرميل . وكان الغرض من ذلك تمكين بترول الشرق الأوسط من التنافس مع بترول فنزويلا فى أوربا الغربية . ولما كانت الأسعار الفنزويلية قد ظلت متساوية مع أسعار خليج المكسيك (ناقصة قيمة الضريبة السابق ذكرها التى تفرض على واردات البترول إلى الولايات المتحدة الأمريكية) ، فى حين كانت أسعار الشحن من فنزويلا إلى أوربا الغربية تقل عن أسعار الشحن من الولايات المتحدة إلى أوربا الغربية بمقدار ١٥ سنتًا للبرميل الواحد ، فقد استلزم ذلك ضرورة تخفيض أسعار بترول الشرق الأوسط إلى ما يقل قليلا عن أسعار البترول الفنزويلى فى أوربا الغربية .

وفى عام ١٩٤٩ ، عندما أدى ضعف الأسواق إلى خفض الإنتاج فى الولايات المتحدة وفنزويلا ، وتحت الضغط الذى فرضته إدارة التعاون الاقتصادى التى كانت تمول توريد البترول الخام إلى أوربا ، خفضت أسعار بترول الشرق الأوسط فى أبريل من ذلك العام بمقدار ١٥ سنتًا ، فأصبح السعر ١,٨٨ من الدولار للبرميل ، ثم حدث تخفيض آخر قدره ١٣ سنتًا فى يوليو ، فأتاح ذلك لبترول الشرق الأوسط أن ينافس بترول فنزويلا على ساحل الولايات المتحدة المطل على المحيط الأطلسى بأن أدى إلى تساوى الأسعار فى نيويورك على أساس أسعار الشحن فى ذلك التاريخ ، التى كانت قد انخفضت انخفاضًا ملموسًا فى أواخر ١٩٤٨ وأوائل ١٩٤٩ . وقد ظل هذا المبدأ ساريًا منذ ذلك التاريخ ، وإن كانت أسعار التسليم والأسعار المحققة قد تأثرت بالتغييرات التى طرأت على أسعار الشحن ، وبما يمنح من خصم فى بعض الأحوال .

وجدير بنا فى هذه المرحلة أن نذكر النقط الأساسية الأخرى ، فبعد إنشاء النقطة الأساسية

للخليج العربى ، جرى تسعير كميات البترول الصغيرة التى كانت تنساب من العراق عبر خطوط الأنابيب إلى البحر المتوسط على نحو تنافس فيه أسعارها أسعار بترول الخليج العربى ، أى أن أسعارها زيدت بما يعادل أسعار الشحن من الخليج العربى إلى البحر المتوسط ، بما فى ذلك رسوم العبور فى قناة السويس .

وقد طبق نفس نظام التسعير على البترول المنقول عبر أنابيب التابلاين وعبر خط الأنابيب الضخم الممتد من كركوك إلى بانياس . كما أن هناك نقطة أساس أخرى تقررت فى أندونيسيا ، حيث يتم بتحديد أسعار البترول الخام ومنتجاته بحيث تتعادل أسعار تسليمها مع أسعار الكميات الضخمة من البترول الذى يتم توريده من الشرق الأوسط ، إلا أن كمية البترول الأندونيسى ضئيلة ، مما يجعل تأثيرها محدودًا إلى درجة بعيدة .

أما البترول الجزائرى ، فقد تحدد له فى عام ١٩٥٩ سعر أدى إلى خفض السعر القائم « بحوالى خمسة فى المائة من السعر القائم » ، الذى كان قد تحدد على أساس أسعار الخليج العربى مضافًا إليها أسعار الشحن إلى هذه المنطقة من ساحل البحر المتوسط .

كما أن زيادات الأسعار فى الخليج العربى فى ١٩٥٢ وفى ١٩٥٧ خلال أزمة السويس كانت مصحوبة بتغيرات مماثلة – وإن كانت أقل قليلا – فى الولايات المتحدة وفنزويلا ، ربما كان الباعث عليه ما قامت به حكومة فنزويلا فى أواخر ١٩٥٩ ن تعديل جدول ضريبة الإيراد فى بلادها لتزيد نصيبها من دخل البترول . إلا أن شركات البترول ادعت أن هذه التخفيضات قد أجريت بهدف مواجهة المنافسة المتزايدة من جانب الاتحاد السوفيتى وشركات البترول المستقلة .

ولكن التخفيض الصغير الآخر فى أسعار بترول فنزويلا (من ٥ إلى ١٠ سنتات للبرميل) الذى حدث فى أبريل ١٩٥٩ لم يعقبه تخفيض مناظر فى الشرق الأوسط حتى أغسطس عام ١٩٦٠.وقد كانت هذه التخفيضات فى الأسعار موضعًا للنقد الشديد من جانب حكومات الدول المنتجة للبترول ، التى قامت فى أعقاب ذلك بإنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) فى سبتمبر ١٩٦٠ .

وجدير بنا أن نلاحظ أن الثغرة بين أسعار بترول الشرق الأوسط فى الخليج العربى وبين أسعاره فى البحر المتوسط قد ضاقت فى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ ، عندما طرأت على أسعار الخليج العربى زيادات غير مصحوبة بزيادات مناظرة فى البحر المتوسط ، ثم حدث تغيير مضاد خلال أزمة السويس . ولكن ، ما أن حل عام ١٩٥٩ حتى كانت الثغرة بين مجموعتى الأسعار قد تناقصت كثيرًا ، فبلغ سعر البترول السعودى الخام ٣٤ درجة ٣٩ سنتًا للبرميل ، مقابل ٦٦ سنتًا فى

١٩٥٢ . ولم يقتصر تأثر أسعار التسليم للعملاء على التغيرات فى الأسعار المعلنة ، إنما تأثرت هذه الأسعار أيضا بتقلبات أسعار الشحن فى السفن الناقلة للبترول التى سنناقشها فيما بعد . وقد أدى انخفاض هذه الأسعار إلى زيادة مقدرة بترول الشرق الأوسط على المنافسة وخاصة فى الأسواق البعيدة . كما أن تغيرات أسعار الشحن بالناقلات قد أثرت أيضًا على الفرق فى الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط فى البحر المتوسط وفى الخليج العربى .

الفصل الخامس

الشركات العالمية الكبرى
وموقفها من احتكار صناعة البترول

« إن الشركات التى تتحكم فى بترول المسلمين أغلبها أمريكية ولطالما تجبرت علينا أمريكا واحتقرت عقولنا حتى مكنت إسرائيل من أرضنا وبترولنا وقبلتنا الأولى .. » .

الشركات العالمية الكبرى
وموقفها من احتكار صناعة البترول

يلاحظ الباحث أن الشركات العالمية الكبرى التى تحتكر سوق البترول أغلبها شركات أمريكية ، وبرغم سيطرتها على مقدرات الدول المنتجة والمستهلكة ، فإنه ليس لها أثر فى بلادها .. أمريكا .

كيف تتحكم هذه الشركات فى الاحتياطى والإنتاج والتكرير والنقل ؟ .

* الشركات التى تتحكم فى خام البترول أغلبها أمريكية .
* الشركات الكبرى السبع .
* تحكم الشركات فى الاحتياطى العالمى .
* الإنتاج ونسب سيطرة الشركات عليه .
* صناعة التكرير ومدى تركيزه فى أيدى الشركات .
* طاقة النقل ومدى خضوعها للشركات الكبرى .

الشركات العالمية وموقفها من احتكار صناعة البترول*

على قدر ما نلاحظه من تحكم شركات قليلة فى خام البترول فى مختلف مراحل صناعته فى جميع أنحاء العالم ، فإن أغلب هذه الشركات أمريكية فإننا نجد أنه فى داخل أمريكا لا تتمتع هذه الشركات بأهمية تذكر فى هذه الصناعة .

فالملاحظ أن درجة التركيز داخل الولايات المتحدة بصفة عامة ، هى أقل مما هو سائد فى غالبية البلاد المنتجة للبترول الخام فى العالم ، فنجد أن نسبة ما تسيطر عليه أكبر سبع شركات داخل الولايات المتحدة ، لا تتجاوز ثلث مجموع إنتاج البترول الخام ، وتصل النسبة إلى النصف فى المراحل التى تعقب مرحلة الإنتاج فى الداخل .

أما بالنسبة لبقية بلاد العالم ، وباستثناء الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية والصين ، فالملاحظ أن الصناعة البترولية فيها تتميز بدرجة عالية من التركيز تتمثل فى سيطرة عدد ضئيل من الشركات البترولية على نسبة كبيرة من ناتج الصناعة بمختلف مراحلها . والشركات البترولية الكبرى هى :

شركة ستاندرد أويل (نيوجرسى)

شركة ستاندرد أويل (كاليفورنيا)

شركة سوكونى موبيل

شركة جولف

شركة تكساس .

وكلها شركات أمريكية .

شركة البترول البريطانية .

(وتملك الحكومة البريطانية ٥٦ ٪ من أسهمها)

مجموعة شل الهولندية البريطانية .

(٦٠ ٪ من أسهمها هولندية و ٤٠ ٪ بريطانية) .

* البترول العربى الخام فى السوق العالمية ، د . صاحب دهب ، المطبعة العالمية ١٩٦٩ .

ويلاحظ أن درجة السيطرة التى تباشرها تلك الشركات تختلف من مرحلة لأخرى من مراحل الصناعة .

فبالنسبة للاحتياطى . تسيطر الشركات السبع الكبرى على نسبة عالية من احتياطى البترول المؤكد الوجود ، يمثل أكثر من ثلاثة أرباع المجموع العالمى . وتستأثر تلك الشركات بأكثر من أربعة أخماس الاحتياطى الموجود فى نصف الكرة الشرقى . على حين يبلغ الاحتياطى الخاضع لسيطرتها فى نصف الكرة الغربى . حوالى ٥٣ ٪ من مجموع الاحتياطى العالمى . كما هو واضح من الآتى :

السنة	أقطار نصف الكرة الغربى	أقطار نصف الكرة الشرقى *	العالم
١٩٥٦	٥٠,٨ ٪	٩٢,٢ ٪	٨١,٤ ٪
١٩٦٣	٦٠ ٪	٨٢,٢ ٪	٧٧,٦ ٪
١٩٦٤	٥٣,٩ ٪	٨٢,٥ ٪	٧٦,٤ ٪

ويلاحظ أن هبوطًا ملحوظًا قد طرأ على الاحتياطى الخاضع لسيطرة تلك الشركات حيث انخفض من ٨١ ٪ من مجموعة الاحتياطى العالمى فى عام ١٩٥٦ إلى ٧٦ ٪ منه عام ١٩٦٤ . ومرد ذلك إلى دخول عدد من الشركات المستقلة والمؤسسات الحكومية فى الصناعة البترولية واكتشافها أو حصولها على كميات من احتياطى البترول فى بعض البلاد المنتجة للبترول .

ويتفاوت مقدار ما تملكه كل واحدة من الشركات الكبرى من الاحتياطى تفاوتًا كبيرًا ، فتملك شركة البترول البريطانية ، حسب تقدير عام ١٩٦٤ . أكبر كمية من الاحتياطى العالمى ،

* باستثناء الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية والصين .

تليها ستاندرد (نيوجرسى) ثم بقية الشركات ، على النحو التالى :

شركة البترول البريطانية	٧٧٣٠ مليون طن
ستاندرد (نيوجرسى)	٦٤٦٠ مليون طن
جولف	٥٥٤٠ مليون طن
تكساس	٣٧٧٠ مليون طن
شل	٣٦٠٠ مليون طن
ستاندرد (كليفورنيا)	٣٤٥٠ مليون طن
سوكونى موبيل	٢٠٨٠ مليون طن
المجموع	٣٢٦٣٠

والنسبة الكبرى من احتياطى البترول الذى تستأثر به الشركات السبع الكبرى يكمن فى نصف الكرة الشرقى حيث يشكل حوالى ٨٣ ٪ من الاحتياطيات الواقعة تحت سيطرة تلك الشركات فى العالم .

وأما بالنسبة لمرحلة إنتاج البترول الخام ، فيلاحظ أن نسبة ما تسيطر عليه الشركات السبع الكبرى قد تزايد تزايدًا ملحوظًا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . على النحو التالى :

السنة	نصف الكرة الغربى	نصف الكرة الشرقى	العالم
١٩٥٦	٥٢,٩ ٪	٧٠,٥ ٪	٥٨,٨ ٪
١٩٦٣	٥٠,٨ ٪	٧٩,٤ ٪	٦٢,٥ ٪
١٩٦٤	٥١,٣ ٪	٧٧,٦ ٪	٦٢,٨ ٪

فبلغت حوالى ٦٣ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى عام ١٩٦٤ ، على حين لم يكن يمثل فى عام ١٩٥٦ إلا ما يقرب من ٥٩ ٪ . ويرجع هذا الارتفاع فى نسبة إنتاج الشركات الكبرى بالقياس لمجموع الإنتاج العالمى إلى الزيادة الضخمة التى طرأت على إنتاج البترول فى نصف الكرة الشرقى

بعد تحول الولايات المتحدة إلى بلد مستورد ، وإلى انخفاض معدلات الزيادة فى إنتاج البترول الكاريبى . وكانت منطقة الخليج العربى ، وتخضع غالبيتها العظمى لسيطرة تلك الشركات . أكبر المناطق التى أصابتها الزيادة فى الإنتاج وخصوصًا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولهذا السبب ، نلاحظ أن نسبة ما تسيطر عليه تلك الشركات . فى نصف الكرة الشرقى قد ارتفعت من ٧٠,٥ ٪ فى عام ١٩٥٦ إلى حوالى أربعة أخماس مجموع الإنتاج فى عام ١٩٦٣ . ثم بسبب ارتفاع معدلات الزيادة فى إنتاج شمال أفريقيا ، حيث تملك الشركات المستقلة نسبة كبيرة منه . فضلا عن ظهور أهمية إنتاج الشركات المستقلة والشركات الوطنية فى بلاد أخرى من نصف الكرة الشرقى ، بما فى ذلك منطقة الخليج العربى ، فقد أسلم ذلك إلى انخفاض نسبة ما تملكه الشركات العالمية الكبرى السبع إلى حوالى ٧٨ ٪ من مجموع الإنتاج العالمى .

ويلاحظ فى جهة أخرى ، أن درجة التركز فى إنتاج البترول الخام ، وإن كانت هى الأخرى عالية ، فإنها أقل من درجة التركز فى الاحتياطى . ويعود ذلك إلى ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة من البترول الخام بالقياس للاحتياطى الموجود لديها ، وإلى انخفاضه نسبيًّا فى منطقة الخليج العربى بالقياس إلى ضخامة الاحتياطى الذى يزخر فى أراضيها .

وأما بالنسبة للتكرير ، فقد كانت الشركات الكبرى السبع ، تسيطر فى عام ١٩٥٠ على نسبة عالية من طاقة التكرير بلغت حوالى ٥٧ ٪ من مجموع طاقة التكرير العالمية . وبلغت فى الأقطار الأمريكية . باستثناء الولايات المتحدة[١] . ما يزيد على ثلاثة أرباع مجموع طاقة التكرير فيها . أما فى بقية بلاد العالم . فقد كانت طاقة التكرير الخاضعة لتلك الشركات تمثل حوالى ٨٠ ٪ من مجموع طاقتها التكريرية ، على أنه فى السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، حدث تطور محسوس فى مدى سيطرة الشركات العالمية الكبرى السبع على طاقة التكرير . وتجلى ذلك بوضوح فى أقطار نصف الكرة الشرقى (أوربا وأفريقيا وآسيا وأستراليا) فقد انخفضت درجة تركز تلك الشركات فى بعض هذه المناطق ، فى حين زادت درجة تركزها فى أقطار أخرى .

فأما عن المناطق التى انخفض فيها التركز . فهى الشرق الأوسط والشرق الأقصى ، فعلى الرغم من ازدياد طاقة التكرير التى تملكها الشركات السبع من ١,٠٣ مليون برميل يوميًّا فى عام ١٩٥٥ إلى ١,١٢ مليون برميل يوميًّا فى عام ١٩٦٠ بمنطقة الشرق الأوسط ومن ٥١٢ ألف برميل يوميًّا فى عام ١٩٥٥ إلى ٩٠٤ ألف برميل يوميًّا فى عام ١٩٦٠ بمنطقة الشرق الأقصى ، نلاحظ أن نسبة

---

(١) كانت الشركات الكبرى تسيطر على ٤٤,٤ ٪ من طاقة التكرير فى الولايات المتحدة .

ما تملكه هذه الشركات لمجموع الطاقة قد انخفضت من ٩١ ٪ إلى ٧٦ ٪ تقريبًا فى الشرق الأوسط ، ومن ٧٨ ٪ إلى ١٣ ٪ فى الشرق الأقصى .

وواضح أن هذا الانخفاض فى نسبة ما تسيطر عليه الشركات الكبرى من طاقة التكرير إنما جاء بسبب استثمار الشركات المستقلة والمؤسسات الحكومية بنسبة كبيرة من الزيادة التى حلت بطاقة التكرير خلال هذه الفترة ، هذا فضلا عن مصانع التكرير التى آلت ملكيتها إلى الحكومات .

وأما المناطق التى ازدادت فيها درجة تركز الشركات الكبرى ، فهى أقطار أوربا الغربية ، حيث أضحت طاقة التكرير الخاضعة لسيطرة تلك الشركات فيها ، تمثل نسبة ٦٧,٣ ٪ من مجموع الطاقة التكريرية فى عام ١٩٦٠ بعد أن كانت تمثل ٦٣ ٪ منه فى عام ١٩٥٥ . ويرجع ذلك إلى التبدل الذى حدث فى نمط استيراد البترول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فقد اتجهت أقطار أوربا الغربية نحو استيراد البترول من الشرق الأوسط خامًا بدلا من استيراده . وأكثره فى شكل منتجات مكررة . من الولايات المتحدة والكاريبى . وازداد هذا الوضع وضوحًا منذ عام ١٩٤٨ عندما عجز الإنتاج الأمريكى عن مواجهة الاستهلاك المحلى . فتحولت الولايات المتحدة إلى دولة مستوردة للبترول . ولقد راعت أوروبا الغربية . وهى تتحول شطر بترول الشرق الأوسط . أن تستورد البترول خامًا لتصنيعه وتحويله إلى منتجات نهائية فى أقطارها . وأغرى بها على هذه السياسة أمران رئيسيان : أولهما . أن طاقة التكرير القائمة فى أقطار الشرق الأوسط لا تستطيع استيعاب الاحتياجات الضخمة للأقطار الأوربية ، وأن الشركات البترولية الكبرى المستغلة لبترول هذه المنطقة تفضل . لاعتبارات اقتصادية واستراتيجية أن تقصر طاقة التكرير فى منطقة الشرق الأوسط على الاستهلاك المحلى وتموين السفن باحتياجاتها من الوقود . والأمر الثانى . اتجاه الشركات البترولية الكبرى إلى أقطار أوربا الغربية لبناء مصانع التكرير فيها . باعتبارها سوقًا رئيسية لاستهلاك البترول الذى تنتجه . خصوصًا أن لها سيطرة تقليدية على تسويق البترول ومنتجاته فى غالبية أسواقها . ولهذا ارتفعت نسبة ما تمثله طاقة التكرير الخاضعة لسيطرة الشركات العالمية الكبرى .

أما بالنسبة لطاقة النقل . فقد يعتقد أن نقل البترول صناعة مستقلة عن باقى فروع الصناعة البترولية باعتبار أن النقل يختلف بطبيعته عن إنتاج البترول وتكريره وتميز عنه . ويضاعف من هذا الاعتقاد أهمية الدور الذى يقوم به نقل البترول وضخامته . سواء أكان ذلك عن طريق الأنابيب أم عن طريق الناقلات . وبالرغم من ذلك ، فإن نقل البترول يعتبر مرحلة من مراحل الصناعة

البترولية المكملة لها . ومرد هذا الاعتبار هو أن نقل البترول يتطلب وسائل تكاد تنفرد بها هذه الصناعة دون غيرها . فهو ينقل بأنابيب خاصة ينساب فيها مسافات طويلة . ويتطلب شحنه . فى النقل البحرى . سفنًا معدة إعدادًا خاصًا لنقل البترول . وهذه السفن المسماة بالناقلات تختلف عن بقية الأسطول التجارى البحرى فى مخازنها وصهاريجها وتسهيلات الشحن فيها . وحتى فى موانيها . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى يخضع جزء كبير من نقل البترول . وهذا ما نحن بصدده الآن . إلى سيطرة الشركات البترولية الكبرى فى العالم . فقد كانت الشركات السبع تسيطر على نسبة تصل إلى ٥٠ ٪ من الأسطول العالمى لناقلات البترول فى عام ١٩٥٠ : ٣٠ ٪ منها تعود لشركتى (الأنجلو) الإيرانية ومجموعة (شل) وحدهما . والباقى (٢٠ ٪) تملكه الشركات الأمريكية الخمس . ثم انخفضت هذه النسبة حتى بلغت فى عام ١٩٦٤ : ٣٤ ٪ من الأسطول العالمى .

ومن هنا يمكن القول أن الشركات الكبرى لا تتمتع بسيطرة كبيرة على أسطول الناقلات والسبب فى ذلك يعود إلى التقلبات العنيفة التى تتعرض لها صناعة الناقلات . وإلى انخفاض العوائد التى تغلها رءوس الأموال المستثمرة فيها . بالقياس إلى العوائد التى تجنيها الشركات من إنتاج البترول الخام وتكريره وتسويقه . على أن الشركات الكبرى تفضل من ناحية أخرى استئجار الناقلات بعقود طويلة الأمد فتؤمن نقل بترولها من جهة . وتحقق سيطرة كافية على هذه المرحلة من مراحل الصناعة البترولية من جهة أخرى . دون أن تنفق مبالغ كبيرة لبناء الناقلات . ولقد بلغت نسبة ما تسيطر عليه الشركات الكبرى عن طريق الاستئجار بعقود طويلة حوالى ٦٠ ٪ من الناقلات التى يملكها مشغلون مستقلون . وبهذا يمكن القول أن مجموع ما تسيطر عليه الشركات الكبرى عن طريق الملكية والاستئجار يبلغ حوالى ثلاثة أرباع أسطول الناقلات فى العالم .

وأما فيما يتعلق بأنابيب البترول . فإن خطوط الأنابيب الرئيسية خارج الولايات المتحدة والكتلة السوفيتية . مملوكة كلها تقريبًا للشركات العالمية الكبرى .

الفصل السادس

قصة تأميم البترول الإيرانى

« لست من دعاة التأميم ولا المصادرة ولا وقف الضخ فهذه كلها نزوات حماس وانفعالات .. وليست نتائج دراسات هادئة علمية حكيمة .. إننى أطالب الجامعات والعلماء والحكام وأفراد المسلمين أن يدرسوا جيدًا قضيتهم ، وأن يحسنوا استعمال قوتهم الكامنة فى بترول المسلمين مع غيره من أسلحة الإيمان وما نبه إليه الله فى الدين » ..

قصة تأميم البترول الإيرانى

مقدماته وأسباب فشله

قصة أول تأميم لصناعة بترولية وطنية هزت عروش ملوك البترول .. كيف اجتمع الاستعمار مع أباطرة المال للقضاء على الدكتور « محمد مصدق » بطل أسطورة التأميم ..

* إيران تصدر قانوناً سنة ١٩٤٧ يطالب الحكومة باستعادة الحقوق الوطنية فى الزيت .
* الاتفاق الإضافى يعطى إيران حقوقاً ومزايا أكثر .
* الرأى العام الإيرانى يعارض الاتفاق .
* ظهور الدعوة إلى التأميم .
* « مصدق » يتولى الحكم ويعلن تأميم البترول .
* أسباب التأميم .
* النزاع بين إيران وبريطانيا أمام محكمة العدل الدولية .
* محكمة العدل تقرر عدم اختصاصها بالقضية .
* نتائج التأميم وتوقف عمليات شركة إيران
* وساطات ومباحثات لتعويض الشركة المؤممة .
* انقلاب بقيادة الجنرال « زاهدى » وتوقيع اتفاق مع الكونسورتيوم .
* تفاصيل اتفاق الكونسورتيوم
* إنشاء شركة البترول الأهلية الإيرانية .
* قانون البترول الجديد يخول للشركة الأهلية منح حقوق لشركات أجنبية بالمشاركة معها .

قصة تأميم البترول الإيرانى*
مقدماته وأسباب فشله

طالب القانون الصادر فى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧ الحكومة بأن تدرس ثروة البلاد من البترول حتى يتمكن المجلس من إعداد القوانين اللازمة لاستغلاله تجاريًا. وأهم من هذا أن القانون تضمن العبارة التالية التى كانت نذيرًا بما سوف تتعرض له شركة البترول الإنجليزية الإيرانية « على الحكومة أن تقوم بالمفاوضات اللازمة وأن تتخذ التدابير الضرورية لجميع الحالات التى حدث فيها الإضرار بحقوق إيران فى مواردها التى تحت الأرض وغيرها وخصوصًا فيما تعلق بمسألة الزيت فى الجزء الجنوبى من البلاد لاستعادة الحقوق الوطنية كاملة. والحكومة ملزمة بموافاة المجلس بالنتيجه ».

الاتفاق الإضافى :

ويبدو أن الشركة لم تلحظ ذلك التهديد الخفى أو لم تأخذه مأخذ الجد. إلا أنه فى العام نفسه أثارت الحكومة الإيرانية نقطة لها أهميتها بسبب سياسة الحكومة البريطانية فى تحديد الأرباح وهى سياسة تمس إيرادات هذه الحكومة لأن ٢٠ فى المائة من هذه الأرباح إذا تجاوزت مبلغًا معينًا يصبح من حق خزانة إيران.

وبعثت الشركة بممثلين من قبلها لبحث هذه المسألة، وبعد مفاوضات طويلة أمكن الوصول إلى ما عرف باسم « الاتفاق الإضافى » أو (اتفاق جاز جولشيان). وأهم ما تضمنه رفع الإتاوة من ٤ إلى ٦ شلنات عن الطن، ورفع معدل الضرائب إلى شلن عن الطن أى من ٢٠ إلى ٢٥ فى المائة. ودفع حصة إيران البالغة ٢٠ فى المائة على دفعة واحدة كل سنة عند تقديم الميزانية، ودفع ٥ ملايين جنيه مباشرة لتسوية موضوع الاحتياطى العام منذ عام ١٩٤٧. وعدم إنقاص حصة إيران من الأرباح والاحتياطى عن ٤ ملايين جنيه إسترلينى سنويًا. وتخفيض ٢٥٪ كأساس لسعر

* حرب البترول فى الشرق الأوسط د. « راشد البراوى » مطبعة المعرفة ١٩٦٢.

الزيت فى إيران بدلا من خفض ١٠ ٪ على أقل سعر فى خليج المكسيك . وتسرى زيادة الإتاوة ومعدل الضرائب اعتبارًا من ١٩٤٨ . وتشير المصادر البريطانية إلى أن الاتفاق الجديد كان يكفل لإيران زيادات قدرها (بملايين الجنيهات) ٩,٥ ، ٩,٥ ، ١٦,٥ فى سنوات ١٩٤٨ ، ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ .

ولكن الرأى العام الإيرانى عارض الاتفاق لأسباب عدة . ففى تحديد المبلغ الذى يجب دفعه كضريبة وإتاوة عن سنة ١٩٤٨ والرجعى المفعول بالنسبةإلى السنوات السابقة عليها ، ببنكنوت تفسيرٌ اجتهادى لرأى الشركة بشأن شرط الدفع بالذهب . وماكان دخل إيران ليزيد بتفسير الدفع بالذهب مع اعتبار الفرق بين السعر الحقيقى للذهب وسعره الرسمى وهو ٥٠ ٪ تقريبًا ، بل كان سينقص بنسبة ٥ — ١٠ ٪ . وإذا توقفت أعمال الشركة عن الإنتاج والتصدير بسبب ظروف خارجة عن الإرادة ولمدة عام بأكمله فلن تدفع أى مبلغ بصفته حدًّا أدنى على حين يضمن لها اتفاق عام ١٩٣٣ حدًّا أدنى قدره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مهما كانت الظروف . وقصر الاتفاق حصة إيران البالغة ٢٠ ٪ على الاحتياطى العام مع أن اتفاق ١٩٣٣ يشمل كل المبالغ الاحتياطية للشركة .

وأخيرًا — وليس آخرًا — فقد كانت مطالب إيران من الشركات المساعدة والحليفة ستضيق عند دفع جزء من حصة الحكومة فى الاحتياطى العام .

تأميم البترول الإيرانى :

لم يتمكن المجلس من إقرار الاتفاق بسبب موقف المعارضة برياسة الدكتور « مصدق » ، ثم أجريت الانتخابات التى أسفرت عن مجلس جديد فى فبراير ١٩٥٠ . وفى يونية شكلت « اللجنة البرلمانية للزيت » برياسة « مصدق » ، كما ولى الوزارة الجنرال « راز ماراه » . وفى ١٢ ديسمبر أرسلت اللجنة تقريرها وفيه تعلن أن الاتفاق لا يمكن قبوله لأنه لا يرضى مطالب البلاد ومصالحها ، وفى الشهر التالى عهد إليها المجلس بإعداد مقترحات على أن تقدمها إليه خلال شهرين . ويبدو أن الشركة عرضت إعادة النظر فى الامتياز على أساس اقتسام الأرباح مناصفة ، ولكنها لم تتابع الموضوع ولم تعلن أمره .

وقويت الدعوة فى البلاد إلى التأميم ، وفى ٨ مارس اتخذت اللجنة قرارًا تطلب مد أجلها شهرين لتدرس تنفيذ « اقتراح بتأميم صناعة الزيت فى جميع أرجاء البلاد » . وأقر البرلمان بمجلسيه

هذا الطلب . وبذلك التزمت الحكومة بمبدأ التأميم . وكان الجنرال « رازماراه » قد اغتيل وخلفه « حسين علاء » .

واحتجت الحكومة البريطانية وطلبت عرض الخلاف على التحكيم فلم يكن لهذا الطلب من أثر واشتد الحماس فى البلاد فاقتلع « علاء » وأقام مكانه على رأس الوزارة الدكتور « مصدق » . وفى ٣٠ أبريل وافق البرلمان على قانون التأميم وصدق عليه الشاه فى اليوم التالى . ونص القانون على أن تشكل فورًا لجنة من الشيوخ والنواب لعزل « الشركة السابقة » . وفحص دعاواها والدعاوى المضادة من جانب إيران . ومراجعة حسابات الشركة اعتبارًا من أول مارس فإن « الدخل كله الناتج من الزيت وإنتاجه حق للشعب الفارسى بغير منازع » . وعلى اللجنة أيضًا أن تعد قانونًا لإنشاء شركة إيرانية وطنية للزيت . وأن تستبدل الخبراء الأجانب . وتبعث بالطلاب الإيرانيين للتعلم بالخارج وعلى اللجنة أن تفرغ من مهمتها خلال ثلاثة أشهر .

الدوافع الكامنة وراء التأميم :

وفى مقدمة هذه الدوافع المخالفات التى ارتكبتها الشركة والتصرفات التى أقدمت عليها مخالفة بذلك اتفاق عام ١٩٣٣ . فقد حاولت إدخال المياه الساحلية فى منطقة امتيازها . وجعلت الدفع بالذهب على أساس سعره الرسمى الذى يقل ٥٠ ٪ عن السعر الحقيقى . وفسرت الشركة حصة إيران من الاحتياطى والبالغة ٢٠ ٪ بأنها تقتصر على الاحتياطى العام فى حين أن لإيران الحق فى ٢٠ ٪ من كل دخل الشركة قبل خصم ضريبة الحكومة الإنجليزية وقبل نقل أى مبلغ منه لأى حساب احتياطى . ومنعت الإشراف والاطلاع على حساباتها وحسابات الشركات المساعدة والمتحدة .

وتملك إيران فى الحقيقة حصة تعادل ٢٠ ٪ من أرباح الشركة من كل من شركاتها المساعدة والمتحدة . ولما كانت هذه الشركات تدفع للشركة الأصلية جزءًا فقط من أرباحها فإن إيران ستحصل بالتالى على جزء فقط من نصيبها البالغ ٢٠ ٪ من أرباح هذه الشركات المساعدة وزادت الشركة عدد الموظفين والخبراء الأجانب (بدلا من إنقاصهم) من ١٨٠٠ سنة ١٩٣٣ إلى ٤٨٠٠ سنة ١٩٤٨ . وكان أكثر من ٨٠ فى المائة من عمالها تعوزهم المساكن اللائقة .

وزادت الشركة رأسمالها من الأسهم العادية مرتين بإصدار أسهم حرة لمساهميها السابقين وبذلك رفعت رأس المال من ٩ ملايين جنيه إلى ٢١ مليونًا . وقد جعل فشل الشركة فى إصدار أسهم البند

الثامن عشر من الاتفاق بلا مفعول وهو ما كان لصالح إيران ويبيح لها المشاركة فى شراء أسهم الشركة العادية .

ومن دوافع التأمين أيضًا ضآلة حصة إيران إلى حد بعيد بالقياس إلى أرباح الشركة الطائلة . ففى الرسالة التى بعث بها وزير الخارجية بتاريخ ١٩ يونية ١٩٥١ إلى رئيس محكمة العدل الدولية ذكر أنه حسب ميزانية سنة ١٩٤٨ (التى لم تراجعها الحكومة ولم تتحقق من دقة وصحة أرقامها) كان الربح ٦٢ مليون جنيه كما دفعت الشركة إلى الحكومة البريطانية ضريبة دخل قدرها ٦٢ مليون جنيه فى حين لم تتعد الضرائب المدفوعة إلى حكومة إيران فى السنة ذاتها ١,٤ مليون جنيه أى أقل من ٢ فى المائة من أرباح الشركة .

ولقد جاء فى رسالة من الدكتور « مصدق » إلى المستر « تشرشل » أن الدافع على التأميم هو الرغبة فى تحسين الأحوال الاقتصادية . ذلك أنه خلال المدة التى تولت فيها الشركة استغلال موارد إيران لم تكن مستعدة إطلاقًا للنظر فى حقوق الشعب الإيرانى ومراعاتها . حتى طبقا (لامتياز دارسى) واتفاق ١٩٣٣ غير المشروع .

ويقدم لنا لونزووسكى الوقائع التالية . فخلال أربعين عامًا من العمليات (١٩١١ - ١٩٥١) تسلمت إيران مبلغ ١١٣ مليون جنيه إسترلينى كمدفوعات . وفى نفس الفترة تسلمت الحكومة البريطانية ما يقرب من ٢٥٠ مليونًا كضرائب من الشركة والشركات المتفرعة عنها . وكانت الأرقام فى سنة ١٩٠٠ عبارة عن ١٦ مليونًا مدفوعات لإيران . ٥٠ مليون ضرائب للحكومة البريطانية . وفضلا عن هذا كانت الحكومة البريطانية تحصل على حصتها من الفوائد بوصفها مالكة للقسم الأكبر من أسهم الشركة .

وثمة دافع آخر تلقاه فى رسالة « مصدق » التى أشرنا إليها . ألا وهو « اجتثاث النفوذ الأجنبى والعملاء الأجانب فى البلاد وبذلك تتولى مصائرها بنفسها وتضمن استقلالها السياسى متعاونة مع الشعوب المحبة للحرية فى المحافظة على السلام العالمى . فخلال نصف القرن الذى سيطرت فيه الشركة لم يكن ممكنًا للحكومات الإيرانية أن تتخذ قرارًا بمحض حريتها فى شئونها الداخلية وسياستها الخارجية » .

أمام محكمة العدل الدولية :

وفى ٢٦ مايو ١٩٥١ طلبت الحكومة البريطانية من محكمة العدل الدولية أن تقرر التزام إيران

برفع النزاع مع الشركة إلى التحكيم طبقا للمادة ٢٢ من اتفاق ١٩٣٣ ، وأن تعلن أن تنفيذ قانون التأميم بما يحمل معنى الإلغاء من جانب واحد وأن تغيير اتفاق ١٩٣٣ مخالف للمادتين ٢١ ، ٢٦ من الاتفاق وهذا يكون مخالفًا للقانون الدولى وتكون إيران مسئولة دوليًا عن ذلك .

وفى ٢٢ يونية ١٩٥١ طلبت بريطانيا من المحكمة تقرير التدابير المؤقتة لحماية الشركة ومن ذلك السماح لها – بدون أى عائق – أن تواصل عملياتها السابقة ، وعدم مصادرة أموالها وأملاكها . وأن تضمن حكومة إيران عدم اتخاذ أية خطوات تمنع تنفيذ القرار إذا صدر لصالح المملكة المتحدة . وفى اليوم التالى طلب رئيس المحكمة من حكومة إيران تجنب أية تدابير تزيد من حدة النزاع أو تعرقل تنفيذ أى حكم قد تصدره المحكمة .

وأنكرت حكومة إيران اختصاص المحكمة لأن اتفاق ١٩٣٣ (بفرض شرعيته) اتفاق مع شركة خاصة وليس مع الحكومة البريطانية ، كما أن التصريح الصادر من حكومة إيران فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٠ بشأن قبول اختصاص المحكمة يستبعد كافة المسائل المتعلقة بسيادتها القومية . وطبقًا لميثاق الأمم المتحدة ليس للأخيرة « أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق » .

وليس هناك نزاع بين الحكومتين الإيرانية والبريطانية ولكن الأخيرة تحاول إقحام نفسها فى مسألة « تدخل طبقًا لبديهيات القانون الدولى ومبادئه الأولية فى نطاق حق السيادة الذى للشعب الإيرانى ، وإذن فهى مسألة من اختصاص الحكومة الإيرانية وحدها » . أما أن الحكومة البريطانية أكبر مساهم فلا يغير من مركز الشركة باعتبارها الموقعة على الاتفاق ولا يختلف مركزها من الناحية القانونية عن مركز أى فرد من الرعايا البريطانيين .

أمر بالتدابير المؤقتة :

وفى ٥ يولية أصدرت المحكمة أمرًا بالتدابير المؤقتة (فى أثناء نظر الموضوع) وتشمل امتناع الطرفين عن أى إجراء يسىء إلى الطرف الآخر بشأن تنفيذ القرار الذى قد تتخذه المحكمة ، وعن كل ما يؤدى إلى زيادة حدة النزاع واتساع نطاقه ، وعما يمنع الشركة من القيام بأعمالها الصناعية والتجارية كما كانت تمارسها قبل أول مايو ١٩٥١ .

واعترض القاضيان « عبد الحميد بدوى » (مصرى) « وومنيادسكى » على القرار ، إذ

لا يجوز صدوره إلا إذا رأت المحكمة – ولو بصورة مؤقتة – أنها مختصة بنظر النزاع .

واعترضت إيران على القرار وقالت إن المحكمة هدمت ثقة إيران فى العدالة الدولية ، ثم قررت سحب تصريحها الخاص بقبول الولاية الجبرية للمحكمة .

فى مجلس الأمن :

وفى ٢٨ سبتمبر ١٩٥١ شكت بريطانيا إلى مجلس الأمن من أن الحكومة الإيرانية لم تستجب إلى قرار المحكمة ، وطلبت إليه النظر فى الموقف الناجم من ذلك ، وقرر المجلس إدراج الشكوى فى جدول الأعمال بأغلبية ٩ أصوات ضد صوتين (الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا) . وبعد الاستماع إلى ممثلى الطرفين قرر فى ١٩ أكتوبر تأجيل المناقشة .

عود إلى محكمة العدل :

وأخيرًا ، فى ٢٢ يولية ١٩٥٢ ، أصدرت المحكمة قرارها بأغلبية تسعة أصوات ضد خمسة ، بأنها غير مختصة بالنظر فى القضية المعروضة عليها ، فكان ذلك نصرًا لا لوجهة نظر قانونية فحسب ، بل وللاتجاهات القومية التحريرية فى النواحى الاقتصادية ، وقوبل بالارتياح البالغ فى كافة بلاد الشرق الأوسط .

وازداد التوتر بين إيران وبريطانيا وأخيرًا قررت الأخيرة قطع علاقتها الدبلوماسية . ويقال إن بريطانيا فكرت فى استخدام القوة العسكرية لإرغام إيران على العدول عن التأميم ولكنها لمست معارضة من جانب الولايات المتحدة فى الإقدام على إجراءات من هذا القبيل .

من نتائج التأميم :

كان هذا العمل ضربة عنيفة لبريطانيا إذ حرمها من مورد ضخم وأرباح ضخمة ، كما أن عجزها عن مواجهة الموقف كما كانت تفعل فى الماضى أساء إلى سمعتها وهيبتها .

أما فى الشرق الأوسط فاشتد النشاط فى تنمية الإنتاج بشكل ظاهر كى يعوض النقص فى المورد الإيرانى ، كما سارعت الشركات البترولية إلى تعديل الامتيازات على نحو يزيد من العائدات التى تحصل عليها البلدان المنتجة . بل لقد ارتفعت أصوات وبخاصة فى العراق لا للمطالبة بإجراء تعديلات أخرى فى الامتيازات بل بتأميم الصناعة البترولية أسوة بإيران .

وكان أول أثر مباشر للتأميم فى إيران وتوقف عمليات الشركة إن حرمت إيران من الأموال التى كانت يمكن أن تكون من نصيبها ، وتعطل المشروع الذى سبق إعداده للتنمية . وهبط الإنتاج بشكل واضح ولم تتمكن إيران من تصريفه على ضآلته لعدم امتلاكها الناقلات من جهة ، كما لم تتقدم الدول الأخرى لشرائها إما مراعاة لإنجلترا أو خوفًا من مصادرة سفنها فى عرض البحار .

وقد يتساءل الكثيرون لماذا لم تتدخل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى لانتهاز هذه الفرصة . ربما كانت الشركات الأمريكية يعنيها أن تحل محل الإنجليز ولكن السياسة الأمريكية لم يكن من صالحها إغضاب بريطانيا مما يؤدى إلى تصدع الجبهة الغربية . أما الاتحاد السوفيتى فلم يكن بحاجة ماسة إلى البترول الإيرانى اكتفاءً بموارده المتنوعة من الوقود ، فضلا عن صعوبة نقل البترول المستخرج من جنوب إيران لعدم وجود أنابيب تتجه شمالا صوب الحدود الروسية ولم يكن من اليسير على روسيا أن تنقله بحرًا لعدم توافر الناقلات ، وطول المسافة ، والحاجة إلى دفع رسوم المرور فى قناة السويس . ولقد صرح رئيس شركة البترول الأهلية الإيرانية أنه لم تقدم أية عروض من جانب الحكومة السوفيتية .

وساطات ومباحثات :

حاول البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى ديسمبر ١٩٥١ وفبراير ١٩٥٢ الوصول إلى حل وسط مع الحكومة الإيرانية ، ولكن الأخيرة أصرت على أن تكون الهيئة التى اقترح البنك إنشاءها مسئولة أمامها وحدها وتقبل رقابتها وتمنع اشتراك البريطانيين فيها .

وفى أواخر أغسطس ١٩٥٢ قدمت مقترحات مشتركة من جانب الرئيس ترومان والمستر « تشرشل » وأهم ما فيها قبول غير مشروط لعرض مسألة التعويض على محكمة العدل الدولية ، وإجراء المفاوضات فورًا بين الطرفين لاستئناف تدفق الزيت إلى الأسواق العالمية ، وتخفيف الحظر الذى فرضته بريطانيا على أرصدة إيران من الاسترلينى ، وتقديم منحة على الفور لمساعدة الحكومة . ورفض « مصدق » المقترحات واقترح فى ٢٥ سبتمبر أن يقتصر التعويض – على الأكثر – على ما للشركة من أصول مادية فى عبدان ، وأن تنفذ اعتبارا من عام ١٩٤٧ النصوص التى تضمنها الاتفاق الإضافى (١٩٤٩) لصالح إيران ، وأن يدفع لإيران ٤٩ مليون جنيه (وفقًا لاتفاق ١٩٤٩) وجزء من المبلغ يكون قابلا للتحويل إلى دولارات . ولكن هذه المقترحات قوبلت بالرفض من الناحية العملية .

وفى أوائل عام ١٩٥٣ قدم السفير الأمريكى فى طهران مقترحات جديدة تضمنت مبدأ مسئولية الحكومة الإيرانية وحدها عن صناعة الزيت فى بلادها ، وقيام شركة دولية بشراء مقادير ضخمة من الزيت ، وتقديم مبالغ فورًا إلى الحكومة ، والتحكيم فى المسائل الخلافية من قبيل موضوع التعويض . وفى ٢٠ مارس أعلن الدكتور « مصدق » أن الشروط لا يمكن قبولها لأنها لا تختلف عما سبق التقدم به .

ولكن الأحداث فى إيران سارت فى اتجاه آخر ، إذ فى أغسطس ١٩٥٣ حدث انقلاب على أيدى الجنرال « زاهدى » أداة القصر الطيعة ، فأطاح بحكومة الدكتور « مصدق » الذى حوكم وصدر الحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، وتولى « زاهدى » الوزارة .

وقام المستر « هوفر » مستشار الرئيس « ترومان » لشئون البترول بزيارات إلى لندن وطهران . وبدأت المباحثات التمهيدية بين الشركات البريطانية والهولندية والأمريكية والفرنسية ، وفى ديسمبر أعلن استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا . وفى أوائل عام ١٩٥٤ بدأت المفاوضات بين ممثلى بريطانياوأمريكا وإيران بشأن موضوع البترول ، فأسفرت عن اتفاق أذيع فى أغسطس وصدق عليه المجلس فى ٢١ أكتوبر ، وهو بين الحكومة الإيرانية ومجموعة من الشركات الأجنبية يقال لها تيسيرًا (الكونسورتيوم) .

اتفاق الكونسورتيوم :

تقرر تأسيس شركتين للتشغيل فى هولندا وتسجلان فى إيران ، وهما الشركة الإيرانية لاكتشاف وإنتاج الزيت ، والشركة الإيرانية لتكرير الزيت ، ويُعين فى كل منهما عضوا مجلس إدارة إيرانيان كما تكون جميع سجلاتهما تحت تصرف شركة البترول الأهلية الإيرانية للاطلاع والتفتيش عليها . والأخيرة شركة حكومية تمثل الحكومة الإيرانية وأصبحت المالكة للممتلكات الشركة الإنجليزية الإيرانية السابقة فى إيران . وتشمل الاتفاقية منطقة الامتياز المنصوص عليها فى اتفاق عام ١٩٣٣ ، ومدتها ٢٥ سنة قابلة للتجديد لثلاث فترات كل منها خمس سنوات ، على أن تخفض مدة الامتياز عند كل تجديد .

وبادرت شركة (الكونسورتيوم) فورًا إلى تأسيس شركتين فى لندن وهما :

١ - الشركاء فى الزيت الإيرانى ليمتد لتملك أسهم الشركتين القائمتين بالتشغيل .

٢ - شركة خدمات الزيت الإيرانى ليمتد لتوفير المهمات والموظفين والفنيين للعمليات . وفى

الوقت نفسه كونت كل شركة من شركات (الكونسورتيوم) « شركة الاتجار » الخاصة بها للتسليم والتصرف فى نصيبها من الخام والمنتجات ، والسبب فى ذلك لأن شركتى التشغيل لا تقومان ببيع أو شراء الزيت الذى تبيعه الشركة الأهلية إلى شركات الاتجار ، ولكنهما يقتصران على الانتاج والتكرير مقابل رسم بالإضافة إلى مصاريف التشغيل .

وتنص الاتفاقية على اقتسام الأرباح مناصفة ، ويجوز أداء جزء من الإتاوة لغاية ١٣,٥ فى المائة ، على هيئة خام وذلك بناء على طلب إيران . ولضمان مواصلة العمليات بنشاط يضمن الكونسورتيوم (مادة ١٠) ألا يقل الإنتاج عن ١٥ ، ٢٣ ، ٣٠ مليون طن فى سنوات ١٩٥٥ ، ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ على التوالى . وتقدم المنتجات المكررة للاستهلاك المحلى والتى تقوم بتوزيعها الشركة الأهلية ، بأسعار مخفضة فى عبدان ومسجد سليمان وكرمنشاه . وتقرر أن تنقل إلى الشركة الأهلية بالتدريج الخدمات الهامة « غير الأساسية » فى منطقة الامتياز والمتعلقة بالسكن والطرق ومنشآت الصحة والرفاهية وتوفير الغذاء والملبس ، وذلك على نفقة الكونسورتيوم إلى حد كبير . ولتسوية المسائل المعلقة بين الشركة الإنجليزية الإيرانية وحكومة إيران من جهة ، وبينها وبين شركات (الكونسورتيوم) من جهة أخرى ، تقرر أن تدفع الحكومة ٢٥ مليون جنيه على عشرة أقساط للتعويض على الأصول المملوكة للشركة فى منطقة الامتياز ومعدات التوزيع التابعة لها فى البلاد وحقل نفط شاه ومعمل تكرير كرمنشاه . ولما كانت الشركة ستساهم فى التنظيم الجديد بنسبة ٤٠ فى المائة فقط قرر الشركاء أن يدفعوا إليها على الفور ٣٢ مليون جنيه ، ١٠ سنتات عن البرميل (أو ٥ شلنات ، ٤ بنسات) عن جميع الصادرات إلى أن تبلغ المدفوعات ما يعادل ٥١٠ مليون دولار .

أما النسبة الباقية وقدرها ٦٠ فى المائة فقسمت بين الشركاء الآخرين وفقًا للنسب المئوية الآتية : ١٤ لوريال دتش شل ، ٦ للشركة الفرنسية للبترول ، ٨ لكل من الشركات الأمريكية الخمس الكبرى . إلا أنه فى أبريل من عام ١٩٥٥ ، وبموافقة الحكومة الإيرانية ، تنازلت كل من الشركات الأمريكية عن ١/٨ حصتها ، وقسم المجموع أى ٥ ٪ على مجموعة من الشركات الأمريكية المستقلة التى كونت وكالة إيريكون .

شركة البترول الأهلية الإيرانية :

أنشئت بتشريع فى أوائل عام ١٩٥٥ تطبيقًا لقانون التأميم لعام ١٩٥١ ، وهى تحت اشراف

« المجلس الأعلى للزيت » الذى يتكون من ثلاثة من الموظفين بحكم مناصبهم ، وأربعة من أعضاء البرلمان . وللشركة مهام فى داخل منطقةالامتياز كما نصت عليها اتفاقية (الكونسورتيوم) . وفى خارجها تتولى الإشراف على صناعة الزيت فى البلاد بما فى ذلك (تحت موافقة مجلس الوزراء) منح الامتيازات والتنقيب لحسابها عن حقول جديدة ، واستغلال حقل نفط شاه ومعمل تكرير كرمنشاه ، وتوزيع وبيع المنتجات فى البلاد ، وإقامة الصناعة البتروكماوية إذا أمكن ، واستغلال الغاز الطبيعى ، والاتجار فى الخام (بما فى ذلك الجزء الذى تؤديه إليها شركتا التشغيل) وفى المنتجات ، والنقل والملاحة .

الامتيازات الجديدة :

ونظرًا لعدم توافر الإمكانيات الكافية أمام الشركة الأهلية للقيام بأعمال التنقيب والكشف . ورغبة فى اجتذاب هيئات وشركات بترولية أخرى للإسراع بهذه العمليات صدر قانون البترول الجديد فى عام ١٩٥٧ ، ويخول للشركة الأهلية منح « حقوق » (وليست امتيازات) فى ثمانى مناطق عرفها القانون وحرصت الشركة على فرض قيود أشد مما جرى الحال عليه سواء من حيث صغر المساحات ، والمدفوعات والمبلغ الذى يدفع مقدمًا ، والتزامات الحفر ، والتنازل الإجبارى التدريجى بصورة أسرع أو زيادة كميات الخام التى تسلم كجزء من الحصة .

إلا أن أهم ما استحدثه القانون هو النص على المشاركة الإيرانية فضلا عن اقتسام الأرباح الصافية مناصفة . ومعنى هذا أنه إذا كانت الدولة (ممثلة فى الشركة الأهلية) تملك نصف رأس المال ، فإنها تحصل أولا على نصف الأرباح طبقًا للقانون ، ثم تقسم الباقى على أساس حصتها فى رأس المال .

وفى حالة الاشتراك يتحمل الشريك الأجنبى نفقات البحث والتنقيب التمهيدية ولا يستردها إلا إذا اكتشف الزيت بكميات تجارية . ولا تزيد مدة الاتفاق على ٢٥ سنة مع جواز تجديدها لفترات ثلاث كل منها خمس سنوات على أن يعاد النظر عند التجديد فى الشروط لصالح إيران . وإذا أخفقت الشركة فى اكتشاف الزيت خلال ١٢ عامًا جاز إلغاء الاتفاق . وكذلك لا يستخدم إلا أقل عدد ممكن من الأجانب . أما مجلس الإدارة فيتكون بالتساوى من أعضاء إيرانيين وغير إيرانيين .

وكانت المنحة الأولى فى عام ١٩٥٧ حيث تكونت الشركة الإيطالية للبترول « سبريت » بين

الشركة الأهلية وشركة إجيب ميترايا الإيطالية . وخصصت لها ثلاث قطع مساحتها ١٣,٠٠٠ كيلو متر مربع منها واحد فى الرف القارى بالطرف الشمالى الشرقى من الخليج . والثانية على الجانب الشرقى من جبال زاجروس الوسطى . والثالثة فى البحر على طول ساحل مكران بخليج عمان .

وصدرت المنحة الثانية إلى شركة (بان أميركان) (التابعة إلى ستاندرد أوف إنديانا) وتكونت شركة على غدار (سيريب) باسم (إيران بان أميركان أويل) للعمل فى منطقة مغمورة مساحتها ١٦ ألف كيلو متر مربع عند رأس الخليج .

أما النتيجة الثالثة فصدرت إلى الشركة الكندية (سافير) . ومساحتها ١٠٠٠ كيلو متر مربع ، وتكونت شركة مختلطة . ووافقت (سافير) على اتفاق ١٨ مليون دولار على أعمال الكشف الأولية .

ويمتاز الاتفاق المعقود مع (بان أميركان) على مثيله مع الشركة الإيطالية من نواح عدة لها أهميتها :

١ – تدفع خلال شهر من التوقيع على الاتفاق ٢٥ مليون دولار للشركة الأهلية الإيرانية وذلك بخلاف الشركة الإيطالية . ووافقت على اتفاق ٨٢ مليون دولار فى ١٢ سنة مقابل ٢٢ مليون يدفعها الفريق الإيطالى . وفى حالة عدم إنفاق هذا المبلغ يجب دفع نصف الجزء الذى لم ينفق إلى الشركة الأهلية .

٢ – بعد انتهاء المدة المخصصة لأعمال الكشف أى ابتداءً من السنة الثالثة عشرة تدفع إيجارًا قدرة ٤٠٠ دولار عن الكيلو متر مربع ، تزاد إلى ٤٨٠ من العام الثامن عشر ، ٦٠٠ من العام الثالث والعشرين . أما العقد الإيطالى فلا يذكر الإيجار صراحة .

٣ – فى خلال عشر سنوات يجب ألا تتعدى نسبة الأجانب فى الشركة ٢ ٪ من مجموع المستخدمين . ٤٩ ٪ من ذوى المناصب الرئيسية .

٤ – تفضيل الناقلات التى ترفع العلم الإيرانى .

٥ – وتدفع (بان أميركان) غرامة قدرها ٣٥٠,٠٠٠ دولار عن كل شهر تأخير فى الوفاء بالتزاماتها بالحفر . وهذ النص لا وجود له فى الاتفاق الإيطالى . ولا شك أن قبول (بان أميركان) هذه الالتزامات كان من أسباب نجاحها فى نيل الامتياز فى وجه المنافسة من جانب الشركات الأخرى .

الفصل السابع

البترول العربى سلاح اقتصادى وسياسى

« أيها المسلمون . . انتبهوا . .
وترابطوا . . وادرسوا وأعدوا ليوم
الحساب عدة مناسبة .. فقد أصبح
وأصبح واضحاً أن استمرار هذا
الضياع محال . . فمن شاء من
خصومكم أن يعاند فانتبهوا له . . ومن
شاء أن يرجع من قريب . . فإن هذه
الأمة لا تشمت فى عدو حطمته
الأيام . . وليس ذلك على الله
بعزيز . . »

البترول العربي سلاح اقتصادى وسياسى

مع تطور الوعى العربي . . ومع ازدياد أهمية البترول . . كان لابد من استعماله كسلاح اقتصادى وسياسى فى قضية العرب مع العدو الباقى إسرائيل . .

ونعرض فيما يلى محاولات استخدام هذا السلاح فى القضايا العربية .

قبل حرب رمضان ١٣٩٣ هـ

* اقتراح بمنع البترول العربي عن الدول التى تساند العصابات الصهيونية سنة ١٩٤٦ .
* العراق يوقف ضخ البترول إلى حيفا فى حرب فلسطين .
* تفجير أنابيب البترول فى سوريا عام ١٩٥٦
* منع البترول العربي عن الدول التى تساند إسرائيل عقب عدوان ١٩٦٧
* الظروف الدولية لم تساعد على نجاح الحظر
* اجتماع بغداد يبحث آثار منع البترول عن دول الغرب
* استغلال الأرصدة العربية فى مساعدة دول المواجهة .

فى حرب رمضان ١٣٩٣ هـ

* العراق أول الدول العربية التى دخلت معركة البترول
* مؤتمر الكويت يقرر تخفيض الإنتاج ٥٪
* الدول العربية تزيد من نسب التخفيض
* السعودية تقطع البترول عن أمريكا
* امتداد الحظر إلى أمريكا وهولندا

البترول العربى سلاح اقتصادى وسياسى*

محاولات استخدام البترول كسلاح سياسى قبل حرب رمضان :

كانت السياسة . . هى طريق الاقتصاديين ، ورجال الصناعة الغربيين إلى البترول . . كما كان الاقتصاد هو طريق تدخل الاستعمار السياسى فى عصور أخرى . ولقد بقيت السياسة . فى الظل تحمى شركات البترول الأوربية والأمريكية التى تعمل فى العالم العربى .

وقبل العرب ذلك سنوات طويلة . . ثم رأوا – بدورهم – أن يستعملوا البترول كسلاح سياسى .

كانت المرة الأولى فى مصيف بلودان بسوريا عام ١٩٤٦ عندما اجتمع مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة .

تقدمت مصر باقتراح أقره مجلس الجامعة . . بمنع البترول العربى عن أى دولة تساند العصابات الصهيونية .

يومها ردت الشركات بأن البترول عملية تجارية بحتة ولا دخل له بالسياسة بحال . . ورفعت الشركات . . شعار . . ضرورة فصل البترول عن السياسة .

ولكن القرار ظل رمزيًّا بلا فاعلية لأن الولايات المتحدة فى ذلك الحين كانت أكبر دولة مصدرة للبترول فى العالم ، والإنتاج البترولى العربى قليلا ضئيلا ، لا يستطيع أن يكون قوة مؤثرة فى السوق العالمية .

ولم يتجاوز إنتاج المملكة العربية السعودية – وهى أكبر الدول العربية المنتجة فى الوقت الحاضر – ٤٠٠ ألف برميل كل يوم سنة ١٩٤٨ . . سنة حرب فلسطين . . وقيام إسرائيل .

وكانت معركة البترول الثانية فى حرب فلسطين عندما أوقف العراق ضخ البترول فى الأنابيب التى تصب فى حيفا .

وكانت المرة الثالثة التى حاول فيها العرب استخدام البترول كسلاح سياسى عام ١٩٥٦ فى

* انظر كتاب « حرب البترول » محسن محمد – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ .

* العراق يزيد ضغطه على الدول المساندة لإسرائيل
* اجتماعات متتالية لوزراء البترول العرب
* دول السوق الأوربية المشتركة تؤيد الحق العربى
* الدول الغربية وآخرها أمريكا تؤيد مطالب العرب
* انتهاء الحظر بعد تحقيق أغراضه

أعقاب العدوان الثلاثى – بريطانيا وفرنسا وإسرائيل – على مصر.

ثم تفجير الأنابيب التى تنقل بترول العراق إلى ميناء اللاذقية ، وكان هذا عملا فرديًا وإن اشترك فى القيام به رجال الجيش السورى . . ولم يعلن ذلك فى تلك الأيام رغبة فى فصل البترول عن السياسة .

ولم تستطع أوربا الحصول على حاجتها من البترول لقطع خط الأنابيب من ناحية ، وإغلاق قناة السويس – نتيجة للعمليات الحربية – من ناحية أخرى .

وتعطل شحن البترول من دول الخليج لأن الناقلات العملاقة الضخمة التى تستطيع شحن ربع مليون و ٣٠٠ ألف طن – لم تكن قد ظهرت بعد . . وقد أسرعت اليابان وغيرها إلى بناء هذه الناقلات بعد حرب السويس عام ١٩٥٦ .

وأدى ذلك كله إلى عجز فى الموارد الأوربية من البترول بلغ حده الأقصى ٤٥٪ فتدخلت الولايات المتحدة لتبيع لأوربا ٣١٪ مما تحتاج إليه وبقيت القارة الأوربية تعانى عجزاً نسبته ١٢٪ مما أدى إلى إغلاق بعض مصانع وبيع البترول بالبطاقات .

ولكن إنجلترا عانت أكثر من غيرها بسبب الأزمة البترولية ، فقد اضطرت إلى شراء البترول الأمريكى بالدولار ، فهبط الاحتياطى البريطانى من الدولارات ، وكانت الهزة الاقتصادية الضخمة للجنيه الإسترلينى فى أعقاب حرب السويس فاضطر إيدن للاستقالة .

وتتابعت الهزات والصدمات للجنيه الإسترلينى منذ ذلك الحين .

وكانت المرة الرابعة لمحاولة استخدام البترول العربى سياسيًا بعد صفقة الأسلحة التى قدمتها ألمانيا الغربية لإسرائيل . . فى مؤتمر البترول العربى الخامس أثار ممثلو الدول الأعضاء أمر هذه الصفقة وقالوا . . إن البترول سلاح أساسى فى يد العرب وينبغى أن يسخر لخدمة قضاياهم وعلى رأسها قضية فلسطين .

وقطعت بعض الدول العربية علاقاتها بألمانيا الغربية وسحبت دول عربية أخرى سفراءها من بون ولكن بقى البترول العربى يصدر إلى ألمانيا الغربية وظلت نداءات الأعضاء فى مؤتمر البترول العربى الخامس مجرد نداءات أو توصيات لا تجد أى صدى .

وفى يونيو ١٩٦٧ جرت المحاولة الخامسة ويمكن أن نعتبرها المرة الأولى حقيقة التى يستخدم فيها البترول العربى فى المعركة .

يوم ٤ يونيو ٦٧ – قبل العدوان الإسرائيلى على مصر بيوم واحد دعا العراق إلى اجتماع لوزراء

البترول العرب فى بغداد لاستخدام البترول كسلاح فى حالة وقوع عدوان .

وفى اليوم التالى بعد العدوان – أصدر المؤتمر القرارين التاليين :

أولا : منع وصول البترول العربى إلى أية دولة تعتدى ، أو تشارك فى الاعتداء على أية دولة عربية بمد العون العسكرى إلى إسرائيل ، أو محاولة عبور خليج العقبة بسفن تجارية تحت حماية إسرائيل .

ثانياً : إخضاع أموال الشركات والرعايا التابعين للدول المشتركة فى العدوان لقوانين الحرب .

كما أوصى المؤتمر بتأليف لجنة دائمة من وزراء الخارجية لتحديد ما يجد من مواقف عدائية .

وناشد المؤتمر أيضاً الدول الإسلامية الصديقة المنتجة للبترول ، وخاصة إيران منع وصوله إلى إسرائيل .

واعترضت ليبيا على هذه القرارات ولكن عمال البترول الليبيين أضربوا وفرضوا القرارات على الحكومة الليبية . ونفذ القرار .

أوقف ضخ البترول تماماً .

وقامت الدول المنتجة للبترول بحراسة آبارها ومنعت تدفق البترول من ناحية . . ولحماية هذه الآبار من ناحية أخرى .

وأدى ذلك إلى انخفاض قيمة أسهم شركات البترول وارتفاع أسعار منتجاته فى أوربا وتوزيعه بالبطاقات فترة فى إنجلترا . . وارتفاع ثمن الكهرباء أيضاً .

ثم أعيد الضخ مع أخذ تعهد على ربابنة الناقلات بمنع الشحن إلى الولايات المتحدة وإنجلترا وألمانيا الغربية .

وخسرت السعودية خلال ٨ أيام من منع البترول ما يزيد على ٣٠ مليون دولار .

وخسرت الكويت مليون دولار تقريباً كل يوم من أيام توقف الإنتاج . وظل العراق ينتظر حتى آخر يوليو ثم استأنف تصدير البترول .

كان قرار مؤتمر بغداد جريئا من غير شك ، ولكن لظروف كثيرة لم يستطع أن يحقق أهدافه .

* زادت إيران وفنزويلا من إنتاجها للدول التى فرض عليها الحظر .

* رفعت الولايات المتحدة إنتاجها من البترول ٩٠٠ ألف برميل كل يوم وصدرت ثلث هذه الزيادة لأوربا ، ولم تتأثر الولايات المتحدة كثيراً بالقرار لأن كمية البترول العربى التى تصدر لأمريكا لم تتجاوز ٣٥٠ ألف برميل .

* حظرت الجزائر على الشركات الأمريكية تصدير الغاز الطبيعى إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وأيرلندا الشمالية ووضعت الشركة الأمريكية تحت إشرافها . وبعد شهرين كانت الجزائر تؤمم شركتى (أسو ، وموبيل أويل) الأمريكيتين .

* أمم العراق شركة بترول العراق البريطانية .

* حصلت ألمانيا الغربية على حاجتها من البترول من ليبيا .

ومن خلال هذه التناقضات كلها كان لابد من حل عربى حاسم يضع النقط فوق الحروف أو بعبارة أخرى يحدد هل نجح العرب فى استخدام البترول كسلاح سياسى . .

. . . هنا لابد من وقفة صادقة .

* لم يكن هناك احتياطى نقدى كاف للدول العربية المنتجة للبترول . فإن دخلها من البترول فى ذلك الوقت كان يعوض حرماناً طويلا . . وقديماً .

* لم يكن الإنتاج العربى يسمح للدول العربية بأن تفرض رأيها على الأسواق العالمية كان الإنتاج اليومى العربى ٩,٣ ملايين برميل . . أى ٢٨٪ من الإنتاج العالمى الذى يبلغ ٣٣ مليون برميل كل يوم .

ودعى وزراء المال والاقتصاد والبترول العرب إلى اجتماع عقد فى بغداد فى ١٧ أغسطس ١٩٦٧ للنظر فى الموقف على ضوء تلك التطورات كلها . . وبحساب دقيق يضع لكل شىء احتمالاته وتحديد دور البترول فى تصفية آثار العدوان .

وخلال ٤ أيام كان جدول أعمال المؤتمر مزدحماً . كما – قالت التقارير الرسمية – بالموضوعات الثلاثة التالية :

١ – ناقش المؤتمر وقف ضخ البترول عن الدول المعادية وقفاً تامًّا . واستعرض الآثار التى يمكن أن يتعرض لها اقتصاد هذه الدول المنتجة من إيقاف الضخ ، وتعطيل الملاحة فى قناة السويس .

كما ناقش المؤتمر الإجراءات الاقتصادية التى يمكن اتخاذها ضد الدول التى مدت يد العون والمساعدة لإسرائيل فى اعتدائها على العرب ، وبحث كذلك التدابير الوقائية لحماية اقتصاد الدول العربية ودعمه بما يحقق التكامل الاقتصادى بين هذه الدول .

استعرضت وفود المؤتمر تعطيل الملاحة بقناة السويس ، وسحب أرصدة الدول العربية التى توجد فى بنوك الدول التى أيدت إسرائيل فى اعتداءاتها ، ومدى تأثير سحبها على اقتصاد هذه الدول .

وانتهت دراسات المؤتمر إلى أن كميات البترول التى سوف لا يتم تصديرها سنوياً إلى الخارج – إذا أوقف ضخ البترول تماماً – تبلغ ٤٥٠ مليون طن .

إنتاج البترول العربى يصل إلى ٤٦٦ مليون طن فى السنة وتستهلك الدول العربية – من هذه الكمية – ١٦ مليون طن والباقى يصدر .

وفى حالة وقف ضخ البترول تماما – لمدة ثلاثة أشهر – طبقاً للاقتراح الذى تقدمت به العراق أملا فى استنفاد احتياطيات الدول المساندة للعدوان من البترول – سيؤدى إلى خسارة ٦٩٠٠ مليون دولار فى الأشهر الثلاثة لهذه الدول .

وتتحمل الدول العربية خسارة قدرها ٦٦٩ مليون دولار خلال نفس الفترة موزعة على الدول العربية المنتجة للبترول .

ولم تعلن القرارات التى اتخذتها لجان المؤتمر . . وبقيت هذه القرارات سرية حتى عرضت على مؤتمر القمة العربى الذى عقد بعد أسبوع فى مدينة الخرطوم يوم ٢٩ أغسطس ولمدة ٤ أيام أيضاً .

ولم يكن هناك داع فى مؤتمر الخرطوم لأن تبقى القرارات سرية على الإطلاق . . فقد كان موضوع ضخ البترول أو قطعه هو الموضوع الأول والأساسى . . وهذا الموضوع بطبيعته لا يحتمل قراراً سريًا . .

وكانت مصر هى التى طلبت استئناف ضخ البترول لأسباب كثيرة :

* وقف ضخ البترول يمنعه عن دول صديقة تساند العرب فى كفاحهم .

* وصل البترول العربى إلى الدول التى شاركت فى العدوان .

* يمثل البترول بين ٧٠ ، ٩٠٪ من دخل السعودية والكويت والعراق وليبيا ووقف ضخ البترول يؤدى للكساد والبطالة .

* بدأت بعض الدول المستوردة تعتمد على بترول أسواق أخرى غير عربية مثل إيران وفنزويلا .

* يمكن استغلال إيراد البترول لدعم دول المواجهة – فقررت السعودقة والكويت وليبيا تقديم ١٣٥ مليون جنية سنويًا لمصر والأردن منها ٩٥ مليون جنيه لمصر تعويضاً عن استمرار إغلاق قناة السويس وفقد موردها من العملات الصعبة .

وأسدل الستار على موضع دور البترول فى المعركة ضد إسرائيل . . بعد أن أكدت تصريحات كبار المسئولين فى الدول العربية المنتجة للبترول – وبحسم نهائى – أنه لا دور للبترول العربى فى

المعركة . إلا فى استغلال بعض أمواله لدعم دول المواجهة .

وقالت هذه التصريحات إن البترول سيظل سلعة تجارية تباع بالثمن .

وبرغم هذا كله ظلت أصوات عربية ترتفع بين الحين والحين تنادى بأن البترول سلاح من أسلحة الحرب .

وكان ينظر إلى كل من يقول ذلك وكأنه « دون كيشوت » يحارب بسلاح وهمى لا وجود له فإن العالم العربى كان ممزقاً يائساً من أسلحته الأخرى ومن قوته ومن كل شىء .

وبرغم ذلك أثير الأمر فى الجامعة العربية فكلف الدكتور « يوسف صايغ » بعمل دراسة عن تأثير القطع الكلى أو الجزئى للبترول وتأثير ذلك على العالم ولكن هذه الدراسة لم تعرض على مجلس الجامعة العربية .

ولم يتعرض أحد لموضوع تجميد الإنتاج البترولى عند حد معين أى عدم زيادة الإنتاج .

وأصبح إنتاج العالم من البترول ٥٣ مليون برميل كل يوم .

الولايات المتحدة أصبحت تنتج ١١ مليون برميل يوميًّا وتستهلك ١٧,٦ مليون برميل . . فهى فى حاجة إلى ٦,٦ ملايين برميل كل يوم . منها ٣ ملايين من البترول الخام والباقى مكرر أو مصنع . وقد نقص الإنتاج الأمريكى ٢٪ عن العام السابق . وزاد ما تستهلكه بنسبة ٥,٥٪ عن العام السابق أيضاً .

أمريكا الجنوبية تنتج ٥ ملايين تستهلك منها ٣,٣ ملايين برميل يوميًّا والباقى تبيعه وتصدره .

أوربا الغربية لا تنتج سوى ٤٠٠ ألف برميل ، ولكنها تستهلك ١٤,٢ مليون برميل . فأوربا الغربية تستورد أقل من ١٤ مليون برميل يوميًّا .

الدول الشيوعية تنتج نحو ٩ ملايين برميل وتستهلك ثمانية ملايين من البراميل وتصدر مليون برميل .

الشرق الأقصى إنتاجه مليونان من البراميل ، واستهلاكه ٨ ملايين ، وبذلك يستورد ٦ ملايين من البراميل .

الشرق الأوسط ينتج ٢٠ مليون برميل كل يوم لا يستهلك منها سوى مليون ومائة ألف ، ويصدر يوميًّا إلى أوربا وأفريقيا والولايات المتحدة واليابان نحو ١٩ مليون برميل تقريباً .

ومن هنا تبدو أهمية بترول الشرق الأوسط للعالم . . الذى زاد إنتاجه بنسبة ١٠٪ عن العام السابق وزاد إنتاج السعودية وحدها ٢٦٪ خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٣ .

وفى واشنطن أصبحت الولايات المتحدة دولة مستوردة للبترول وخبراؤها يقدمون تقارير متتابعة يقترحون فيها وسائل لعلاج الموقف.

هذه التقارير الرسمية توضح مدى « رعب » الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة بترولية تقترب ، ذلك قبل أن يقرر العرب تخفيض الإنتاج . . بل قبل أن يعلن « زكى اليمانى » استخدام البترول كسلاح سياسى .

التقرير الأول من جيمس إيكنز الدبلوماسى الأمريكى الذى عمل فى الشرق الأوسط واختير مستشارًا للرئيس الأمريكى « نيكسون » فى شئون الطاقة وهو الذى كتب ٩ مسودات لتقرير الرئيس « نيكسون » عن أزمة الطاقة . . وهو أيضاً الرجل الذى اختير ليكون سفيراً للولايات المتحدة لدى المملكة العربية السعودية دليلا على مدى اهتمام واشنطن بأن يكون سفيرها فى جدة من خبراء البترول مما يقطع بأهمية البترول السعودى لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد أخر الملك « فيصل » قبول أوراق اعتماد « إيكنز » عندما نشبت حرب الشرق الأوسط ولم يقبل هذه الأوراق إلا بعد توقف إطلاق النار .

فى عدد شهر أبريل كتب « إيكنز » فى مجلة الشئون الخارجية الأمريكية عن أزمة الطاقة تحت عنوان .

« أزمة البترول . . هذه المرة الذئب هنا . . . »

قال « إيكنز » :

كان استهلاك البترول العالمى ٣٩ مليون برميل كل يوم وأصبح الآن ٥٣ مليوناً وفى سنة ١٩٨٠ سيرتفع الاستهلاك ليصبح ٨٥ مليون برميل .

والعالم سيحتاج إلى ٥٠٠ مليون برميل خلال السنوات العشر القادمة ومن هذه الكمية ٣٠٠ مليون برميل توجد فى الشرق الأوسط وفى شمال أفريقيا .

والمصادر المسئولة تقول إن احتياطى البترول فى السعودية يصل إلى ٢٠٠ بليون برميل .

وكان يقال من قبل إن احتياطى البترول السعودى ١٥٠ بليون برميل فقط . ولذلك فإن إيكنز يعترف لأول مرة – بأن احتياطى بترول السعودية ضعف ما كان يعلن . . وبعد ذلك أعلن أن الاحتياطى يبلغ ٤٥٠ بليون برميل كما قالت تقديرات أخرى إنه ٦٠٠ بليون برميل .

ويستمر « إيكنز » قائلا :

وإذا كان العرب قد أعلنوا أن سلاح المقاطعة البترولية غير فعال وأنهم لن يستخدموا البترول

كسلاح سياسى فإن العرب إذا غيروا سياستهم فإنهم لن يمنعوا البترول عن أحد إلا الولايات المتحدة وسيحتفظون بدخل محدود من البترول حتى فى أثناء المقاطعة وذلك فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية .

وأمام أمريكا أن تختار :

١ – أن تحارب العرب

٢ – أن تنزل على مطالبهم .

٣ – أن توافق على انهيار اقتصادها القومى .

وقال ايكنز أن الولايات المتحدة ستضطر عام ١٩٨٠ إلى أن تستورد ٨ ملايين برميل يوميًّا – حاليًّا تستورد ٤,٦ ملايين برميل وربما أكثر من ذلك من الشرق الأوسط ، وهذا يعادل ٣٥٪ مما تستهلكه الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ .

وسيكون دخل الدول العربية من بترولها خلال الفترة من عام ٧٣ – سنة التقرير حتى عام ١٩٨٠ – ٢١٠ بلايين دولار ولن ينفقوا منها أكثر من ١٠٠ بليون دولار .

ومن الأفضل لهم بدلا من أن يتجمع لديهم ١٠٠ مليون دولار كرصيد . . أن يحتفظوا بالبترول فى بطن الأرض .

وقال أن الدول السبع التى ستتحكم فى سوق البترول العالمى فى المستقبل هى :

السعودية ، وإيران ، والعراق ، ودولة الإمارات العربية ، والكويت ، وليبيا ، وفنزويلا ، وأعلن أن أية دولة من هذه الدول سيكون إنتاجها أكثر من فائض إنتاج أية دولة أخرى من دول العالم . فإذا أوقفت إحدى الدول السبع الإنتاج فسيحدث نقص وإذا أوقفت دولتان إنتاجهما فستقع أزمة بترولية .

ولم يكتف « إيكنز » أن يوجه هذا الإنذار عن طريق مجلة الشئون الخارجية بل كتبه فى تقارير رسمية عديدة .

والغريب فى الأمر أن كل ما قاله تحقق – لا فى سنة ١٩٨٠ كما كان يتوقع بل بعد ٦ شهور بالضبط وهو جالس فى مقر السفارة الأمريكية فى جدة ينتظر مقابلة « الملك فيصل » فى شهر أكتوبر من عام ١٩٧٣ ينتظر تقديم أوراق اعتماده كسفير للولايات المتحدة فى السعودية .

فإن « إيكنز » عين سفيراً لأمريكا فى السعودية يوم ٣١ أغسطس ١٩٧٣ .

دور البترول فى حرب رمضان ١٣٩٣ هـ (أكتوبر ١٩٧٣ م) :

فى ٧ أكتوبر كانت العراق أولى الدول العربية التى دخلت حرب البترول حيث أصدر مجلس قيادة الثورة العراقى قراراً بتأميم حصتى شركتى (ستاندار أويل أوف نيوجرسى ، موبيل أويل كوربوريشن) الأمريكيتين والبالغة ٢٣,٧٥٪ من عمليات شركة نفط البصرة .

وفى ٩ أكتوبر دعا الكويت لعقد مؤتمر طارئ لجميع الدول العربية المنتجة للبترول لبحث دور البترول العربى فى المعركة .

وفى ١٧ أكتوبر اجتمع بالكويت وزراء البترول فى عشر دول عربية وهى : الكويت – السعودية – ليبيا – العراق – الجزائر – أبو ظبى – قطر – مصر – سوريا – البحرين .

وقرر المؤتمر خفض إنتاج البترول فوراً بحد أدنى ٥٪ تزداد بنسبة ٥٪ أخرى كل شهر إلى أن يتم الجلاء عن الأراضى التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ واستعادة حقوق الشعب الفلسطينى ، مع منح معاملة خاصة للدول الصديقة للعرب وفيما يلى نص القرار :

« بما أن الهدف المباشر للمعركة التى تدور رحاها حالياً هو تحرير الأرض العربية المحتلة فى حرب يونيو ١٩٦٧ واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفقاً لقرارات الأمم المتحدة » .

« وبما أن أمريكا هى المصدر الأول الرئيسى لقوة إسرائيل التى مكنتها من غطرستها واستمرارها فى احتلال أراضينا .

« وبما أن الدول الصناعية الكبرى تسهم بشكل أو بآخر فى بقاء الوضع الراهن برغم أن عليها مسئولية عامة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

« وبما أن الوضع الاقتصادى فى كثير من الدول العربية المنتجة للبترول لا يبرر زيادة إنتاجها البترولى . وهى إذ تفعل ذلك إنما تقابل حاجة المستهلكين من الدول الصناعية الكبرى التى تلتزم من جانبها بالتعاون معنا لتحرير أراضينا لو رغبت فى تعاوننا معها خارج النطاق الذى توجبه علينا مصالحنا الاقتصادية الذاتية » .

« لذلك فإن المجتمعين يقررون أن تناقص الإنتاج البترولى لكل دولة عربية مصدرة للبترول فوراً بنسبة شهرية متكررة لا تقل عن ٥٪ ابتداءً من الشهر الأول من رقم الإنتاج الفعلى لشهر سبتمبر ١٩٧٣ . ثم تبدأ من الشهور التالية منسوبة إلى رقم الإنتاج المخفض من الشهر السابق . وهكذا

حتى تفرض المجموعة الدولية على إسرائيل التخلى عن أراضينا المحتلة أو يصل الإنتاج المخفض لكل دولة على حدة إلى الحد الأدنى الذى لا يسمح معه اقتصادها بمزيد من التخفيض دون إخلال بواجباتها المحلية والعربية ».

« ومع ذلك فإن الدول التى تساند العرب مساندة عملية فعالة أو تتخذ إجراءات هامة ضد إسرائيل لحملها على الانسحاب فإنها لن تضار من تخفيض الإنتاج وسوف يستمر تزويدها بالبترول كما كان قبل التخفيض ».

« وعلى الرغم من أن نسبة التخفيض من الإنتاج واحدة لكل دولة فإن ما ينال الدول المستهلكة منها قد يتزايد بمدى تعاطفها وتعاونها مع العدو الإسرائيلى.

« ويوصى المجتمعون الدول المنفذة لهذا القرار أن تنال أمريكا أكبر تخفيض ، وذلك حسب استيرادها من كل دولة على حدة من البترول الخام ومشتقاته والمواد الهيدروكربوانية ونسبة ما تستورده مقارنة بنسبة التخفيض ».

« ويوصون بأن يؤدى ذلك إلى قطع إمدادات أمريكا بالبترول من كل دولة على حدة منفذة لهذا القرار ».

توقيع وزراء بترول

أبو ظبى – البحرين – الجزائر – السعودية – سوريا –

قطر – الكويت – ليبيا – مصر.

كان ذلك أول خطوة للبترول العربى فى الحرب .. وكان معنى ذلك أن تبدأ الدول العربية المنتجة للبترول بخفض فورى على إنتاج شهر أكتوبر نسبته ٥٪ وأن تعمل قدر الإمكان على قطع إمداد أمريكا بالبترول العربى.

وكانت التطورات التى شهدها العالم لتنفيذ تلك القرارات سريعة ومتلاحقة .. ففى نفس الليلة التى انتهى فيها اجتماع وزراء البترول العرب أعلن وزير بترول دولة الإمارات أن بلاده قررت أن تبدأ فورا وقف جميع صادراتها البترولية إلى أمريكا وتمثل ١٢٪ من إنتاج أبو ظبى وكان معنى ذلك أن أبو ظبى قررت وفوراً خفض إنتاجها بنسبة ١٢٪ وليس بنسبة ٥٪ كما كان القرار الذى اتخذ.

ويوم الخميس ١٨ أكتوبر – اليوم التالى لاجتماع الوزراء – أعلنت السعودية أنها قررت خفض إنتاجها بنسبة ١٠٪ اعتباراً من اليوم حتى آخر نوفمبر».

ولم تشر السعودية فى هذا القرار إلى أى حظر بالنسبة لشحن البترول إلى الولايات المتحدة.

ولكن فى يوم السبت ٢٠ أكتوبر – بعد بيان السعودية بأقل من ٤٨ ساعة – صدر بيان ثان من الرياض يعلن قرار السعودية إيقاف تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة .

وفى نفس اليوم أعلنت الجزائر قرارا مماثلا اضافت إليه « هولندا » الذى قررت قطع البترول عنها للموقف الذى وقفته الحكومة الهولندية ضد العرب .

وفى نفس الليلة أيضاً أعلنت حكومة البحرين إلغاء الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة الأمريكية بمنح البحرية الأمريكية تسهيلات خاصة فى ميناء البحرين وهو اتفاق كان قد عقد فى ديسمبر ١٩٧١ بعد انسحاب القوات البريطانية من البحرين .

وكانت مصر وسوريا قد أوقفت تصديرها للبترول كلية بعد ٦ أكتوبر .

السعودية تقطع البترول عن أمريكا :

ثم فى ١٩ أكتوبر صدر قرار من المملكة العربية السعودية كان له وقع الصاعقة فى الدوائر السياسية إذ قررت إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية . وترجع أهمية هذا القرار إلى العلاقات الاقتصادية الخاصة بين السعودية وأمريكا وإلى أن السعودية تعتبر أكبر مورد بترولى للولايات المتحدة ، وبرغم هذا لم تتردد السعودية فى إعلان هذا القرار تضامناً مع شقيقاتها العربيات .

الحظر البترولى يشمل أمريكا وهولندا* :

وجاء يوم الأحد ٢٢ أكتوبر ومعه إعلان من جميع الدول العربية المنتجة بأنها قررت وقف شحناتها إلى الولايات المتحدة « بسبب تأييدها السافر للعدوان الإسرائيلى على الأمة العربية » .

واستدعى تطبيق ذلك القرار خفض إنتاج البترول فى كثير من الدول بنسب كبيرة وصل بعضها إلى ١٢٪ وفى البعض الآخر إلى ٢٠٪ فى حين أنه نقل عن وزير بترول السعودية أن الانخفاض الذى جرى على إنتاج السعودية خلال شهر أكتوبر بلغ ٣٧٪ مما كان عليه فى شهر سبتمبر السابق .

وانتهت الدول العربية من الولايات المتحدة واستدارت إلى هولندا فأعلنت مقاطعتها ، وجاء قرار مقاطعة هولندا أيضاً جماعيًّا برغم أنه لم يتخذ فى أى اجتماع بين الدول العربية .

ونتيجة لذلك حرمت أمريكا من حوالى ٤٠ مليون برميل كانت تستوردها مباشرة من الدول

* حرب البترول الأولى – صلاح منتصر مطابع الأهرام ١٩٧٥ .

العربية كل شهر وكان مقرراً أن تزداد زيادة كبيرة فى الأشهر التالية .

وطبقاً لواردات أمريكا من البترول العربى خلال شهر أغسطس ١٩٧٣ فقد كان توزيع هذه الواردات من الدول العربية كما يلى :

– من السعودية	:	١٠,٧٩٤,٠٠٠	برميل
– من ليبيا	:	٦,١٢٥,٠٠٠	برميل
– من الجزائر	:	٥,٠٢٦,٠٠٠	برميل
– من الامارات العربية	:	٣,١٠٢,٠٠٠	برميل
– من مصر	:	١,١٤٢,٠٠٠	برميل
– من تونس	:	٩٩٣,٠٠٠	برميل
– من عمان	:	٤٥٠,٠٠٠	برميل
– من العراق	:	٣٤٣,٠٠٠	برميل
– من قطر	:	١٦٣,٠٠٠	برميل

ولم يكن ذلك فى الواقع كل واردات أمريكا من البترول العربى – فقد كانت الولايات المتحدة تحصل على نسبة أخرى من هذا البترول العربى بصورة غير مباشرة وذلك فى صورة منتجات مكررة من هذا البترول من حصة الدول الأوربية . . وقد قدرت بحوالى ٧٠٠ ألف برميل يومياً يتركز استيرادها من موانىء الشحن فى إيطاليا وبلجيكا وهولندا بالإضافة إلى إمدادات القوات الأمريكية الموجودة فى حلف الأطلنطى .

وعلى هذا أمكن تقدير ما حرمت منه أمريكا من واردات البترول العربى بأكثر من مليونى برميل يومياً وأن هذا الرقم أقل كثيراً من النقص الحقيقى التى بدأت أمريكا تعانيه . . وقد اعترفت مصادر أمريكا فيما بعد بأن هذا العجز تجاوز ٣ ملايين برميل يومياً .

وإذا كان البترول العربى بالنسبة للولايات المتحدة مصدر طاقة فإنه بالنسبة لهولندا « مصدر رزق » واقتصاد .

فهولندا لا تستورد البترول العربى لاحتياجاتها وإنما لإعادة شحنه فى صورة خام – وتحقق من ذلك ربحاً من رسوم الشحن والتفريغ التى تفرضها على الناقلات التى تستخدم ميناءها فى روتردام والذى يعتبر أكبر ميناء فى العالم – أو إعادة الشحن فى صورة منتجات مكررة وتحقق من ذلك ربحاً أكبر .

ويبلغ استهلاك هولندا فى حدود ٢٠ مليون طن فى السنة لكن ما استقبله ميناء روتردام فى عام ٧٣ بلغ ١٨٨ مليون طن وبالطبع كان يتوقع أن يستقبل عام ٧٤ كميات أكبر من ذلك بكثير .

العراق يستمر فى الضغط :

فى ٢١ أكتوبر قرر العراق تأميم حصة هولندا فى شركة شل التى تساهم فى شركة نفط البصرة .

الاجتماع الثانى لوزراء البترول العرب :

فى ٤ نوفبر أجتمع بالكويت وزراء البترول العرب للمرة الثانية وأصدروا قراراً بخفض إنتاج الدول العربية من البترول بنسبة ٢٥٪ فى شهر نوفبر ويزيد بنسبة ٥٪ فى شهر ديسمبر وفيما يلى نص القرار :

« اجتمع وزراء البترول العرب للمرة الثانية فى مدينة الكويت يومى ٤ و ٥ نوفبر ١٩٧٣ — وتدارسوا الطريقة التى تم بها تنفيذ قرارهم الأول والآثار التى ترتبت عليه .

وقد اتخذ الوزراء فى اجتماعهم الجديد قرارات أخرى منها :

١ — أن يكون مجموع تخفيض الإنتاج من كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥٪ من إنتاج شهر سبتمبر داخلا فيها الكميات المخصومة نتيجة قطع البترول عن أمريكا وعن السوق الهولندية .

٢ — يستمر التخفيض بعد ذلك فى شهر ديسمبر وبنسبة ٥٪ (خمسة بالمائة) من إنتاج نوفبر .

٣ — لا يؤثر أى تخفيض على الحصة التى كانت كل دولة صديقة تستوردها من كل دولة عربية مصدرة للبترول خلال التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٧٣ ميلادية .

٤ — إيفاد كل من وزير الطاقة الجزائرى ووزير البترول والثروة المعدنية السعودى إلى العواصم الأوروبية لشرح وجهة النظر العربية من القرارات البترولية المتخذة فى الاجتماعين اللذين عقدهما وزراء البترول العرب .

٥ — تشكيل لجنة رقابية لمراقبة تنفيذ الدول من ممثلى السعودية والكويت وليبيا والجزائر .

٦ — عقد اجتماعات مستقبلة من وقت لآخر حسب الحاجة لمتابعة تنفيذ القرارات وآثارها .

توقيع وزراء بترول

السعودية — الكويت — ليبيا — دولة الإمارات —

الجزائر — البحرين — قطر — مصر — سوريا .

دول السوق الأوروبية المشتركة تحمى مصالحها وتؤيد حق العرب :

بعد يومين من اجتماع وزراء البترول العرب فى ٤ نوفمبر ١٩٧٣ عقد وزراء الخارجية لدول السوق الأوربية المشتركة التسع (إنجلترا – فرنسا – إيطاليا – بلجيكا – هولندا – ألمانيا – أيرلندا – لوكسمبرج – الدانمرك) اجتماعاً أصدروا فى نهايته بياناً أعلنوا فيه « أنه ينبغى على قوات طرفى النزاع فى الشرق الأوسط العودة فوراً طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٩ ، ٣٤٠ إلى المواقع التى كانت عليها فى ٢٢ أكتوبر » .

وأضاف البيان :

أن لدى الحكومات الموقعة على هذا البيان الأمل القوى أنه بعد موافقة مجلس الأمن على قراره رقم ٣٣٨ بتاريخ ٢٢ أكتوبر أن يصبح من الممكن البدء فى إجراء مفاوضات لإعادة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط تطبيقاً للقرار رقم ٢٤٢ لمجلس الأمن بجميع بنوده ، وتعلن عن استعدادها لبذل كل ما فى وسعها للمساهمة فى ذلك .

وترى حكومات الدول التسع أنه يجب أن تدور هذه المفاوضات فى إطار الأمم المتحدة الذى يستند ميثاقها إلى مجلس الأمن المسئول مسئولية رئيسية عن السلاح والأمن الدولى .

ويتعين على المجلس وعلى السكرتير العام القيام بدور خاص فى إقامة السلام والمحافظة عليه تطبيقاً لقرارى المجلس رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ » .

وتقدر الدول التسع الأعضاء فى السوق الأوربية المشتركة أن أى اتفاقية سلام ينبغى أن تستند بصفة خاصة إلى المبادئ التالية :

١ – عدم جواز الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة .

٢ – ضرورة أن تضع إسرائيل حداً لاحتلالها للأراضى التى تحتفظ بها منذ حرب ١٩٦٧ .

٣ – احترام سيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ووحدتها الإقليمية وحقها فى الحياة فى سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

الدول العربية ترد على تأييد دول السوق الأوربية بإعفائها من الحظر :

اجتمع وزراء البترول العرب فى فيينا فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ (حيث كان موعد الاجتماع

الدورى لمنظمة الأوبك فى ١٩ نوفمبر) ، وأصدروا القرار التالى ردًّا على تأييد دول اوربا للحق العربى :

« اجتمع وزراء البترول العرب فى فيينا فى ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ فى إطار الاجتماعات التى قرروا عقدها بصفة دورية لدراسة أحكام القرار الذى اتخذ يوم ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ » .

« وتقديراً للموقف السياسى الذى أعربت عنه الدول الأعضاء فى السوق المشتركة فى بيانها المتعلق بمشكلة الشرق الأوسط فقد تقرر :

« فيما يتعلق بأوربا عدم تنفيذ خفض نسبة الخمسة فى المائة التى كان مقرراً خفضها فى شهر ديسمبر علماً بأن هذا الخفض سينفذ بالنسبة للدول الأخرى فى خارج أوربا .

« وسينفذ قرار الخفض من جديد فى شهر يناير ١٩٧٤ بنسبة ٥٪ بالنسبة لمتوسط شهر ديسمبر وستتناول جميع الدول باستثناء الدول غير المعنية بالقرار .

وسيظل الحظر قائماً بالنسبة للولايات المتحدة وهولندا كما كان مقرراً أصلا » .

موقف العراق من قرارات الحظر :

ونلاحظ فى القرارات التى أصدرها وزراء البترول العرب أن العراق لم توقع على هذه القرارات ويرجع ذلك إلى أن العراق أبدت فى أول مؤتمر موقفها الذى لم تتنازل عنه والذى طلبت موافقة الدول الأعضاء عليه ، وهذه المطالب هى :

١ - تأميم مصالح الدول التى تواصل مساعدتها للعدوان الإسرائيلى .
٢ - الوقف الكامل لشحنات البترول لهذه الدول .
٣ - سحب رءوس الأموال العربية المودعة فى الدول التى تساعد إسرائيل .

ولم تجد مطالب العراق تشجيعا من الدول الأخرى التى كان من رأيها أن معنى هذه القرارات ألا تستطع الدول البترولية دعم دول المعركة ماديًّا كما أن التأميم غير مقدور عليه بالنسبة لأغلب الدول العربية التى لا تملك الجهاز الفنى الذى يمكنها من إدارة عمليات الشركات الموجودة لديها إذا تم التأميم ، وبالنسبة لسحب الأرصدة فقد جرت اتصالات بالفعل مع البنوك الأوربية فى هذا الشأن اتضح منها عدم قدرة هذه البنوك على استيعاب أسواقها لتلك الأموال الموجودة فى

أمريكا ، ومن جهة ثانية تصمم هذه البنوك أن يتم التحويل إذا حدث بالدولار وأن تبقى بالدولار وليس بأى عملة أخرى .

ولما لم تجد العراق قبولا لمطالبها التى لم تتنازل عنها رفضت توقيع أى قرار .

الاجتماع الرابع لوزراء البترول العرب يقرر استمرار الخفض :

عقدت المنظمة العربية للدول المنتجة للبترول دورتها العادية الثانية فى ٨ ديسمبر ١٩٧٣ بالكويت (مقر المنظمة) وعقب هذا الاجتماع صدر قرار فيه إغراء لأمريكا برفع الحظر عنها إذا تم وضع جدول زمنى لانسحاب إسرائيل وفيما يلى نص القرار :

« اجتمع وزراء البترول العرب وممثلوهم الموقعون على هذا القرار فى الكويت يوم السبت ١٤ ذى القعدة ١٣٩٣ هـ الموافق ٨ ديسمبر ١٩٧٣ م » .

« وبعد الاطلاع على قرارهم الصادر فى ٢٣ من شوال سنة ١٣٩٣ هجرية الموافق ١٨ نوفمبر ١٩٧٣ م الخاص بوقف التخفيض المقرر لشهر ديسمبر ١٩٧٣ وقدره خمسة فى المائة بالنسبة لدول السوق الأوربية المشتركة عدا هولندا بحيث يستمر التخفيض بعد ذلك على جميع الدول غير المستثناة بنسبة خمسة فى المائة لشهر يناير وذلك من مستوى إنتاج ديسمبر اتخذوا القرار التالى :

أولا : إذا تقررت الموافقة على الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة منذ ١٩٦٧ وفى مقدمتها القدس وبمقتضى جدول زمنى توقع عليه إسرائيل وتضمن أمريكا تنفيذه . يرفع حظر التصدير عن أمريكا مع بداية تنفيذ برنامج الانسحاب . وتقرر عندئذ نسبة التخفيض العامة على أساس ألا يزيد التخفيض أو ينقص عن النسبة الحقيقية السائدة وقت رفع الحظر لتزويد الدول المستهلكة للبترول . وتسرى نسبة التخفيض عندئذ على أمريكا شأنها شأن أوربا وبقية دول العالم .

ثانياً : متى تم الاتفاق على الجدول الزمنى للانسحاب يجتمع وزراء البتول العرب المنفذون لهذا القرار لوضع جدول زمنى يعود بمقتضاه الإنتاج تدريجيًا إلى مستواه فى سبتمبر ١٩٧٣ وذلك بشكل يتناسب مع مراحل الانسحاب .

ثالثاً : تعطى الدول الأفريقية والإسلامية الصديقة كامل كميات العقود المتعاقد عليها ولو

اقتضى الأمر زيادة الإنتاج بنفس النسبة التى تكفل تغطية حاجاتها المحلية على أن يتم التأكد من عدم إمكانية إعادة تصديره إلى الدول المحظور تصدير البترول إليها » .

توقيع ممثلى

دول الإمارات – الجزائر – سوريا – الكويت –

البحرين – السعودية – قطر – ليبيا – مصر .

زيادة جديدة لأسعار البترول :

بعد القرارات المتتالية للدول العربية بتخفيض إنتاج البترول ووقف تصديره لأمريكا وهولندا شهد أسلوب وسعر بيع البترول تطوراً جديداً . فلأول مرة استخدم أسلوب المزاد فى بيع البترول فعرضت إيران بيع جزء من بترولها عن الستة شهور الأولى من عام ١٩٧٤ – وطلبت إلى الشركات دخول مزاد تقدم فيه كل شركة أفضل ما لديها من عرض ، وكانت المفاجأة أن يصل سعر الشراء إلى ١٧ دولار للبرميل الواحد وكان السعر المعلن لا يتجاوز الخمسة دولارات . وبنفس الطريقة باعت نيجيريا البرميل بـ ١٦ دولاراً ، وأصبح تهافت الدول الغربية على الحصول على البترول بأى ثمن .

وفى اجتماع لدول الخليج أعضاء (منظمة الأوبك) أعلن شاه إيران فى ٢٤ ديسمبر ١٩٧٣ أن خبراء (الأوبك) وضعوا نظاماً دقيقاً لتسعير البترول بحيث يصل دخل الدولة المنتجة إلى ٧ دولارات عن البرميل .

وبعد هذا القرار رفعت ليبيا سعر بترولها إلى ١٥,٧٦ من الدولار للبرميل . بعد أن كان لا يتجاوز ٩ دولارات .

وبذلك فإن سعر البترول قد وصل لأكثر من أربعة أضعاف سعره ولما تنقض على حرب رمضان ثلاثة شهور .

الاجتماع الخامس لوزراء البترول العرب يقلل نسبة الخفض :

وعقب انتهاء أعمال مؤتمر طهران الذى رفع سعر البترول اجتمع وزراء البترول العرب فى الكويت يومى ٢٤ و ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ وانتهوا إلى تقليل نسبة الخفض وتزويد الدول الصديقة التى ساندت الحق العربى بحاجتها من البترول وهذا هو نص القرار :

«اجتمع وزراء البترول العرب الموقعون على هذا القرار فى مدينة الكويت يومى الاثنين والثلاثاء الموافق ٢٤ — ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ واستمعوا إلى التقرير الشفوى الذى تقدم بعرضه كل من وزير الطاقة والصناعة الجزائرى ، ووزير البترول والثروة المعدنية السعودى عن نتائج رحلتهما إلى عواصم فرنسا وإنجلترا وبلجيكا وأمريكا ، والتحليلات السياسية لانطباعاتهما المختلفة وما يجب أن ينعكس من كل ذلك على الإجراءات البترولية التى سبق اتخاذها .

ويعتقد المجتمعون أن الهدف الأساسى من جميع ما اتخذ من إجراءات حتى الآن هو خلق شعور دولى بالمشكلة العربية الإسرائيلية وتجنيد القوى الرسمية الدولية وقوة الرأى العام لإحداث ضغط يؤدى إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .. ولا يدخل ضمن ذلك الهدف الوصول إلى الحد الذى يؤدى إلى كارثة اقتصادية للدول الأوربية أو الأفريقية أو اليابان أو بقية آسيا .

وتقديرا للرأى العام فى الدول المستهلكة الذى بدأت اتجاهاته الحالية تقربه شيئاً فشيئاً من تفهم الحق العربى وتبعده بنفس النسبة عن المواقف الإسرائيلية العدوانية .

ويؤكد المجتمعون هنا ماسبق أن قرروه فى اجتماعهم الأول بالكويت فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٣ بألا تضار الدول الصديقة للعرب من تخفيض الإنتاج ، وأن تكون هناك تفرقة بين الصديق والمحايد ومن يقوم بأعمال ضارة ضد مصلحة القضية العربية والنضال العربى .

وقد لاحظ المجتمعون أن التزايد الطبيعى للاستهلاك العالمى من جهة يقابله النقص العام فى الإنتاج من جهة أخرى ، قد زاد من قوة فاعلية القرار حتى أصاب أولئك الذين لا ترغب الدول العربية فى تعرضهم لأزمة يستدعى النظر فى حالتهم كل على حدة لتزويدهم بحاجتهم الفعلية الحقيقية ضمن حد جديد للإنتاج وبالشكل الذى لا يتسرب منه البترول العربى إلى جهات مقاطعة ، أو تخفض عليها أو يسهل إحلال بترول غير عربى محله إذا زادت نسبة التزويد عن الحاجة الفعلية من المصادر العربية » .

« وقد لاحظ المجتمعون المواقف السياسية اليابانية والحالة الاقتصادية المتردية فيها ما يستدعى النظر إليها بصفة خاصة تحميها من الانهيار وتشجعها على المزيد من تلك المواقف الودية واتخاذ خطوات أكثر فعالية وجدية » .

واسترعى انتباه المجتمعين التحول الواضح فى الرأى العام الأمريكى من القضية العربية وتزايد العدد الذى ناصرنا من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكى ، والدلائل التى تشير إلى جدية

الحكومة الأمريكية فى العمل على الوصول إلى حل سلمى للمشكلة » .

وقد لاحظ المجتمعون بارتياح كبير النتائج التى ترتبت على رحلة مبعوثيهما الجزائرى والسعودى المثمرة التى جنتها القضية العربية منها مما يدعوهم ضمن الأسباب الأخرى السالف ذكرها إلى تعديل بعض قراراتهم السابقة استمرارا فى سياستهم المنبثقة من المرونة ومواجهة الظروف والأحوال المتغيرة وذلك باتخاذ القرار التالى ليطبق حتى يظهر من الأسباب ما يدعو إلى تغيره بالتخفيف أو التشديد .

أولاً : يزاد الإنتاج من الدول العربية المنفذة لهذا القرار بنسبة عشرة فى المائة لتصبح نسبة التخفيض من إنتاج سبتمبر ١٥ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ ولا تطبق نسبة التخفيض السابقة المقررة لشهر يناير وقدرها ٥ ٪ وتبدأ الزيادة المذكورة ابتداء من شهر يناير ١٩٧٤ وتطبق حتى اتخاذ قرار آخر .

ثانياً : تزود الدول الصديقة التى أصابها ضرر واضح من الإجراءات البترولية بحاجتها الفعلية من البترول مع مراعاة ما يأتى :

١ – أن يتم ذلك فى حدود الإنتاج العام المسموح به داخل كل دولة منفذة لهذا القرار على حدة .

٢ – أن تؤخذ الضمانات التى تمنع تسربه إلى بلاد أخرى مقاطعة أو مخفض عليها .

٣ – ألا يؤدى ذلك إلى إحلال البترول العربى محل بترول آخر كانت الدول الصديقة تزود بها من جهات غير عربية .

ثالثاً : تزويد اليابان للأسباب الواردة بديباجة هذا القرار بما لا يقل عما كانت تستورده فعلا فى سبتمبر ١٩٧٣ مع مراعاة الشروط الواردة فى البند ثانيا من هذا القرار وأن يطلب منها اتخاذ مواقف سياسية أقوى مما اتخذته تقديراً منها للاهتمام العربى بالحاجة لحماية اقتصادها من التدهور .

رابعاً : تزود بلجيكا بمستورداتها البترولية عن طريق ميناء روتردام بعد أخذ الضمانات بعدم تسربه إلى السوق الهولندية وأن تعامل معاملة الدول الصديقة .

خامساً : يطلب من الحكومة الجزائرية أن تقوم بعملية التنسيق فى تطبيق البند ثانياً من هذا القرار مع الدول الأفريقية .

توقيع ممثلى

السعودية – الكويت – ليبيا – الجزائر – دولة الإمارات

العراق – البحرين – سوريا – مصر .

رفع الحظر عن الولايات المتحدة الأمريكية :

عقد فى الجزائر يومى ١٣ ، ١٤ فبراير ١٩٧٤ مؤتمر قمة رباعى لرؤساء كل من الجزائر ومصر وسوريا والسعودية ، وفى ضوء التحرك الأمريكى الذى كان واضحاً فى رحلات وزير خارجيتها (كيسنجر) والنوايا الحسنة نوعاً ما فى تغير سياستها ، قرر القادة العرب إعادة النظر فى موضوع الحظر ورفعه فى اجتماع يعقده وزراء البترول العرب بعد أسبوعين .

وعقد الاجتماع فى ليبيا يوم ١٣ مارس ١٩٧٤ ولكن برغم الاتفاق المبدئى السابق فإن مندوبى ليبيا وسوريا رفضا الموافقة على قرار رفع الحظر ، وتأجل الاجتماع إلى ١٧ مارس فى فيينا حيث كان مقرراً عقد مؤتمر (الأوبك) ثم صدر قرار رفع الحظر عن تصدير البترول للولايات المتحدة الأمريكية وأن يعاد النظر فى هذا القرار فى أول يونيو ١٩٧٤ فى اجتماع لوزراء البترول العرب وهذا هو نص البيان :

« اجتمع وزراء البترول العرب فى مدينة طرابلس بالجمهورية العربية الليبية بتاريخ ١٣صفر ١٣٩٤ هـ الموافق ١٣ مارس ١٩٧٤ . وواصلوا اجتماعهم بعد ذلك بمدينة فيينا يومى الأحد والاثنين الموافق ١٧ ، ١٨ مارس ١٩٧٤ .

واستمعوا إلى التقرير الشفوى الذى قدمه كل من وزير البترول والثروة المعدنية بالمملكة العربية السعودية ووزير الصناعة والطاقة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والذى يتضمن بياناً بنتائج الجزء الثانى من رحلتهما الذى شمل أسبانيا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان .

واطلعوا على التحليلات السياسية التى قدمها الوزيران المبنية على المحادثات التى أجرياها مع المسئولين فى البلدان المذكورة .

واستعرض الوزراء المجتمعون الوضع السائد فى الشرق الأوسط على ضوء التطورات الأخيرة فى المنطقة آخذين فى الاعتبار نتائج العمل المتوالى المشترك المتخذ بالقرارات السابقة التى أصدرها وزراء البترول العرب .

ودرس الوزراء بتعمق نتائج الإجراءات البترولية العربية بغية تقييمها على ضوء الهدف الأساسى منها .. وهو لفت نظر العالم إلى القضية العربية وخاصة المسئولين فى الدول الغربية والرأى العام فيها وذلك من أجل خلق الجو الملائم المؤدى لتحقيق الجلاء الشامل من جميع الأراضى العربية المحتلة ، وفى مقدمتها القدس ، واستعادة الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

ولاحظ الوزراء بارتياح أن الإجراءات البترولية العربية قد سجلت لأول مرة عملا – لا قولا – التضامن العربى حول هدف حيوى للأمة العربية بأسرها وهو عمل ساهم – بشكل جدى وفعال – فى إشعار الرأى العام العالمى – وخاصة الغرب – على إدراك أهمية العالم العربى كمصدر لازدهار اقتصاده ، وحمله بالتالى على استشعار المطالب المشروعة للأمة العربية .

وقد لاحظ الوزراء المجتمعون أن تطوراً واضحاً قد طرأ لمصلحة القضية العربية نتيجة الإجراءات البترولية من خلال انعزال إسرائيل تدريجيًّا ، أو فى شكل مواقف سياسية تدين بصراحة السياسة التوسعية . ومن هذه المواقف ما اتخذته المجموعة الأوربية . ثم ماأعلنته اليابان وبلجيكا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية .

وبالإضافة إلى تلك البلدان فإن ثمة بلداناً أخرى كانت تتخذ مواقف معادية للعرب بدأت تخفف من حماسها التقليدى غير المشروط لإسرائيل .

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى مايصدر من مختلف الأوساط المسئولة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وبشكل متفاوت عن ضرورة اتخاذ سياسة أمريكية أكثر توازناً فى الشرق الأوسط وتجاه العالم العربى .

ويبدو من خلال الأحداث أن السياسة الأمريكية أصبحت تتسم منذ وقت قريب باتجاه جديد نحو النزاع العربى الإسرائيلى ، وهو اتجاه – لو تأكد وأمكن تثبيته – فسوف يؤدى إلى أن تتخذ أمريكا موقفاً أكثر تمشياً مع مبادئ الحق والعدالة تجاه الأراضى العربية المحتلة وحقوق الشعب الفلسطينى المشروعة .

إن الوزراء المجتمعين يدركون تماماً الأهمية الاستراتيجية للبترول كوسيلة لتوطيد العلاقات وتطويرها مع بلدان العالم ، وأن استخدامه بصورة إيجابية قد يؤدى الى نتائج ذات فعالية تماثل استخدامه بصورة سلبية وقد تفوقها .

وأنهم إذ يعيدون التذكير بالأهداف التى وراء إجراءاتهم البترولية يأخذون بعين الاعتبار أن المعركة مع إسرائيل للجلاء الكامل عن الأراضى المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى تجتاز مرحلة دقيقة تملى اليقظة والحذر ، وتحتم مواصلة الجهود المشتركة لدفع عجلة الأحداث فى الطريق الذى بدأت تسلكه لتحقيق الهدف العربى المنشود .

وأنهم إذ يأخذون بعين الاعتبار التصريحات والمواقف الرسمية لحكومتى إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن الجلاء الكامل عن الأراضى المحتلة واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ،

وأنهم إذ يسجلون التأكيد بالسعى للوصول فى أمد قريب إلى تسوية عادلة ومنصفة للقضية العربية من شأنها أن تحقق الجلاء عن الأراضى العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطينى لحقوقه المشروعة ، يقررون .

أولا : تعامل إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية معاملة البلدان الصديقة وتؤمن لها احتياجاتهما ، من البترول ضمن حدود الإنتاج العربى مع مراعاة ألا يحل البترول العربى المصدر محل بترول غير عربى ، كأن يصدر إليها ، ليوجه إلى بلد مقاطع ، أو خاضع للتخفيض .

ثانيا :يرفع حظر تصدير البترول عن الولايات المتحدة الأمريكية على أن يعاد النظر فى هذا القرار شأنه شأن القرارات الأخرى فى اجتماع يعقده وزراء البترول العرب فى القاهرة فى أول يونيو ١٩٧٤ .

ثالثا :يرفع إنتاج كل بلد عربى للحد الذى يمكنه من تنفيذ هذا القرار .

وقال القرار :

إن الوزراء العرب المجتمعين وهم يتخذون هذه القرارات لصالح إيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى قصد تشجيع البلدان التى أبدت استعداداً وإرادة للعمل من أجل حل عادل للقضية العربية ، إنهم يؤكدون تدعيمهم لكافة البلدان العربية فى معركتها العادلة إلى أن يتاح للجمهورية العربية السورية فى المرحلة الحالية إيجاد مسلك يدفع بالسير إلى تحرير أراضيها ، وإلى أن يتم الجلاء عن كل الأراضى العربية المحتلة .

وإن الوزراء العرب المجتمعين ليحرصون على التأكيد بأن إسرائيل هى التى تتحمل وحدها كنتيجة لسياستها العدوانية مسئولية الآثار التى عانت منها البلدان التى وقع عليها الحظر أو تضررت من تخفيض الإنتاج .

كما أن إسرائيل هى وحدها المسئولة عن القرار الذى اتخذته البلدان العربية المنتجة بإبقاء إنتاجها عند مستوى أدنى من احتياجات السوق .

وإن إسرائيل سوف تتحمل مسئولية خطيرة إذا ماأدى التطور اللاحق للأحداث إلى حمل العرب على اتخاذ إجراءات أشد لمواجهة الوضع بالإضافة إلى ماسوف تسخره الأمة من طاقات أخرى لخوض معركة المصير .

نهاية إجراءات استخدام سلاح البترول :

هكذا فى ١٨ مارس ١٩٧٤ صدر قرار رفع الحظر المفروض على أمريكا على أساس مراقبة تطورات الموقف وعقد اجتماع فى القاهرة يوم أول يونيو لإعادة المراجعة . وقد حدث قبل موعد هذا الاجتماع الأخير بيومين أن تم توقيع اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة السورية ومن ثم لم ير وزراء البترول عند اجتماعهم فى القاهرة داعيا لإعادة النظر فى موضوع الحظر ، وأجلوا إصدار قرار رفع الحظر عن هولندا إلى اجتماع عقدوه يوم ٩ يوليو فى القاهرة منهين بذلك الإجراءات التى اتخذت على طريق استخدام البترول العربى فى معركة الأمة العربية ضد العدو الإسرائيلى .

الفصل الثامن

قيام منظمات الدول المصدرة للبترول
الأوبك والأوابك

(واعْتصموا بحبل الله جميعاً ولاَ تَفَرقُوا
واذْكُروا نعمَةَ الله عليْكُم إذ كُنتم أَعْدَاءً
فَألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته
إخواناً ..)

« قرآن كريم »

قيام منظمات الدول المصدرة للبترول

كان لابد من أن ينتج الضغط انفجاراً .. مع زيادة استغلال الشركات الكبرى لمقدرات الدول المنتجة .. لم تجد هذه الدول بدًّا من أن توحد صفوفها وتنشئ منظمات تحمى حقوقها . وفيمايلي قصة منظمة الأوبك ومنظمة الأوابك ..

* الشركات تحدد ٤ شلنات ذهبية عن كل طن كدخل ثابت للدول المنتجة
* مناصفة الأرباح مع بداية الخمسينات
* سعر البترول ينخفض بعد مناصفة الأرباح
* الدول المنتجة تقف عاجزة أمام الشركات
* مؤتمر البترول العربي الأول فى مصر بداية تجمع دول البترول
* قيام منظمة الأوبك
* الموقف الاقتصادى للمنظمة وجهادها ضد الشركات
* قيام منظمة الأوابك

قيام منظمات الدول المصدرة للبترول

كيف تحكمت الاحتكارات العالمية فى سعر البترول *.

– عند اكتشاف البترول فى الدول العربية قامت الشركات بتحديد دخل ثابت للدولة صاحبة الثروة المكتشفة قدره ٤شلنات ذهبية عن كل طن ينتج أو مايبلغ حوالى ۲۱ سنتاً للبرميل الواحد، وكانت الشركات حرة فى بيع هذا البترول للسوق التى تراها وبالسعر الذى تحدده، ولم يكن هذا السعر بالتالى يهم الدول العربية المنتجة.

– وفى فترة تالية – بدأت من الخمسينات – ظهر ماأصبح معروفاً فى عالم البترول باسم (مناصفة الأرباح) وكانت أسس هذه القاعدة أن كل برميل ينتج له تكلفة .. فإذا خصمنا هذه التكلفة من السعر الذى تشترى به الشركة هذا البرميل، يتم تحديد ربحية كل برميل. هذه الربحية يتم اقتسامها بين الدولة والشركة. ولما كان السعر فى الفترة السابقة لا تأثير له فى تحديد نصيب الدول المنتجة على أساس أن هذا النصيب كان ثابتاً ومحدداً بـ ۲۱ سنتاً للبرميل، فقد كانت الشركات تحدد سعراً مرتفعًا لهذا البترول. ولما أصبح للسعر أهمية فى تحديد نصيب الدولة المنتجة، فقد بدأت الشركات تخفيض هذا السعر، لأن كل تخفيض معناه خفض ماتحصل عليه الدولة المنتجة فى الوقت الذى يزداد فيه نصيب الشركة لأنها فى الواقع كانت تشتريه من الدولة المنتجة بهذا السعر، ثم تبيعه لفروعها من الشركات الصغرى للنقل والتكرير والتسويق بحيث تكسب فى النهاية الفارق بين سعر الشراء الأصلى وسعر البيع للمستهلك.

– فى الوقت الذى كانت فيه أسعار كل السلع فى ارتفاع سنة بعد أخرى، فإن البترول وحده كان سعره ينخفض، وكانت حجة الشركات فى ذلك أن الإنتاج يزيد على الطلب. فإذا عرفنا أن الشركات نفسها – وليست الدول – هى التى كانت تحدد كمية الإنتاج، أمكننا بالطبع اكتشاف حقيقة اللعبة التى تمارسها الشركات الاحتكارية مع دول البترول والتى كان دخلها يزداد برغم

* حرب البترول الأولى – صلاح منتصر – مطابع الأهرام ١٩٧٥ ص٣٠

السعر المتنافس لأن إنتاجها كان يزيد سنة بعد أخرى وأحياناً شهراً بعد شهر ، إلا أنه فى الوقت نفسه كانت أرباح الشركات تفوق كثيراً دخول الدول .

– فى سنة ١٩٥٩ مارست الشركات « لعبة » تخفيض أسعار شرائها لبترول الشرق الأوسط مرتين خلال هذه السنة ، ونتيجة لذلك انخفض دخل الدول المنتجة عن كل برميل فى الوقت الذى كانت تأمل فيه بالزيادة .

موقف الدول المنتجة من الشركات العالمية :

أصبح واضحًا الخطر الكبير الذى تقبل عليه دول البترول فى تسليمها كل أمور تحديد السعر للشركات وحدها . ولكن الوضع فى الخمسينات كان مختلفًا كثيرًا عن الوضع الآن ، حيث لم تكن أى دولة على حدة تستطيع أن تقف فى مواجهة تجمع الشركات ، ناظرين إلى الحرب الاقتصادية الطاحنة التى تشن على أى دولة تقف موقفًا . وكل مسئول فى هذه الدولة ينظر إلى مصير « مصدق » من قبل .

وتصادف فى هذه السنة التى خفض فيها السعر مرتين (١٩٥٩) أن عقد فى القاهرة أول مؤتمر للبترول العربى . حين قدمت مصر فكرة عقد مؤتمر سنوى لموضوع البترول تجرى فيه مناقشة النواحى السياسية والاقتصادية والقانونية لهذا الموضوع فى حضور ممثلين له من كل الدول العربية وأيضا من بعض الدول الأخرى النامية المنتجة للبترول .

وحين عقد المؤتمر فى مصر .. كانت أصداء التحرك المصرى الرافض لكل تبعية أجنبية – فى ذلك الحين – ترن فى آذان المؤتمرين وأهم الأحداث كان تأميم قناة السويس وماتبعه من عدوان ثلاثى على مصر . وكان هذا الحدث يتعلق بالبترول من ناحيتين :

فالحدث الأصيل – وهو التأميم .. كان نجاحًا لتأميم أكبر شركة عالمية تؤسسها دولة فى الشرق الأوسط وتنجح فى تأميمها بعد إجهاض محاولة مصدق تأميم البترول الإيرانى بالمعنى الحقيقى .

والحدث الذى كان ردًّا للفعل وهو العدوان الثلاثى . كان من نتيجته إغلاق قناة السويس لفترة طويلة اكتشفت فيها الدول المنتجة للبترول أهمية المادة التى تنتجها لاقتصاد دول أوربا والتى كان قد بدأ تغيير هيكل استهلاكها فى مصادر الطاقة يبدو واضحًا من حيث اعتماده على البترول .

وهكذا كان تأميم شركة قناة السويس مثلا للدول المشتركة فى المؤتمر بإمكان عمل شيء ضد

الشركات العالمية . وكان إغلاق القناة فرصة للدول المنتجة للحصول على شحنة أخرى نابعة من قوة المادة التى تنتجها وتصدرها للعالم .

ثم كانت فرصة لقاء ممثلى الدول المنتجة للبترول فى هذا المؤتمر الذى عقد فى القاهرة والإحساس الداخلى فى صدر كل دولة برغبتها فى معارضة الشركات ، وإن كانت لاتجد فى نفسها القوة على التعبير وحدها عن هذه المعارضة فدارت الاتصالات بين ممثلى الدول فى جو من الحيطة والسرية خوفًا من جواسيس شركات البترول . وكانت فنزويلا من المتحمسين لإقامة منظمة تجمع دول البترول . إيمانًا منها بأن الدور سيجىء عليها بعد دول الخليج فى تخفيض الأسعار وجرى اتفاق سرى عرف باتفاق الجنتلمان لإنشاء المنظمة فى الوقت المناسب .

قيام منظمة (الأوبك) :

انتهت هذه الاتصالات إلى ظهور فكرة إنشاء منظمة تجمع الدول المنتجة للبترول ، لكن هذه الفكرة ظلت سرًّا حتى العام التالى ١٩٦٠ عندما أقدمت الشركات على إجراء خفض جديد فى الأسعار تبعه خفض آخر فى دخول الدول عن كل برميل تنتجه . وفور ذلك دارت الاتصالات سريعًا وعقد اجتماع فى بغداد فى ١٤ سبتمبر ١٩٦٠ تقرر فيه تكوين منظمة الأقطار المصدرة للبترول التى عرفت بعد ذلك باسم (الأوبك) وهى الحروف الأولى من اسم المنظمة باللغة الإنجليزية) وأصبحت أشهر منظمة فى عالم اليوم .

والدول المؤسسة للمنظمة هى : السعودية – الكويت – إيران – فنزويلا – العراق ، ثم انضمت دول أخرى هى على التتابع : قطر (١٩٦١) أندونيسيا وليبيا (١٩٦٢) أبو ظبى (١٩٦٧) الجزائر (١٩٦٩) ثم تتابع انضمام : نيجيريا – إكوادور – الجابون .

وتتمثل قوة المنظمة فى الإمكانيات الضخمة التى يمكن أن تجعلها قوة مؤثرة كبيرة وصاحبة كلمة ونفوذ فى الميدان البترولى العالمى . ويتلخص موقف المنظمة فيما يلى :

الإنتاج : تنتج حوالى ٥٠٪ من حجم الإنتاج العالمى .

الاحتياطى : تختزن أراضى دول المنظمة ٧٥٪ من احتياطى البترول العالمى .

التجارة : تسيطر المنظمة على ٩٠٪ من حجم تجارة البترول العالمية .

التكرير : لاتتعدى طاقة التكرير التى تملكها المنظمة ٨٪ من طاقة التكرير العالمية – على الرغم من أنها تضم ثلاث عشرة دولة بترولية .

وتتمثل الجهود التى بذلت بعد قيام المنظمة للوقوف فى وجه الشركات العالمية فيما يلى :

- فى الفترة من عام ١٩٦٠ - تاريخ قيام المنظمة - حتى حرب ١٩٦٧ استطاعت الدول المصدرة للبترول أن تمنع الشركات من ممارسة لعبة خفض الأسعار مرة أخرى ، لكنها لم تستطع أن تحقق زيادة سعر بترولها مع أن الهدف الأول لإقامة المنظمة كان العودة بأسعار البترول إلى ما كانت عليه قبل عام ١٩٥٩ ، خاصة وأن السعر الذى كان يباع به البترول طوال فترة الستينات هو أرخص سعر بيع به منذ اكتشافه .

- بعد حرب ١٩٦٧ وإغلاق قناة السويس وتكالب العالم على طلب البترول ، وعظمة شأنه خاصة بعد زيادة استهلاكه وانتقال الولايات المتحدة من دولة مصدرة للبترول إلى دولة مستوردة له . وبعد نجاح الثورة الليبية وما كان لها من آثار كبيرة فى إملاء كلمتها على الشركات . بعد كل هذا استطاعت الدول أن تحقق أول نجاح لها فى رفع أسعار بيع بترولها للشركات وبالتالى زيادة دخلها عن كل برميل .

فى عام ١٩٧١ دخلت دول الخليج المنتجة للبترول فى « معركة أسعار » مع الشركات انتهت بتوقيع اتفاقية طهران . وأعقب ذلك اتفاقية فى ليبيا للدول المصدرة للبترول من موانى البحر الأبيض المتوسط عرفت باسم اتفاقية طرابلس .

وبمقتضى الاتفاقيتين زادت أسعار بيع الدول لبترولها وزاد بالتالى دخلها عن كل برميل وعلى سبيل المثال :

كان متوسط دخل السعودية من البرميل عام ١٩٦٧ : ٨٤,٨ من السنت أصبح فى عام ١٩٧١ . ١٢٦,٦ من السنت ، وزاد دخل الكويت عن البرميل من ٧٩,١ من السنت إلى ١١٩,٥ سنتا - وزاد دخل ليبيا من ١٠١,٦ من السنت إلى ١٧٨,٦ من السنت .

قيام منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)* :

كانت مصر أولى الدول العربية التى دعت فى عام ١٩٦٤ لقيام منظمة للأقطار العربية المصدرة للبترول أسوة بمنظمة (الأوبك) التى تضم كل الدول المصدرة للبترول بما فيها الدول العربية . وكانت وجهة نظر أصحاب الاقتراح المصرى أنه لن تقوم وحدة اقتصادية عربية إذا لم يكن أساسها البترول .

---

* حرب البترول : محسن محمد الهيئة المصرية العامة للكتاب ص٩٩ - ١٠٠

وطرحت الفكرة للبحث فى مؤتمر البترول العربى الذى عقد بالقاهرة فى مارس ١٩٦٥ . فاتخذ المؤتمر قرارًا بإنشاء المنظمة . وأقر المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية المشروع بعد ذلك وأنشئت المنظمة فى يناير عام ١٩٦٨ . وكانت الدول المؤسسة هى ٣ فقط : السعودية - الكويت - ليبيا وكان من شروط عضوية المنظمة كما نصت عليه المادة السابعة من اتفاقية المنظمة .

يشترط فى أى بلد عربى يرغب فى الانضمام للمنظمة :

١ - أن يكون البترول المصدر الرئيسى والأساسى لدخله القومى .

٢ - أن يقبل الالتزام بأحكام اتفاقية المنظمة ومايطرأ عليها من تعديلات .

٣ - أن يوافق مجلس وزراء المنظمة على انضمامه بأغلبية ثلاثة أرباع الأصوات إلى أن يكون من بينها جميع الأعضاء المؤسسين .

ونص على أن هذا الشرط لايقبل التعديل إلا بعد عشر سنوات من قيام المنظمة ولم تستطع مصر - بناءً على هذه الشروط أن تدخل المنظمة .

وفى عام ١٩٧٠ زاد أعضاء المنظمة إلى ثمانية بانضمام : الجزائر - قطر - أبو ظبى - البحرين - دبى وفى ٩ ديسمبر ١٩٧١ اجتمع مجلس وزراء منظمة الدول العربية المصدرة للبترول فى أبى ظبى لبحث اقتراح تقدمت به الكويت والسعودية وليبيا والجزائر بتعديل المادة السابعة لتمكين الأقطار العربية الأخرى المصدرة للبترول من الانضمام إلى عضوية المنظمة بغية توسيع قاعدتها ودعم قوتها .

وبناء على ذلك التعديل - وجهت الدعوة إلى مصر وسوريا وعمان ليصبحوا أعضاء فى المنظمة وفى ٤ مارس ١٩٧٢ بالكويت قبلت مصر وسوريا والعراق .

القسم الثالث

الفصل الأول

البترول وأنواعه وطرق قياسه

(اللهُ نُورُ السَّمَوات والأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ
كَمِشْكَاةٍ فيهَا مِصْبَاح المِصْبَاح فى
زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّىٌّ
يُوقَد مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لاشَرْقيَّة
ولاغَرْبِيَّة يَكادُ زَيْتُها يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ
تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ على نورٍ يَهْدِى الله
لِنُورِه مَنْ يَشَاء ..)

« قرآن كريم »

البترول وأنواعه وطرق قياسه

ماهو البترول ؟

البترول هو خليط من مواد هيدروكربونية تتكون وتتجمع فى باطن الأرض وتظل فى مكانها إلى أن تخرج إلى سطح الأرض بفعل العوامل الطبيعية كالشقوق أو الكسور الأرضية أويستخرجها الإنسان بحفر الآبار .

ويوجد البترول فى الطبيعة إما فى حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الأسفلت . وهى حالات نادرة . أو يوجد فى حالة سائلة كخام البترول أو فى حالة غازية كغازات البترول الطبيعية .

وتوجد سوائل وغازات البترول مختلطة مع بعضها بنسب مختلفة ولهذا يتنوع إنتاج حقول البترول فمنها ماينتج خام البترول مختلطًا بقليل من الغازات الطبيعية كحقول خليج السويس والخليج العربى . وماينتج أساسًا للغازات الطبيعية مع قليل من خام البترول أو بدونه على الإطلاق كحقول الغازات الطبيعية فى إيطاليا أو الجزائر وبحر الشمال ومناطق الغاز الطبيعى التى اكتشفت أخيرا فى الدلتا .

(١) خام البترول :

ويتكون خام البترول من خليط من المشتقات البترولية كالأسفلت وزيت الوقود والكيروسين والبنزين التى تختلف نسبها اختلافًا بينًا من خام إلى آخر وباختلاف هذه النسب تتواجد الأنواع المختلفة من خام البترول فى العالم التى يمكن تمييزها عن بعضها بسهولة باللون أو الكثافة النوعية .

فمن حيث اللون : يختلف خام البترول من الأسود إلى البنى وإلى الأخضر وإلى الكهرمانى .
ومن حيث الكثافة النوعية : فمن الخام مايقرب من كثافة المياه عندما يقل عنها كثيرًا وتستخدم فى غالب الأحوال لقياس هذه الكثافة وحدة معهد البترول الأمريكى التى تعلو قيمتها كلما انخفضت الكثافة وتقل قيمتها كلما ارتفعت درجة الكثافة النوعية .

وكلما زادت جودة البترول (أو قلت درجة الكثافة) كان ذلك دليلا على ارتفاع نسبة

المشتقات الخفيفة كالبنزين فيرتفع ثمن خام البترول ، وبالعكس كما انخفضت جودة البترول (أو زادت درجة الكثافة) فإن ذلك دليل على ارتفاع نسبة المشتقات الثقيلة كزيت الوقود فينخفض ثمن الخام ولهذا تعبر درجة الكثافة أو درجة الجودة عن قيمة الخام .

ولم تعد كثافة البترول هى المعيار الوحيد لتحديد قيمته . بل يشترك فى تحديد هذه القيمة اعتبارات أخرى منها ارتفاع نسبة الكبريت والمواد الشمسية مثلا .

فوجود الكبريت بنسبة مرتفعة يخفض من قيمة خام البترول ، لأن تكرير الخام يحتاج عندئذ إلى إنشاء وحدات خاصة لفصل الكبريت عن البترول وعن مشتقاته وخاصة بعد أن أصبحت الدول المستهلكة تشكو من أن احتراق الكبريت فى البنزين وزيت الوقود يؤدى إلى تلوث الجو بغازات الكبريت الخانقة . وذلك من أسباب ازدياد الطلب على بترول شمال أفريقيا لانخفاض نسبة الكبريت فيه عن بترول الشرق الأوسط وفنزويلا .

وكذلك بالنسبة للمواد الشمعية لأن وجود هذه المواد تجعل خام البترول يتجمد بسرعة فى درجات الحرارة المنخفضة وعندئذ يتعذر نقله بالأنابيب لأنه يتحول إلى كتلة صلبة من الشمع وهذا مايخفض من قيمة بعض أنواع البترول الليبى .

ويوضح الجدول التالى بعض أنواع خام البترول من مختلف الدول وصفاتها المختلفة الأساسية كما من حيث درجة جودة الكثافة ونسبة الكبريت وماتعطيه من مشتقات البترول الأساسية .

أنواع مختلفة من خام البترول*

الدولة المنتجة	نوع الخام	درجة كثافته	نسبة الكبريت	نسبة المشتقات البترولية: بنزين ومواد خفيفة	مقطرات متوسطة	زيت وقود
السعودية	عربي خفيف	٣٤,٢	١,٦	٢٠,٥	٣١,.	٤٨,٥
	سفانية	٢٧,٣	٢,٨٤	١٦,٠	٢٣,٢٥	٦٠,٧٥
الكويت		٣١,٣	٢,٤٨	١٩,٣٥	٢٥,٣٠	٥٥,٣٥
إيران	الخفيف	٣٤,٣	١,٣٥	٢٢,٢٥	٣٠,٢٥	٤٧,٥
	الثقيل	٣١,٣	١,٥٨	٢١,١٥	٢٦,٨٥	٥٢,٠
العراق	خام كركوك	٣٦,١	١,٨٨	٢٥,٠	٣٠,٦	٤٤,٤
	خام البصرة	٣٤,٠	١,٩٥	٢٢,٠	٢٨,٠	٥٠,٠
الجزائر	حاس مسعود	٤٤,٥	,١٤	٣٥,٠	٣٦,٠	٣٩,٠
	الخفيف	٣٣,٤	,١٥	٢١,٠	٤٠,٢٥	٣٨,٧٥
نيجيريا	المتوسط	١٧,١	,٢٥	١٢,٠	٤٠,٠	٢٨,٧٥
	السدير	٤٢,١	,٣٧	٣٢,٥	٣٢,٥	٣٥,٠
ليبيا	البريقة	٣٩,٢	,٢١	٢٦,١٥	٣١,٧	٤٢,١٥
	الحريقة	٣٧,٤	,١٦	٢٠,٧٥	٢٧,١	٥٢,٢٥

* راجع : البترول واقتصاديات موارده د. محمود أمين - دار المعارف ١٩٦٨ .

(ب) الغازات الطبيعية :

وهى كلمة شاملة لمجموعة من المواد البترولية التى تخرج من آبار البترول فى حالة غازية ، ولكنها تحمل معها على الغالب بعض سوائل بترولية تخرج من الغازات فى هيئة أبخرة مكثفة وتكون مايسمى بالجازولين وهو سائل باهت اللون .

ولايكاد يخلو حقل البترول من الغازات لكن تتفاوت نسبتها ، فنى حقل الغردقة وهو أقدم الحقول المصرية الذى اكتشف عام ١٩١٣ – لايزال ينتج البترول مختلطًا بالغاز بنسبة ٣٥ قدمًا مكعبًا من الغاز مع كل برميل من خام البترول ، ولكن ترتفع هذه النسبة إلى ٣٥٠ قدمًا لكل برميل من خام حقل البلاعيم البحرى فى خليج السويس ، وقد زادت على ذلك فى حقل المرجان المكتشف حديثًا فتبلغ حوالى ٦٠٠ قدم مكعب لكل برميل من خام البترول .

وقد ينتج الحقل غازات طبيعية بها قليل من خام البترول أو بدونه على الإطلاق فيسمى عندئذ بحقل الغاز الطبيعى كحقول حوض نهر البوفى بإيطاليا وبعض حقول الجزائر وحقول بحر الشمال وآبار الغاز المكتشفة فى الدلتا .

وقد أصبحت الغازات الطبيعية موردًا هامًّا من موارد الطاقة ومادة أساسية للصناعات البتروكيمائية فى العالم تغذى أكثر من ٣٠٪ من احتياجات الولايات المتحدة و١٦٪ من احتياجات الاتحاد السوفيتى وحوالى ٢٪ من احتياجات غرب أوربا وذلك فى عام ١٩٦٥ ويزداد استخدامها تباعًا .

والغازات الطبيعية هى خليط من مواد هيدروكربونية أخفها غاز الميثين ، الذى يكون ٧٠ – ٩٠٪ من الغازات الطبيعية ويختلط معه مجموعة كبيرة من الغازات الأخرى منها غاز البروبين والبوتين ، ويستخدمان فى صناعة البوتاجاز لإمكان إسالتهما فى درجة الحرارة العادية تحت ضغط متوسط وذلك على العكس من غاز الميثين ، الذى يتعذر إسالته إلا تحت ضغط عال جدًّا ودرجة حرارة منخفضة .

وتخرج أيضًا مع الغازات الطبيعية مجموعة أخرى من المواد الهيدروكربونية التى توجد على حالة سائلة عند خروجها من البئر ، وهى تسمى عادة بالجازولين الطبيعى لتميزها عن الجازلين (البنزين) الذى ينتج عن تكرير خام البترول فى المعامل من أمثلة ذلك الغازات الطبيعية المكتشفة فى منطقة أبى ماضى بالدلتا التى يتكون ناتجها من ٩٥٪ من الغازات و ٥٪ من السوائل .

قياس خام البترول والغازات الطبيعية :

(أ) خام البترول :

يقاس خام البترول عادة بالبرميل الأمريكى وهو يساوى حوالى ٤٢ جالونًا أمريكيًّا أو حوالى ١٥٨,٩٨٤ من اللتر فيقال إن البئر ينتج ١٠٠٠ برميل يوميًّا مثلا وهو الأسلوب المتبع فى الولايات المتحدة .

ويقاس خام البترول أيضًا بالمتر المكعب وهو يوازى ٦,٢٨٩٨ من البرميل وهو الأسلوب المتبع فى فرنسا وألمانيا وغيرها من دول غرب أوربا .

– ويوزن البترول الخام بالطن وهناك ثلاثة أنواع منها :

الطن القصير يساوى	٢٠٠٠ رطل إنجليزى
الطن الطويل	١,١٢ من الطن القصير
الطن المترى	١,١٠٢٣ من الطن القصير أو ٩٨٤٢ طنًّا طويلاً

ويتبع الوزن دائمًا فى عمليات التكرير والنقل .

(ب) الغازات الطبيعية :

وتقاس الغازات الطبيعية بالقدم المكعب ونظرًا لأن حجم الغاز يتوقف على درجة حرارته والضغط عليه لذلك يتم القياس عند درجة حرارة ٦٠ درجة فهرنهيت وضغط ١٤,٧٣ من الرطل على البوصة .

ونظرًا لضخامة إنتاج الغازات فتعتبر وحدة القياس ١٠٠٠ قدم مكعب وهذا هو الأسلوب المتبع فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى دول أوربا الغربية تقاس الغازات الطبيعية بالمتر المكعب الذى يساوى ٣٥,٣١٥ من القدم المكعب وتعتبر وحدة القياس أيضًا ١٠٠٠ متر مكعب .

الفصل الثانى

قصة البترول

« إن الله جلت قدرته قد منح المسلمين أسبابًا عدة للقوة والمنعة . . فإذا أحسنوا الانتفاع بها واستعمالها أثابوا ، وإن لم يفعلوا ، فإنهم عائدون وكفى بالله حسيبًا . . »

قصة البترول (١)

كان مولد صناعة البترول فى أواخر العقد السادس من القرن الماضى أبرز حدث فى تاريخ الحضارة الإنسانية . ولم يدر بخلد الذين قالوا بحفر أول بئر بترولية فى العالم عام ١٨٥٩ أن ذلك السائل الأسود الذى تفجرت به الأرض لن يلبث أن يغير وجه التاريخ ، وأنه سيغدو فى أقل من قرن واحد بمثابة الدم الذى يسرى فى شرايين المدنية ، فيجعل أوصالها تنبض بالحيوية والنشاط ، فهو العصب المحرك للمواصلات فى البر والجو والبحر ، فالسيارات والطائرات لاوقود لها سواه ، أما قاطرات السكك الحديدية والبواخر فمعظمها يسير به ، وهو الوقود الذى يدير الجانب الأكبر من عجلات الصناعة العالمية ، ومنه وحده نحصل على الزيوت والشحوم التى لاغنى عنها للأجزاء المتحركة فى الآلات بمختلف أنواعها ، والبترول هو الذى يهيئ لنا تلك الأسطح الأسفلتية الناعمة التى تجرى عليها السيارات فى سهولة ويسر ، ومدارج الطيران التى تكفل سلامة الطائرات فى صعودها وهبوطها ، ولم يقف دور البترول عند إدارة الآلات بل أصبحت مشتقاته تساهم بدور تزداد أهميته يوما بعد يوم فى مختلف فروع الصناعة وفى الزراعة حتى أصبحت استعمالات المواد البترولية لاتقع تحت حصر .

فى العصور القديمة :

لم يبدأ الحفر بطريقة منظمة لاستخراج البترول من باطن الأرض إلا فى عام ١٨٥٩ ومع ذلك فقد عرف الإنسان هذا المعدن السائل واستعمله منذ أجيال طويلة يقدرها المؤرخون بأكثر من ٥٠٠٠ عام .. وقد سبقت شعوب الشرق الأوسط غيرها من شعوب العالم إلى معرفته ولاتزال أطلال مدينة (بابل) تقف إلى اليوم شاهدًا على متانة البلاط المصنوع من البيتومين وهو راسب بترولى ثقيل . وقد خلع عليه البابليون نوعًا من القداسة فكانوا يغمسون مشاعلهم فى أوان بها بيتومين ساخن فيلقى ضوءها ظلالا رهيبة يسجدون لها تعبدًا وخشوعًا . كما استعمله قدماء

(١) عن منشورات شركة شل لعام ٦٠/١٩٦١ .

المصريين فى تحنيط جثث موتاهم لتعبر القرون والأجيال إلى الخلود .. فكيف عرف الناس البترول برغم ماهو معلوم من أنه يوجد فى مصايد تكمن على أغوار سحيقة فى باطن الأرض ؟ .. وكيف تكوّن البترول ؟ .. وأخيرًا كيف نمت صناعة البترول من بدايتها البسيطة حتى غدت اليوم الدعامة التى يقوم عليها صرح الاقتصاد العالمى ؟ .. إنها لقصة طريفة شيقة تأخذ غرابتها بمجامع القلوب وسنحاول أن نجملها فى الصفحات القليلة التالية برغم أن أحداثها استغرقت ملايين السنين .

أصل البترول :

قد يظن البعض أن الكرة الأرضية كتلة صلبة لا يطرأ عليها أى تغيير ، وهذا وهم خاطئ فما البراكين والزلازل ونافورات المياه الحارة وغيرها من مظاهر الاضطرابات الأرضية سوى أعراض لقوى فعالة من الحرارة والضغط تعمل باستمرار فى باطن الأرض وتؤثر فى القشرة الأرضية مسببة هبوط بعض أجزائها والتواء أجزاء أخرى . . كما أن هناك عوامل أخرى خارجية كالرياح والأمطار والجليد وتقلب الطقس ، تعمل معًا فى تعرية الأجزاء المرتفعة وردم المنخفضات .

وتحمل مياه الأنهار والغدران كميات هائلة من فتات المواد المختلفة إلى البحر حيث ترسب طبقة فوق أخرى على مر العصور والأجيال فتدفن فيها ملايين من النباتات والحيوانات البحرية الميتة ، وكثيرًا مايبلغ عمق طبقات الرواسب عدة أميال ويتزايد ثقلها تدريجيًا محدثًا ضغطًا هائلا على الطبقات السفلى فتتصلب ويصبح الطين طَفلا ، والرمل حجرًا رمليًا وهياكل الحيوانات البحرية حجرًا جيريًا . ويساعد الماء المالح على حفظ بقايا النباتات والحيوانات البحرية ، فتتحول هذه المواد العضوية ببطء شديد بفعل الحرارة والضغط إلى بترول .

وتنكمش الأرض تحت طبقات الرواسب فتسبب انثناءها تدريجيًا وخلال حركة الانثناء يعتصر البترول والماء من الطبقات التى وجدا فيها إلى حيث يتركزان فى الطبقات الأكثر مسامية إذا وجدت المصائد المناسبة لتجمعها . . ثم ينفصل البترول عن الماء ويطفو على سطحه لأنه أخف منه فى حين يتجمع الغاز البترولى فى أعلى المصيدة .

ومن أنسب أنواع التكوينات لتجمع البترول مايعرف بالتكوينات القبوية .

وهناك نوع آخر من المصائد البترولية يعرف بالفوالق التى تنشأ نتيجة لحدوث كسر فى الطبقات الحاملة للبترول بسبب التواءات القشرة الأرضية . وقد ينزلق أحد جانبى سطح الفالق بتأثير قوة

الشد أو يرتفع أحد الجانبين بقوة الضغط فيحتجز البترول تحت غطاء صخرى من أعلى وبطبقة من الصخور الصماء على سطح الفالق .

ويحدث أحيانًا أن يتسرب البترول إلى سطح الأرض ويكون ذلك نتيجة لعدة عوامل منها حدوث رشح خلال الفالق أو خلال كسر يصيب الغطاء الصخرى للتكوين القبوى أو نتيجة لتآكل الطبقات المغطية للمصيدة البترولية .

ولولا حدوث هذا الرشح لما عرف الانسان البترول منذ فجر التاريخ ، فقد كان البترول المتسرب من مكانه فى باطن الأرض يتجمع على السطح فى شكل برك ، ثم تحدث له عملية تبخر بطيئة بفعل حرارة الجو فتتصاعد الأجزاء الخفيفة الداخلة فى تركيبه كالبنزين والكيروسين وغيرها مخلفة وراءها البيتومين ، وهو أثقل مركبات البترول وهذه العملية تشبه إلى حد كبير عملية التقطير الأولى التى تجرى الآن فى معامل التكرير الحديثة ، وإن كانت تستغرق سنوات بدلا من ساعات . وقد اعتبرت الشعوب القديمة البترول الخام مادة خطرة لقابليته للاستعمال على حين أقبلت على استعمال البيتومين فى شتى الأغراض كما ذكرنا آنفًا . وعلى مر العصور أخذ الناس يجدون للبترول الخام السائل بعض الفوائد فاستعملوه فى علاج بعض الأمراض وتزييت محاور العربات ثم بدءوا فى مطلع القرن الماضى يستعملونه وقودًا للإنارة بعد أن شح الوارد من زيت الحوت نتيجة لتناقص عدد الحيتان وكانت تلك بداية الاتجاه إلى استخدام الوقود البترولى .

تطور استعمال البترول :

وقد استفاد سكان العراق ومصر وبلاد فارس من البترول منذ قديم الزمان ، واستعملوه فى أغراض البناء وطلاء السفن كما استعمله بعض القدماء كدواء يشربونه ويدهنون به الجروح وبالإضافة إلى استعماله فى أغراض الإنارة والوقود ، أما العرب فكانوا من الأمم التى عرفت البترول منذ القدم فقد استعملوه فى الحروب والإنارة والعلاج .

وعلى الرغم من معرفة الإنسان للبترول وإدراكه لفوائده المتعددة فإن استعماله ظل محدودًا نظرًا لصعوبة الحصول عليه وعدم معرفة وسائل استخراجه على نطاق واسع ، وفى القرن التاسع عشر بدأ الطلب يتزايد على زيت الاستصباح ، حيث كان البترول يكشط من سطوح البرك الصغيرة ليصنع منه الكيروسين فأصبح ذلك حافزًا قويًّا للقيام بمزيد من المحاولات للحصول على المزيد منه . ومنذ أن حفر الكولونيل « أدوين أدريك » أول بئر لاستخراج البترول من جوف الأرض

عام ١٨٥٩ م فى ولاية بنسلفانيا الأمريكية وحتى وقت مبكر من القرن العشرين كان حفر آبار البترول يتم بالقرب من النزازات ، ولم يكن ثمة تنقيب بالمعنى المفهوم حتى أواخر القرن التاسع عشر أى عندما بدأ الباحثون عن الزيت يستعينون على اكتشافه بعلم طبقات الأرض الجيولوجيا .

وفى عام ١٨٨٥ تم اكتشاف حقول عديدة استنادًا إلى النظرية القائلة : إن الزيت يتجمع فى أعالى الطبقات الصخرية القبوية ، أو المحدبة التركيب . وفى خليج سانتا بربارا من ولاية كاليفورنيا الأمريكية تسرب الزيت من خلال شقوق فى سطح الماء وباتصال هذه الفقاقيع بعضها ببعض تكون شريط من الزيت المتماسك واندفع نحو الشاطئ بفعل الرياح وتيارات المياه المختلفة ، وفى عام ١٧٩٣ م كتب قبطان إحدى السفن فى سجله اليومى وقد كان مبحرًا على بعد ميل واحد من الشاطئ أن البحر على امتداد نظره كان مغطى بطبقة من مادة لزجة ذات رائحة غريبة وقد دعا المكتشف الإنجليزى « فانكوفر » هذا المكان بمركز الزيت الفحمى .

إن الزيت الذى شاهده « فانكوفر » تدفق من إحدى الشقوق التى أحدثتها العوامل الطبيعية خلال الصخور المتكونة منذ ملايين السنين تحت الأرض ، وقد أطلق رجال صناعة الزيت فى تلك الأيام على هذه الظاهرة اسم النزازات وقد قيل إن الزيت والغاز كانا يتسربان من هذه النزازات إلى البيئة والأجواء منذ ملايين السنين .

هناك مئات بل آلاف النزازات تنتشر فى مختلف مناطق العالم لايعرف عددها فبعضها على اليابسة والبعض الآخر فى قاع البحر . وقد أخذ الإنسان فى العصور القديمة يجمع السائل الذى يخرج من هذه النزازات ليستعمله فى طلاء الأخشاب للمحافظة عليها . وكذا فى علاج المرضى وصناعة السفن وفى البناء ويقول المؤرخون إن « سيدنا نوح » عليه السلام قد استعمل القار الطبيعى المستخرج من نزازات الزيت فى طلاء سفينته العظيمة ، وماالنار الإغريقية المشهورة قديمًا والتى كانت تستعمل فى الحرب والمعارك إلا إحدى الوسائل التى كان الإنسان يستعمل الزيت فيها ، هذا الزيت الذى كان يكشط عن سطح ينابيع المياه فى الشرق الأوسط ، أما الهنود الحمر فقد اعتبروا الزيت مادة ممتازة تصلح للاستعمال لجميع الأغراض وفى كل الأحوال .

وفى القرن التاسع عشر وصف « جون موير » الكاتب المتخصص فى التاريخ الطبيعى كثيرًا من نزازات الغاز والزيت التى عثر عليها فى خليج المكسيك فى كتاباته المتعددة وفى عام ١٨٩٠ م كتب الجيولوجى وعالم الآثار الفرنسى « مورجان » كثيرًا عن نزازات الزيت فى بلدان الشرق الأوسط وأعد خرائط توضح مواقع النزازات فى إيران وشمال العراق ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال أنه

نتيجة للبحث والاستقصاء اللذين قام بهما « مورجان » تم حفر أول بئر لاستخراج الزيت فى إيران . وفى الساحل الغربى من جزيرة ترينداد الواقعة فى خليج باريا ، توجد بحيرة صغيرة مغطى سطحها تمامًا بطبقة من الأسفلت يطلق عليها الأهالى هناك اسم بحيرة القار . وفى المنطقة ذاتها وعلى بعد حوالى ٢٠٠ متر من الشاطئ يوجد ينبوع تحت سطح الماء يخرج منه غاز وزيت بنى قاتم اللون . هذا وقد لوحظ وجود النزازات فى ألاسكا فى عام ١٨٩٦ م وفى غيرهما من المناطق .

هذه الدرائل السطحية أدت إلى اكتشاف الصخور الرسوبية الحاملة والخازنة للزيت فى المناطق المجاورة لها . وأدت بالتالى إلى اكتشاف أكثر من حقول الزيت الكبيرة فى العالم . وكشفت الدراسات العديدة عن أن الصخور الرسوبية الحديثة هى فى الغالب مصدر هذه النزازات التى تدل على وجود الزيت . فعندما تطرأ عوامل ومؤثرات داخل القشرة الأرضية يؤدى ذلك إلى تكسير هذه الترسبات البترولية ونتيجة لذلك تحدث الفوالق والشقوق ، وبالتالى تظهر هذه النزازات على سطح الأرض كما تظهر نزازات أخرى نتيجة لعوامل التعرية المتعددة فى الطبيعة ولعملية تفتت الصخور ، فبذلك تبرز الطبقة الخازنة للزيت وفيها تبدأ عملية النز (الرشح) . ومع أن الجيولوجيين وعلماء الطبيعة يعرفون العوامل المسببة لهذه النزازات فإنهم لايعرفون كمية البترول التى تسربت منها إلى البيئة ولايعرفون مدى تأثير هذا التسرب الناتج عن النزازات فى قيعان البحار والمحيطات على حياة الكائنات البحرية ، هذا وإن المعلومات المتوفرة عما يحدث للزيت الذى يخرج من الأرض خلال القنوات والفجوات الطبيعية قليلة جدًا إذ لا يعرف الجيولوجيون أين يذهب الزيت وأين يستقر وماذا يستخرج منه . وماهى التغييرات التى تطرأ عليه نتيجة تعرضه للعوامل المختلفة وتفاعله أو امتزاجه بالعناصر المختلفة فى الطبيعة . ويسعى الباحثون فى كثير من شركات البترول العالمية ومنها شركة (أكسون) إحدى الشركات المشاركة فى ملكية (أرامكو) إلى تضييق الفجوة فى مثل هذه الدراسات لمعرفة الأسباب والمسببات وراء هذه النزازات وتأثيرها فى الطبيعة وعلى الحياة البشرية وكذلك البحرية فى المحيطات .

ويتكون فريق الباحثين هذا من الكيميائيين والجيولوجيين وعلماء الأحياء وعلماء الطبيعة للبحث والدرس لتعيين مواقع هذه النزازات وطبيعة وجودها وخواصها ومعرفة ماإذا كان الزيت يتسرب منها باستمرار وأن ذلك موسمى بمعنى أنها تنز الزيت فى أوقات معينة وتحت ظروف خاصة .

إن نزازات الزيت فى خليج (سانتا بربارا) فى الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعتبر فيما مضى مصدرًا مفيدًا لتجارة رائجة فقد كان الناس فى حوالى عام ١٨٩٠ م يجمعون كتل الزيت

المتسرب من هذه النزازات ويذيبونها ثم يصدرون الزيت إلى المناطق الأخرى لاستعماله فى سفلتة الشوارع وتحسين الطرق ، وقد استعمله الهنود الحمر فى كاليفورنيا فى صناعة الزوارق وتثبيت رءوس الحراب والسهام وإصلاح وتلصيق الأوانى المكسورة ، وجاء فى التقارير والمسجلات القديمة أن أهالى سواحل الخليج (سانتا بربارا) كانوا يروجون لنزازات الزيت بادعائهم أنها من العوامل المساعدة للصحة العامة وهى فى ذلك شبيهة بحمامات المياه المعدنية الحارة ، ومن طريف ماذكره الدكتور « ويفران » الناس فى عام ١٨٨٠ م كانوا يزعمون أن رياحًا جنوبية غربية تهب على ترسبات بترولية وهى فى طريقها إلى المدن مما يؤدى إلى تنقيتها إذ كانوا يعتقدون آن ذاك أن مرور الرياح على أماكن وجود الزيت ينقى الجو وعليه فقد اعتبروا هذه النزازات عاملا مساعداً على تحسين البيئة وتنقيتها مما يؤدى بالتالى إلى تقليل الإصابات بالأمراض والمساعدة على مكافحة الأوبئة .

وفى محاولة جادة لمعرفة كمية الزيت التى ترسبت إلى مياه الخليج بكاليفورنيا أجرى الدكتور « ألان ألين » العالم فى شئون المحيطات بعض الحسابات والتخمينات المهمة على النزازات المعروفة باسم (كول أويل بونت) فى هذه المنطقة وتوصل فى بحثه إلى أن كمية من الزيت يتراوح مقدارها بين ٥٠ ، ٧٠ برميلا ظلت تنز يوميًّا إلى مياه الخليج منذ قرون عديدة ، وبناء على هذه الأرقام التقديرية فإن هناك حوالى ١٨ ألف برميل من الزيت تتسرب سنويًّا من هذه النزازات إلى مياه الخليج .

وبناءً على الدراسات والأبحاث التى قام بها الدكتور « ويفر » خلال خمسة عشر عامًا على منطقة (سانتا بربارا) فقد توصل إلى أن النزازات فى هذه المنطقة قديمة جدًّا يعود تاريخها إلى عشرات الألوف من السنين ويضيف قائلا إن نزازات الزيت هذه عبارة عن تكوينات جيولوجية من السجيل هشة متشققة كثيرة التكسر وتسمى هذه المنطقة (مونتيرى شيل) ، وهى تقع تحت سطح طبقة قاع المحيط فى هذه المنطقة حيث يتسرب الزيت منها إلى البحر ، وقد تظهر هذه الطبقة على السطح فى أطراف الخليج ، وأما فى عرض البحر فإن هذه الطبقة مغطاة بطبقات من الصخور الرسوبية الحديثة التكوين نسبيًّا ، وفى هذه الحالة فإن الزيت لايمكنه التسرب أو الرشح من هذه الصخور وتدور فى أذهان الناس من سكان تلك المناطق أسئلة كثيرة حول إمكانية وقف رشح هذه النزازات وتنظيفها قبل وصول الزيت إلى الشواطئ .

ويقول الدكتور « الين » إنه بالإمكان حقن مادة هلامية خاصة فى الفتحات والفجوات التى

يتسرب منها الزيت وذلك لتنقية المياه ، بيد أن هذه العملية غير مضمونة فإن حفر آبار الزيت قد يخفف أويقلل من الضغط الذى يتسرب فى دفع الزيت فى الشقوق ليظهر على السطح على شكل نزازات .

مما ذكرنا سابقًا يتضح أن أنجح الطرق للتنقيب عن الزيت فى السنوات الأولى من عمر صناعة الزيت كانت تتمثل فى مباشرة الحفر فى أماكن مجاورة لنزازت الزيت حيث يوجد الزيت بصورة واضحة على سطح الأرض فى تلك المناطق والنزازات بشكل عام تكون على نوعين .

النوع الأول :

ويرشح الزيت فيه من خلال الطبقة الخازنة له وذلك بظهور تلك الطبقة على السطح نتيجة لعوامل التعرية المختلفة وقد يكون هذا النوع إما لايزال نشيطًا ينز منه الزيت والغاز كما هى الحال فى نزازات (مبنى جراند) فى فنزويلا التى تبعد حوالى ميل واحد عن أحد حقول البترول الكبيرة فى تلك المنطقة ، وإما أن تكون الصخور القديمة من السطح قد سدت مسامها بالقار المتجمد ، وعليه أصبح النزاز مثال ذلك (حقل كولينجا) فى كاليفورنيا (وصخور أثابكا الاسفلتية) فى كندا .

النوع الثانى :

ويرشح الزيت فيه من شقوق وفوالق وفجوات خلال الطبقات الرسوبية الموجودة فوق طبقة صخر المكمن الأصلى ، وهذا النوع كثيرًا مايوجد فى باطن الأرض بحيث يتسرب منه الغاز أو الزيت أو الطين فى أغلب الأحوال ، ومن الأمثلة الحية على ذلك ، النزازات الموجودة على قمة التركيب القبوى فى (حقل لاباز) فى فنزويلا وكذلك فى حقل (كركوك) شمال العراق . وبحلول عام ١٩٢٠ أصبح واضحًا لدى العلماء أن التكوين القبوى المحدب ماهو إلى العوامل التى تتحكم فى تجمع الزيت والغاز ، وأن كثيرًا من المعلومات والنتائج لايمكن الحصول عليها بواسطة الخرائط السطحية (الطبوغرافية) فقط ، ومما يذكر أنه فى ذلك التاريخ قد تم تطوير الأساليب الجيوفزيائية مثل الميزان الالتوائى وجهاز السزموغراف الذى بواسطته أمكن الاستدلال على التراكيب الجيولوجية تحت سطح الأرض وكذلك استخدام جهاز قياس الجاذبية وجهاز قياس المغناطيسية فى البحث عن الصخور ذات التركيب المواتية لتجمع الزيت وذلك باستخدام الخواص الطبيعية لتلك الصخور .

كيف وأين تتكون حقول البترول ؟

١ - كيف تتكون حقول البترول ؟

عندما وجد الإنسان البترول بالمصادفة لم يكن يعرف شيئاً يذكر عن كيفية تكوينه ، ولكن ما إن تعددت الاكتشافات البترولية وحفرت بها الآبار وأمكن دراسة طبيعة الطبقات الأرضية التى يخرج منها البترول دراسة علمية دقيقة حتى استطاع الباحثون أن يتعرفوا شيئاً فشيئاً على كيفية تكوين البترول فى باطن الأرض . وعن الظروف التى تلائم تجمع البترول فى الحقول ، ولكن برغم هذه المعرفة فلا يزال الإنسان يجهل الكثير عن ذلك ولكنه يزيد كل يوم معرفته بطبيعة تكوين وتجمع البترول .

والاعتقاد الشائع الآن هو أن البترول يتكون نتيجة لتحلل بعض الكائنات الحية النباتية والحيوانية التى كانت تعيش منذ ملايين السنين فى البحار القديمة وعندما تموت هذه الكائنات وتسقط فى القاع وتدفن وتغطيها الأتربة والرمال وتتعرض للضغط والحرارة الكامنة فى الأرض ، فإن بقايا هذه الكائنات تتحول إلى قطرات من البترول المختلط بالماء وتنتشر هذه القطرات بين الصخور التى تتكون تحت سطح البحار والتى يتولد فيها البترول وتسمى (بصخور الأم) وهى بطبيعتها صخور رسوبية تختلف تمام الاختلاف عن الصخور النارية التى تخرج منصهرة من باطن الأرض وتتجمد قرب السطح كالجرانيت والبازلت . .

ولكن قطرات البترول والمياه المنتشرة بين (صخور الأم) الرسوبية لا تبقى فى موطنها ، فما إن تتكدس فوقها الرمال والأتربة وتضغط عليها حتى تهجر القطرات موطنها وتنساب بين حبيبات الصخور إلى مناطق يقل فيها الضغط وإلى أن تصادف طبقة من الصخور المسامية كالرمال تسمح لها بالانتقال خلالها من موطنها إلى المناطق المجاورة وتظل هذه القطرات فى هجرتها عبر الصخور المسامية ، فإذا لم يقف فى طريقها عائق فإنها تصل فى نهاية المسار إلى سطح الأرض المكونة نشع البترول أو برك الأسفلت أو ينابيع الغاز ، وعندئذ يتبدد البترول دون أن تتكون الحقول . ولكن إذا ما صادفت قطرات البترول المهاجرة عائقاً من أى نوع يحول دون استمرار هجرتها ، فإن القطرات

تتراكم وتتجمع بجوار هذا العائق أو المصيدة البترولية وعندئذ يتكون حقل البترول .

ولذلك فإن حقل البترول لا يتكون إلا إذا توافرت عدة شروط منها :

١ – وجود بحار تعيش فيها الكائنات الحية ثم تموت هذه الكائنات وتدفن فى قاع البحر تحت الرمال والأتربة فيتولد البترول .

٢ – وجود الطبقات الصخرية المسامية التى تسمح للبترول بالحركة بين مسامها .

٣ – وجود مصائد البترول التى يتجمع عندها البترول .

وعندما يتجمع البترول ويستقر فى المصيدة ، فإن البترول ينفصل عن المياه المختلطة به ويطفو فوقها ، وإذا ما وجد الغاز مع البترول انفصل الغاز أيضاً وطفا فوق سطح البترول ، وعلى ذلك فإن حقل البترول يتكون فى العادة من ثلاث طبقات ، أعلاها طبقة الغاز ، تليها طبقة البترول ، ثم المياه . وهذا الانفصال هو نتيجة لاختلاف الكثافة بين المياه . وهى الأكبر كثافة ثم البترول ثم الغاز وهو الأقل كثافة .

مصائد البترول :

والمصائد التى يتجمع فيها البترول من نوعين :

النوع الأول : يتكون من الكسور والالتواءات التى تحدث فى الأرض نتيجة للحركات الأرضية فتنثنى الصخور أو تنكسر فتتكون المصيدة التى قد تأخذ شكل القبو حيث يتجمع ويتراكم البترول فى قمته . وتتكون المصائد أيضاً نتيجة للكسور التى تتعرض لها الطبقات فيحول ذلك دون هجرة البترول الذى يتراكم بجوار الطبقات المكسورة .

النوع الثانى : من المصائد ما يتكون نتيجة للتغيرات الطبيعية التى تحدث فى الطبقات المسامية كالرمال فتتحول فجأة إلى طبقات غير مسامية تعوق هجرة البترول فيتجمع مكوناً حقل البترول ، أو لغير ذلك من الأسباب الجيولوجية التى تعوق امتداد الطبقات المسامية .

وفى كلا النوعين : الأول والثانى ، لا تصلح مصيدة البترول لاصطياده إلا إذا كانت الطبقة المسامية التى يتحرك ويتجمع فيها البترول مغطاة تماماً بطبقة غير مسامية تحبس البترول داخل المصيدة فلا يتبدد ولا يهرب منها . فإذا ما تعرضت المصيدة مثلا إلى الكسور أو الشقوق التى تسمح للبترول بالهروب منها فقدت أهميتها وعندئذ يظهر البترول فوق سطح الأرض مكوناً نشع البترول أو ينابيع الغاز الطبيعى ، وهو ما يشاهد فى كثير من المناطق التى تجاور حقول البترول ، ومن ذلك

(برك الأسفلت) فى ترينداد وفنزويلا وينابيع الغاز فى إيران . وقد كانت هذه الظواهر من الأدلة العامة التى جذبت الباحثين عن البترول فى هذه المناطق .

أين تتكون حقول البترول ؟

إن خبرة المائة سنة الماضية فى صناعة البترول قد أوضحت أن حقول البترول لا توجد حيثما اتفق ، بل يقتصر وجودها على المناطق التى كانت تغطيها البحار العميقة فيما مضى وتتكون فيها طبقات الصخور الرسوبية ، وتسمى (بمناطق الصخور الرسوبية) تمييزاً لها عن المناطق التى تغطيها الصخور النارية كالجرانيت والبازلت ولا تتكون حقول البترول فى كافة أرجاء مناطق الصخور الرسوبية ، ولكن فى بعض أجزائها فقط التى يتولد فيها البترول وتسمى بأحواض البترول ، ويتجمع البترول عادة فى جوار هذه الأحواض وتمتد مناطق الصخور الرسوبية امتداداً شاسعاً فى العالم . وفى هذه المناطق تنتشر أحواض البترول وأهمها أحواض البترول فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأمريكا الجنوبية ، وجبال الأورال ، وبحر قزوين ، والخليج العربى ، وشمال أفريقيا . وحوض البترول هو عبارة عن منطقة تتراوح مساحتها من بضعة الآلاف إلى مائة ألف كيلو متر وأكثر . يتركز فيها العديد من حقول البترول . ومن أهمها إنتاجاً فى الوقت الحاضر حوض الخليج العربى الذى يمتد من الخليج العربى جنوباً إلى حدود تركيا شمالا ويبلغ طوله أكثر من ٢٢٠٠ كيلو متر وعرضه ما بين ٢٠٠ - ٤٠٠ كيلو متر ويضم هذا الحوض أغنى حقول البترول فى إيران والكويت والسعودية والعراق ، والمنطقة المحايدة ، وقطر وأبو ظبى ، ومنها (حقل الغوار) الذى ينتج حوالى مليون برميل يوميًّا ، (والبرقان) الذى ينتج حوالى ٢ مليون برميل يوميًّا (وكركوك) الذى ينتج حوالى ٩٠٠ ألف برميل يوميًّا بالإضافة إلى عشرات الحقول الأخرى التى تنتج فى مجموعها حوالى ٩,٥ من المليون برميل يوميًّا ، ويبلغ الحوض أقصى اتساعه فى الجنوب حيث لا تزال تكتشف حقول جديدة فى السعودية وقطر والبحرين وأبو ظبى ولكنه يضيق فى الاتجاه الشمالى نحو تركيا وسوريا حيث لا توجد سوى حقول صغيرة لا يتجاوز إنتاجها عشرات الآلاف من البراميل يوميًّا كحقول تركيا وسوريا .

ومن أحدث الأحواض التى اكتشفت فى العالم ، أحواض شمال أفريقيا الممتدة فى ليبيا والجزائر التى تضم حوالى ٦٠ حقلا بتروليًّا وتنتج حوالى ٢,٥ مليون برميل يوميًّا ولا تزال الفواصل الدقيقة بين هذه الأحواض غير محددة بعد ، ولو أن مظهرها العام يدل على أنها تتركز فى أربعة

أحواض متوازية وتتجه من الجنوب الشرقى إلى الشمالى الغربى ، وتقع جميعها داخل المنطقة الصحراوية . وأقرب هذه الأحواض إلى الحدود المصرية يمتد من (حقل أمال) إلى (حقل السرير) الذى يبعد عن الحدود المصرية حوالى ٢٤٠ كيلو متر ، ويلى ذلك غرباً حوض آخر يمتد من (حوض ضهره) شمالا إلى (حقل الواحة) جنوباً ، ثم يليه حوض تالت يمتد من (حقل حمادة) فى شمال غرب ليبيا إلى (حقل البرمة) الذى اكتشف أخيراً فى تونس واخيراً يلى ذلك مجموعة الأحواض التى تضم حقول الجزائر العديدة .

الفصل الثالث

الكشف عن البترول ومخاطره

« إن الغاصبين يترقبون كل فرصة لهم في أرض المسلمين وفي ثرواتهم المستكنة في أوطانهم . . وهم يتعقبون المنافع لاستنزافها ، على حين يدخرون ما في بطون أرض أوطانهم حين تنضب آنية المسلمين ويجف ما في جيوبهم من موارد . . »

الكشف عن البترول ومخاطره

أولا : كيف تكشفت حقول البترول ؟

عندما بدأت صناعة البترول منذ حوالى مائة عام كان الكشف عن البترول يجرى دائماً فى المناطق التى تظهر فيها دلائل وعلامات البترول فوق سطح الأرض ، فكان الباحثون عنه يتعقبون نشع البترول الذى يظهر بين الصخور ويتجهون إلى المناطق التى تنبعث منها الغازات الطبيعية أو يسيل منها البترول ، أو آبار المياه التى تنتج مياها مالحة مختلطة بالبترول كما حدث فى بنسلفانيا بأمريكا الشمالية وشواطىء أمريكا الجنوبية وجبال إيران وشواطىء بحر قزوين . وفى هذه المناطق قام الباحثون الأوائل بحفر الآبار لاستخراج البترول . وهذا ما حدث فى مصر عام ١٨٦٨ ، فقد ظهر البترول لأول مرة فى منطقة جمصة بخليج السويس فى أثناء حفر بعض الأنفاق لاستخراج الكبريت فأثار ذلك انتباه الباحثين لهذه المنطقة إلى أن اكتشف بها البترول بكميات تجارية فى عام ١٩٠٨ .

وقد كان هذا هو أسلوب الكشف عن البترول فى السنوات الأولى من صناعة البترول فتوالت الاكتشافات البترولية فى بقاع مختلفة من العالم ، وفى خلال عشر سنوات اكتشف البترول فى (بولندا ١٨٥٨) ، وكندا ١٨٥٨) والولايات المتحدة (١٨٥٩) ورومانيا (١٨٦٠) وبيرو (١٨٦٣) وروسيا (١٨٦٦) ومصر (١٨٦٨) ثم اتسعت عمليات الكشف وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا الجنوبية ورومانيا بصفة خاصة . وقام الباحثون بدراسة نتائج حفر الآبار فى هذه المناطق والطبقات الصخرية التى وجد بها البترول من حيث تركيبها وتكوينها فاستطاعوا فى النهاية من تكوين المفهوم الجيولوجى لطبيعة المناطق التى يتولد ويتجمع فيها البترول كما سبق إيضاحه .

وانطلاقاً من ذلك لم يعد الكشف عن البترول ميسوراً على المناطق التى تظهر فيها دلائل وعلامات البترول فوق سطح الأرض ، بل امتد إلى المناطق التى لا تظهر فيها هذه الدلائل وذلك

باستخدام طرق البحوث العلمى التى تعتمد على المفهوم الجيولوجى لتكوين وتجمع البترول الذى يستوجب :

١ – وجود طبقات سميكة من الصخور الرسوبية يتولد فيها البترول وأن يكون من بين هذه الصخور طبقات مسامية كالرمل أو الحجر الجيرى الحبيبى لاختزان البترول وطبقات غير مسامية كالطفلة أو الملح تمنع هروب البترول المختزن .

٢ – وجود مصائد يتجمع فيها البترول .

وعلى أساس هذا المفهوم أصبحت عملية الكشف عن البترول تتضمن :

أولا : اختيار المناطق الصالحة وهى مناطق الصخور الرسوبية السميكة التى تحتوى على طبقات مسامية وأخرى غير مسامية وذلك بدراسة ما يظهر من هذه الطبقات فى الجبال والمرتفعات وبدراسة الآبار التى تحفر فى هذه المناطق واختبار العينات الصخرية المستخرجة منها وتستوجب هذه الدراسة ارتياد المناطق المختلفة وهى مهمة الجيولوجى الباحث عن البترول .

ثانياً : البحث عن مصائد البترول وتعيين مواقعها وحدودها ومنها ما يظهر فوق سطح الأرض فى المناطق الجبلية التى تظهر الطبقات الصخرية فوق سطح الأرض فيستطيع الجيولوجى دراسة هذه المصائد مباشرة وتحديدها بطرق المساحة العادية التى تسمى بالمساحة الجيولوجية – وقد تطورت هذه الطرق أخيراً باستخدام التصوير الجوى الذى يعطى صورة سريعة وشاملة لمناطق الأبحاث فيتمكن الجيولوجى من سرعة تحديد مواقع مصائد البترول .

أما فى المناطق التى لا تظهر فيها الطبقات الصخرية فوق سطح الأرض بسبب ما يغطيها من الرمال كالصحراء الغربية أو الطمى كالدلتا أو المياه كخليج السويس ، فإن طرق المساحة الجيولوجية لا تصلح لتحديد المصايد ، لذلك يلجأ الباحثون عن البترول إلى استخدام طرق أخرى وهى المساحة الجيوفيزيقية ، وتعتمد على قياس الصفات الطبيعية لطبقات الأرض كدرجة مغناطيسيتها أو قوة جاذبيتها أو سرعة مرور الاهتزازات بها . وتستخدم فى قياس هذه الصفات أجهزة خاصة هى أجهزة المغناطيسية أو الجاذبية والسيزموجرافية كما تتناول ذلك بالتفصيل فيما بعد .

ثالثاً : اختيار المصايد المناسبة لحفر آبار الكشف عن البترول وذلك لأنه ليس من الضرورى أن تحتوى كل مصيدة على البترول فبعضها يتجمع فيه البترول والبعض الآخر يبقى خالياً ويسمى عندئذ (جافًا) واختيار المصائد المناسبة أهم عملية يمارسها الجيولوجى ويعتمد فى ذلك على

الدراسة الجيولوجية العامة للمنطقة ، فمن المفروض أن أنجح المصايد لاصطياد البترول هى أقربها إلى أحواض البترول ولكن تحديد هذه الحدود ليس أمراً سهلا فى المراحل الأولى ، ولذلك فإن مهمة الجيولوجى دراسة الجيولوجيا العامة للمنطقة للحصول على أوضح صورة ممكنة عن أبعاد الحوض البترولى ، ثم اختيار أحسن وأكبر المصايد القريبة من هذا الحوض لحفر آبار الكشف عن البترول فإذا لم يكشف البترول فمعنى ذلك أن الصورة التى تصورها الجيولوجى لم تكن دقيقة فيصححها ويختار موقعاً آخر للحفر وهكذا إلى أن يتم اكتشاف البترول .

رابعاً : حفر الآبار لاكتشاف البترول وتسمى (آبار استكشافية) ويتراوح عمق هذه الآبار من بضعة مئات من الأمتار إلى بضعة الآلاف حسب عمق الطبقات التى يتجمع فيها البترول ، وعندما يثبت وجود البترول يعتبر أن الاكتشاف قد تحقق ، فتجرى عملية الاختبارات لتحديد مقدار ما يستطيع البئر أن ينتجه ، فإذا كانت الكمية تصلح للاستغلال اقتصاديًّا يعلن عندئذ عن ميلاد حقل جديد ، وإذا لم يثبت وجود البترول يعتبر البئر الاستكشافى بئراً جافًّا أو قد يثبت وجود البترول بكميات لا تصلح للاستغلال الاقتصادى ، وعندئذ لا يعتبر أن الاكتشاف قد تحقق وتستأنف عمليات الحفر فى مواقع أخرى .

المخاطرة فى الكشف عن البترول :

لم يستطع العلم بعد ، أن يصل إلى طريقة تمكن الباحث عن البترول من تحديد مواقع حقول البترول مباشرة كما يتبع مباشرة مثلا فى تحديد مناجم الحديد باستخدام الأجهزة المغناطيسية ، أو مناجم النحاس باستخدام الأجهزة الكهربائية . وإنما الطريقة الوحيدة المعروفة حاليًّا هى بتحديد مصايد البترول بالطرق الجيولوجية أو الجيوفيزيقية ثم اختيار ما يصلح منها لحفر الآبار الاستكشافية التى قد تنجح فى اكتشاف البترول أو لا تنجح فتكرر عملية الاختيار ثم الحفر وهكذا .

ولذلك يعتبر الكشف عن البترول من أكثر العمليات مخاطرة بالأموال ، وتتفاوت هذه المخاطرة من منطقة إلى أخرى تبعاً لطبيعتها الجيولوجية فمنها ما يستجيب لعمليات البحث فيكتشف البترول بسرعة فتعتبر مناطق خصبة بتروليًّا ، ومنها ما يحتاج إلى وقت طويل وأموال ضخمة قبل اكتشاف البترول ، ومنها ما لا يستجيب على الإطلاق وتعتبر مناطق جرداء بتروليًّا .

ومما يزيد فى عبء المخاطرة ارتفاع تكلفة عمليات الكشف الجيولوجى والجيوفيزيقى وعمليات

حفر الآبار الاستكشافية وخاصة عندما تجرى هذه العمليات فى مناطق بعيدة مما يستوجب توفير وسائل الإقامة والنقل والتموين للفرق الجيولوجية والجيوفيزيقية فترتفع تكلفة هذه الفرق ما بين ٥ – ٣٠ ألف جنية شهرياً وكذلك بالنسبة لفرق الحفر فتبلغ تكلفة حفر بئر ما بين ١٠٠ ألف إلى مليون جنيه .

تفاوت مستوى المخاطرة :

وتتفاوت المخاطرة فى الكشف **عن البترول من منطقة إلى أخرى فى نطاق الدولة الواحدة** كالتفاوت بين مناطق خليج السويس والدلتا والصحراء الغربية فى مصر ، كما تختلف المخاطرة **من دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى** ونتناول فيما يلى بعض الأمثلة على ذلك :

التفاوت فى المخاطرة فى نطاق الدولة الواحدة :

توجد فى جمهورية مصر العربية مثلا عدة مناطق بترولية منها منطقة خليج السويس التى اكتشف بها البترول منذ ١٩٠٨ ثم منطقة الدلتا ، واكتشف بها الغاز الطبيعى ومنطقة الصحراء الغربية التى اكتشف بها البترول حديثاً .

فى منطقة خليج السويس : اكتشف وجود البترول بطريق الصدفة فى منطقة جمصة فى أثناء حفر بعض الأنفاق لاستخراج الكبريت ، ومنذ ذلك الوقت أجريت دراسات عديدة جيولوجية لتحديد مصائد البترول التى يظهر الكثير منها فوق سطح الأرض .

وفى خلال الستين سنة الماضية حفر حوالى ١٦٦ بئراً استكشافيًّا فى حوالى ٧٠ مصيدة بترولية فاكتشف البترول فى ١٧ مصيدة فقط . أصبحت فيما بعد حقول البترول التى تم أو يجرى استغلالها فى الوقت الحاضر مثل حقول جمصة والغردقة وغارب وسدر وعسل ومطامر وبلاعيم وبرديس وسدرى وفيران وبكر وكريم وعامر والمرجان .

وفى الصحراء الغربية : أجريت دراسات جيولوجية وجيوفيزيقية متعددة خلال السنوات الماضية وحددت الكثير من مصائد البترول وحفرت بها الآبار الاستكشافية التى بلغ عددها قبيل اكتشاف البترول فى العلمين ١٧ بئراً استكشافيًّا عميقاً بخلاف آبار ضخمة تزيد على العشرين

بئراً ثم اكتشف البترول فى البئر رقم ١٨ وهو بئر العلمين الذى اكتشف وجود البترول بكميات اقتصادية .

ويقدر أن ما أنفق على عمليات البترول فى الصحراء الغربية منذ ١٩٥٤ حتى ١٩٦٦ حوالى ٦٠ مليون دولار .

وفى الدلتا : لم تبدأ عمليات الكشف عن البترول جدياً إلا فى سنة ١٩٦٤ .

فأجريت الدراسات الجيولوجية والجيوفيزيقية لتحديد مصائد البترول المغمورة تحت الأراضى الزراعية ثم بدئ حفر الآبار الاستكشافية وحفر بها ٣ آبار واكتشف (الغاز الطبيعى) فى البئر الثالث فى منطقة أبو ماضى بشمال الدلتا .

التفاوت فى المخاطرة من دولة إلى أخرى :

وتتفاوت المخاطرة من دولة إلى أخرى بحسب طبيعتها الجيولوجية ويتبين هذا من مقارنة نسبة النجاح فى عدد الآبار الاستكشافية التى ظهر فيها البترول إلى إجمالى عدد الآبار الاستكشافية التى حفرت خلال عام ١٩٦٥ .

فمثلا :

الدولة	عدد الآبار الاستكشافية الناجحة	إجمالى عدد الآبار الاستكشافية	نسبة النجاح
النمسا	٤	١٧	٪٢٣,٥
فرنسا	٨	٥٨	٪١٣,٧
ألمانيا الغربية	٤	٣٦	٪١١,٠
اليونان	صفر	٢	صفر
إيطاليا	٤	٣٧	٪١٠,٨
هولندا	١٧	٤٠	٪٤٢,٥
أسبانيا	١	١٥	٪ ٦,٦
بريطانيا (المناطق الأرضية)	٢	١٣	٪١٥,٤
بحر الشمال	١	٨	٪١٢,٥
الرقم العام لأوربا	٤٢	٢٢٨	٪١٨
الجزائر	١٣	٢٤	٪٥٤
ج . م . ع	٢	٨	٪٢٥
ليبيا	١٩	١٣٦	٪١٤
تونس	١	٧	٪١٤
أنجولا	صفر	١٠	صفر
كاميرون	صفر	١	صفر
كونغو	صفر	١	صفر
جابون	٢	٨	٪٢٥
نيجيريا	٣٩	٦٥	٪٦٠
الرقم العام لأفريقيا	٧٦	٢٧٩	٪٢٧

هذا ويلاحظ أن الرقم العام يتضمن بيانات عن دول أخرى غير واردة فى الجدول .

– المصدر : د . محمود أمين – البترول واقتصاديات موارده .

التفاوت فى المخاطرة من قارة إلى أخرى :

والتفاوت فى المخاطرة يختلف أيضا من قارة إلى أخرى ومن أمثلة ذلك مقارنة نتائج عمليات الكشف عن البترول فى أوربا الغربية وفى أفريقيا خلال الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٦٥ .

ففى أفريقيا :

حفر حوالى ١٨٦٥ بئراً استكشافيًّا فاكتشف البترول فى ٥١٨ بئراً فقط منها والباقى جافًّا أى بنسبة نجاح ٢١,٧٪ وهذه النسبة هى عن فترة ١٥ سنة ونتيجة لهذه الاكتشافات استطاعت أفريقيا أن تزيد إنتاجها من البترول من ١٦,٦ من المليون برميل فى عام ١٩٥٠ إلى ٨٠٩ مليون برميل فى عام ١٩٦٥ أى أنه تضاعف حوالى ٥٠ مرة .

وفى أوربا الغربية :

حفر حوالى ٣٢٦٣ بئراً استكشافيًّا فاكتشف البترول فى ٥٢٣ بئراً فقط والباقى جافًّا أى بنسبة نجاح ١٣,٨٪ وذلك عن فترة ١٥ سنة . ونتيجة لهذه الاكتشافات استطاعت أوروبا أن تزيد إنتاجها من ١٤ مليون برميل فى عام ١٩٥٠ إلى ١٤٤ مليون برميل فى عام ١٩٦٥ أى أنها ضاعفته عشرات المرات فقط .

كيف تواجه شركات البترول عامل المخاطرة ؟

كانت المخاطرة فى الكشف عن البترول فيما مضى ضئيلة نسبيًّا عندما كان البحث عن البترول قاصراً على المناطق التى تظهر فيها علامات البترول فوق سطح الأرض . فاكتشفت الشركات الكثير من الحقول وحققت أرباحاً طائلة من استغلالها ساعدتها على توسيع نطاق عملياتها فى مختلف المناطق فى العالم ، وأصبح موزعاً بين الدول المختلفة وبذلك يعوض اكتشاف البترول فى منطقة ، ما تخسره من أموال فى مناطق أخرى ومعنى هذا أن الشركات تواجه عامل المخاطرة بتوسيع نطاق عملياتها فى مختلف أرجاء العالم ، وكلما اتسعت وانتشرت مناطق نشاط الشركات ساعدها ذلك على مواجهة عامل المخاطرة .

وللأسباب ذاتها تستطيع الدول ذات المساحة الكبيرة كالاتحاد السوفيتى مثلا الذى تبلغ

مساحته ٢٢,٤ من المليون كيلو متر مربع أن تواجه المخاطرة وهذا على العكس من الشركات أو الدول الصغيرة التى تقصر نشاطها فى مساحة محدودة .

ومما يساعد الشركات على تحمل المخاطرة أن أرباح إنتاج البترول مرتفعة للغاية وتبلغ فى المتوسط ٤ أو ٥ أمثال أرباح الصناعات الأخرى ، ولذلك فإن أرباح اكتشاف البترول فى منطقة كفيلة بتعويض خسائر الفشل فى اكتشافه فى مناطق أخرى .

عمليات الكشف عن البترول وتكلفتها

عمليات الكشف عن البترول :

وتشمل هذه العمليات القيام بما يأتى :

- المساحة الجيولوجية .
- المساحة الجيوفيزيقية
- عمليات الحفر

المساحة الجيولوجية :

والغرض منها إعداد خرائط جيولوجية لطبقات الأرض التى تظهر فوق السطح وتوضح هذه الخرائط أنواع الطبقات وطبيعتها من صخور رملية أو طينية أو جيرية أو غيرها ، وتوضح الخرائط أيضا ما يظهر فى هذه الطبقات من تراكيب كالكسور أو الالتواءات التى يهتم الباحث الجيولوجى بها باعتبارها المصائد التى يتجمع عندها البترول ولذلك تتناول المساحة الجيولوجية رسم هذه التراكيب أو المصائد تفصيليًّا وبمنتهى الدقة .

وقد استخدمت أخيراً طرق التصوير الجوى لمعاونة عمليات المساحة الجيولوجية ، فالصورة الجوية للمنطقة توضح للباحث أبعاد التراكيب أو المصائد التى يقوم بتحديدها على الصورة الجوية مباشرة مما يوفر الكثير من الوقت والجهد .

ويجمع الجيولوجى نماذج من الطبقات بالمنطقة لدراستها معمليًّا لمعرفة أنواعها بدقة ولتحديد عمر هذه الطبقات .

المساحة الجيوفيزيقية :

وتقوم على قياس الصفات الطبيعية لطبقات الأرض مثل درجة المغناطيسية أو قوة الجاذبية أو مدى توصيل الطبقات للاهتزازات .

وتتغير هذه القيم من مكان إلى مكان آخر فتعكس تركيب الطبقات فى باطن الأرض ، ولذلك تستخدم هذه القياسات لإعداد الخرائط الجيوفيزيقية التى تعطى صورة تقريبية عن تركيب الطبقات وما يعترضها من كسور والتواءات وهى مصائد البترول التى يجرى البحث عنها . وتشمل المساحة الجيوفيزيقية الأنواع الآتية :

١ – المساحة المغناطيسية :

وهى تعتمد على قياس درجة واتجاه المغناطيسية الأرضية التى تعكس تركيب الطبقات فى باطن الأرض ثم استخدام هذه القرارات لإعداد خرائط المغناطيسية التى تعطى صورة عامة عن تركيب الطبقات وهى من أرخص الطرق المستخدمة لسرعة إجراء هذه القياسات التى يمكن أيضاً إجراؤها بوضع الأجهزة المغناطيسية فى طائرة فتستطيع إنجاز العمل فى وقت قصير .

٢ – المساحة الجاذبية :

وهى تعتمد على قياس الجاذبية الأرضية باستخدام أجهزة حساسة تقيس التغيرات الضئيلة فى قوة الجاذبية الناتجة عن اختلاف أنواع الصخور – فى باطن الأرض ، ثم استخدام هذه القرارات لإعداد خرائط الجاذبية التى تعطى صورة عامة عن تركيب الطبقات وهى أدق نسبيًّا من المساحة المغناطيسية فى تحديد التراكيب ولكنها أكثر تكلفة منها .

٣ – المساحة السيزموجرافية :

وهى تقوم على إحداث هزات صناعية فى الطبقات الأرضية تشبه الهزات التى تحدثها الزلازل وذلك بتفجير الديناميت بالقرب من سطح الأرض أو بإسقاط ثقل كبير فوق سطح الأرض ثم استقبال الهزات على مسافات متباعدة من مركز التفجير أو الإسقاط بواسطة سماعات تثبت فوق الأرض تنقل صدى الهزات التى تتلقاها إلى جهاز لتسجيل وقت وصولها .

وتعتمد هذه الطريقة على أن الهزات التى يحدثها تفجير الديناميت أو إسقاط الثقل تنتقل بسرعة فى الطبقات الصخرية المتماسكة كالصخور الجيرية أو الأملاح وينتقل صدى الهزات إلى أجهزة التسجيل فينعكس ذلك فى صورة قراءات مختلفة تستخدم فى إعداد الخرائط الجيوفيزيقية .

وهى من أدق الجيوفيزيقية المستخدمة فى الكشف عن البترول ولكنها تحتاج إلى مهمات عديدة من أجهزة الحفر وأجهزة لتفجير الديناميت وإسقاط الثقل وسماعات لاستقبال الهزات وأجهزة للتسجيل وذلك يستوجب استخدام عدد كبير من الفنيين والعمال يبلغ عددهم حوالى ٧٠ فردا .

لذلك تبلغ تكلفة فرقة المساحة السيزموجرافية حوالى ٤٠ ألف جنية شهريًّا .

ونظراً لشدة الاعتماد على المساحة السيزموجرافية فى الكشف عن البترول فقد تطورت الأجهزة المستخدمة فيها لتلائم ظروف العمل فى مختلف المناطق فمنها ما تحمله السيارات لاستخدامها بالمناطق الأرضية الصحراوية أو الزراعية ومنها ما تحمله السفن لمساحة المناطق البحرية كخليج السويس وشاطئ البحر الأبيض ومنها ما تحمله القوارب للعمل فى البحيرات الضحلة كبحيرة المنزلة بشمال الدلتا ومنها ما صمم ليحملها الإنسان على ظهره للعمل فى الغابات التى لا يتيسر اجتيازها بالسيارات كما يحدث فى نيجيريا .

عمليات الحفر :

تستهدف عمليات الكشف الجيولوجى والجيوفيزيقى تحديد أحسن المواقع التى تصلح لحفر الآبار للكشف عن البترول ثم تبدأ عمليات حفر الآبار العميقة وهى من أكثر العمليات تكلفة ، لهذا يسبقها حفر بعض الآبار الضحلة للتحقق من سلامة الموقع .

وعمليات الحفر عمومًا تستهدف الوصول إلى الطبقات الصخرية التى يحتمل وجود البترول بها وقد تطورت هذه العمليات خلال المائة سنة الماضية من الحفر بالدق إلى الحفر بالدوران إلى الحفر التوربينى .

١ – الحفر بالدق :

وهو من أقدم الطرق التى استعملتها الصين فى عام ٢٢١ بعد الميلاد لحفر الآبار لاستخراج الملح واستعملها « الكولونيل دريك » فى بنسلفانيا بأمريكا لحفر أول بئر للبترول فى عام ١٨٥٩ .

ويتكون جهاز الحفر من دقاق متصل بعمود لحفر الآبار لا ستخراج الملح وهو ثقيل الوزن

ومعلق بسلك من الحديد وتقوم عملية الحفر على رفع وإسقاط عمود الحفر الدقاق المتصل به فى الحفرة فتتفتت الصخور التى يتم إخراجها من الحفرة من وقت لآخر بواسطة جردل معلق بسلك حديدى ويقوم بتشغيل هذا الجهاز آلة بخارية لرفع وإسقاط الدقاق والجردل وعندما يتم تعميق الحفر تغطى جدرانها بقيسون (ماسورة) من الحديد لتحفظ جدران الحفرة من الانهيار .

وعملية الحفر بالدق لا تحتاج إلى قوة محركة كبيرة ويكفيها عدد قليل من الرجال لتشغيلها ولذلك فهى منخفضة التكلفة ولكنها تحتاج إلى وقت طويل . . ثم إن الطبقات التى تحفر تبقى مكشوفة ، وذلك لأنه إذا صادف البئر طبقة تحتوى على بترول أو غاز تحت ضغط عال اندفع الغاز والبترول فجأة وبكميات وفيرة فى ثورة مسبباً الحرائق والخسائر ، وهو ما كان يحدث عادة فى بدء صناعة البترول ، وبسبب هذه الخسائر والبطء فى عمليات الحفر بالدق ، لم تعد هذه الطريقة تلائم التطور السريع لصناعة البترول ، لذلك ظهرت عمليتا الحفر بالدوران والحفر التوربينى .

٢ – الحفر بالدوران :

بدأ استخدام الحفر بالدوران فى بداية القرن العشرين واستخدم فى اكتشاف البترول فى خليج المكسيك .

ويتكون جهاز الحفر بالدوران من عمود الحفر الذى يتكون من مجموعة المواسير المترابطة بعضها على بعض ويدلى هذا العمود من برج الحفر ويدور عمود الحفر بواسطة قاعدة دائرة تحركها الماكينات . وينتهى عمود الحفر بالدقاق الذى يثبت فى نهاية عمود الحفر بالقلاووظ .

وعندما يبدأ الحفر يدلّى عمود الحفر فيرتكز بثقله فوق الصخر ويدور العمود بتحريك القاعدة الدائرية فيستطيع الدقاق تفتيت الصخور ويخترقها محدثاً الحفرة فى الأرض .

وأهم ما يبرز فى طريقة الحفر بالدوران أن فتات الصخور تخرج من الحفرة فى أثناء عملية الحفر بواسطة سائل الطفلة الذى يدفع بالمضخات داخل المواسير أو عمود الحفر فيختلط بفتات الصخور ويخرج من البئر عن طريق الفراغ الموجود بين عمود الحفر وجدار الحفرة إلى أن يصل إلى سطح الأرض فتنفصل فتات الصخور عن الطفلة التى يعاد ضخها بالتالى من البئر وهكذا .

وتقوم الطفلة السائلة بدور هام فى عمليات الحفر بالدوران فهى تتولى :

– تنظيف البئر من فتات الصخور دون انقطاع .

– تضغط على جدران البئر لتحفظه من الانهيار ولتمنع خروج البترول والغازات التى قد تظهر فجأة فى أثناء الحفر .

وبذلك أصبحت طريقة الحفر بالدوران تتميز بسرعة حفر الآبار ثم تتفادى ثورة الآبار ولكنها لم تنتشر بسرعة فى بدء الأمر نظراً لارتفاع تكلفتها فهى تحتاج إلى قوة محركة كبيرة وإلى عدد كبير من العاملين لتشغيل الجهاز وصيانته ولذلك استمرت عمليات الحفر بالدق لمدة أطول مما كان مقدراً لها ففى عام ١٩٥٧ حفر ١٣٪ من الآبار فى الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة الحفر بالدق والباقى بالحفر بالدوران .

وقد ازدادت أهمية الحفر بالدوران بعد الحرب العالمية الأولى للحاجة إلى حفر الآبار بسرعة ولزيادة الأعماق التى تصل إليها الآبار التى تحفر بهذه الطريقة .

ففى الفترة من ١٩٠٩ – ١٩٢٤ كانت طريقة الحفر بالدق لا تزال سائدة ولذلك فإن متوسط عمق الآبار كان يبلغ حوالى ٧٣٥٠ قدماً ولكن فى الفترة التالية من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٩ أصبح معظم الآبار يحفر بطريقة الدوران وبالتالى زاد عمق الآبار وأصبح متوسطها ١٥ ألف قدم .

٣ – الحفر التوربينى :

وهو يشابه إلى حد كبير الحفر بالدوران باستثناء أن عمود الحفر الذى يتكون من مجموعة كبيرة من المواسير المترابطة والذى قد يبلغ طوله بضع آلاف من الأمتار ، أن هذا العمود لا يدور بالكامل داخل البئر كما يحدث فى الحفر بالدوران وإنما يدور منه فقط الطرف الأسفل حيث يوجد التوربين ويثبت فى نهايته الدقاق . ويدور التوربين بواسطة ضغط سائل الطفلة الذى يحركه بسرعة كبيرة للغاية ولذلك يصلح الحفر التوربينى بصفة خاصة فى حفر الصخور الشديدة الصلابة .

الحفر فى المناطق البحرية :

وعندما ظهرت احتمالات وجود البترول فى المناطق المغطاة بالمياه لجأ الباحثون عن البترول إلى بناء أرصفة تمتد من الشاطىء إلى داخل المياه أو بإنشاء جزر صناعية يقام عليها أجهزة الحفر ، ولكن ذلك كان قاصراً على مناطق المياه الضحلة فى شواطىء كاليفورنيا أو بحيرة ماركايبو بفنزويلا أو بحر قزوين بروسيا . ثم لجأ الباحثون بعد ذلك فى عام ١٩٢٠ إلى حفر آبار بجوار الشاطئ لا تخترق الطبقات فى اتجاه رأسى بل تميل نحو المياه لتصل إلى الموقع المراد اختباره بعيداً

عن الشاطئ وبهذه الطرق أمكن حفر كثير من آبار البترول بجوار الشواطئ ومن ذلك بعض الآبار المحفورة فى حقول رأس غارب عامر وبلاعيم على شاطئ خليج السويس.

الحفر فى المياه العميقة :

ثم تطورت عمليات الكشف عن البترول للبحث عنه فى المياه العميقة التى يصل عمقها إلى ٣٠٠ قدم أو أكثر عندئذ تطورت معها أجهزة الحفر البحرى بتصميم الأجهزة المناسبة لذلك ومنها :

الأرصفة الثابتة :

وهى أرصفة معدنية مثبتة وسط المياه على قوائم معدنية ليقام عليها جهاز الحفر ولم تكن مساحة الرصيف تتجاوز ما يكفى لإقامة الجهاز – أما بقية المهمات من ماكينات وطلمبات ومهمات الحفر فتوضع فوق مركب مساعد تقف بجوار الرصيف الثابت فيقيم عليها العاملون بالحفر.

وفى بعض الحالات تتسع مساحة الرصيف البحرى لجهاز الحفر والمهمات اللازمة له ولإقامة العاملين بالحفر أيضاً ، وعندئذ يستغنى عن المركب المساعد ويصبح الرصيف عندئذ مكتفياً بذاته.

الأرصفة المتحركة :

وعندما انتشر استعمال الأرصفة المعدنية وبصفة خاصة فى عمليات حفر الآبار الاستكشافية البحرية التى قد لا تنجح فى اكتشاف البترول وأصبح استعمال الأرضية الثابتة مكلفا للغاية لعدم إمكان نقله من مكانه فتطورت الأرصفة بعد ذلك لتصبح أرصفة متحركة يمكن نقلها من مكان لآخر لحفر المزيد من الآبار باستخدام رصيف واحد.

الوحدات العائمة :

ثم حدث تطور آخر بعد ذلك وهو الحاجة إلى الحفر فى مياه كبيرة العمق يصعب تثبيت أرصفة الحفر بها فظهرت الوحدات العائمة.

وهى عبارة عن سفينة مثبت فوقها جهاز للحفر. وعندما تبدأ عملية الحفر يتم تثبيت السفينة بربطها بعدد كبير من الخطاطيف تمنعها عن الحركة. وقد صمم جهاز الحفر ، بحيث لا يتأثر

باهتزاز الأمواج طالما كانت هزات عادية ، ولكن الحفر يتوقف عندما يثور البحر وتشتد الأمواج .

ومن أمثلة ذلك سفينة الحفر العائمة (المستكشف) التى استخدمت فى حفر معظم آبار حقل المرجان .

ارتفاع تكلفة الحفر البحرى :

ونتيجة لما تحتاجه عمليات الحفر البحرى من أرصفة خاصة ترتكز عليها أجهزة الحفر سواء كانت أرصفة ثابتة أو متحركة أو وحدات عائمة ثم صيانة هذه الأرصفة وتكلفة نقلها من مكان لآخر وما تتعرض له من أخطار عندما تشتد الأمواج قد تحطمها وتحطم جهاز الحفر . لهذه الأسباب ارتفعت تكلفة عمليات الحفر البحرى وأصبحت تبلغ أربعة أو خمسة أمثال تكلفة حفر الآبار فى المناطق الأرضية .

تكلفة عمليات الكشف عن البترول :

لقد ارتفعت تكلفة عمليات الكشف عن البترول ارتفاعا ملموساً لأسباب عديدة منها :

١ – تطور وسائل الكشف واعتمادها على الأجهزة الحساسة (الألكترونية وغيرها) التى تحتاج إلى خبرة خاصة ودقة فى التشغيل والصيانة .

٢ – إن معظم عمليات الكشف أصبحت تجرى فى مناطق بعيدة عن العمران فى الصحارى أو الغابات أو المستنقعات مما يحتاج إلى توفير وسائل الحياة والنقل الخاص للباحثين عن البترول فتزداد التكلفة .

٣ – انتشار عمليات الكشف فى المناطق البحرية بعد أن قلت فرص الكشف فى المناطق الأرضية والحفر فى المناطق البحرية يزيد تكلفة عن الحفر فى المناطق الأرضية .

ولذلك ارتفعت تكلفة عمليات الكشف الجيولوجى والجيوفيزيقى والحفر بصفة عامة كما ترتفع هذه التكلفة تبعاً للظروف المحلية الخاصة بكل منطقة من حيث موقعها وسهولة الانتقال فيها وطبيعتها الصحراوية والزراعية .

(١) المساحة الجيولوجية والتصوير الجوى :

إن المتوسط العام لتكلفة فرقة المساحة الجيولوجية الخفيفة حوالى ٥٠٠٠ دولار شهريًّا ولكنها

ترتفع فى المناطق البعيدة عن العمران إلى حوالى ١٢ ألف دولار شهريًّا .

وإعداد الصور الجوية التى تساعد هذه الفرق على إنجاز أعمالها بسرعة يتكلف فى المتوسط حوالى ١,٥ دولار للكيلو متر المربع بمقياس رسم حوالى ١ : ٥٠٠٠٠ .

وهذه هى أقل عمليات الكشف تكلفة . . .

(ب) المساحة الجيوفيزيقية :

وأقلها تكلفة عمليات المساحة المغناطيسية التى تتراوح تكلفتها من ٥ إلى ١٠ آلاف دولار شهريًّا ولكنه باستخدام المساحة المغناطيسية الجوية انخفضت التكلفة عن ذلك لإمكان مسح مساحة كبيرة فى وقت قصير .

– وتلا ذلك فى التكلفة المساحة الجاذبية التى تراوح تكلفتها من ٢٠ – ٦٠ ألف دولار شهريًّا .

– ثم يلى ذلك فى ارتفاع التكلفة المساحة السيزموجرافية التى تبلغ تكلفتها فى المتوسط حوالى ١٠٠ ألف دولار شهريًّا للفرقة الواحدة ، وهذا هو متوسط تكلفة الفرقة فى الصحراء الغربية ، ولكنها قد تخفض عن ذلك فى المناطق القريبة من المدن حيث تتوفر وسائل النقل والإقامة .

ويلاحظ أن تكلفة المساحة السيزموجرافية التى تجرى فى المناطق البحرية تزيد على ذلك إذ تبلغ حوالى ٢٥٠ ألف دولار شهريًّا ، ولكن معدل إنتاج الفرقة كبير للغاية مما يخفض تكلفة وحدة العمل .

(جـ) عمليات الحفر :

تتفاوت تكلفة عمليات الحفر من منطقة إلى أخرى تبعاً لبعدها عن مراكز العمليات وسهولة النقل أو صعوبته نظراً لضخامة الأجهزة والمهمات المستخدمة .

* فتتراوح تكلفة تشغيل جهاز الحفر العميق فى المناطق الأرضية ما بين ١٠٠ – ٢٠٠ ألف دولار شهريًّا وذلك بالنسبة لجهاز حفر كبير يصل إلى أعماق ١٥,٠٠٠ قدم .

* وتتراوح هذه التكلفة من ٣٠٠ – ٥٠٠ ألف دولار شهريًّا بالنسبة لجهاز الحفر البحرى .

عمليات إعداد حقول البترول وإنتاجها وتكلفتها

إعداد حقول البترول للإنتاج :

تنتهى مرحلة الكشف عن البترول باكتشاف وجود البترول بكميات اقتصادية فى البئر الاستكشافى وعندئذ يعلن عن وجود اكتشاف تجارى ، كما أذيع عندما اكتشف البترول فى منطقة المرجان فى عام ١٩٦٥ ، وفى منطقة العلمين فى عام ١٩٦٦ وعندئذ تبدأ عملية أخرى وهى إعداد هذا الاكتشاف وتحويله إلى حقل .

فالاكتشاف يتم عند حفر بئر فيه البترول بكميات تصلح للاستغلال التجارى ولكن لا يمكن استغلاله إلا بعد أن يتحول الاكتشاف إلى حقل للبترول .

وحقل البترول هو مجموعة من الآبار التى تستخرج البترول من باطن الأرض ، ثم يتجمع إنتاجها وينقى من الشوائب التى قد تعلق به كالمياه والغازات والأملاح ، ثم يختزن هذا الإنتاج فى مستودعات تمهيداً لشحنه فى الناقلات أو خطوط الأنابيب الى معامل التكرير . والمقصود بإعداد حقل البترول هو تحويل الاكتشاف التجارى إلى حقل منتج للبترول ويشمل ذلك :

١ – حفر الآبار لاستخراج البترول المكتشف فى باطن الأرض ونظراً لارتفاع تكلفة حفر الآبار بصفة عامة لذلك يحفر فى الحقل أقل عدد من الآبار تستطيع إنتاج أكبر كمية من البترول المكتشف توفيراً للنفقات .

ويتفاوت عدد الآبار فى الحقل الواحد تفاوتاً كبيراً تبعاً لطبيعة الطبقات المنتجة ، فبعضها لا يحتاج إلى عدد قليل من الآبار لاستخراج البترول منها ، فحقل (كركوك) بالعراق الذى ينتج حوالى ٨٥٠ ألف برميل يومياً ليس به سوى ٤٦ ألف بئر ، فى حين أن عدد الآبار فى حقل (البلاعيم) الأرضى بشبه جزيرة سيناء يبلغ أكثر من مائة بئر تنتج حوالى ٨٥ ألف برميل يومياً وحقل غارب ينتج حوالى ٨٠٠٠ برميل يومياً من أكثر من مائة بئر .

٢ – معالجة البترول المنتج . . وذلك لأن البترول المستخرج من باطن الأرض يكون عادة مختلطاً بالغازات والمياه والأملاح ، ولذلك يتضمن إعداد الحقول إقامة الأجهزة اللازمة لفصل

هذه الشوائب من خام البترول فيفصل الغاز الذى قد يستفاد منه بطريقة ما أو يحرق فى الهواء وتفصل المياه والأملاح ليخرج الخام نقيًّا ويلائم المواصفات التى تحددها معامل التكرير للخام الذى تشتريه من الحقول .

٣ – تخزين الخام . . ويتضمن إعداد الحقول ، وكذلك إنشاء مستودعات لتخزين الخام بعد تنقيته ، ومن المتبع ألاَّ تقل طاقة التخزين فى الحقل عما يتسع لإنتاج ١٠ – ١٥ يوماً ، فإذا كان الحقل ينتج بمعدل ١٠٠ ألف برميل يوميًّا كحقول (البلاعيم) فإن طاقة التخزين تتراوح بين ١ – ١,٥ مليون برميل .

٤ – شحن الخام . . ويختلف ذلك من حقل لآخر فمنها ما يحتاج إلى إنشاء موانى بحرية لشحن الناقلات مثل موانى البترول فى (رأس غارب وشقير وفيران) فى خليج السويس . ومنها ما يحتاج إلى خطوط أنابيب طويلة ومحطات لضخ البترول لنقله إلى الموانى قبل شحنه بالناقلات كالبترول العراقى الذى يمر بالأنابيب عبر سوريا إلى موانى الشحن فى (بانياس) وكالبترول الليبى والجزائرى الذى ينقل بأنابيب طويلة عبر الصحراء إلى موانى الشحن الساحلية .

٥ – محطات القوى والمرافق ، ويتضمن إعداد الحقل أيضاً إنشاء محطات القوى اللازمة لتشغيل الآبار وأجهزة معالجة الخام وطلمبات ضخ الخام فى مستودعات التخزين والشحن فى الأنابيب أو الناقلات . كما يتضمن إنشاء المساكن والمرافق لإقامة العاملين والطرق والمطارات لتقلهم والورش لصيانة المهمات .

عمليات إنتاج البترول :

يخرج البترول من الآبار مختلطاً ببعض الغازات والمياه المالحة ، ويتجمع إنتاج الآبار المختلفة فى محطة لمعالجة الخام لفصل الغاز والمياه المالحة ولإمكان قياس إنتاج كل بئر على حدة لتحديد مقدار ما ينتجه البئر من الغازات والبترول والمياه .

وفى بدء حياة الحقل تكون كمية المياه ضئيلة أو معدومة وتكون كمية الغازات كبيرة ولكن بعد ما تطول مدة الإنتاج تزيد عادة نسبة المياه فى البترول وتقل نسبة الغازات .

وينفصل البترول عن الغازات والمياه العالقة به فى المستودعات فترسب المياه فى قاع المستودع لأنها أكثر كثافة من خام البترول ، ويطفو الغاز فوق السطح لأنه أقل كثافة ، فإذا لم تنفصل المياه

تماماً عن خام البترول وهى عادة مياه مالحة ، فإن خام البترول يحتاج عندئذ إلى معالجته فى مجففات خاصة تزيل المياه والأملاح .

ويستخدم الغاز الذى ينفصل عن البترول كعنصر للطاقة لإدارة ماكينات الحقل وما يزيد على ذلك يحرق حتى لا يتلوث الهواء بالحقل . ولذلك تشاهد دائماً شعلات الغاز المحترق بجوار الحقول .

وتزيد نسبة الغازات فى بعض الحقول كثيراً ، وعندئذ يمكن استخدام الغازات بنقلها بواسطة الأنابيب إلى مراكز الاستهلاك أو لتصنيعها لإنتاج البتروكيمائيات .

وحقل (المرجان) من أمثلة الحقول التى تنتج كميات كبيرة من الغاز ، فهو ينتج بمعدل ٦٠٠ قدم مكعب من الغاز لكل برميل من خام البترول ، فى حين أن حقل (البلاعيم) البحرى مثلا ينتج حوالى ٣٥٠ قدماً من الغاز لكل برميل من الخام وينتج حقل (الغردقة) وهو أقدم الحقول المصرية حوالى ٣٥ قدماً من الغاز لكل برميل من الخام .

والغاز الذى ينتج من خام البترول يحتوى فى أغلب الأحوال على بعض الأبخرة والسوائل التى يمكن فصلها ، فتعطى الجازولين الطبيعى وهو يماثل البنزين تماماً ، أو تعطى سوائل البوتاجاز والبروباجاز التى تستخدم فى المنازل ، فإذا ما تم فصل هذه السوائل أصبح الغاز جافًّا ومعدًّا للنقل فى الأنابيب .

إعداد حقول الغاز :

وبعض الحقول لا تنتج خام البترول وإنما يتكون إنتاجها أساساً من الغازات الطبيعية كحقول (حسى الرمل) بالجزائر وحقول (حوض نهر البو) بإيطاليا وحقول (هولندا وبحر الشمال) ومنها أيضاً البترول المكتشف حديثاً فى الدلتا بمنطقة (أبو ماضى) . وإعداد هذه الحقول للإنتاج أيسر بكثير من حقول خام البترول ، لأنه يكفى عدد قليل من الآبار لإنتاج الغاز من الحقل ولسهولة تنقية الغازات من الشوائب العالقة به كبخار المياه وسوائل البترول كالجازولين أو البوتاجاز والبروباجاز ، وبعدئذٍ يطلق الغاز الجاف إلى مراكز الاستهلاك .

البترول المخزون فى الحقول :

إن أهم الاعتبارات فى استغلال حقول البترول هو استخراج أكبر كمية من البترول المختزن

تحت الأرض . ويقدر حجم البترول المخزون فى الحقل بتحديد مساحة الحقل ولتكن ١٠ كيلو مترات مربعة ثم بتحديد سمك الطبقة الصخرية الحاملة للبترول ولتكن ١٠٠ متر مثلا ولكن البترول لا يملأ الطبقة الصخرية كلها ، وإنما يملأ الفراغات المنتشرة بين حبيبات الصخور التى يمكن تقدير نسبتها فى المعامل . ولتكن بنسبة ٢٥٪ من حجم الصخر والبترول لا يوجد نقيًّا وإنما مختلطاً بالغازات والمياه ويمكن تقدير نسبة البترول بهذا الخليط وليكن بنسبة ٨٠٪ من الفراغات التى تمثل ٢٥٪ من حجم الصخر .

وعندئذ يتم تحديد البترول المخزون فى الحقل بأنه يساوى :

١٠ كيلوات مربعة × ١٠٠ متر × ٢٥٪ × ٨٠٪ أو

١٠,٠٠٠,٠٠٠ متر مربع × ١٠٠ متر × ٢٥, × ٨, = ٤٠٠ مليون متر مكعب .

وقد ثبت أنه لا يمكن استخراج كل هذا البترول المخزون فى باطن الأرض وإنما يستخرج جزء منه فقط وهو فى المتوسط ٢٥٪ من البترول المخزون وفى بعض الحالات تزيد النسبة إلى ٧٥٪ فى حالة الصخور ذات المسامية الكبيرة والتى ينفذ منها البترول بسهولة أو تنخفض هذه النسبة إلى ١٠٪ وتسمى هذه النسبة بمعدل الاستخلاص .

وعلى ذلك فإن البترول الذى يستخرج من ذلك الحقل يقل كثيراً عن ٤٠٠ مليون متر مكعب ويتوقف ذلك على معدل الاستخلاص فإذا كان هذا المعدل بنسبة ٢٥٪ فإن ما يستخرج من الحقل نهايةً يبلغ حوالى ١٠٠ مليون متر مكعب وهذه هى كمية البترول المخزون القابل للاستخراج أو الاحتياطى الثابت من البترول . وهذا الاحتياطى لا يحدد بدقة إلا بعد إتمام حفر معظم الآبار بالحقل لتحديد مساحته ولقياس سُمك الطبقة الحاملة للبترول وتحديد نسبة الفراغات بين حبيبات الصخر الحامل للبترول منه ، وعندئذ يمكن تحديد الاحتياطى الذى يعتمد عليه فى تقييم الحقل .

وبالنسبة للحقول التى لم تستكمل تنميتها بعد ولم يحفر بها عدد كاف من الآبار . فإن رقم الاحتياطى لا يكون مؤكداً إذ أنه يشمل جزءاً مؤكدا . وهو ما تثبته الآبار المحفورة ، وجزءاً غير مؤكد أو متوقع فى بقية أجزاء الحقل التى لم تحفر بها الآبار بعد ويسمى الاحتياطى فى هذه الحالة بالاحتياطى المتوقع . ثم هناك كذلك الاحتياطى المحتمل وهو احتياطى البترول فى المناطق المجاورة التى تشابه المناطق المنتجة .

وقياساً على ذلك فإن الاحتياطى الثابت فى الحقول المصرية التى تم إعدادها للإنتاج قد يبلغ فى يوليو ١٩٦٦ حوالى ٧٨ مليون متر مكعب عدا الاحتياطى المتوقع من حقل (المرجان) ويقدر

بحوالى ١٥٠ مليون طن ومن (العلمين) ويقدر بحوالى ٤٠ مليون طن ومن حقل (أبو ماضى) بحوالى ٧٠ ألف مليون متر مكعب من الغاز . وهذا الاحتياطى المتوقع من هذه الحقول الثلاثة قابل للتعديل بحفر المزيد من الآبار إلى أن يكتمل حفر الآبار فيصبح رقم الاحتياطى ثابتاً .

ورقم الاحتياطى عنصر هام جدًا فى تقييم الحقول لأنه يحدد أهميتها الاقتصادية ويعتمد عليه المحاسبون فى تحديد معدل استهلاك الأصول الثابتة فى الحقل لاحتساب الأرباح .

تناقص الاحتياطى :

إن حقل البترول هو بمثابة مستودع كبير فى باطن الأرض يقل المخزون من البترول فيه تدريجيًا بمقدار ما ينتج منه ، ولذلك فلكل حقل احتياطى أصلى واحتياطى متبقى والفرق بين الاثنين هو ما أنتجه الحقل خلال السنوات الماضية ويسمى بالإنتاج المتجمع .

وتتوقف طول الفترة الإنتاجية للحقل على معدل الإنتاج السنوى بالنسبة إلى الاحتياطى الثابت فإذا كان الاحتياطى بالحقل يبلغ ١٠٠ مليون متر مكعب ومعدل إنتاجه السنوى بمعدل ٤ ملايين متر مكعب فإن عمل الحقل يقدر عندئذ بحوالى ٢٥ سنة مثلا تزيد أو تنقص قليلاً حسب تغيير معدل الإنتاج الذى يتناقص تدريجيًا إلى أن ينضب الحقل نهائيًا ويتراوح معدل النقص السنوى بحوالى ٥ - ١٠٪ .

طرق إنتاج البترول :

عندما تبدأ آبار البترول فى الإنتاج فإن البترول يرتفع إلى السطح بقوة التدفق الطبيعى أى أنه يرتفع بدون معونة خارجية ولكن بعد فترة من الزمن تضعف قوة التدفق الطبيعى ، وعندئذ يحتاج البترول إلى معونة خارجية لرفعه إلى سطح الأرض وذلك باستخدام الطلمبات . أو بالطرق الثانوية لإنتاج البترول للمحافظة على قدرته الإنتاجية أو زيادتها .

(ا) التدفق الطبيعى :

يتدفق البترول من باطن الأرض إلى السطح فى آبار البترول بتأثير ضغط المياه التى يطفو فوقها البترول فتدفعه إلى أعلى كما يتدفق أيضاً بتأثير ضغط الغازات الطبيعية التى تعلو طبقة البترول أو تكون مذابة فيه فتضغط هذه الغازات على خام البترول ليخرج من البئر متدفقاً تدفقاً طبيعيًا .

ولكن بعد فترة من الزمن تضعف هذه القوى الطبيعية فيضعف التدفق الطبيعى للبئر ويحتاج إلى المعونة الخارجية لاستخراج البترول منه .

(ب) استخدام الطلمبات :

وهى طلمبات مثبتة فى الأنابيب التى تنتج البترول من قاع البئر وتدار بالكهرباء أو ماكينات الغاز أو الديزل فتساعد على استخراج البترول من البئر . ولكن ذلك يضيف إلى تكلفة الإنتاج لما تحتاجه هذه الطلمبات من استثمارات وصيانة .

(جـ) طرق الإنتاج الثانوية :

وهى تقوم على فكرة ضخ الغاز الطبيعى أو المياه فى الطبقات الخازنة للبترول وفى باطن الأرض فيضغط الغاز على البترول وتضغط عليه المياه لتزداد قدرة البترول (الموجود بين حبيبات الصخور) فى التحرك نحو الآبار والصعود إلى سطح الأرض .

ويتم ضغط الغاز أو المياه عن طريق آبار تخصص لهذا الغرض يضخ فيها الغاز أو المياه تحت ضغط عال وبذلك يمكن التغلب على تناقص الإنتاج الطبيعى لحقول البترول . والعمل على زيادة ما يمكن استخراجه من البترول من باطن الأرض التى تبلغ فى المتوسط ٢٥٪ وقد تنخفض إلى ١٠٪ وترتفع إلى ٧٠٪ ولذلك تظهر أهمية استخدام الطرق الثانوية فى الإنتاج لزيادة حصيلة البترول المستخرج من باطن الأرض .

تكلفة إعداد حقول البترول :

وتكلفة إعداد حقول البترول مرتفعة بصفة عامة لأنها تشمل تكاليف حفر الآبار وإقامة كافة تجهيزات الإنتاج لمعالجة الخام ونقله وتخزينه وشحنه ولذلك تتوقف التكلفة على مساحة الحقل وحجم الاحتياطى المخزون به وبُعده أو قُربه من موانى الشحن . فاتساع مساحة الحقل وضخامة الاحتياطى وعمق طبقة البترول يتطلب عدداً كبيراً من الآبار العميقة مما يرفع التكلفة .

وبعد الحقل عن الشاطئ يتطلب مد خطوط الأنابيب لنقل البترول من الحقل إلى الشاطئ

كحقول (كركوك) فى العراق أو حقول ليبيا والجزائر . كما قد يتطلب إنشاء الموانى الخاصة لنقل البترول فى معظم البلاد .

وإعداد الحقول البحرية يكون دائماً أكثر تكلفة من إعداد الحقول الأرضية لارتفاع تكلفة عمليات الحفر البحرى ، وكذلك لارتفاع تكلفة إقامة مختلف المنشآت البحرية ومد خطوط الأنابيب تحت المياه .

الفصل الرابع

عمليات تكرير البترول ونقله وتسويقه

« إن بترول المسلمين هو الذى يمد أمريكا والعالم الغربي بأسباب التقدم التكنولوجى . . وهو البترول الأقل تكلفة والأقرب إلى أسواق الاستهلاك . . »

عمليات تكرير البترول ونقله وتسويقه

تكرير وتصنيع ونقل وتسويق البترول :

إن البترول الذى تنتجه الحقول يحتاج إلى التكرير والتصنيع لتحويله إلى منتجات بترولية تصلح للاستهلاك ومنتجات كيميائية ثم تنقل هذه المنتجات بالطرق المتاحة إلى الأسواق لتوزيعها على المستهلكين . . ونتناول باختصار هذه العمليات :

(ا) تكرير وتصنيع البترول :

الغرض من التكرير هو تحويل خام البترول إلى مختلف المنتجات البترولية التى يحتاج إليها المستهلك باستخدام أرخص الطرق ولذلك تختلف عمليات التكرير فى تفصيلها بالنسبة لطبيعة الخام . وبالنسبة لاحتياجات المستهلك ، ولكنها فى مجموعها تتضمن فصل المنتجات البترولية المختلفة من الخام وهى الغاز والبنزين (الجازولين والكيروسين والجازويل (السولار) والديزل والمازوت (زيت الوقود) ، والشمع والأسفلت . ويتم فصل هذه المنتجات عن بعضها بعملية التقطير أو بالإذابة وهى عمليات لا تؤثر على التركيب الكيميائى للمنتجات . ولكن عملية فصل المنتجات تؤدى عادة إلى إنتاج كميات كبيرة من بعض المنتجات التى تفيض عن حاجة الاستهلاك وعندئذ يحتاج الأمر إلى إجراء عمليات تحويل بعض المنتجات الفائضة عن الاستهلاك إلى منتجات أخرى يحتاج إليها المستهلك ، فتكرير البترول المصرى يعطى كمية من المازوت تزيد عن حاجة الاستهلاك ولا يعطى من الكيروسين مثلا . ثم تتضمن عمليات التكرير كذلك تثبيت وتنقية المنتجات البترولية وتحسين مواصفاتها لتطابق احتياجات المستهلكين .

وتشمل منتجات التكرير مايأتى :

١ - الغازات المسالة : وهى عبارة عن غازات البرومين والبيوتين المسالة وتعبأ فى الأسطوانات المعروفة بأسطوانات البوتاجاز أو البروباجاز للاستخدام فى الأغراض المنزلية .

٢ - البنزين (الجازولين) .

٣ - الكيروسين .

٤ – الجازويل (السولار) .

٥ – زيت الوقود .

٦ – زيت التزييت .

٧ – الشحومات .

٨ – الشمع .

٩ – الأسفلت .

وتصنيع البترول لا يشمل فقط تحويل الخام إلى منتجات البترول السابقة وإنما يشمل أيضاً استخدام خام البترول كمادة كيميائية يمكن تحويلها إلى مئات من المنتجات البتروكيمائية منها :

– المذيبات البترولية

– المنظفات البترولية

– الصمغيات الصناعية كالبلاستيك

– المطاط الصناعى

– الألياف الصناعية

– الكيميائيات الزراعية

– الكيميائيات الصناعية .

(ب) نقل البترول ومنتجاته :

ويُستخدم فى ذلك وسيلتان أساسيتان : خطوط الأنابيب والناقلات بالإضافة إلى وسائل النقل الأخرى كالنقل بالسيارات والسكة الحديدية وغيرها .

١ – أنابيب البترول :

وقد بدأ استخدامها منذ عام ١٨٦٥ بالولايات المتحدة الأمريكية ، ثم تطورت بعد ذلك الوقت إلى أن أصبحت من أرخص وسائل نقل البترول واستخدمت فى نقل خام البترول ومنتجاته ونقل الغازات الطبيعية وأكثر الدول استخداماً لأنابيب البترول هى الولايات المتحدة – ففى إحصاء لعام ١٩٥٦ لطول أنابيب البترول فى العالم الغربى يتبين :

	طول أنابيب خام البترول	طول أنابيب المنتجات	طول أنابيب الغاز
فى العالم الغربى	٩٩٫٠٠٠	٤٣٫٠٠٠	١٦٠٫٠٠٠ميل
فى الولايات المتحدة الأمريكية فقط	٧٨٫٠٠٠	٣٩٫٠٠٠	١٥٠٫٠٠٠ ميل

وقد انتشرت خطوط الأنابيب فى أوربا الغربية انتشارا سريعاً خلال السنوات الأخيرة فتحولت أورباالغربية إلى شبكة من الأنابيب لنقل البترول ومنتجاته من موانى البحر الأبيض وهولندا إلى داخل القارة الأوربية .

وتستخدم أنابيب البترول لنقل البترول العربى من العراق والسعودية إلى ساحل البحر الأبيض ولنقل البترول الليبى والجزائرى من حقوله داخل الصحارى إلى شواطئ البحر الأبيض .

٢ – ناقلات البترول :

عندما بدأ نقل البترول عبر البحار استخدمت لذلك البراميل المصنوعة من الخشب ، ثم تطورت بعد ذلك فأصبحت تصنع من الحديد وتثبت فى السفن ، ثم تطورت بعد ذلك وأصبحت جزءًا من السفن الناقلة للبترول وكانت أولى الناقلات التى بنيت لذلك الناقلة « جلوكاوف » فى عام ١٨٦٥ وحمولتها حوالى ٢٣٠٧ طن .

وكان استخدام الفحم والمراجل البخارية مدعاة للخوف من اشتعال البترول فى أثناء نقله ولكن ما لبث أن تطورت الناقلات من حيث آلاتها ومحركاتها وسعتها تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية وبصفة خاصة خلال الثلاثين سنة الماضية .

فى الثلاثينيات كانت الناقلة التى تبلغ حمولتها ١٢ ألف طن تعتبر ناقلة كبيرة ثم ارتفعت الحمولة فى أثناء الحرب العالمية الثانية إلى ١٦٫٧ ألف طن وهى الناقلات التى تعرف باسم « ت ٢ »

وفى أواخر الأربعينات ارتفعت الحمولة إلى مستوى ٣٠ ألف طن وفى الخمسينات بنيت ناقلات تتراوح حمولتها بين ٥٠ ، ٨٠ ألف طن ثم أصبحت الآن الناقلات حمولة ١٥٠ ألف طن شيئاً عاديًا ، فى نهاية عام ١٩٦٦ بلغ نصف الناقلات التى يجرى بناؤها من حمولة ١٥٠ ألف طن أو أكثر ومن ذلك ٣٤ ناقلة من حمولة ٢٠٠– ٢٠٧ ألف طن ومنها أيضاً ناقلات حمولة ٣١٠ ألف طن .

وكلما زادت حمولة الناقلات أمكن خفض تكلفة النقل للبرميل أو للطن من البترول كما يتضح من الدراسة التى أجرتها شركة شل إذ كانت تكلفة نقل طن البترول من منطقة إلى أخرى تبلغ ١٠٠ وحدة فإن هذه التكلفة تخفض بالنسبة لحمولة الناقلات على الوجه التالى :

الحمولة	معدل التكلفة
٢٥ر٠٠٠ طن	٩٠
٥٠ر٠٠٠ طن	٥٥
٧٥ر٠٠٠ طن	٤٠
١٠٠ر٠٠٠ طن	٣٥
١٢٥ر٠٠٠ طن	٣٠
١٥٠ر٠٠٠ طن	٢٨
١٧٥ر٠٠٠ طن	٢٤

أسطول الناقلات العالمى

وقد بلغت حمولة الناقلات فى أسطول الناقلات العالمى فى نهاية عام **١٩٧٥** حوالى **٢٧٥** مليون طن تمتلكها الدول الآتية :

أسطول الناقلات حسب البلدان حتى نهاية يونيو ١٩٧٥

البلد	الحمولة بالألف طن	النسبة المئوية من المجموع
ليبيريا	٨٢٢٢٧	٢٩ر٩
بريطانيا	٣٢٠٦٥	١١ر٦٦
اليابان	٣٠٧١٦	١١ر١٧
النرويج	٢٦٠٤٤	٩ر٤٧
اليونان	١٥٣٢٣	٥ر٥٧
فرنسا	١٣ر٠٥٨	٤ر٧٥
الولايات المتحدة	١٠٠٦١	٣ر٩١
بنما	٨٨٦٧	٣ر٢٢
إيطاليا	٦٩٥١	٢ر٥٣
السويد	٥٦٥٩	٢ر٠٦
ألمانيا الغربية	٤٨٩٦	١ر٨١
الاتحاد السوفيتى	٤٥٦٩	١ر٦٦
أسبانيا	٤٣٤١	١ر٥٨
الدانمارك	٤٣٢٦	١ر٥٧
سنغافورة	٢٣٥٩	٠ر٨٦
جزر الأنتيل الشمالية	٢٢١٩	٠ر٨١
فنلندا	١٨٨٧	٠ر٦٩
البرازيل	١٧٨٧	٠ر٦٥
هولندا	١٦٤٢	٠ر٦٠
باقى البلاد	٢٥١٦١	٥ر٥٥
	٢٧٤٩٤٨	١٠٠

المصدر : دراسة لشركة جون جاكوب / عالم النفط - المجلد الثامن العدد ٢٧ فى ١٤/ ٢/ ١٩٧٦ .

ناقلات الغاز الطبيعي :

تختلف ناقلات الغاز الطبيعي عن ناقلات البترول فالغاز يحتاج إلى إسالته بالتبريد والضغط لكي يمكن نقله عبر البحار ، فغاز الميثين الذي يكون أكثر من ٨٠٪ من الغازات الطبيعية لا يسيل إلا عند تبريده لدرجة ٢٥٨ فهرنهيت تحت الصفر ولذلك صممت ناقلات الغاز المسال لهذا الغرض وهي عبارة عن خزانات تستطيع أن تحتفظ بالحرارة المنخفضة للغاز المسال وتعزله تماماً عن حرارة الجو – وبذلك يمكن نقل الغاز عبر القارات من خليج المكسيك إلى أوربا الغربية ومن الجزائر إلى بريطانيا وفرنسا .

(جـ) توزيع منتجات البترول :

ويتضمن ذلك نقل المنتجات من معامل التكرير ومصانع البتروكيميائيات إلى مراكز التوزيع ومنها إلى المستهلكين .

وتنقل المنتجات من المعامل إلى مركز التوزيع بواسطة الناقلات أو خطوط الأنابيب وذلك تبعاً لموقع المراكز بالنسبة للمعامل .

ومراكز التوزيع قد تكون مراكز رئيسية أو فرعية وتوجد بها كافة الأجهزة والمهمات اللازمة لاستقبال المنتجات البترولية وتخزينها ثم إعادة توزيعها بكميات صغيرة إلى المستهلكين فى نطاق مراكز التوزيع .

وتنقل هذه المنتجات من مراكز التوزيع بواسطة الناقلات الصغيرة البحرية أو النهرية أو خطوط الأنابيب الفرعية . أو عربات السكة الحديد التى تصمم لهذا الغرض أو اللوريات التى تحمل الفناطيس .

وتقوم مراكز التوزيع بتوزيع المنتجات البترولية رأسا إلى المستهلكين كالمصانع أو محطات الكهرباء أو عن طريق محطات التسويق بالنسبة للسيارات أو غيرها .

تكلفة عمليات تكرير البترول :

تتوقف التكلفة اللازمة لإقامة معامل التكرير على طاقة المعمل فكلما ارتفعت الطاقة زادت التكلفة ولكن هذه التكلفة ترتبط أيضا بنوع الأجهزة التى يجهز بها المعمل فبعضها أجهزة بسيطة منخفضة الثمن نسبيا كأجهزة التقطير العادى وبعضها أجهزة مركبة مرتفعة الثمن نسبيًّا كأجهزة التكسير . وتزداد تكلفة معامل التكرير التى تنشأ فى الدول غير الصناعية حيث تزيد التكلفة بحوالى ١٥ – ٣٠٪ – فإنشاء معمل للتكرير فى أوربا الغربية مجهز بأجهزة التقطير وأجهزة التكسير التى تنتج ٢٠٪ بنزين ، ١٠٪ كيروسين باستخدام بترول الشرق الأوسط مثل هذا المعمل يتكلف حوالى ٢٢ مليون دولار للمعمل الذى ينتج مليون طن سنويًّا وحوالى ٧٠ مليون دولار للمعمل الذى ينتج ٧ ملايين طن سنويًّا .

فإذا ارتفعت أجهزة التكسير إلى ٤٠٪ بنزين ارتفعت تكلفة المعمل إلى ٤٢ مليون دولار لمعمل طاقته مليون طن وإلى ١٤٠ مليون طن دولار لمعمل طاقته ٧ ملايين طن .

تكلفة عمليات نقل البترول :

(ا) النقل بالأنابيب :

وتقدر تكاليف بناء أنابيب البترول بحوالى ٥٠٠٠٠ دولار لكل ميل من الأنابيب التى يبلغ قطرها ١٨ بوصة والتى تبلغ طاقتها حوالى خمسة ملايين طن سنويًّا .

كما تبلغ هذه الاستثمارات حوالى ١١٠ ألف دولار للميل من الأنابيب بقطر ٣٠ بوصة وطاقتها ١٥ مليون طن سنويًّا .

(ب) الناقلات

وتتفاوت تكاليف بناء الناقلات تبعاً لحمولتها ، ولكن التطور فى بناء الناقلات قد أدى إلى خفض التكلفة بالنسبة للطن كلما زادت حمولة الناقلات .

الحمولة	إجمالى التكلفة	تكلفة الطن الواحد
٢٠٫٠٠٠ طن	٤٫٤ ملايين دولار	٢٠٠ دولار
٥٠٫٠٠٠ طن	٥٫٥ ملايين دولار	١١٠ دولار
١٠٠٫٠٠٠ طن	٨٫٥ ملايين دولار	٨٥ دولارا
٣٠٠٫٠٠٠ طن	٢٠٫٤ مليون دولار	٦٨ دولار

طرق مرور البترول العربى * :

يصدر البترول العربى الذى ينتج بالقرب من منطقة الخليج العربى عن طريق موانى هذا الخليج فتحملها ناقلات البترول إلى الشرق الأقصى أو إلى أوربا الغربية عن طريق قناة السويس مارة بجمهورية مصر العربية . ويصدر إنتاج الحقول البعيدة عن موانى الخليج مثل حقول شمال العراق (كركوك وعين زالة) عن طريق خطوط الأنابيب المارة بسوريا إلى شاطىء البحر الأبيض هذا بالاضافة إلى خط التابلاين الذى ينقل بعض البترول السعودى إلى شاطىء البحر الأبيض كذلك .

وفى المغرب العربى توجد الحقول فى داخل المنطقة الصحراوية فى ليبيا والجزائر ولذلك ينقل البترول منها إلى شاطئ البحر الأبيض عن طريق خطوط الأنابيب العديدة التى تغطى هذه المنطقة .

أولا : قناة السويس :

يمر بها البترول المنتج من منطقة الخليج العربى وبعض دول آسيا وأفريقيا إلى البحر الأبيض المتوسط . فقد مر بها فى عام ١٩٦٥ – حوالى ١٥٥ مليون طن منها ١٤٧٫٢ مليون طن من الخليج العربى والباقى هو ٧٫٨ ملايين طن من دول أخرى .

وتدل الإحصائيات على أن أكثر من ٩٠٪ من البترول الذى يمر بقناة السويس يتجه إلى أوربا الغربية أو أن أكثر من ٨٠ ٪ منه يتجه إلى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا وهولندا وبلجيكا وألمانيا الغربية التى يمر إليها عن طريق القناة حوالى ١٢٦ مليون طن .

* البترول واقتصاديات موارده دكتور/ محمود أمين دار المعارف ١٩٦٨ .

ثانيًا : أنابيب البترول فى الشرق العربى :

ومنها الأنابيب التى تمتد من حقول شمال العراق إلى شاطئ البحر الأبيض عبر الأراضى السورية والأردنية واللبنانية وتنقل هذه الأنابيب حوالى ٩٠٠ ألف برميل يوميًا من حقول (كركوك وعيزن زالة) فى شمال العراق ولذلك يتوقف إنتاج هذه الحقول إذا ما توقف الضخ بهذه الأنابيب كما حدث وقت العدوان الثلاثى على جمهورية مصر العربية عام ١٩٥٦ وأيام الخلاف بين شركة نفط العراق والجمهورية السورية فى العام الماضى فى أثناء العدوان الأخير على الدول العربية .

ومنها كذلك (خط التابلاين) الذى يستطيع أن ينقل بعض إنتاج الحقول السعودية إلى البحر الأبيض عند صيدا وينقل هذا الخط حوالى ٤٥٠ برميل يوميًا . ولكن توقف الضخ فى هذه الأنابيب لايمنع تدفق البترول السعودى الذى يمكن شحنه أيضاً عن طريق الخليج العربى .

من يملك أنابيب وناقلات البترول :

تملك شركة نفط العراق أنابيب البترول المارة فى الأراضى السورية وتدفع لسوريا ولبنان عائدات مرور البترول فى أراضيها .

وتملك مؤسستى (شركة أرامكو ، خط التابلاين) المار فى السعودية والأردن وسوريا ولبنان وتدفع لهم عائدات مرور البترول بها .

أما الناقلات التى تمر فى قناة السويس فيملك معظمها الأفراد ثم شركات البترول ثم بعض الحكومات .

القسم الرّابع

الفصل الأول

اقتصاديات الدول المنتجة للبترول

«لقد أصبحنا عبيداً للمادة كما أراد لنا
خصومنا فالجيل مضيع ، والفوضى
ضاربة الأطناب ، والأغنياء
تستعبدهم الأرصدة والشهوات ،
والفقراء يستعبدهم الخبز اليومى ،
وتستنزف دماءهم المعارك . . إن يوم
الحساب مرصود . . أحصاه الله
ونسوه . . »

المملكة العربية السعودية

الموقع : تحتل الجزء الأكبر من شبه الجزيرة العربية .

المساحة : ٨٦٥ ألف ميل مربع

أهم الموانى : (رأس تنورة ، والدمام) على الخليج العربى ، (جدة ، وينبع ، وجيزان) على البحر الأحمر

السكان : ٨,٦٩٧ ملايين نسمة

بداية الكشف عن البترول : عام ١٩٣٨ (بالدمام)

احتياطى البترول : ١٦٥ ألف مليون برميل

الإنتاج : ٣٥٦٫٥ مليون طن سنويًا

الحقول الرئيسية المنتجة

الحقل	سنة الكشف
الدمام	١٩٣٨
بقيق	١٩٤٠
أبو حدرية	١٩٤٠
الفاضلى	١٩٤٩
السفانية	١٩٥١
الغوار	١٩٥٧

النقل : ينقل البترول السعودى عن طريقين :

الأول : الشحن من ميناء (رأس تنورة) على الخليج العربى

الثانى : عبر (خط أنابيب التابلاين) إلى ميناء (صيدا) بلبنان – بطول ١٢١٤ كيلومتر وقطر

٣١ بوصة . بالإضافة إلى الشحن من ميناءى (سعود . ورأس الخفجى) فى المنطقة المحايدة .
التكرير : ٣ر٤٢٨ ألف برميل يوميًا

الكويت

الموقع : تقع فى الزاوية الشمالية الشرقية من شبه الجزيرة العربية وتحد من الشمال والغرب بجمهورية العراق . ومن الشرق بالخليج العربى ومن الجنوب بالمملكة العربية السعودية .

المساحة : ١٩٦٥٢ كيلومتر مربع (بما فيها نصيب الكويت من المنطقة المحايدة)

عدد السكان : مليون نسمة

بداية الكشف عن البترول : ١٩٣٨ حقل (البرقان)

الاحتياطى من البترول : ٧٣ ألف مليون برميل

الإنتاج : ١٠٥ مليون طن سنويًا

الحقول الرئيسية المنتجة

الحقل	سنة الكشف
البرقان	١٩٣٨
المقوع	١٩٥١
الأحمدى	١٩٥٢
الروضتين	١٩٥٤
الوفرة	١٩٥٣

التكرير : يقوم بتكرير النفط الكويتى ٣ مصاف

١ – مصفاة نفط الكويت بالأحمدى : أنشئت عام ١٩٤٩ وتصل طاقتها إلى ٣٠٠ ألف برميل يوميًا .

٢ – مصفاة شركة الزيت الأمريكية أنشئت عام ١٩٥٨ وتصل طاقتها إلى ١٠٠ ألف برميل يوميًا .

٣ – مصفاة الشعيبة وبدأ تشغيلها عام ١٩٦٨ وتصل طاقتها إلى ٩٥ ألف برميل يوميًا . الطاقة الكلية للتكرير : ٦٤٦ ألف برميل يوميًا .

العراق

الموقع : تحد من الشمال بتركيا ومن الشرق بإيران ومن الجنوب بدولة الكويت والخليج العربي ومن جهة الجنوب الغربي بالمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية ومن الشمال الغربي بالجمهورية العربيةالسورية .

المساحة : ٤٣٨٤٤٦ كيلو متر مربع

السكان : ١٠٠٧٢٠٠٠ نسمة (منتصف عام ١٩٧٢)

الكشف عن البترول لأول مرة : عام ١٩٢٧ بمنطقة (كركوك)

احتياطى البترول : ٣٥ ألف مليون برميل

الإنتاج : ١٠٩٫٣ مليون طن سنويًا

الحقول الرئيسية المنتجة :

الحقل	سنة الاكتشاف
عبد الله	١٩٣٩
باى حسن	١٩٥٣
أرميلة	١٩٥٣
الزبير	١٩٤٨
كركوك	١٩٢٧

النقل : يتم نقل البترول العراق من مناطق الإنتاج بالشمال من حقول (كركوك) إلى موانئ التصدير بالبحر الأبيض المتوسط عبر خطوط من الأنابيب بين (كركوك) وميناء (طرابلس) بلبنان وطول الخط ٥٣٤ ميلا وقطره ١٢ بوصة وبدأ تشغيله سنة ١٩٢٧ ثم أنشئ خط ثانٍ موازٍ له بقطر ١٦ بوصة ، ثم أنشئ خط بقطر ٣٢ بوصة بين كركوك وميناء (بانياس) السورى طوله ٥٥٥ ميلا كما ينقل الخام من حقول الإنتاج إلى موانئ التصدير (بشط العرب) بخطوط أنابيب أخرى .

التكرير : ٩٨٫٥ ألف برميل يوميًا .

قطر

الموقع : شبه جزيرة على الساحل الغربى للخليج العربى

المساحة : ٤٠٠٠ ميل مربع

عدد السكان : ١٨٠ ألف نسمة

بداية الكشف عن البترول : عام ١٩٤٠

الاحتياطى : ٧ آلاف مليون برميل

الإنتاج : ٢١ مليون طن سنويًا

الحقول الرئيسية المنتجة

الحقل	سنة الكشف
دخان	١٩٤٠
العد الشرقى	١٩٦٠
ميدان محزم	١٩٦٤

التكرير : مصفاة (شركة نودكو) فى (أم سعيد) بطاقة ألف برميل يوميًا

النقل : يتم نقل الزيت الخام بواسطة شبكة من خطوط الأنابيب من مراكز الإنتاج إلى ميناء التصدير (بأم سعيد).

البحرين

الموقع : مجموعة من الجزر يبلغ عددها ٣٣ جزيرة فى الخليج العربى على مسافة ٢٠ ميلا شرق لمملكة العربية السعودية.

المساحة : ٢٥٥ ميلاً مربعاً.

عدد السكان : ٢٢٠ ألف نسمة

بداية الكشف عن البترول : ١٩٣٢ (أول بلد فى الخليج العربى)

الاحتياطى : ٣٦٠ مليون برميل (أول عام ١٩٧٣)

الإنتاج : ٦٣٫٧٠٠ برميل يوميا ١٩٧٣ .

التكرير : أنشئ مصنع التكرير عام ١٩٣٦ وتبلغ طاقته الإنتاجية ٢٥٠ ألف برميل يوميًّا (يمثل إنتاج البحرين + خام السعودية المستورد عبر الأنابيب) .

النقل : ينقل الخام من مصنع التكرير إلى مرفأ التصدير بأنابيب تحت الماء .

أبو ظبى

الموقع : تمتد فى اليابسة من الربع الخالى جنوباً حتى مياه الخليج العربى فى الشمال ومن جبال العين فى الشرق حتى خور العبيد فى الغرب وتتبعها حوالى ٢٠٠ جزيرة منها جزيرة أبو ظبى (العاصمة) وجزيرة داس .

المساحة : ٤٠٢٢٥ كيلو متر مربع وتعتبر أكبر الإمارات العربية المتحدة .

السكان : ٩٠ ألف نسمة

بداية الكشف عن البترول : عام ١٩٥٩ (حقل مريان)

الاحتياطى : ٢١ ألف مليون برميل

الإنتاج : ٨١ مليون طن سنويًّا

الحقول الرئيسية المنتجة

اسم الحقل	سنة الكشف
حقل أم الشيف	١٩٥٨
حقل الباب	١٩٥٨
حقل بوحصا	١٩٦٢
حقل زاكم	١٩٦٤

ليبيا

لموقع : فى شمال أفريقيا على الساحل الجنوبى من البحر الأبيض المتوسط

لمساحة : ٧٦ ألف كيلومتر مربع

مدد السكان : ٢ر٢٦٠ مليون نسمة

داية الكشف عن البترول : **١٩٥٨ حقل العطشان**

الاحتياطى : **٣٠ ألف مليون برميل**

الإنتاج : : **٧٢ مليون طن سنويًا**

الحقول الرئيسية المنتجة

اسم الحقل	سنة الكشف
ضهرا	**١٩٥٩**
زلتن	**١٩٥٩**
الواحة	**١٩٦٠**
راجويا	**١٩٦١**
جيالو	**١٩٦٢**

التكرير : **(مصفاة البريقة) بطاقة ٩٥٠٠ برميل يوميًا**

(مصفاة الزاوية) بطاقة ٦٠ ألف برميل يوميًا

النقل : يتم نقل الخام الليبى داخل خطوط أنابيب من حقول الإنتاج إلى محطات الموانئ البحرية للتصدير .

الجزائر

الموقع : يحدها من الشرق ومن الشمال إلى الجنوب تونس وليبيا ومن الجنوب الشرق النيجر ، ومن الجنوب الغربي مالي ومن الغرب موريتانيا ومن الشمال الغربي المغرب .

المساحة : ٩١٩٥٩١ ميل مربع

السكان : ١٦,٢٧٥ مليون نسمة

بداية الكشف عن البترول : ١٩٥٦ (حاسى مسعود)

الاحتياطي : ٤٧ ألف مليون برميل

الإنتاج : ٤٥ مليون طن سنويًّا

الحقول الرئيسية المنتجة

اسم الحقل	سنة الكشف
حاسي مسعود الشمالي	١٩٥٦
حاسي مسعود الجنوبي	١٩٥٦
زرزتين	١٩٥٨
القاسي الطويل	١٩٦٣

التكرير : ١٥ ألف برميل يوميًّا .

الفصل الثانى

معاملات التحويل فى البترول

(وَكلُّ شَىء عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ)

« قرآن كريم »

(وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ)

« قرآن كريم »

معاملات التحويل فى صناعة النفط
من البراميل إلى الأطنان المترية حسب البلاد المختلفة

البلد	عدد البراميل لكل طن مترى	البلد	عدد البراميل لكل طن مترى
البلاد العربية وإيران :		**أمريكا اللاتينية**	
أبو ظبى	٧,٤٩٣	الأرجنتين	٦,٩٩٢
البحرين	٧,٣٣٥	بوليفيا	٨,٠٨٦
العراق	٧,٤٥٢	البرازيل	٧,٣١٥
الكويت	٧,٢٦٣	تشيلى	٧,٨٠٢
المنطقة المحايدة	٦,٨٤٩	كولومبيا	٧,٠٥٤
قطر	٧,٧٠٩	بيرو	٧,٥١٧
المملكة العربية السعودية	٧,٤٣٨	فنزويلا	مختلف
الجزائر	٧,٧١٣		
ليبيا	٧,٥٩٣	**أمريكا الوسطى**	
المغرب	٧,٦٠٢	كوبا	٦,٦٥٢
ج . م . ع	٦,٨٤٩	أكوادور	٧,٥٨٠
إيران	٧,٣٧٠	ترينيداد	٦,٩٨٩
		إيطاليا	٦,٨١٣
الشرق الأقصى		ألبانيا	٦,٦٧٢
بورما	٧,٤٦٤	النمسا	٦,٩٧٤
أندونيسيا	٧,٣٤٨	فرنسا	٧,٢٠١

(تابع) معاملات التحويل فى صناعة النفط
من البراميل إلى الأطنان المترية حسب البلاد المختلفة

البلد	عدد البراميل لكل طن مترى	البلد	عدد البراميل لكل طن مترى
اليابان	٧.٣٥٢	ألمانيا الغربية	٧,٢٢٣
ماليزيا	٧.٧٠٩	هنغاريا	٧,٦٣٠
الهند	٧.٤٤١	بولندا	٧,٤١٩
باكستان	٧.٢٠٨	رومانيا	٧,٤٥٣
أفريقيا		المملكة المتحدة	٧,٢٧٩
أنجولا	٧.٢٢٣	يوغوسلافيا	٧,٤٠٧
كونغو	٧.٥٠٨	الولايات المتحدة الأمريكية	٧,٤١٨
غابون	٧,٢٤٥	أستراليا	٧,٦٤٠
نيجيريا	٧,٣٦١	كندا	٧,٤٢٨
		تركيا	٦,٩٨٣

درجات الوزن النوعى للزيوت المعدنية

	الوزن النوعى	عدد البراميل المعادلة فى كل طن مترى (تقريبا)
الزيوت الخام	٠,٨٠ – ٠,٩٧	٨,٠ – ٦,٦
غازولين الطائرات بأنواعه	٠,٧٠ – ٠,٧٨	٩,١ – ٨,٢
غازولين الطيارات بأنواعه	٠,٧١ – ٠,٧٩	٩,٠ – ٨,١
الكيروسين (الغاز الأبيض)	٠,٧٨ – ٠,٨٤	٨,٢ – ٧,٩
زيوت الغاز	٠,٨٢ – ٠,٩٠	٧,٨ – ٧,١
زيوت الديزل	٠,٨٢ – ٠,٩٢	٧,٨ – ٦,٩
زيوت التشحيم	٠,٨٥ – ٠,٩٥	٧,٥ – ٦,٧
زيوت الوقود	٠,٩٢ – ٠,٩٩	٦,٩ – ٦٦,٥
غاز الأسفلت بأنواعه	١,٠٠ – ١,١٠	٦,٤ – ٥,٨

القيمة الحرارية لمواد الوقود

	(بالوحدات الحرارية البريطانية فى الرطل الواحد مقدرة إلى أقرب مائة)
الزيوت الخام	١٨٣٠٠ – ١٩٥٠٠
الغازولين	٢٠٥٠٠
الكيروسين	١٩٨٠٠
البنزين	١٨١٠٠
الكحول الانيلى	١١٦٠٠
زيوت الغاز	١٩٢٠٠
زيوت الوقود (للسفن)	١٨٣٠٠
الفحم المعدنى	١٠٢٠٠–١٤٦٠٠

المصدر مجلة نفط العرب العدد السادس السنة العاشرة مارس ١٩٧٥ .

معاملات التحويل فى صناعة النفط

مقاييس الطول والمساحة

البوصة = ٠,٠٢٥٤ من المتر

القدم = ٠,٣٣٣ من الياردة = ١٢ بوصة = ٠,٣٠٥ من المتر

الياردة = ٣ أقدام = ٣٦ بوصة = ٠,٩١٤ من المتر

المتر = ١,٠٩٤ ياردة = ٣,٢٨١ من القدم

= ٣٩,٣٧ بوصة = ٠,٠٠١ من الكيلو متر

الكيلو متر = ١٠٠٠ متر = ٠,٦٢١ من الميل .

الميل (حسب التعريف الرسمى) = ١٧٦٠ ياردة = ١,٦٠٩ كيلو متر

القدم المربع = ٠,٠٩٣ من المتر المربع

الياردة المربعة = ٩ أقدام مربعة = ٠,٨٣٦ من المتر المربع .

المتر المربع ١,١٩٦ ياردة مربعة = ١٠,٧٦٤ أقدام مربعة

الفدان = ٠,٤٠٥ من الهكتار = ٤٨٤٠ ياردة مربعة

الهكتار = ٠,٠١ كم = ٢,٤٧١ فدان

الكيلو متر المربع = ٠,٣٨٦ من الميل المربع = ١٠٠ هكتار .

الميل المربع = ٢,٥٩٠ كم^2 .

المقاييس المكعبة (المكاييل)

البوصة المكعبة = ١٦,٣٨٧ سم^3 .

الباينت = ٠,٥٦٨٢ لتر .

اللتر = ١٠٠٠,٠٣ سم^3 = ٦١,٠٢٦ بوصة مكعبة = ١,٧٥٩٨ باينت

= ٠,٢٦٤١٧٨ غالون أمريكى = ٠,٢١٩٩٧٥ غالون امبراطورى

= ٠,٠٣٥٣١٦ قدم مكعب = ٠,٠٠٦٢٩ برميل أمريكى

= ٠,٠١ هكتولتر = ٠,٠٠١٠٠٠٠٣ م^3 .

الغالون الأمريكى = ٢٣١ بوصة مكعبة = ٣,٧٨٥٣٣ من اللتر

= ٠,١٦٠٥٤٤ قدم مكعب = ١,٢٠٠٩٤ غالون أمريكى
= ٠,٠٢٨٥٩٤ برميل أمريكى = ٠,٠٠٤٥٤٦١ م٣ .
القدم المكعب = ٢٨,٣١٦ لتر = ٧,٤٨٠٥ غالون أمريكى
= ٦,٢٢٨٨ غالون إمبراطورى = ٠,١٧٨١١ برميل أمريكى
= ٠,٠٢٨٣١٧ متر مكعب (م٣) .
البرميل الأمريكى = ٩٧٠٢ بوصة مكعبة = ١٥٨,٩٨٤ لتر
= ٤٢ غالون أمريكى = ٣٤,٩٧٢٦ غالون إمبراطورى
= ٥,٦١٤٦ قدم مكعب = ٠,١٥٨٩٩ م٣ .
الهكتولتر = ١٠٠ لتر
المتر المكعب = ٣٥,٣١٥ قدم مكعب = ٩٩٩,٩٧ من اللتر .
= ٢٦٤,١٧ غالون أمريكى = ٢١٩,٩٧ غالون إمبراطورى
= ٦,٢٨٩٨ برميل أمريكى
الكيلو لتر = ١٠٠٠ لتر ١,٣٠٨ من الياردات المكعبة
الطن البريطانى المسجل (الطن الحجمى) = ١٠٠ قدم مكعب
= ٢,٨٣ م٣ من حيز محدود .

الموازين

الأوقية = ٢٨,٣٥ من الغرامات
الرطل ٠,٤٥٣٥٩٢ كغم = ٠,٠٠٩ قنطار إنكليزى (هندرينويت)
الكيلو غرام (كغم) = ٢,٢٠٤٦٢ رطل = ٠,٠١ قنطار فرنسى
القنطار الفرنسى (المترى) = ١٠٠ كغم = ٢٢٠,٥ رطل
القنطار الإنكليزى (هندريتويت) = ١١٢ رطل = ٥٠,٨٠٢ كغم
الطن المترى = ٠,٩٨٤٢١ طن إنكليزى *
= ١,١٠٢٣١ طن صغير *
= ٢٢٠٤,٦ رطل
الطن الإنكليزى = ١,٠١٦٠٥ طن مترى .

= ١,١٢ طن صغير *

الطن الصغير = ٠,٨٩٢٨٥٧ طن إنكليزى *

= ٠,٩٠٧١٨٥ طن مترى *

= ٢٠٠٠ رطل

* هذه التحويلات مبنية على أساس افتراض أن جميع الأوزان مقاسة فى الهواء . وهذا هو الأساس الصحيح المصطلح عليه فى التجار لحساب كميات النفط بالجملة .

وحدات القوة والحرارة

الحصان الميكانيكى = ٥٥٠ رطل قدم فى الثانية = ٠,٧٤٦ كيلووات

= ١,٠١٤ حصان بخارى .

الحصان البخارى = ٥٤٢ رطل قدم فى الثانية = ٠,٩٨٦ حصان ميكانيكى

= ٠,٧٣٦ كيلووات .

الكيلووات الواحد = ١٠٠٠ واط = ١,٣٤٠ حصان ميكانيكى = ١,٣٥٩ حصان بخارى

= ٧٣٧ رطل قدم فى الثانية .

رطل قدم فى الثانية = ٠,٠٠١٣٦ كيلو واط = ٠,٠٠١٨٢ حصان ميكانيكى

= ٠,٠٠١٨٤ حصان بخارى

١٠٠٠ وحدة حرارية بريطانية = ٢٥٢ سعر كيلو غرامى (سعر كبير)

= ٠,٣٩٣ من ساعات الحصان الميكانيكى = ٠,٢٩٣ من ساعات الكيلو واط

١٠٠ كيلو غرام (سعر كبير) = ٣,٩٦٨ وحدة حرارية بريطانية

= ١,٥٥٩ ساعة حصان ميكانيكى = ١,١٦٣ ساعة كيلو واط

ساعة كيلو واط = ٣٤١١ وحدة حرارية بريطانية = ١,٣٤٠ ساعة حصان ميكانيكى

= ٨٥٩,٦ سعر كيلو غرام

معاملات التحويل حسب درجات الكثافة بمقاييس معهد البترول الأمريكى

درجة كثافة الزيت الخام	لتحويل الأطنان إلى براميل اضرب فى		لتحويل البراميل إلى أطنان اقسم على	
	الطن الإنجليزى	الطن المترى	الطن الإنجليزى	الطن المترى
خام كثافة ٢٨ درجة	٧,٢٢٠	٧,١٠٦	٠,١٣٨٥	٠,١٤٠٧
خام كثافة ٣٣ درجة	٧,٤٠١	٧,٢٨٤	٠,١٣٥١	٠,١٣٧٣
خام كثافة ٣٦ درجة	٧,٥٨٢	٧,٤٦٢	٠,١٣١٩	٠,١٣٤٠
خام كثافة ٤٠ درجة	٧,٧٦٣	٧,٦٤١	٠,١٢٨٨	٠,١٣٠٩
خام كثافة ٤٤ درجة	٧,٩٤٥	٧,٨١٩	٠,١٢٥٩	٠,١٢٧٩

الفصل الثالث

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة
بشأن الثروات الطبيعية

(فَأَوْفُوا الْكَيْلَ والْمِيزَانَ وَلاَ تَبْخَسُوا
النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ)

« قرآن كريم »

قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الثروات الطبيعية

القرار رقم ٥٢٣ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السادسة بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٥٢ ينص فى الديباجة « الجمعية العامة ... تعتبر أن الدول النامية لها الحق فى أن تحدد بحرية استخدام مواردها الطبيعية . وأن استخدام هذه الموارد يجب أن يكون من أجل تحسين مركزها » .

القرار رقم ٦٢٦ الصادر عن الجمعية العامة فى دورتها السابعة بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ والذى ينص فى ديباجته أن « الجمعية العامة .. تذكر بأن حق الشعوب فى استخدام واستغلال مواردها وثرواتها الطبيعية هو حق مستمد من سيادتها ويطابق أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة » .

كما تضمن أيضًا توصية الجمعية العامة لكل الدول بأن تمتنع عن الأفعال المباشرة التى ترمى إلى إعاقة ممارسة أى دولة لسيادتها على مواردها الطبيعية .

القرار رقم ١٣١٤ فى الدورة الثالثة عشرة بتكوين لجنة خاصة بالسيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية على اعتبار أن هذه السيادة هى إحدى المكونات الأساسية لحق تقرير المصير .

القرار رقم ١٥١٥ فى الدورة الخامسة العشرة بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٦٠ أوصى باحترام الحق المطلق لكل دولة فى التصرف فى ثرواتها ومواردها وفقًا لحقوق الدول وواجباتها كما يقررها القانون الدولى .

القرار رقم ١٨٠٣ فى الدورة السابعة عشرة بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩٦٢ نص على أن :

« الجمعية العامة .. تعتبر أن أهم إجراء يتخذ فى هذا الخصوص (تقصد حق كل دولة ذات سيادة فى التصرف بحرية فى ثرواتها ومواردها الطبيعية) . يجب أن يؤسس على الاعتراف بالحق الوطنى لكل دولة فى أن تتصرف بحرية فى ثرواتها ومواردها الطبيعية طبقًا لمصالحها الوطنية » .

كما أعلنت فى نفس القرار – ضمن أشياء أخرى – أن :

١ – حق الشعوب فى السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية يجب أن يمارس لصالح تنميتها الوطنية ورفاهية شعوب الدولة المعنية.

٢ – الاستكشاف والتنمية والتصرف فى هذه الموارد.. يجب أن يكون مطابقاً للقواعد والشروط التى تعتبرها الشعوب وهى فى كامل حريتها لازمة أو مرغوبا فيها فيما يتعلق بالسماح بهذه الأنشطة أو تقييدها أو منحها.

٣ – الممارسة الحرة المفيدة لسيادة الدول على مواردها الطبيعية يجب أن تزداد عن طريق الاحترام المتبادل بين الدول المؤسسة فى السيادة بينها.

٤ – الاعتداء على حقوق الدول فى السيادة على مواردها وثرواتها الطبيعية يتعارض مع روح مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه يعوق نمو التعاون الدولى وحفظ السلام العالمى.

٥ – الدول والمنظمات الدولية يجب أن تحترم بشدة وبإنصاف سيادة الشعوب على مواردها وثرواتها الطبيعية، وذلك طبقاً لما جاء فى الميثاق وللمبادئ الواردة فى هذا القرار.

مؤتمرات البترول العربية ومكان عقدها

المؤتمر الأول	القاهرة	أبريل ١٩٥٩
المؤتمر الثانى	بيروت	أكتوبر ١٩٦٠
المؤتمر الثالث	الإسكندرية	أكتوبر ١٩٦١
المؤتمر الرابع	بيروت	نوفمبر ١٩٦٣
المؤتمر الخامس	القاهرة	مارس ١٩٦٥
المؤتمر السادس	بغداد	فبراير ١٩٦٦
المؤتمر السابع	الكويت	مارس ١٩٧٠
المؤتمر الثامن	الجزائر	مايو ١٩٧٢
المؤتمر التاسع	دبى	مارس ١٩٧٥

إنتاج البترول فى العالم عامى ٧٥ ، ١٩٧٤

الدولة / المنطقة	الإنتاج بملايين الأطنان	
	عام ١٩٧٥	عام ١٩٧٤
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٧٣٠٢	٤٩٦,٧
المكسيك	٣٩,٣	٣١.٦
فنزويلا	١٢٤.٧	١٥٨,٥
باقى دول الأمريكتين	١٤٥.٩	١٦١.١
أوربا الغربية	٣٠.٦	٢٢.٦
أبو ظبى	٦٧.٣	٦٧.٧
إيران	٢٦٧.٩	٣٠١.٤
العراق	١٠٩.٣	٩٦,٩
الكويت	١٠٥.٠	١٢٨.٤
عمان	١٧.١	١٤.٥
قطر	٢١.٠	٢٤,٩
السعودية	٣٥٦.٥	٤٢٦,٤
باقى الشرق الأوسط	٢٦.٦	٢٣,٢
الجزائر	٤٥.٠	٤٨,٥
ليبيا	٧١,٩	٧٣,٥
نيجيريا	٨٨,٨	١١٢,٢
باقى أفريقيا	٣٨,٤	٣٦,٨
أندونيسيا	٦٥.٠	٦٩,٠

(تابع) إنتاج البترول فى العالم عامى ٧٥ ، ١٩٧٤

الدولة / المنطقة	الإنتاج بملايين الأطنان	
	عام ١٩٧٥	عام ١٩٧٤
باقى جنوب وشرق آسيا	٢٤,٠	٢٣,٦
أستراليا	١٩,٩	١٨,٤
الاتحاد السوفيتى	٤٨٥,٠	٤٥٢,٠
شرق أوربا	٢٠,٠	١٩,٧
الصين	٦٥,٠	٥٤,٠

الرصيد العالمى من الطاقة ومعدل الاستهلاك*

المصدر	الرصيد العالمى بالوحدة	معدل الطاقة المنتجة من المصدر
فحم	١٧٠	٣٨٪
وقود نووى	٧٠	فى بدايتها
صخور ورمال بترولية	٢٠	—
حقول زيت بترولية	١٣	٤٠٪
حقول غاز طبيعى	١٠	٢٠٪
مساقط مياة	٠,١	٢٪
	٢٨٣,١ وحدة	١٠٠٪

* المصدر : بحث الدكتور / محمد عصمت زين الدين أستاذ هندسة الطاقة بجامعة الإسكندرية .

تحليل للبيان : باستقراء الرصيد العالمى من الطاقة نجد أن رصيد الفحم يزيد عن سبعة أمثال رصيد البترول (غاز وزيت) وبرغم هذا فإن نصيب البترول فى إمداد العالم بالطاقة يصل إلى ٤٠٪ على حين يساهم الفحم بـ٣٨٪ فقط ومعنى هذا الإقبال على استنزاف رصيد البترول بسرعة وبقاء رصيد الفحم كما هو .

تطور إنتاج الطاقة حسب المناطق ١٩٥٠ - ١٩٧٥

	الزيت مليون ل/ى	الفحم مليون طن	الغاز الطبيعى بليون م^3	طاقة هيدروكهربائية بليون ك.و.س	كهرباء نووية بليون ك.و.س
أمريكا الشمالية					
١٩٥٠	٦,٢	٥٢٠	١٧٠	١٦٠	–
١٩٧٥	١٢,٥	٥٧٠	٦٢٠	٥٢٠	١٨٠
الكاريبى وأمريكا الجنوبية					
١٩٥٠	١,٨	٥	٢	١٠	–
١٩٧٥	٣,٦	١٠	٢٥	١٠٠	٢
أوربا الغربية					
١٩٥٠	٠,١	٤٩٠	١	١١٠	–
١٩٧٥	٠,٦	٢٧٠	١٧٥	٣٩٠	١٠٥
الشرق الأوسط					
١٩٥٠	١,٨	٥	–	×	–
١٩٧٥	١٩,٧	١٠	٢٠	١٠	–
أفريقيا					
١٩٥٠	×	٣٠	–	١	–
١٩٧٥	٥,١	٧٠	٥	٣٥	–

(تابع) تطور إنتاج الطاقة حسب المناطق ١٩٥٠ – ١٩٧٥

	الزيت مليون ب/ى	الفحم مليون طن	الغاز الطبيعى بليون م^{3}	طاقة هيدروكهربائية بليون ك.و.س	كهرباء نووية بليون ك.و.س
الشرق الأقصى وأستراليا					
١٩٥٠	٠.٢	١٣٠	/	٤٥	
١٩٧٥	٢.٢	٢٠٠	٢٥	١٥٠	٢٠
المجموع					
١٩٥٠	١٠.١	١١٨٠	١٧٣	٣٢٦	—
١٩٧٥	٤٣.٧	١١٣٠	٨٧٠	١٢٠٥	٣٠٧

المصدر : مجلة البترول عدد سبتمبر/ديسمبر ١٩٧٦ .

الفصل الرابع

موقف النفط فى الدول العربية

(وَأَعِدُّوا لَهُمْ ما استَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ ومِنْ
رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ
وَعَدُوَّكُمْ)

« قرآن كريم »

موقف النفط فى الدول العربية

الاحتياطى العالمى من النفط عام ١٩٧٥

بحر الشمال	٢.– ٪
فنزويلا	٢.٧ ٪
نيجيريا	٣.٨ ٪
أبو ظبى	٤.١ ٪
ليبيا	٤.٩ ٪
العراق	٦.– ٪
الولايات المتحدة	٦.٦ ٪
إيران	١١.٤ ٪
الكويت	١٢.٢ ٪
السعودية	٢٥.٢ ٪

المصدر : مجلة عالم النفط العدد ٥٢ /٧ (٩ /٨ / ١٩٧٥)

احتياطى الدول العربية من البترول فى ١/٦/١٩٧٣

البلد	الاحتياطى مليون طن
السعودية	١٥٨٠٠٠
الكويت	٧٢٩٠٠
الجزائر	٤٧٠٠٠
العراق	٣٥٠٠٠
ليبيا	٣٠٠٠٠
أبو ظبى	٢٠٨٦٧
سوريا	٧٢٥٠
قطر	٧٠٠٠
عمان	٥٠٠٠
مصر	٣٥٠٠
دبى	٢٠٠٠
تونس	١٠٠٠
البحرين	٣٧٥
المغرب	١
المجموع	٣٩٠٢٩٢

المصدر : حرب البترول الأولى – صلاح منتصر – مطابع الأهرام ١٩٧٥ .

موقف الدول المنتجة للبترول فى ١٩٧٥/١/١

الاحتياطى والإنتاج وطاقة التكرير

المنطقة أو البلد	احتياطى	إنتاج	تكرير
	(مليون برميل)	(ألف برميل/يوم)	(ألف برميل/يوم)
أبو ظبى	٣٠٠٠٠	١٧٥٠	—
البحرين	٣٣٦	٦٨	٢٥٠
دبى	٢٤٢٠	٢٣٢	—
إيران	٦٦٠٠٠	٦١٢٨	٧٨٩
العراق	٣٥٠٠٠	١٨٣٠	١٦٨
الكويت	٧٣٤٥٠	٢٨٤٣	٦٤٦
عمان	٦٠٠٠	٢٩٧	—
قطر	٦٠٠٠	٥٤٦	٧
السعودية	١٧٣١٥٠	٨٦٤٣	٦١٠
سوريا	١٥٠٠	١١٩	٥٠
تركيا	٥٠٠	٦٥	٣١٥
الجزائر	٧٧٠٠	٨٨٩	١١٥
الجابون	١٧٥٠	١٨٢	١٧
ليبيا	٢٦٦٠٠	١٧٠٠	٧٦
نيجيريا	٢٠٩٠٠	٢٣٠٠	٦٠
هولندا	٢٥٠	٢٧	١٨٤٠
النرويج	٧٣٠٠	٣٠	١٦٨
انجلترا	١٥٧٠٠	٢	٢٧٨٣

المصدر : عالم النفط العدد ٢٩/ ٧ (١/ ٥ / ١٩٧٥)

تقديرات صادرات الزيت الخام لدول (الأوبك) الرئيسية
(بملايين البراميل)

	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	التغير المئوى ١٩٧٥/٧٤
السعودية	١٧٠٧	٢١٦٣	٢٧٦٩	٣٠٩٩	٢٥٨١	− ١٦,٧
الكويت	١١٦٤	١٢١٨	١١١٤	٩٣٨	٧٤٨	− ٢٠,٢
إيران	١٥٦٢	١٧٥٢	١٩٧١	٢٠٠٧	١٨٢٥	− ٩,١
العراق	٥٩٤	٣٨٢	٦٦٨	٦٤٠	٧٨٥	+ ٢٢,٧
الإمارات العربية المتحدة	٣٣٩	٣٨٤	٥٥٦	٦٠٤	٦٠٢	—
قطر	١٥٦	١٧٦	٢٠٨	١٩٠	١٦٠	− ١٥,٨
ليبيا	٩٨٩	٨١٣	٧٩٤	٥٤٤	٥٣١	− ٢,٤
الجزائر	٢٧٦	٣٧٣	٣٧١	٣٥٣	٣٣١	− ٦,٢
نيجيريا	٥٣١	٦٢٨	٧٣٤	٨٠٤	٦٢٢	− ٢٢,٦
فنزويلا	١٢٠٦	١١٣٣	١١٤٦	٩٩٩	٧٨٣	− ٢١,٦
أندونيسيا	٢٧٣	٣٤٥	٣٧٠	٣٧٩	٣٦٣	− ٤,٢
الجملة	٨٨٠٧	٩٣٦٧	١٠٧٠١	١٠٥٥٧	٩٣٣١	− ١١,٦

المصدر : مجلة البترول عدد سبتمبر/ ديسمبر ١٩٧٦ .

أكبر ١٠ دول منتجة للبترول

في الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٧٤

البلد	برميل / يوم	٪ + أو – عن العام الماضي
الاتحاد السوفيتي	٩,٠٣٤,٠٠٠	+ ٨,٦ ٪
الولايات المتحدة	٨,٨٦٩,٠٠٠	– ٣,٨ ٪
السعودية	٨,٤٣٠,٠٠٠	+ ٧,٦ ٪
إيران	٦,١٠٣,٠٠٠	+ ٤,٥ ٪
فنزويلا	٣,٠١٥,٠٠٠	– ١٠,٤ ٪
الكويت	٢,٦٢٩,٠٠٠	– ١٥,٧ ٪
نيجيريا	٢,٦٦٦,٠٠٠	+ ١٢,٧ ٪
كندا	١,٨٤٠,٠٠٠	+ ٢,٦ ٪
العراق	١,٨٣٨,٠٠٠	– ٥,٤ ٪
ليبيا	١,٧٧٤,٠٠٠	– ٢١,٩ ٪

المصدر حرب البترول الأولى – صلاح منتصر – مطابع الأهرام ١٩٧٥ .

تطور تكاليف البترول المستورد فى الدول المستهلكة الكبرى

(بالبليون دولار)

الدولة	١٩٧٣	١٩٧٤
الولايات المتحدة	٧,٥	٢٥,٢
اليابان	٦,٧	٢١,١
ألمانيا الغربية	٥,١	١١,٤
فرنسا	٣,٤	٩,١
بريطانيا	٣,٣	٩,٠
إيطاليا	٢,١	٦,٥
هولندا	٠,٥	١,٧

المصدر : حرب البترول الأولى – صلاح منتصر – مطابع الأهرام ١٩٧٥ .

طاقة التكرير العربية فى ١٩٧٤/١/١

البلد	الطاقة (ألف برميل يوميا)
الكويت	٦٤٦
السعودية	٤٢٨,٣
البحرين	٢٥٠
مصر	١٨٠
عدن	١٦٠,٢
الجزائر	١١٥,٣
العراق	٩٨,٥
المغرب	٥٨,٦
لبنان	٥٣,٥
سوريا	٥١,٣
تونس	٢١,٤
ليبيا	١٦,٤
الأردن	١٤,٨
السودان	٢٠
قطر	١
مجموع العالم العربى	٢١١٥,٣
مجموع العالم	٦٤٥١٠

المصدر : مذكرة صادرة عن إدارة شئون البترول والطاقة – جامعة الدول العربية

تحليل للأرقام : من هذه الأرقام يتضح مايلى :

– تبلغ طاقة التكرير فى البلاد العربية ١١٪ من الإنتاج العربى ، ٣,٣٪ من طاقة التكرير العالمية .

– معامل التكرير بالبلاد العربية لم يطرأ عليها تغيير يذكر بالقياس إلى التطورات فى طاقة التكرير العالمية .

– إنها تنتج منتجات بسيطة فى معظمها ، ولم تصل بعد إلى درجة إنتاج المنتجات المعقدة .

– إن كل إنتاجها يستهلك فى البلاد العربية ، وبذلك فإن البلاد العربية محرومة من الحصول على نصيب من سوق بيع المنتجات ، على المستوى العالمى .

– ضآلة إنتاج معامل الأسمدة برغم وفرة الغازات العربية ، وذلك إذا استثنينا عددًا محدودًا من الوحدات المحلية التى لا تكفى للاستهلاك المحلى .

توزيع فائض دول النفط عام ١٩٧٤
على قنوات الاستثمار

دولار أمريكى	
٢١ مليارا	ودائع بالعملات الأوربية
٤ مليارات	ودائع فى الولايات المتحدة الأمريكية
٧,٥ مليارات	ودائع وسندات إنجليزية
٦ مليارات	ودائع وسندات أمريكية
٩ مليارات	سندات أوربية ويابانية
٥,٥ مليارات	قروض للدول الصناعية
٢,٥ ملياران	قروض للدول النامية
٣,٥ مليارات	البنك الدولى والصندوق الدولى
١ مليارا	أسهم وسندات أمريكية
٦٠ مليار دولار	

المصدر : من مقال للدكتور حسن عباس زكى – مجلة البترول المجلد الثانى عشر العدد الثالث سبتمبر/أكتوبر ١٩٧٥ نقلا عن وزارة الخزانة الأمريكية .

تعليق :

تتفاوت تقديرات فوائض دول النفط من ٦١ مليارا إلى ١٤٥ مليار دولار عن عام ١٩٧٥ وذلك نظرًا لشخصية بعض الحسابات فى البنوك وصعوبة الاستدلال عليها ، وينتظر أن تصل عام ١٩٨٠ إلى ٢٥٠ مليار دولار .

الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع فى الفترة ١٩٥٤ - ١٩٧٤

السلع	البترول العربى	الصفيح	النحاس	الفحم	القمح	اللحم البقرى	السكر	الصلب
السنة	رأس التنورة	المملكة المتحدة	بلجيكا	ألمانيا الغربية	المملكة المتحدة	الدانمرك	السعر العالمى	المملكة المتحدة
١٩٥٤	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٥٥	١٠٠	١٠٣	١٣٠	١٠٩	١٠٣	١٠٥	٩٩	١١١
١٩٦٦	١٠٠	١١٠	١٣٤	١٠٨	١٠٦	١١٠	١٠٦	١٤١
١٩٥٧	١٠٣	١٠٥	٩٣	١١٥	١٠١	١٠٨	١٥٨	١٥٧
١٩٥٨	١٠٧	١٠٢	٨٣	١٢٠	٩٥	١٠٩	١٠٧	١٣١
١٩٥٩	٨٩	١٠٩	٩٧	١٢٠	٩٥	١١٧	٩١	١١٥
١٩٦٠	٩٤	١١١	١٠٠	١٢٤	٩٤	١١٥	٩٥	١١٤
١٩٦١	٩٣	١٢٤	٩٤	١٢٤	٩٥	١١٠	٨٩	١١٤
١٩٦٢	٩٣	١٢٥	٩٦	١٢٦	٩٨	١٠٥	٩١	١١٤

(تابع) الأرقام القياسية لأسعار بعض السلع فى الفترة ١٩٥٤ – ١٩٧٤

السلع	البترول العربى	الصفيح	النحاس	الفحم	القمح	اللحم البقرى	السكر	الصلب
السنة	رأس التنورة	المملكة المتحدة	بلجيكا	ألمانيا الغربية	المملكة المتحدة	الدانمرك	السعر العالمى	المملكة المتحدة
١٩٦٣	٩٣	١٢٧	٩٦	١٢٨	٩٩	١١٠	٢٧١	١١٤
١٩٦٤	٩٣	١٧٢	١٠١	١٢٠	١٠٢	١٤٢	١٨١	١١٧
١٩٦٥	٩٣	١٩٦	١١٥	١٣٦	١٠٠	١٤٧	٦٥	١١٨
١٩٦٦	٩٣	١٧٧	١٨٣	١٣٦	١٠٣	١٣١	٥٧	١٩٠
١٩٦٧	٩٣	١٦٨	١٦١	١٣٦	١٠٤	١١٧	٦٤	١٩٢
١٩٦٨	٩٣	١٨١	١٧٥	١٢٩	١١٤	١٢٣	٥٦	١٩٣
١٩٦٩	٩٣	١٩٩	٢١٧	١٣٣	١١١	١٤٤	١٠٧	١٨٣
١٩٧٠	٩٣	٢١٩	٢٠٦	١٥٢	١١٦	١٥٤	١١٥	٦١١
١٩٧١	١١١	٢٠٠	١٥٦	١٦٥	١١٢	١٦٠	١٤٠	٢٤٤
١٩٧٢	١٢٨	٢٠٩	١٤٠	١٣٥	١٢٠	٢٢٧	٢٤٧	٢٥٦
١٩٧٣	١٧٠	٢٧٤	٢٠٣	١٨٢	٢٤٦	٢٥٢	٢٩٥	٢٨١
١٩٧٤	٦٠٤	٤٩٢	٣١٠	٢٠٠	٢٠٥	٢٤٠	٩٢٢	٤٠٢

المصدر : إدارة شئون الطاقة والبترول – الجامعة العربية أكتوبر ١٩٧٤ .

تطور الاحتياطي للدول العربية المنتجة للبترول (بالمليون دولار)

الدولة	نهاية عام ١٩٧١	نهاية عام ١٩٧٢	نهاية عام ١٩٧٣	نهاية عام ١٩٧٤	نهاية عام ١٩٧٥	نهاية يونيو ١٩٧٦
الجزائر	٠,٥١	٠,٤٩	١,١٤	١,٦٨	١,٣٥	١,٥٣
العراق	٠,٥٩	٠,٧٨	١,٥٥	٣,٢٧	٢,٧٣	٢,٨٩
الكويت	٠,٣٠	٠,٣٧	٠,٥١	١,٤٠	١,٨٥	١,٨٢
ليبيا	٢,٦٧	٢,٩٢	٢,١٣	٣,٦٢	٢,٢١	٢,٤٦
السعودية	١,٤٥	٢,٥٠	٣,٨٨	١١,٩٢	٢٣,٣٢	٢٤,٦٧
الإمارات	—	٠,٠٦	٠,٠٨	٠,٤٥	٠,٢٩	١,٧٤
مصر	٠,١٥	٠,١٤	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٢٩	٠,٣٣
سوريا	٠,٠٨	٠,١٣	٠,٤٨	٠,٨٣	—	—
الاجمالى	٥,٧٥	٧,٣٩	١٠,١٣	٢٣,٥٢	٣٢,٥٤	٣٥,٤٤
احتياطى العالم	١٣٣,٧٩	١٥٩,٠٨	١٨٣,٧٣	٢٢٠,٨٠	٢٢٧,٨٨	٢٣٨,٢٧
نسبة الدول العربية	٤,٣ ٪	٤,٦ ٪	٥,٥ ٪	١٠,٧ ٪	١٤,٣ ٪	١٤,٩ ٪

الأهرام ٣/٢/١٩٧٧ .

تقديرات عائدات دول (الأوبك) واستخداماتها خلال عام ١٩٧٤

البلد	السكان بالمليون	العائد الكلى (بليون دولار)	متوسط دخل الفرد (بالدولار)	مايستوعب فى الدخل (بليون دولار)	نسبة مئوية	الفائض (بليون دولار)
العربية السعودية	٧,٧	٢٥	٣٢٥٠	٦	٪ ٢٥	١٩
إيران	٢٩,٨	٢٢,٦	٧٦٧	١٠,١	٪ ٤٥	١٢,٥
فنزويلا	١٠,٤	١٠	٩٦٠	٤,–	٪ ٤٠	٦
ليبيا	٢	١٠	٥٠٠٠	٥,–	٪ ٥٠	٥
الكويت	–,٨	٩,٣	١١٢٠٠	١,٩	٪ ٢٠	٧,٤
العراق	٩,٨	٧,٥	٧٦٥	٦,٦	٪ ٩٠	–,٩
نيجيريا	٤٥,٥	٧	١٢٣	٤,٩	٪ ٧٠	٢,١
دولة الإمارات	–,٣	٥,٥	١٨٣٠٠	–,٥	٪ ٩	٥,–
الجزائر	١٤,٨	٥,٥	٣٧٢	٥	٪ ٩٠	–,٥
أندونيسيا	١١٤,٩	٥,–	٤٠٣	٤,٥	٪ ٩٠	–,٥
قطر	–,١	٢,–	١٧٣٥٠	–,٢	٪ ١٠	١,٨
أكوادور	٦,٣	–,٨	١٢٧	–,٥	٪ ٧٠	–,٣
		١١٠,٢		٤٩,٢	٪ ٤٥	٦١

المصدر : حرب البترول الأولى – صلاح منتصر – مطابع الأهرام ١٩٧٥ .

تقديرات عائدات حكومات دول (الأوبك) الرئيسية

(بملايين الدولارات)

الدولة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	التغير ٪ ٧٥/٧٤
السعودية	٢١٤٩	٣١٠٧	٤٣٤٠	٢٢٥٧٤	٢٥٦٧٦	+ ١٣,٧
الكويت	١٤٠٠	١٦٥٧	١٩٠٠	٧٠٠٠	٧٥٠٠	+ ٧,١
إيران	١٩٤٤	٢٣٨٠	٤١٠٠	١٧٥٠٠	١٨٥٠٠	+ ٥,٧
العراق	٨٤٠	٥٧٥	١٨٤٣	٥٧٠٠	٧٥٠٠	+ ٣١,٥
الإمارات العربية المتحدة	٤٣١	٥٥١	٩٠٠	٥٥٣٦	٦٠٠٠	+ ٨,٤
قطر	١٩٨	٢٥٥	٤٠٩	١٦٠٠	١٧٠٠	+ ٦,٢
ليبيا	١٧٦٦	١٥٩٨	٢٣٠٠	٦٠٠٠	٥١٠٠	— ١٥,٠
الجزائر	٣٥٠	٧٠٠	٩٠٠	٣٧٠٠	٣٣٧٥	— ٨,٨
نيجيريا	٩١٥	١١٧٤	٢٢٠٠	٨٩٠٠	٦٥٧٠	— ٢٦,٢
فنزويلا	١٧٠٢	١٩٤٨	٢٦٧٠	٨٧٠٠	٧٥٢٥	— ١٣,٥
أندونيسيا	٢٨٤	٤٢٩	٩٥٠	٣٣٠٠	٣٨٥٠	+ ١٦,٦
الجملة	١١٩٧٩	١٤٣٧٤	٢٢٥١٢	٩٠٥١٠	٩٣٢٩٦	+ ٣,٠٨

المصدر : مجلة البترول عدد سبتمبر/ديسمبر ١٩٧٦

تحليل للأرقام :

* دخل دولة الإمارات من النفط عام ١٩٧٤ أقل مما صرفه الشعب الأمريكي فى نفس العام على « الخل وزيت الطعام الذى يوضع على السلطة » ، وقد صرف الأمريكيون على هذه السلع ٥ مليارات و٤٩٧ مليون دولار .

* دخل دولة الكويت من النفط عام ١٩٧٤ أقل مما صرفه الشعب الأمريكى فى نفس العام على « الأيس كريم » وقد صرف ٧ مليارات و١٣٩ مليون دولار .

* دخل جميع الدول العربية مجتمعة من النفط فى ١٩٧٤ بما فيها السعودية وليبيا والجزائر أقل من حجم مبيعات شركتى فورد وجنرال موتورز الأمريكيتين للسيارات عام ١٩٧٣ وقد كان مجموع مبيعاتهما ٦٣ مليارًا و١٤ مليون دولار .

= العبرة إذن فى مقارنة حجم ثروة الدول العربية بحجم ثروات الآخرين وليست بمقارنة ثرواتهم اليوم بما كانت عليه بالأمس .

تطور دخل السعودية والكويت من البترول

السنة	الدخل (مليون دولار)	
	السعودية	الكويت
١٩٦٥	٦٥٥	٦٧١
١٩٧٠	١٢٠٠	٨٩٥
١٩٧١	٢١٤٩	١٤٠٠
١٩٧٢	٣١٠٧	١٦٥٧
١٩٧٣	٤٣٤٠	١٩٠٠
١٩٧٤	٢٢٥٧٤	٧٠٠٠
١٩٧٥	٢٥٦٧٦	٧٥٠٠

المصدر : عالم البترول : الأهرام ١٩٧٦/١٢/٣٠

احتياطى دول (الأوبك) من العملات الرئيسية
١٩٧٥ (بالمليون دولار)

الدولة	آخر ١٩٧٣	آخر ١٩٧٤	مايو ١٩٧٥	أكتوبر ١٩٧٥
السعودية	٣٨٧٦	١٤٢٨٥	٢٠٥١٦	٢١٠٩٨
إيران	١٢٣٧	٨٣٨٣	٩٦٧٣	٨٦٣٤
فنزويلا	٢٤٢٠	٦٥٢٩	٨٣٢٨	٨٧٣٧
نيجيريا	٥٩٣	٥٦٢٩	٦٥٢٩	٥٧٢٨
العراق	١٥٥٣	٣٢٧٣	٢٧٤٠	٢٧٤٦
ليبيا	٢١٢٧	٣٦١٦	٢٥٦٣	٢٠٥٣
أندونيسيا	٨٠٧	١٤٩٢	١٣٩٦	٥٦١
الجزائر	١١٤٣	١٦٨٩	٧٦١	١١٥٣
الأكوادور	٢٤١	٣٥٠	٢٧٤	٢٦٨
الكويت	٥٠١	١٣٩٧	١٧٨٥	١٦٨٤

مقارنة : فى عام ١٩٧٥ بلغ احتياطى ألمانيا الغربية ٣٣,٢ مليار ، الولايات المتحدة ١٤,٦ مليار

المصدر : عالم النفط العدد ٧/٥١ ، ٨/٢٩

موقف الدول البترولية بالنسبة لدخل الفرد

الناتج الإجمالى ودخل الفرد فى العالم

١٩٧٤

الدولة	الناتج القومى الإجمالى	متوسط دخل الفرد فى السنة
	(مليون دولار)	(دولار)
١ – الكويت	١٠٠٠	١١٠٠٠
٢ – سويسرا	٤٦٩٩١	٧٢٧٠
٣ – السويد	٥٥٨٠٨	٦٨٤٠
٤ – الدانمرك	٣٤٣٤٧	٦٨٠٠
٥ – الولايات المتحدة	١٣٩٧٤٠٠	٦٥٩٥
٦ – كندا	١٤٢٦٤١	٦٣٤٠
٧ – ألمانيا الغربية	٣٨٥٥٢٥	٦٢١٥
٨ – أيلندا	١٢٨٠	٥٩٥٥
٩ – النرويج	٢٣٣٣٠	٥٨٢٠
١٠ – فرنسا	٢٨١٩٩٠	٥٣٩٠
١١ – أستراليا	٧١٦٣٠	٥٣٧٠
١٢ – بلجيكا	٥٢٤٥٥	٥٣٥٠
١٣ – هولندا	٦٩٧٢٧	٥١٤٥
١٤ – ليبيا	١١١٠٠	٤٩٥٠
١٥ – فنلندا	٢١٢٦٥	٤٥٤٠
١٦ – النمسا	٣٣١٦٥	٤٣٩٠
١٧ – اليابان	٤٥١٤١٤	٤١١٥

(تابع) موقف الدول البترولية بالنسبة لدخل الفرد
الناتج الإجمالى ودخل الفرد فى العالم
١٩٧٤

الدولة	الناتج القومى الإجمالى	متوسط دخل الفرد فى السنة
	(مليون دولار)	(دولار)
١٨ – نيوزيلندا	١١٦١٥	٣٨٤٠
١٩ – بريطانيا	١٩٠٤٣٣	٣٤٧٠
٢٠ – إسرائيل	١١٦١٥	٢٣٨٥

المصدر عالم النفط العدد ٧/٣٩ عن دراسة أجراها بنك يونيون السويسرى .

تحليل الدراسة :

١ – معظم الدول المصدرة للنفط ما زالت تسير وراء كثير من الدول الغربية الصناعية بالنسبة لدخل الفرد .

٢ – هناك دول صغيرة وليست صناعية تسبق دول النفط مثل أيلندا وفنلندا ونيوزيلندا لثرواتهم الطبيعية ، وإسرائيل للمساعدات الأمريكية والأوربية .

٣ – دخل الفرد فى السعودية ٢٦٥٠ (الترتيب ٢٢) وإيران ١٢٧٥ (الترتيب ٣٠) .

الزيادة فى الناتج القومى الإجمالى والأجور وأسعار المستهلك ونسبة نفقات الدفاع فى الناتج القومى الإجمالى فى بعض الأقطار الصناعية

القطر	الزيادة فى الإنتاج القومى الإجمالى فى الفترة ١٩٧٢/٧٠	الزيادة فى الأجور فى الفترة ٧٣/٧٠	الزيادة فى أسعار المستهلك فى الفترة ٧٣/٧٠	نسبة نفقات الدفاع من الناتج القومى الإجمالى
النمسا	١٣,٩٪	٣٨,٢٪	١٩,٧٪	١,٥٥٪
الدانمرك	٨,٩٪	٤٩,٥٪	٢١,٠٪	١,٠٣٪
فرنسا	١٠,٩٪	٢٩,٠٪	١٩,٩٪	٠,٢٢٪
ألمانيا الغربية	٥ ,٧٪	٣٦,٢٪	١٨,٨٪	٠,٢٥٪
إيطاليا	٤,٩٪	٥٥,٧٪	٢٢,٤٪	٨,٩٥٪
هولندا	٨,٥٪	٤٢,٠٪	٢٥,٢٪	٠,٢٠٪
النرويج	٩,٩٪	٣٥,٠٪	٢٢,٠٪	٢,٥٠٪
السويد	٢,٦٪	٣٣,٠٪	١٦٪٢٪	٠,٥٨٪
سويسرا	—	٣٠,٠٪	٢٣,٦٪	٠,٦٩٪
المملكة المتحدة	٤,٦٪	٤٢,٢٪	٢٨,٠٪	٢,٠٨٪
اليابان	١٦,٢٪	٦٢,٨٪	٢٤,٥٪	١,٢٧٪
أستراليا	٧,٩٪	٣٦,٩٪	٢٢,٩٪	٠,٨٤٪
الولايات المتحدة	٩,٢٪	٢١,٠٪	١٤,٤٪	١,٧٥٪

المصدر : منشورة بمذكرة معدة بمعرفة إدارة شئون البترول والطاقة — جامعة الدول العربية أكتوبر ١٩٧٤ .

متوسط الإنتاج اليومى لآبار البترول فى بعض دول العالم

	برميل		برميل
١ – العراق	١٠٠٠٠	٨– المنطقة المحايدة	٨٠٠
٢ – السعودية	٧٣٠٠	٩ – البحرين	٣٠٠
٣ – أبو ظبى	٥٣٠٠	١٠ – فنزويلا	٢٨٠
٤ – الكويت	٤٥٠٠	١١ – الاتحاد السوفيتى	١٠٠
٥ – قطر	٣٨٥٠	١٢ – كندا	٤٥
٦ – ليبيا	٢٧٥٠	١٣ – الولايات المتحدة	١٥
٧ – الجزائر	٩٣٠		

المصدر : البترول واقتصاديات موارده – دكتور / محمود أمين

تكلفة إنتاج برميل البترول فى بعض دول العالم بالسنت

كندا	٣١٥
الولايات المتحدة	١٦٨
أندونيسيا	٨٢
فنزويلا	٥١
الشرق الأوسط	١٦

المصدر : البترول واقتصاديات موارده – دكتور/محمود أمين

متسلمات حكومات (الأوبك) عن كل برميل من الصادرات

(بالدولار الأمريكى لكل برميل من الصادرات)

الدولة	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	التغير المئوى ٧٥/٧٤
السعودية	١.٢٥٩	١.٤٣٧	١.٥٦٧	٧.٢٨٤	٩.٩٤٨	٣٦.٦ +
الكويت	١.٢٠٣	١.٣٦٠	١.٧٠٦	٧.٤٦٢	١٠.٠٢٧	٣٤.٤ +
إيران	١.٢٤٦	١.٣٥٨	٣.٠٨٠	٨.٧١٩	١٠.١٣٧	١٦.٢ +
العراق	١.٤١٥	١.٥٠٧	٢.٧٥٩	٨.٩٠٦	٩.٥٥٤	٧.٢ +
الإمارات العربية المتحدة	١.٢٧٢	١.٤٣٤	١.٦١٩	٩.١٦٦	٩.٩٦٧	٨.٧ +
قطر	١.٢٦٤	١.٤٤٥	١.٩٦٦	٨.٤٢١	١٠.٦٢٥	٢٦.١ +
ليبيا	١.٧٨٦	١.٩٦٦	٢.٨٩٧	١١.٠٢٩	٩.٩٠٥	١٢.٩ −
الجزائر	١.٢٦٨	١.٨٧٧	٢.٤٢٦	١٠.٤٨٢	١٠.١٩٦	٢.٧ −
نيجيريا	١.٧٢٢	١.٨٧٠	٢.٩٩٧	١١.٠٦٩	١٠.٥٦٣	٤.٦ −
فنزويلا	١.٤١١	١.٧١٩	٢.٣٣٠	٨.٧٠٩	٩.٦١٠	١٠.٣ +
أندونيسيا	١.٠٤٠	١.٢٤٣	٢.٥٦٨	٨.٧٠٧	١٠.٦٠٦	٢١.٨ +
متوسط الدخل عن البرميل لكل الحكومات	١.٣٥٣	١.٥٦٥	٢.٢٦٥	١.٠٨٧	١٠.٠٨٥	١١.٠ +

المصدر : مجلة البترول عدد سبتمبر/ديسمبر ١٩٧٦ .

صناعة البتروكيماويات فى الدول العربية[1]

أولا : تعريف الصناعة :

يمكن تعريف صناعة البتروكيماويات بأنها الصناعة التى تنتج مواد كيماوية من مصادر النفط أو الغاز الطبيعى ، وبناء على هذا التعريف تتكون المواد البتروكيماوية إما من الكربون والهيدروجين والكبريت المشتقة من هذين المصدرين ، أو بالإضافة إلى عناصر أخرى إلى هذه العناصر كالأوكسجين والنتروجين والكلور. ومن أهم المواد البتروكيماوية الأساسية الإثيلين والبروبلين والبيوتلين ، وعن طريق تصنيع هذه المنتجات يمكن الحصول على عديد من المنتجات الصناعية الأخرى كالمواد البلاستيكية والألياف التركيبية والمطاط الصناعى والمنظفات وغيرها من المنتجات الكيماوية الأخرى .

ويمكن تقسيم أهم منتجات صناعة البتروكيماويات بصفة عامة إلى ثلاثة فروع :

الفرع الأول : ويشمل المواد الأساسية .

الفرع الثانى : ويشمل المواد الوسيطة .

الفرع الثالث : ويشمل المنتجات النهائية .

ويمكن تصنيف المواد الأساسية إلى :

١ - البتروكيماويات الأليفاتية .

٢ - البتروكيماويات العطرية .

٣ - البتروكيماويات غير العضوية .

٤ - بتروكيماويات هامة أخرى .

ومن هذه المواد الأساسية يمكن إنتاج المواد الوسيطة والمنتجات النهائية كما هو واضح فيمايلى :

---

(١) نشرة إحصائية نوعية صادرة عن مركز التنمية الصناعية للدول العربية .

١ – البتروكيماويات الأليفاتية

وهى مبنية أساسًا على تفاعلات المركبات الأيدروكربونية الغير مشبعة مثل الإثيلين والبيوثلين والبيوتادين وهذه يمكن الحصول عليها من الغازات الطبيعية أو النافثا البترولية بعمليات التكسير البخارى .

(ا) الإثيلين :

ومن أهم منتجاته البولى إثيلين بنوعيه ، الإثيلين داى كلورايد ، والكحول الإثيلى ، وإثيلى كلورايد .

(ب) البروبيلين :

وهو المادة التى تلى الإثيلين فى الأهمية بين المواد البتروكيماوية الأليفاتية ، وينتج من البروبان ومن تكسير النافثا البترولية .

ومن أهم منتجاته :

البولى بروبيلين الذى أصبح من أهم مواد البلاستيك والأكريلونيتريل وأكسيد البروبيلين والبروبيلين جليكول والبروبيلين تترامر .

(جـ) البيوتيلين :

يأتى البيوتيلين فى المرتبة الثالثة كمادة بنائية فى مجموعة البتروكيماويات الأليفاتية ويستخدم أساسًا فى إنتاج البيوتادين الذى يستخدم بدوره فى إنتاج المطاط الصناعى بتفاعله مع الإستيرين . وقد تطور إنتاج المطاط الصناعى مثل البولى بوتادين الذى يحل بنسبة ١٠٠ ٪ محل المطاط الطبيعى فى صناعة إطارات السيارات .

٢ – البتروكيماويات العطرية

وتشمل هذه المجموعة ثلاثة مركبات وسيطة هى البنزول والتولون والزيلين . وعشرات من المنتجات البتروكياويات التى تنتج من تفاعلاتها .

وكانت هذه المنتجات تنتج أصلا من تقطير قطران الفحم الحجرى إلا أنه مع زيادة إنتاج البترول وتقهقر إنتاج الفحم تركز إنتاج هذه المركبات حاليًا فى صناعة البترول . حيث يمكن الحصول عليها من عملية إصلاح النافثا بالعامل المساعد ثم يجرى فصل هذه العطريات عن بعضها بالإذابة والتقطير .

ونبين فيمايلى أهم منتجات هذه الفئة :

١ – البنزول :

وتعادل أهميته فى هذه المجموعة أهمية الإثيلين فى المجموعة الأولى ومن البتروكياويات التى نحصل عليها منه :

الإستبرين :

ويستخدم الإستبرين فى إنتاج البولى ستيرين بلاستك وهو من مواد البلاستك الهامة . وكذلك فى إنتاج المطاط الصناعى بتفاعله مع البيوتاديين .

* الفينول .
* الدوديسيل بنزين .
* الإنيليين
* الكلوروبنزين .

٢ – التولوين :

ويلى البنزول فى الأهمية من ناحية الإنتاج . ويستخدم فى إنتاج المفرقعات وكمذيب ويضاف لبنزين السيارات لرفع رقم الأوكتين . كما يحول جزء منه إلى البنزول .

٣ - الزيلين :

ويمكن الحصول على ثلاثة أنواع منه هى الأرشو والميتاوالبارا ، ويستخدم الخليط عادة كمذيب للمبيدات الحشرية وغيرها ، كما يضاف لبنزين الطائرات والسيارات لتحسين رقم الأوكتين .

ويحتل البارازلين مكاناً ممتازًا كمادة خام لإنتاج حامض الترفثاليك الذى يستخدم فى إنتاج الداكرون والأفلام ، أما الأرثوزيلين فيستخدم فى إنتاج الفيثاليك أنهيدريد الذى تصنع منه المواد الملونة للبلاستيك والبولى أسترات وأصباغ الألكيد .

٣ - البتروكيماويات غير العضوية

وتشمل الكبريت وأسود الكربون ومشتقاتهم :

* **الكبريت :**

ويزيد إنتاجه من البترول باستمرار لشدة الحاجة إليه فى صناعة الأسمدة وحامض الكبريتيك ، ومما يساعد على ذلك الاتجاه العالمى تخفيض نسبة الكبريت فى المازوت وخاصة فى الدول المتقدمة .

* **أسود الكربون :**

وينتج من المخلفات البترولية بحرقها فى جو محدود من الأكسجين ويستخدم ماسًا فى صناعة إطارات السيارات لشدة مقاومته للاحتكاك والحرارة ويمثل عادة ٥٠٪ من وزن الإطار . كما يستخدم فى صنع الأحبار والبويات .

٤ – منتجات بتروكيماوية هامة أخرى

بالإضافة إلى البتروكيماويات السابقة توجد منتجات بتروكيماوية هامة أخرى مثل :

الميثانول :

وهو الكحول الإيثيلى ويصنع من الأيدروجين وأول أكسيد الكربون التى يمكن تخليقها من غاز الميثان ويستخدم فى صناعة الفورمالدهيد وكمذيب .

الأستون :

ويتخلف من صناعة الفينول بأكسدة الكيومين .

رابع كلوريد الكربون :

وينتج بمعالجة الميثان بالكورين ويستخدم فى التنظيف الجاف وإطفاء الحرائق .

المراجع العربية

أولا : الكتب :

صلاح منتصر	حرب البترول الأولى	مطابع الأهرام التجارية	فبراير ١٩٧٥
د . راشد البراوى	حرب البترول فى الشرق الأوسط	مكتبة النهضة المصرية	الطبعة الخامسة ١٩٦٢
د . صاحب ذهب	البترول العربى الخام السوق العالمية	المطبعة العالمية	١٩٦٩
شارل عيسوى ، ومحمد يجاية	اقتصاديات البترول	مؤسسة سجل العرب	١٩٦٩
د . محمود أمين	البترول واقتصاديات موارده	دار المعارف	١٩٦٨
محسن محمد	حرب البترول	الهيئة المصرية العامة للكتاب	١٩٧٤
د . سعود يوسف عباس	تكنولوجيا الطاقة البديلة	عالم المعرفة العدد ٣٨	١٩٨١

ثانيًا : الدوريات :

دليل البترول العربى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ مؤسسة دليل البترول العربى – بيروت

عالم النفط نشرة أسبوعية تصدر عن دار الترجمة والنشر لشئون البترول – بيروت/لبنان

الأهرام الاقتصادى مؤسسة الأهرام (مجلة تصدر مرتين كل شهر) .

نفط العرب مجلة شهرية تصدر عن مكتب عبد الله الطريقى للاستثمارات النفطية–الكويت .

البترول : مجلة شهرية تصدر عن « الهيئة المصرية العامة للبترول » .

أخبار البترول والصناعة مجلة شهرية عن وزارة البترول والصناعة – أبو ظبى

ثالثا : تقارير :

تقارير مؤتمرات البترول العربى من المؤتمر الأول بالقاهرة ١٩٥٩ إلى المؤتمر التاسع فى دبى ١٩٧٥ .

تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الكويت) .

تقارير إدارة شئون البترول والطاقة – جامعة الدول العربية .

هذا إلى متابعة التطورات اليومية بالصحف والمجلات والإذاعات .

المراجع الأجنبية

A. REFERENCES:

1. PETROLEUM FACTS AND FIGURES
Centennial
edition 1959
edition 1961
edition 1963
edition 1965
issued by the Americans Petroleum Institute, 1271 Avenue of the American, New York 20, N.Y.

2. LE. PETROLE ET LES ECONOMIES ARABES
Par Nicolas Sarkis
Préface de Maurice Byé
Paris, Librairis Générale de Droit et de Jurisprudence.
20, Rue Soufflet, 20, Paris 1963.

3. THE ECONOMIST OF MIDDLE EASTERN OIL
by Charles Issavi & Mohamed Yeganch
Pub. Faber and Faber, 24 Russell Square
printed in U.S.A. 1962.

4. ECONOMICS OF PETROLEUM EXPLORATION
DEVELOPMENT AND PROPERTY EVALUATION.
issued by the "International oil and Gas Educational Center.
Southwestern Legal Foundation Dallas, Texas Pub. Prentice-Hall, Inc.
Englewood Cliffs, N.Y. (C.N. 61-18114).

5. OIL AND STATE IN THE MIDDLE EAST
by George lenezowski
University of California and Berkeley
"Cornell University Press, Ithaca, New York.

6. THE POLITICS OF OIL
How the oil industry works..Where it gets to power..How it influences your government and your daily life.
(Robert Engler).
The Mcmillan Company N.Y. 1961 (C.N. 61-17192).

7. OIL DIPLOMACY
by Nasrallah Saifpour Fatemi
Pub. Whittier Books, Inc. N.Y. U.S.A.
Library of Congress Catalog Card Number 54–10087.

8. WORLD GEOGRAPHY OF PETROLEUM
edited by W. Pratt and D. Good
published for the American Geographical Society by Princeton University Press 1956.

9. OIL IN THE MIDDLE EAST
its discovery and development
by G.H. Longrigg
Oxford University Press 1961.

B. PERIODICALS:

1. ULRICH'S INTERNATIONAL
periodicals Directory 1965–66
Volumes 1 and 2
Arts, Humanities, Business and Social Sciences
Pub. R.B. Bowker Company
1180 Avenue of the American, New York. N.Y. 10036
Library of Congress, Card Number 32–16320.

2. PETROLEUM PRESS SERVICES
Published Monthly in Eng. Fr, Spanish, Arabic and Japanese.
24 Ludgate Hill, London, E.C.4.

3. ARAMCO WORLD
Published Bimonthly

4. INTERNATIONAL MONETARY FUND BULLETINS

5. INTERNATIONAL BANK FOR RECONSTRUCTION & DEVELOPMENT EXPORTS & BULLETINS.

الفهـــرس

القسم الأول

القسم الثانى

القسم الثالث

القسم الرابع

للمؤلف :

كتب صدرت ونفدت :

للمؤلف (عشرون كتابًا) لم يظهر بعضها فى مصر .. ومن هذه الكتب ..

١ – مشكلات التصنيع فى مصر .

٢ – الإدارة فى مراحل الإنتاج والتوزيع .

٣ – الأعمال التشريعية الوضعية لشركات الأموال فى مصر فى مائة عام .

٤ – القرآن الكريم والدراسات الاقتصادية .

٥ – الربا .

٦ – حديث الفجر .

٧ – الاقتصاد الإسلامى مدخل ومنهاج .

٨ – وضع الربا فى البناء الاقتصادى .

٩ – الربا ودوره فى استغلال موارد الشعوب .

١٠ – بنوك بلا فوائد .

١١ – اقتصاديات البترول .

١٢ – النظم المالية فى الإسلام .

١٣ – العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة .

١٤ – التأمين بين الحل والتحريم .

كتب للمؤلف بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور عبد العزيز مرعى :

١ – المشكلات الاقتصادية المعاصرة .

٢ – اقتصاديات النقود والمصارف .

وصدر حديثا :

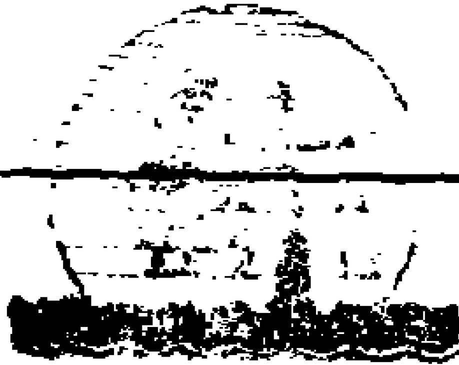
كتب للمؤلف بالاشتراك مع الأستاذ أحمد إسماعيل يحيى

١ – كتاب حقيقة الإنسان فى ثلاثة أجزاء	الناشر دار المعارف
الجزء الأول : حقيقة البدن	» » »
الجزء الثانى : حقيقة الروح	» » »
الجزء الثالث : حقيقة النفس والخلود	» » »
٢ – الاقتصاد فى القرآن الكريم والسنة	» » »
٣ – لماذا أسلموا ؟	» » »
٤ – العمل فى الإسلام	» » »
٥ – بترول المسلمين	» » »
٦ – السيرة العطرة – مدخل ومنهاج لدراسة السيرة النبوية الشريفة	» » »

كتب تحت الطبع :

المؤلفان : د . عيسى عبده – أحمد إسماعيل يحيى

١ – الملكية فى الإسلام .
٢ – السكان والأسرة .
٣ – مقالات فى مقامات .
٤ – لن يطفئوا نور الله .
٥ – المختار من التفاسير .
٦ – مأدبة القرآن والسنة .
٧ – من أعلام الإسلام .
٨ – دراسات قرآنية .
٩ – الزكاة أداة اقتصادية .
١٠ – من حصاد المؤتمرات الإسلامية العالمية
١١ – حاجة المسلمين إلى خطة عمل .



رقم الإيداع	١٩٨٣/٣٠١٩
الترقيم الدولى	ISBN ٩٧٧–٠٢–٠٤٧٠–٦

١/٨٢/٥٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)

هذا الكتاب

يناقش هذا الكتاب الدور الذى ينبغى أن يكون للبترول العربى (بترول المسلمين) . . وأين وكيف تستثمر أمواله ؟

ويمهد المؤلف لهذا الموضوع بمقدمة حول "المال" ومسئولية الاستخلاف ، ثم يتناول قضايا البترول المعاصرة . . وأثره فى مجرى الأحداث العربية الراهنة ثم يلقى الضوء على تاريخ المنطقة وكيف انتقل البترول العربى من الشركات والدول المستغلة إلى أيدى أصحابه الحقيقيين مما أدى إلى سلسلة من الصراعات التى لا تنتهى ، والمواجهة المستمرة ، والتهديد الدائم باستغلال طاقات أخرى غير البترول . .

والكتاب إضافة هامة فى موضوع من أخطر الموضوعات التى تواجه المسلمين اليوم .